



Distr.
GENERAL

A/37/15 (Vol.II,Part I)
8 November 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

تقرير مجلس التجارة والتنمية*

المجلد الثاني

(الجزء الأول من الدورة الخامسة والعشرين)

* أصدر تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الرابعة والعشرين بوصفه الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١ (A/37/15) ، المجلد الأول . ولأسباب فنية ، سيصدر تقرير المجلس عن دورته الخامسة والعشرين أولاً مستنسخاً بالاستنسل على النحو التالي : الجزء الأول من الدورة الخامسة والعشرين ، A/37/15 (المجلد الثاني ، الجزء الأول) ؛ والجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين ، A/37/15 (المجلد الثاني ، الجزء الثاني) ؛ والاضافة للجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين ، A/37/15 (المجلد الثاني ، الجزء الثاني) Add.1 . وستصدر هذه الأجزاء والاضافة فيما بعد بوصفها الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/37/15) ، المجلد الثاني .

82-30303

المحتويات

الفقرات

الفصل

٣٤ — ١	مقدمة
	الأول — تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات وفي التدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والمال والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ النافذة للعلاقات الاقتصادية الدولية (البند ٣ من جدول الأعمال)
٣٠٢ — ٣٥	ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (البند ٤ من جدول الأعمال)
	الثاني — مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة، وتتطلب استرعاظ نظر المجلس اليها او اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الخامسة والعشرين (البند ٢ من جدول الأعمال)
٤٥١ — ٣٠٣	ألف — قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) : مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية
٣٤١ — ٣٠٤	باء — قرار المؤتمر ١٢٧ (د-٥) : التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
٣٥٤ — ٣٤٢	جيم — مقرر المؤتمر ١٣٢ (د-٥) : المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف
٤٤٨ — ٣٥٥	دال — مسائل أحيلت الى الالية الدائمة للأونكتاد : مشروع قرار بعنوان " الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية " (TD/L.195)
٤٥١ — ٣٤٩	

المحتويات (تابع)

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>
الثالث	— تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) عن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية (البند ٥ من جدول الأعمال) ٤٥٢ — ٤٦٤
الرابع	— المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة (البند ٩ من جدول الأعمال) ٤٦٥ — ٦٠١
	ألف — تجارة السلع الأساسية ٤٦٦ — ٤٩٣
	باء — المصنوعات وشبه المصنوعات ٤٩٤ — ٥٤٤
	١ — تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن دورتها الحادية عشرة ٤٩٤ — ٥٣١
	٢ — تقرير فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمخصص للتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي عن دورته الثانية ٥٣٢ — ٥٤٤
	جيم — النقل البحري ٥٤٥ — ٥٦٤
	١ — تقرير الفريق التحضيرى الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن ٥٤٥ — ٥٥٥
	٢ — تقرير لجنة النقل البحري عن دورتها العاشرة ٥٥٦ — ٥٦٤
	دال — الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا ٥٦٥ — ٥٨٠
	هاء — الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ٥٨١ — ٦٠١
الخامس	— الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الأهداف ، الأعمال التحضيرية وجدول الأعمال المؤقت والتنظيم (البند ٦ من جدول الأعمال) ٦٠٢ — ٦٠٨
السادس	— العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها (البند ٧ من جدول الأعمال) ٦٠٩ — ٦٩٦

المحتويات (تابع)

الفصل

الفصل

السابع -	مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية (البند ١٠ من جدول الأعمال)	٦٩٧ - ٧٣٧
ألف -	تشجيع الصادرات : تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الخامسة عشرة	٦٩٧ - ٧١٢
باء -	التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي : التقرير السنوي الخامس عشر للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	٧١٣ - ٧١٤
جيم -	الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح	٧١٥ - ٧٢٦
دال -	التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المحددة التي تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تتفرد بها البلدان النامية غير الساحلية	٧٢٧ - ٧٣٧
الثامن -	المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها (البند ١ و ٨ و ١١ و ١٢ و ١٣ من جدول الأعمال)	٧٣٨ - ٧٩٢
ألف -	افتتاح الدورة	٧٣٨
باء -	انتخاب أعضاء المكتب	٧٣٩
جيم -	الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس	٧٤٠
دال -	اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة	٧٤١ - ٧٥٥
هاء -	اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض	٧٥٦
واو -	العضوية والحضور	٧٥٧ - ٧٦٣
زاي -	عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية	٧٦٤
حاء -	تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي	٧٦٥
طاء -	تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي	٧٦٦ - ٧٦٨
ياء -	انتخاب أعضاء اللجان الرئيسية	٧٦٩
كاف -	ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث	٧٧٠

المحتويات (تابع)

القرارات

٧٧٧ - ٧٧١

..... استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

٧٨٠ - ٧٧٨

..... جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية السادسة والعشرين
والدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس وتنظيم أعمال
الدورتين

٧٨٩ - ٧٨١

..... نون - قرار الجمعية العامة ١١٧/٣٦ ألف المؤرخ في ١٠ كانون
الأول / ديسمبر ١٩٨١

٧٩٠

..... سين - الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس

٧٩١

..... عين - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة

٧٩٢

..... فاء - تأجيل الدورة

الفصل

الثامن - لام

(تابع)

ميم

المرفقات

الأول : القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول
من دورته الخامسة والعشرين

الثاني : النصوص المحالة لاجراء مزيد من النظر فيها

الثالث : الآثار المالية للاجراءات التي اتخذها المجلس

الرابع : مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للمجلس

الخامس : مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس

السادس : الدول الأعضاء في اللجان الرئيسية للمجلس

مقدمة

١ - قام رئيس الدورة السابقة لمجلس التجارة والتنمية السيد ج. مارتينيز (الأرجنتين) بافتتاح الدورة الخامسة والعشرين للمجلس في ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢* ولا حظ لدى استعراضه أعمال المجلس في دورته الرابعة والعشرين أن المجلس قد أجرى نقاشا شاملا للحالة الاقتصادية في العالم والتوقعات المقبلة * وقال ان من أهم نتائج تلك الدورة العرض السخي الذي تقدمت به يوغوسلافيا لاستضافة الدورة السادسة للمؤتمر في عام ١٩٨٣، وأعرب عن ارتياحه ازاء اعتماد جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد السادس بما يقرب من الاجماع *

٢ - وقال السيد بلانكارت (سويسرا)، لدى جلوسه في مقعد الرئاسة بعد انتخابه رئيسا، انه يود أولا الاشارة بذكر السيد الرئيس السابق لطريقته البارعة في توجيه أعمال المجلس خلال فترة حساسة على نحو خاص، وذكر أن كل اجراء يتخذه المجلس في دورته الحالية سيكون له أثره على الأونكتاد السادس * وأضاف أنه ثمة ثلاثة بنود في جدول الأعمال تستدعي اهتماما خاصا، وأهمها النظر في حالة التجارة والتنمية في العالم والتدابير اللازمة لتحسين هذا الوضع * وأن مناقشة "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٢" (١) سوف تساعد دون شك على اظهار نقاطه الرئيسية وينبغي أن تكون دليلا للأمانة في اعداد تقييمها عن الحالة وهو التقييم الذي ستقدمه الى المؤتمر *

٣ - وأضاف قائلا ان التجارة والتنمية تواجهان اليوم، على ما يبدو، وضعاً مثيراً للقلق الشديد نظراً لركود الاقتصاد العالمي واختلال توازنه، والتدابير الحمائية الناجمة عن ذلك، وأوجه الجمود الهيكلي وازدياد البطالة بشكل مزيج واستخدام التضخم استخداماً ضالاً لمكافحةها، إضافة الى العوائق الواقعية والشرعية على السواء، التي تتحكم في مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية *

٤ - واستدرك قائلاً انه من الخطأ اغفال التقدم الكبير المحرز في السنوات الأخيرة، وأهم عناصره هو تزايد الترابط الاقتصادي وهذا الترابط هو تبادل للعلاقات ومن نتائج المنطقية التعاون والتضامن - وهما الأساسان الوحيدان لتوطد النمو والتنمية *

٥ - وأضاف قائلاً ان مهمة المجلس الأولى، على هذا الأساس، هي دراسة الوسائل الكفيلة بتمكين البلدان النامية من الحصول على منافع متزايدة من توسع التجارة الدولية * ولا حظ أن مديونية العالم الثالث قد ازدادت الى أكثر من ٥٠٠ مليار دولار * وقد يمكن على أحسن تقدير التخفيف من وطأة هذا الوضع بتقديم مساعدات انمائية رسمية من البلدان الصناعية * غير أنه لا يمكن التوصل الى حل حقيقي للمشكلة الا من خلال زيادة الانتاجية في البلدان النامية نفسها * ولذلك فان من الضروري تشجيع التكيف الكمي والكيفي للسلع الأساسية مع متطلبات السوق ودعم الأسواق بالحد من التقلبات الحادة في الأسعار وضمان عائدات عادلة للمنتجين * ومن المستحسن أيضا فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المنتجة لتعمل في ظروف مستقرة وتحررية الى أبعد مدى ممكن * ويفترض ذلك سلفاً، في جملة أمور، وجود آلية لضمان المجازفات الاستثمارية واحترام الملكية الفكرية * وأخيراً فان من الضروري أن تواصل كافة البلدان الصناعية اما مع الاقتصادات المخططة مركزياً أو مع الاقتصادات السوقية ضمان وصول السلع الأساسية والمصنوعات من البلدان النامية الى أسواقها وتحسين سبل الوصول هذه، وينبغي في الوقت نفسه التدرج في تحرير التجارة فيما بين البلدان النامية وتجاريتها مع البلدان المتقدمة * وبناء على ذلك، فثمة حاجة لا مفر منها لاعادة التشكيل على نحو خلاق مهما يكن المستوى الراهن للتصنيع او التنمية، باعتباره الوسيلة الوحيدة للتوصل الى تقسيم دولي للعمل يفي بمصلحة الجميع من الناحيتين الاقتصادية والسياسية *

(١) أنظر الحاشية ٣ أدناه *

٦- وتابع يقول ان البند الثاني الذي يستحق الاهتمام بصورة خاصة يتعلق بالأعمال التحضيرية للدورة السادسة للمؤتمر • وشدد على ضرورة ضمان ابقاء المؤتمر ضمن حدود معقولة وتنظيمه بشكل يسهل احراز نتائج ملموسة •

٧- ثالثا ، وأضاف قائلا ان الأعضاء يتحملون مسؤولية الوصول الى اتفاق حول طرائق التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية في الأونكتاد • وأن ما هو مطلوب هو محاولة ربط الحاجة إلى احترام المبادئ التي يقوم عليها الأونكتاد بالتضامن الذي تتعين المحافظة عليه ازاء تلك البلدان التي ترغب في الاسراع في التنمية من خلال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية •

٨- وأكد على أن الجميع يتحملون نصيبا من المسؤولية بالنسبة لأعمال المجلس • وان كل مقرر يتخذ بالتصويت بدلا من اتفاق الآراء ينتقص من جدارة الأونكتاد بالثقة • فالرأي العام ليس مهتما بحجم أغلبية معينة وإنما بصلابة القاعدة السياسية التي يمكن استخدامها كنقطة انطلاق للتقدم • وناشد الأعضاء التحلي بالمرونة والمضي قدما في جو من العدالة البناءة •

٩- وقال الأمين العام للأونكتاد في بيانه الاستهلالي (٢) انه رغم انعقاد المجلس في فترة أزمة واضطراب فهناك اليوم تقدير لأبعاد الأزمة أفضل مما كان سائدا منذ بضعة أشهر • فقد هزت المجتمع الدولي بعض التطورات المفاجئة وجعلته أكثر وعيا بخطورة المشاكل • بيد أن الأزمة لا تؤثر على جميع البلدان تقريبا فحسب بل لها وقعها أيضا على النظم الدولية التي أقيمت للمساعدة على تنظيم سير العلاقات الاقتصادية الدولية • ومن ثم فالأزمة هي أزمة للحكومات وكذلك لتلك النظم • وقد سعى تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٢ وضع تحليل متعمق لهذه التطورات وينبغي أن يساعد في المناقشات التي يجريها المجلس •

١٠- وشدد على أن جوانب الأزمة المتمثلة في الكساد السائد في البلدان المتقدمة ، ومما صاحبه من الضغوط التضخمية والبطالة المتزايدة ، واختلال اسواق النقد الدولية ، وارتفاع أسعار الفائدة والتطورات الخطيرة في مجال الديون الخارجية ليست الا جزءا من القصة • إذ أن خطط التنمية تنقل في بلد تلو الآخر بالتدرج وأحيانا بلا هوادة • وتظهر فجوات في الدفوعات دون أن يبدو في الأفق حل لها ، وتقع على الموارد المتاحة لخدمة الديون الخارجية ضغوط هائلة ؛ ويستمر ازدياد البطالة ، وفي كثير من المناطق تجثم المجاعة والجوع بالفعل أو يوشك أن يهدد في سبيله الى الظهور •

١١- وقال ان الأزمة تضيف أهمية خاصة على الدورة السادسة للأونكتاد التي ما فتئ يحثت الحكومات على اعتبارها فرصة فريدة لدراسة حالة الاقتصاد الدولي وصياغة استجابات بناءة • وأضاف ان الأونكتاد السادس يستطيع المساهمة في الدراسات الجارية حاليا للقضايا المطروحة أمام المحافل الدولية الأخرى بأن يضيف أبعادا جديدة إليها ، لأن الأونكتاد ، بمركزه الفريد ، يعالج

(٢) تم فيما بعد تعميم النص الكامل لبيان الأمين العام للأونكتاد (انظر TD/B(XXV)/

Misc.3) • عملا بمقرر اتخذته المجلس في جلسته ٥٨٨ المعقودة في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، وذلك بعد أن أحاط المجلس علما بالآثار المالية المترتبة على ذلك •

العديد من تلك المشاكل من حيث اتساع دائرتها والعلاقات المتبادلة بينها • وأعلن أنه لهذا السبب يحث الحكومات على ألا تعتبر الأونكتاد السادس مجرد اجتماع روتيني يعقد كل أربع سنوات في جزء من منظومة الأمم المتحدة بل باعتباره مؤتمرا عالميا معنيا بقضايا التجارة والتنمية •

١٢- ومضى يقول أنه لا يرى أن الأونكتاد السادس سينطوى على احتمال النجاح إذا جامعته الحكومات من مطلق دفاعي • فإذا كانت البلدان المتقدمة تراه مجرد مناسبة لكي تثقلها البلدان النامية بطلباتها فإن استجاباتها لا بد وأن تكون محدودة ، وذلك بالنظر للصعوبات التي تتخلل جميع نواحي الاقتصاد الدولي • وإذا كان للمؤتمر أن ينجح فلا بد أن يستند كل النهج العام الى مقدمة منطقية أساسية ، هي أن التماس الحلول في مختلف المجالات التي يعالجها لن يؤدي فقط الى مساعدة البلدان النامية ، لكن من شأنه ان يساهم ، بذلك ، في تقوية الاقتصاد العالمي بأسره وانعاشه •

١٣- ومضى يقول ان البلدان النامية لم تعد مجرد عناصر في هامش الاقتصاد العالمي أو في أطرافه • ولهذا السبب ، لا يمكن تصور اقتصاد عالمي سليم اذا كانت البلدان النامية التي تشكل جزءا لا يستهان به من الاقتصاد العالمي ، في حالة وهن وفوضى • ولا يستطيع المرء أن يقول ان الاقتصاد العالمي قوى او مزدهر اذا توقفت التنمية ، وإذا سمح بهبوط مستويات الدخل في اجزاء كبيرة من العالم •

١٤- والنتيجة الطبيعية لذلك صحيحة ايضا ، أي أن انعاش التنمية والتعجيل بها سوف يسهمان في تحسين سير الاقتصاد العالمي •

١٥- ويترتب على ان الطابع الشمولي للأزمة أن أية اجراءات تتخذ لانعاش النشاط في أي جزء من الاقتصاد العالمي ستعود بالنفع على الأجزاء الأخرى • وفي حين انه من الصحيح ان البلدان النامية ستتضرر بسبب بطء النمو في البلدان المتقدمة ، وأن أحد الشروط الأساسية للتحسين الحالة هو التغلب على الانكماش وفي البلدان المتقدمة ، فانه من الصحيح ايضا أن تنشيط التنمية سيسهم في هذا الانعاش نفسه الذي تسعى البلدان الصناعية ذاتها الى تحقيقه • وبناء على ذلك ، يجب أن تشمل أية نهج لمعالجة الأزمة الحالية جبهة عريضة • ولذلك تحتاج طرق معالجة الأزمة الى تسلسل تدرس فيه المشاكل من جميع جوانبها في نفس الوقت تقريبا • وبينما تتخذ البلدان المتقدمة تدابير للتخلص من الانكماش فيها فلا بد من اتخاذ تدابير ، في نفس الوقت ، لتنشيط اقتصاد البلدان النامية •

١٦- ومضى يقول ان تقرير مجلس التجارة والتنمية لعام ١٩٨١^(٣) كان قد أشار الى امكانية اتباع نموذج جديد للتنمية العالمية ، كما اقترح التقرير ايضا انه اذا أمكن تقوية عملية التنمية في جميع انحاء بلدان العالم الثالث ، فقد تتولد سلسلة جديدة من التفاعلات التي من شأنها أن تغير الآفاق بعيدة المدى حتى بالنسبة للبلدان الصناعية • وهذا النموذج للتنمية العالمية لا بد ان يشمل ايضا البلدان الاشتراكية • فهذه البلدان ، أيضا ، قد تأثرت بالصعوبات التي طرأت على المسرح الاقتصادي الدولي •

١٧- ومضى يقول أن جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد السادس يورد على نحو مناسب القضايا الرئيسية ذات الصلة بالحالة الاقتصادية العالمية ومن المهم أن نقدر الطابع المترابط للمشاكل في كل من المجالات التي خصصت بالملاحظة ، اذ يمكن مثلا تخفيف صعوبات المدفوعات

(٣) TD/B/863/Rev.1 ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.II.D.9) •

لكثير من البلدان اذا ما اتسعت التجارة العالمية بمعدل أسرع واذا ما تحسنت مشاكل الوصول الى الأسواق • كذلك من شأن مشكلة الديون ان تخفف الى حد كبير اذا ما توفر نظام مالي يعمل بصورة سليمة ويتيح للبلدان الحصول على الموارد الخارجية بشروط أقل تكلفة وأكثر ملاءمة • وكذلك فان مشكلة السلع ما كانت لتكون على ما هي عليه اليوم من خطورة لولا التطورات في الأسواق المالية الدولية التي أدت الى الارتفاع الحاد لأسعار الفائدة •

١٨- ويمكن اعتبار الأونكتاد السادس نفسه مناسبة لتكوين عناصر برنامج للانتعاش العالمي • وينطوي جدول الأعمال على كثير من العناصر التي سيسهل معالجتها بحيث يمكن للأونكتاد السادس أن يكون فعلا مساهمة في كامل عملية السعي لتحقيق انتعاش الاقتصاد العالمي •

١٩- ومضى يقول انه من السابق لأوانه أن نحدد محتويات الحلول المقترحة لينظر فيها الأونكتاد السادس، والتي لا بد وأن تتطور بين الفترة الحالية وموعد المؤتمر كنتيجة لحوار وثيق ومكثف فيما بين الحكومات نفسها ، وبين الحكومات والأمانة • ومع ذلك ، ففي كل من هذه المجالات التي يشعلها جدول الأعمال المؤقت توجد مسارات تنطلق في وقت واحد متشابكة ومتزامنة ، وهناك مشاكل قصيرة الأمد ومشاكل طويلة الأجل في وقت واحد • وستدعو الحاجة لىلاء الاهتمام لا للقضايا الفورية فحسب ، بل أيضا للقضايا الطويلة الأجل • ومن الضروري على حد سواء ايجاد طرق لتقديم المساعدة التي تخفف من أعباء البلدان التي تعاني من الصعوبات ، وأن ننظر الى طريقة عمل النظام نفسه في مجالات التجارة والمال ، وكيف تعرض في بعض الحالات الى تقويض خطير من جراء سير الأحداث •

٢٠- ففي مجال التجارة العالمية مثلا ، حدث ركود ، بل وهبوط ، واستمر أكثر من سنتين متعاقبتين • وهذا بحد ذاته ظاهرة استثنائية ، بالنظر للنشاط الذي اتسمت به التجارة العالمية في الماضي • كما ظهرت اتجاهات جديدة نحو الحماية ، واتخاذ تدابير تقييدية ، والحد من أزمة تجارية كبرى ، وحتى عن حرب تجارية • فتلك مشاكل خطيرة تستدعي رد فعل عاجلا وفوريا • ولكن في الوقت الذي يجرى فيه التركيز على الاجراءات الفورية فان من الضروري ايضا أن لا يغيب عن البال ان تغيرات وقعت مع مرور الزمن في النظام ، وفي مجموعات القواعد والهادى التي تحكم التجارة الدولية ، وطرق تطبيق هذه القواعد والهادى •

٢١- وتابع يقول ان الأمانة أولت اهتماما كبيرا لهذه التغيرات وأنها قد مدت دراسات عديدة بشأن الموضوع • وقد أشارت فيها الى أن النظام الأصلي الذي وضع في هافانا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية يتعرض ، بصورة غير محسوسة ، أو ربما محسوسة ، لتغيرات وتعدلات ، بعضها مرغوب فيه ، والبعض الآخر يجعل ذلك النظام الذي وضع في الماضي أقل فعالية وأقل قيمة • وأعلن أن الدراسات تشير الى أن نظام الاتجار العالمي أصبح من نواح عديدة أقل شفافية ، وأقرب الى التمييز وأبعد عن أن يكون نظاما متعدد الأطراف عما كان عليه سابقا •

٢٢- وأضاف يقول ان مما استلفت نظره زيادة سرعة التغيرات التي أخذت تظهر في الفترات الأخيرة ، وأنه يدرك خاصة العلاقة التي تربط بعض التطورات والمقترحات بالأطراف التي سبق انشاؤها في الأونكتاد • ففي حالة نظام الأفضليات المعمم هناك حجج أو مقترحات تتصل بمفاهيم أخرى مثل التدرج ، بل والمعاملة بالمثل من جانب البلدان النامية وهو لا يسعه الا أن يشعر أن هذه التطورات سوف تؤثر على نظام الأفضليات المعمم في صيغته الأصلية • ولهذا السبب ينبغي على الحكومات ان توليها اهتماما خاصا •

٢٣- ومضى يقول ان هنالك صعوبات مباشرة في مجال التمويل منها الثغرات الكبيرة التي تواجه البلدان النامية في المدفوعات، وندرة مواردها، وتقلص الدور الذي تلعبه المعونة الانمائية الرسمية، والقيود الموضوعة على قدرة المؤسسات المالية الدولية للاستجابة لاحتياجات البلدان التي تعاني من الصعوبات، وكذلك الصعوبات التي أخذت تواجهها مؤخرا أسواق رأس المال الدولية في استيعاب احتياجات البلدان النامية •

٢٤- واستطرد يقول انه ينبغي على المجتمع الدولي أن يتصدى، في كل محفل متاح له، بما في ذلك الأونكتاد السادس، للقيام بما يتطلبه الأمر لمواجهة هذه المشاكل الملحة والفورية • ولكن كما هو الحال في التجارة، هنالك تطور مواز يتصل بتعديل النظام الذي يحكم تدفق الأموال والتمويل في جميع أنحاء الاقتصاد الدولي • وعلاوة على ذلك، فقد برزت مشكلة جديدة منذ فترة أقرب، وتتثل هذه المشكلة في أن ابعاد وأحجام حالات اختلال التوازن تختلف عما كانت عليه عند اقامة آليات التسهيلات الأولى، مما جعل من جدارة النظام، في مجموعه، مشكلة جد هامة وملحة •

٢٥- وأضاف يقول ان من المرجح ان تعترض البلدان النامية ثغرات مدفوعات كبيرة، لا بسبب العوامل الدورية فقط، بل أيضا بسبب عوامل ذات طابع دائم الى حد أبعد • فقد أوجدت ضغوط التضخم العالمي والتغيرات التي طرأت على معدلات التبادل التجاري حالات يحتمل ان تستمر البلدان النامية فيها في مواجهة فروق أكبر من ذي قبل بين مخصصات انفاقها على الواردات وعائدات القطع الأجنبي المتوفرة • لذلك يجب أن نسأل عما اذا كان النظام المالي خليقا بمعالجة هذه الظاهرة الهامة والجديدة وما اذا كان بحاجة للتعديل ليصبح أكثر تجاوبا مع المشاكل المعاصرة •

٢٦- ومضى يقول ان ثمة حاجة الى وجود نظام مالي يمكن البلدان النامية من النجاح في التمكن من حل مشاكلها المتصلة بالديون الخارجية بطريقة لا تعرض عملية تنميتها الى الخطر • وهذا الاعتبار أساسي لجميع النهج المتبعة ازاء مسألة التكيف والتوازن المالي • والتحدى الذي يواجهه المجتمع الدولي لا يقتصر فقط على العثور على وسيلة لاعادة التوازن الى الحسابات الخارجية الخاصة بالدول الأعضاء أو بالبلدان النامية، ففي حالة البلدان النامية تتثل هذه الوسيلة في طريقة جعل هذا التكيف غير متعارض مع استمرار عملية النمو • اذ أن التكيف الذي يحقق التوازن في موازين المدفوعات من خلال الغاء النمو والتنمية ليس تكييفاً مرضياً • وعلى العكس من ذلك، فان الحاجة القائمة هي حاجة لايجاد سبل تكفل عدم تعارض تمويل ميزان المدفوعات مع استمرار النمو السريع •

٢٧- وأضاف يقول انه لا يمكن القول، بالنسبة لمشكلة السلع الأساسية، بأن نظاما سابقا يتعرض للتقويض والتآكل - لسبب بسيط وهو انه لم يتم وضع أي نظام في الماضي • كما أن البحث عن نظام داعم لمعالجة تجارة السلع الأساسية وتنظيمها، وهو البحث الذي بدأ في هافانا، لم يتوج قط بنتائج ملموسة • فأزمة السلع الأساسية جانب هام من الازمة الاقتصادية العالمية • وقد وصلت أسعار السلع الأساسية من حيث القيمة الحقيقية الى أدنى مستوى وصلت اليه خلال السنوات الـ ٤٥ الأخيرة • فلواننا كنا قد حققنا قدرا أكبر من النجاح في اقامة شبكة لمعالجة مشكلة أسعار السلع الأساسية وتجارة السلع الأساسية، وتقديما أسرع في تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية، لا يمكننا على الأقل تخفيف حدة الحالة الراهنة •

٢٨- وتابع يقول ان المطلوب الأساسي في هذه الحالة هو أن نتحرك بسرعة نحو التصديق على الصندوق المشترك للسلع الأساسية حتى يمكن أن يبدأ عملياته في موعد قريب • وإذا أمكن ، حتى موعد انعقاد الأونكتاد السادس ، دفع عملية التصديق الى الأمام ، فان هذا بحد ذاته سيوفر الجدية والثقة لدى معالجة القضايا المندرجة في نطاق السلع الأساسية في المؤتمر •

٢٩- واختتم قوله بأنه كان لابد من النظر ، في الأونكتاد السادس ، في المشكلة التي كثر الحديث عنها ، وهي مشكلة الاتفاقات السلعية الدولية - لماذا كان من الصعب الوصول اليها ، ولماذا لم يكن عملها داعياً الى الارتياح - كما أنه كان لابد من دراسة مسألة الجوانب الهيكلية لاقتصاد السلع الأساسية - وهي مشاكل التسويق والتوزيع والتجهيز والنقل ومشكلة وجود نظام داعم لتعويض التمويل •

٣٠- وإذا أريد للأونكتاد السادس أن يحقق قدرته الكامنه فمن المهم على نحو حاسم أن يحسن لذلك • والتحضير الجيد للمؤتمر لا يكون من جانب الأمانة وحدها أو في وثائقها فقط ، وإنما يكون أيضاً من حيث الاهتمام الذي توليه الحكومات للمؤتمر منذ الآن وحتى انعقاده في حزيران /يونيه ١٩٨٣ • وأعلن أن هذا هو السبب في أنه قد ظل يلح المرة تلو الأخرى على الحاجة الى إجراء عملية مكثفة من المناقشات خلال هذه الفترة فيما بين الحكومات وبين الحكومات والأمانة من الآن وحتى انعقاد المؤتمر • وفيما يتعلق بالجوانب التنظيمية قال ان الأمانة قدمت الى المجلس موجزاً بمقترحات عن هيكل المؤتمر • وهو يرحب بأراء الحكومات بشأنها •

٣١- وشدد ، فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، على رأيه بضرورة النظر الى المشكلة برمتها كجزء من مشكلة جعل الاقتصاد العالمي أحسن عملاً وأوفر صحة • وقد أفاضت وثيقة التجارة والتنمية - تقرير ١٩٨١ في هذا الموضوع وأشارت بأن يكون التعجيل بتوثيق عرى الروابط فيما بين البلدان النامية جزءاً أساسياً من أى نموذج جديد للتنمية العالمية • ولما كان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يتصف بهذا القدر من الأهمية والحيوية في اطار مشكلة التنمية بأكملها ، فانه لابد من النظر الى امكانياته في سياق أهميته في الاقتصاد العالمي • وقد لقيت كل هذه العملية من التعاون فيما بين البلدان النامية اهتماماً كبيراً من جانب البلدان النامية نفسها خلال العام الماضي أو العامين الماضيين ، وقد وصلنا الآن الى نقطة التنفيذ واعطاء مضمون عملي للمفاهيم والنهوج التي لم يسبق تحديد ها الا تحديداً عاماً • وفي هذا السياق تكتسب جميع جوانب مسألة الدور المساند الذي يؤديه الأونكتاد ، ومنظومة الأمم المتحدة ، بل والمجتمع الدولي ، أهميتها • وذكر أنه يتفق مع رئيس المؤتمر على أن المجلس ينبغي أن يبذل أقصى جهوده للاهتمام الى حلول للمصاعب التي نشأت أياً كانت حتى يتسنى لكامل عملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أن تمضي قدماً وأن تزداد سرعة •

٣٢- وذكر أن الكثيرين قد أعربوا عن فكرتهم بأن الوقت قد لا يكون ملائماً - وربما كان ذلك بسبب المصاعب أو بسبب تعقد المشاكل - للوصول الى اتفاقات جديدة واستجابات دولية جديدة • وقال انه لا يرغب في ابداء موافقته على هذا الرأي ، اذ أن الطابع الملح للمشكلة في ذاته ينبغي أن يكون حافزاً لفرض الاهتمام بالمشاكل والخروج بحلول لها • وقال انه وان كان لا يستطيع التكهّن بتجمعات القوى والعوامل التي ستسود في الأونكتاد السادس في بلغراد ، يرى أن وجود الأزمة ينبغي ، بحد ذاته ، أن يحمل على ارهاق الوعي بالقضايا والتماس الحلول • ولكن أحد الأمور الأساسية في النظر الى الأونكتاد السادس يتمثل الروح التي ستسود من الآن فصاعداً • وذكر أن أحـد

الاسهامات التي يرتقبها من الدورة الحالية للمجلس هو أساسا العمل على ايجاد هذه الروح البناءة، التي ستجعل من الممكن أن نتوقع من الأونكتاد السادس أن يحرز نتائج طيبة وأن نأمل في أن تغتتم الحكومات كل فرصة •

٣٣- وفي الجلسة ٥٩٩، المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، لزم المجلس بدعوة من الرئيس دقيقة صمت حدادا على أرواح الفلسطينيين رجالا ونساء وأطفالا، التي أزهقت بوحشية في غمرة الأحداث التي وقعت في بيروت منذ جلسة المجلس السابقة •

٣٤- ويقدم هذا التقرير سردا لمداولات المجلس خلال الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين • وتحتوي المحاضر الموجزة للجلسات ٥٨٨ - ٥٩٩ (TD/B/SR.588-599) سردا أوفى لأعمال المجلس في جلساته العامة •

الفصل الأول

تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات وفي التدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والمال والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافى للقواعد والمبادئ النازمة للعلاقات الاقتصادية الدولية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائى والنظام النقدى الدولى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٥- لبدى النظر في البند ٤ من جدول الأعمال كان أمام المجلس تقرير من الأمين العام للأونكتاد عنوانه " التضخم العالمى وعملية التنمية " (TD/B/914 and Corr.1) ، أعد عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٤ .

٣٦- ومن أجل مناقشة تلك البنود وغيرها من بنود جدول الأعمال وزعت أمانة الأونكتاد " التجارة والتنمية : تقرير ١٩٨٢ " (UNCTAD/TDR/2, vol. I-III) (٤) .

٣٧- كما كان أمام المجلس مشروع قرار (TD/B/L.360) أحالته دورات سابقة .

٣٨- ولا حظ مدير شعبة المال والتمويل والتنمية لدى افتتاحه النقاش أن الوضع الاقتصادى العالمى قد استمر في التدهور وأن المصاعب الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية أصبحت حادة للغاية منذ الدورة الأخيرة للمجلس . فقد كان النمو في البلدان النامية في عام ١٩٨١ أبطأ خطى من أى وقت مضى خلال عدة عقود ، بل وانخفض الناتج المحلى الاجمالى محسوباً للفرد الواحد في العديد من الحالات . وقال انه كان من المتوقع في وقت مبكر من هذه السنة ، لدى اعتماد الأمانة تبؤاتها لعام ١٩٨٢ الواردة في " التجارة والتنمية : تقرير ١٩٨٢ " ، أن يطرأ بعض التحسن على الوضع . غير أن آخر المعلومات تبين أن أداء البلدان النامية فيما يتعلق بالنمو في عام ١٩٨٢ لن يختلف كثيراً عما كان عليه في عام ١٩٨١ بل وقد يكون أسوأ من ذلك في بعض المناطق ، فازدياد الضغوط على موازين المدفوعات ، وهي ضغوط ترجع بدورها في أغلب الحالات الى انخفاض معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية غير النفطية وارتفاع أسعار الفائدة الذى لم يسبق له مثيل ، يجعل توقعات النمو القصير الأجل أسوأ كثيراً .

(٤) وزع المجلدان الثانى والثالث بالانكليزية فقط . وسيصدر التقرير كاملاً بوصفه من منشورات الأمم المتحدة (رقم المبيع : E.82.II.D.12) .

٣٩- وقال انه تعين على البلدان النامية أيضا أن تواجه في منتصف السبعينات ضغوطا هائلة على مدفوعاتهما بسبب الانكاس الذي نشأ في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي والتغيرات الحادة في معدلات التبادل التجاري . وبينما كانت هذه الفترة صعبة ، بالتالي ، بالنسبة لمعظم البلدان النامية ، فقد كان هناك عدد من العوامل التي يسرت عملية التكيف فيها . وأولها أن أسعار السلع الأساسية ، مع بعض الاستثناءات ، ظلت مستقرة الى حد معقول طوال فترة السبعينات بالنسبة لأسعار المصنوعات . وثانيها أن أسواق صادرات المصنوعات الواردة من البلدان النامية الى البلدان الصناعية ظلت مفتوحة نسبيا ، بل ان صادرات المصنوعات الى هذه الأسواق ازدادت بسرعة ، بالرغم من وجود صعوبات في قطاعات معينة ولا سيما المنسوجات ، الأمر الذي يسر حالة المدفوعات في عدد من البلدان النامية . وأخيرا أن النظام المالي ككل وفر تدفقا ذا شأن للموارد باتجاه البلدان النامية على شكل التمويل المؤقت والتدفقات الأطول أجلا على حد سواء ، مما شكل دعما للاستثمار اللازم للتكيف الهيكلي . وتبعاً لذلك فقد تمكن العديد من البلدان النامية من تحسين وضع مدفوعاتهم الأساسي مع الاحتفاظ ، في الوقت نفسه ، بمعدلات نمو معقولة ، وان كان ذلك قد تحقق في كثير من الأحوال بتكلفة مرتفعة فيما يتعلق بضغط الاستهلاك ، وتدهور توزيع الدخل ، وتزايد الديون الخارجية بسرعة كبيرة .

٤٠- غير أن العوامل التي سهّلت تكيف البلدان النامية خلال السبعينات قد اختفت كلياً أو جزئياً الآن . فالتدهور الحاد الذي طرأ مؤخراً على أسعار السلع الأساسية وأدى الى اضمحلال حصائل الصادرات بصورة خطيرة في عدد كبير من البلدان النامية ، وتكثيف الحماية في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، والعجز الواضح الذي أظهره النظام المالي عن زيادة التدفق الصافي للموارد الى البلدان النامية زيادة كبيرة ، جعلت من الصعب للغاية لتلك البلدان أن تضطلع ببرامج تكيف ناجحة مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بمعدلات نمو مرضية . والواقع أن أحد الجوانب المثيرة للقلق في هذا الوضع هو أن البلدان النامية مجبرة على تخفيض العجز فيها عن طريق ابطاء النمو بدلا من إعادة تشكيل مناسبة لهيكل الاستهلاك والانتاج ، وهي عملية لا يمكن تحقيقها الا من خلال زيادة الاستثمار في قطاعات واردة رئيسية مثل الأغذية والطاقة وفي الأنشطة التصديرية الجديدة والموجودة على حد سواء .

٤١- وقال ان عدم توفير الدعم المالي اللازم لعملية تكيف حقة في البلدان النامية سيتمخض عن عواقب وخيمة لا في مجال التنمية في البلدان النامية فحسب وإنما أيضا بالنسبة للاقتصاد العالمي عموماً . فالبلدان النامية مجتمعة تشكل سوقاً لمنتجات البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي يقدر بحوالي ٣٠٠ مليار دولار سنوياً . وأي تقلص ذي بال في هذا السوق ، وهذا ما لا يمكن اعتباره غير وارد في ضوء الاتجاهات الراهنة ، لن يؤدي الا الى تأخير الانتعاش في البلدان الصناعية .

٤٢- وقال ان ثمة مشكلة أطول أجلا ، وان كان لها أثر هام على الوضع الراهن ، هي التضخم . وقد كان أمام المجلس ، حسب طلب الجمعية العامة ، تقرير من أمانة الأونكتاد حول هذا الموضوع (TD/B/914 and Corr.1) ، ترد بعض جوانبه أيضا في الجزء الثاني من "التجارة والتنمية : تقرير ١٩٨٢" . وان الأثر الحاد للغاية الذي نجم عن التضخم العالمي فيما يخص البلدان النامية كان نتيجة عوامل مثل الارتفاع المستمر في أسعار السلع التجارية خلال السبعينات ، وذلك الى جانب التغيرات المرتبطة به في الأسعار النسبية والتي كان لها آثار ضارة على موازين مدفوعات

البلدان النامية • كما أن تحركات الأسعار هذه أثرت أيضا على الاقتصادات المحلية للبلدان النامية ، اذ بدأت عمليات التضخم صعبة المراس في بلدان كثيرة منها كان ازدياد الأسعار فيها طفيفا نسبيا فيما سبق •

٤٣- ومن المواضيع الأخرى التي تناولها تقرير الأمانة موضوع الآثار الرئيسية للتضخم وسياسات مكافحة التضخم في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، مع إيلاء اهتمام خاص للتكلفة المرتفعة للسياسات القائمة على القيود النقدية في تلك البلدان ، مثل ارتفاع البطالة ، وركود التجارة العالمية ، وارتفاع أسعار الفوائد • ويبدو أن هنالك الآن توافق متزايد في الآراء على ضرورة توسيع نطاق أدوات سياسة مكافحة التضخم لتضفي المزيد من التشديد على السياسات المالية ، وقد تكون هنالك بعض الفوائد أيضا ، على المستويين المحلي والدولي ، من زيادة الاعتماد على تدابير مثل السياسات القطاعية وسياسات الدخل •

٤٤- واتفق الممثلون الذين تحدثوا عن هذين البندين بصفة عامة على أن الانكماش الاقتصادي العالمي الراهن هو أكثر انكماشاً فترة ما بعد الحرب استطلا ، وأنه يعوق إلى حد كبير عملية التنمية في البلدان النامية • وجرى تبادل كثيف للآراء فيما يتعلق بمنشأ الأزمة ومجموعة التدابير الدولية والمحلية المناسبة التي يلزم اتخاذها في مجال السياسة العامة لمعالجة نتائجها •

٤٥- وأشار ممثلون عن كل المجموعات إلى " التجارة والتنمية : تقرير ١٩٨٢ " إلى البيان الذي أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة عند افتتاح الدورة ، وإلى البيان الذي أدلى به مدير شعبة المال والتمويل والتنمية وورد ذكره أعلاه • ولئن كان هؤلاء الممثلون يميلون إلى الاختلاف مع التقرير في بعض النقاط ، فقد أعرب كثير منهم عن موافقته على النطاق العام للتقرير وعلى صيغته التقنية العالية بصفة عامة • وأعربوا أيضا عن تقديرهم للجهود التي بذلت من أجل تحليل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة والتي أخذت في اعتبارها العوامل الهيكلية الدورية والطويلة الأجل على حد سواء وعلاقات الترابط فيما بين السياسات الاقتصادية في مجالات التجارة والتنمية والمال والتمويل • إلا أن كثيرا من الممثلين أعربوا عن أسفهم لعدم تناول التقرير بلغات أخرى غير الانكليزية ، باستثناء المقدمة والنظرة العامة ، الأمر الذي لا يساعد على مناقشة الموضوع بعمق في المجلس • وأعرب المتحدث باسم المجموعة بـ عن تقديره للجهود التي بذلتها الأمانة لتأخذ في الاعتبار التعليقات التي أبدتها مجموعته بشأن التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨١ (٥) • وقد أبدى هو وممثلون آخرون تعليقات بشأن تقرير عام ١٩٨٢ ، سترد أدناه ، وهم يأملون مراعاتها عند اعداد تقرير التجارة والتنمية القادم •

٤٦- واتفق كل الممثلين الذين تناولوا هذين البندين في الاغراب عن أسفهم تجاه الوضع الاقتصادي العالمي الراهن واحتمالاته في الأجل القصير • كما أعربوا جميعا تقريبا عن قلقهم العميق إزاء تباطؤ النمو في كل البلدان ، ولا سيما البلدان النامية وعلى الأخص أقل البلدان نموا وأشد البلدان تأثرا من بينها •

٤٧- واتفق ممثلو كل المجموعات على أن هبوط أسعار السلع الأولية الحاد ، والارتفاع التاريخي في أسعار الفائدة في أسواق رؤوس الأموال الدولية ، وتقلص الطلب العالمي على صادرات البلدان النامية ، وتباطؤ تدفقات التمويل الخارجي على البلدان النامية ، أفضت إلى زيادة الضغوط على موازين مدفوعات كثير من البلدان النامية وكذلك بعض البلدان المتقدمة على نحو لم يسبق له مثيل

من حيث الحدة والدوام خلال فترة ما بعد الحرب • وأعربوا عن قلقهم العميق ازاء تصاعد البطالة وانخفاض معدلات الاستثمار التي ترتبت على تباطؤ النمو في معظم الاقتصادات السوقية • وأعربوا أيضا عن قلقهم ازاء ارتفاع وتعاضم مستوى المد يونية الخارجية وثقل عبء خدمة الديون على عاتق البلدان النامية الذي تفاقم حدته من جراء الارتفاع غير المعهود في أسعار الفائدة في أسواق رؤوس الأموال الدولية • ومن الأسباب الاضافية المثيرة للقلق في هذا الصدد تعاضم أهمية الديون القصيرة الأجل بالنسبة الى مجموع التزاماتها الخارجية • وأعرب بعض الممثلين عن اعتقادهم بأن احتمالات النمو في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ أكثر تشبيطا للعزم من الوضع القائم الموصوف في التقرير • واعترف كثير من الممثلين بأن البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، تتحمل فيما يبدو نصيبا غير متكافئ من التكاليف للتكيف مع الانكماش العالمي الراهن •

٤٨- وعزا المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ هذا الوضع ، في جانب منه ، الى فرط اعتماد كثير من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة على السياسة النقدية لمكافحة التضخم ، والاضغوط الحمائية المتزايدة ، وعدم تلاؤم مستويات تدفق رؤوس الأموال الرسمية بالمرّة مع حجم الأزمة الحالية ، والتشديد غير الصائب في الغالب على وجوب كبح الطلب في مجموعة الشروط التي تقترن بفرص الوصول الى موارد صندوق النقد الدولي •

٤٩- ولفت المتحدث باسم المجموعة باء الانتباه الى أهمية السياسات الاقتصادية الوطنية المناسبة لتحسين الأداء الاقتصادي • وقال ان مجموعته ترى أن الأمانة ركزت أكثر مما ينبغي على العوامل الخارجية في تحليلها للوضع المتأزم الراهن في البلدان النامية • وشدد ممثلو العديد من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة على ضرورة زيادة التركيز على موضوع النهوض بالتنمية الزراعية في البلدان النامية ، وزيادة الاعتماد على آليات السوق ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص ايجابيا • وشدد المتحدث باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية على ضرورة تحسين البيئتين الاقتصادية والمالية على حد سواء ، بما في ذلك الاتجاه على الصعيد الدولي نحو اعتماد أهداف للمساعدة • ويرى ممثلو عديد من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة أن الدور الذي تضطلع به البلدان الاشتراكية في دعم عملية التنمية في البلدان النامية يقتضي تحليلا أعمق • وقال ممثل بلد من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة انه يعتبر التقرير متشائما جدا عندما قال بأن مستقبل البلدان النامية قائم ، لأنه يأمل أن تتعلم البلدان من أخطائها الماضية وأن تتخذ ما يلزم من اجراءات لتعديل سياساتها العامة •

٥٠- ولا حظ ممثلو بعض البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بقلق أن تباطؤ التجارة العالمية يتفاقم من جراء القيود التمييزية المفروضة على التجارة لأسباب ذات طابع سياسي محض • كما أعرب بعض الممثلين عن قلقهم ازاء استمرار ارتفاع مستويات الانفاق على التسلح من جانب بعض البلدان وازاء احتمال زيادة نموها ازاء ضخامة الحاجات غير المشبعة في البلدان النامية •

٥١- ويرى ممثلون كثيرون أن آثار الأزمة الراهنة مقلقة بصفة خاصة في ضوء حاجة الاقتصاد العالمي الى زيادة معدلات الاستثمار للتعجيل بالتغيير الهيكلي • وقد حدد التقرير عددا من الحاجات الاستثمارية منها عمليات الحفظ و ايجاد بدائل للواردات والتوزيع في قطاع الطاقة من جانب بلدان كل الفئات ، وتوزيع صادرات البلدان النامية • وبما ان ذلك سيفضي الى زيادة أهمية صادرات المصنوعات من البلدان النامية ، فان الأمر يستدعي أن تتخذ بلدان الاقتصاد

السوقي المتقدمة سياسات تكيف ايجابية لتسهيل الوصول الى الأسواق بما يترتب على ذلك من انفاق استثمارى ضخم * ولا حظ ممثلون عديدون ، من بينهم المتحدث باسم البلدان الشمالية الثلاثة أن تعزيز التنمية في البلدان النامية سيتمخض عن آثار ذات روافد هامة تعود بالنفع على بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة كذلك *

٥٢- ولا حظ ممثلو بلدان نامية كثيرة أن البلدان النامية أحرزت تقدما كبيرا في زيادة معدلات الادخار المحلي وسوف تستمر دون شك في ذلك الطريق * واعترف المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ بوجود ايلاء مزيد من الاهتمام لمسألة ضمان سير التنمية الزراعية والتصنيع معا بخطى واحدة * على أنه توجد مع ذلك قيود على مدى ما يمكن أن تصل اليه زيادة الاعتماد على الذات للتلاؤم مع المشكلة * وحسبما أوضح التقرير ، على سبيل المثال ، فإن كثيرا من البلدان النامية التي نجحت في أن تحسن الى حد كبير أدائها المحلي منذ ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، كانت تشترك في بداية الفترة في بعض السمات التي لا تشاركها فيها البلدان النامية ككل على نطاق واسع ، أى ارتفاع مستوى نصيب الفرد نسبيا من الدخل والتعليم ، ووجود قاعدة صناعية تتسم بالتنوع فعلا ، وسهولة الوصول الى أسواق رؤوس الأموال أو ضخامة ما يتدفق من تحويلات أجنبية * ولم يكن يتحكم صانعوا السياسة الا في عدد قليل من هذه السمات في الأجل القصير * أضف الى ذلك أن تطاول فترة الركود التضخمي أفضى الى ضغوط خارجية معاكسة على موازين مدفوعاتها * بل ان نمو الناتج المحلي الاجمالي حتى في المجموعة التي شخصها التقرير بوصفها " سريعة النمو في تصدير المصنوعات " انخفض الى حد كبير ، وحدث في بعض الحالات هبوط مطلق في الانتاج *

٥٣- وقال ممثلون كثيرون ان الجهود التي تبذلها البلدان النامية مآلها الاحباط ما لم يحظ التعاون الدولي بتعزيز ذي شأن * وأكدت كل المجموعات على ضرورة النهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بوسائل منها زيادة التجارة المشتركة والحفاظ على المستويات العالية الحالية للمساعدة التساهلية التي تقدمها تلك الفئة من البلدان التي يسمح لها مركزها بذلك * وشدد المتحدث باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية والمتحدث باسم البلدان الشمالية الثلاثة على تأييدهما لمسألة زيادة موارد صندوق النقد الدولي زيادة كبيرة * وذكر ممثلو بلدان نامية كثيرة أنه من الملح بصفة خاصة أن يعاد تقييم السياسات في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة * وقالوا انهم لا يرون من الملائم أن يقتصر الاهتمام على موضوع واحد هو مكافحة التضخم وأن يعتمد تماما على السياسة النقدية وحدها تقريبا للوصول الى هذه الغاية * فالتضخم العالمي يضر دون شك بالبلدان النامية كذلك - كما أشير الى ذلك في كل من " التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٢ " والتقرير الذى أعده الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان " التضخم العالمي وعملية التنمية " (Corr. 19TD/B/914) * على أنه ينبغي مكافحة التضخم من خلال استكمال مجموعة واسعة من وسائل السياسة العامة بحيث تستخدم لصيانة عملية التنمية في البلدان النامية ولتيسير حدوث تغيير هيكلي أسرع في كل فئات البلدان * ولئن كان يسلم على نطاق واسع بأهمية المساهمة التي يمكن أن تقدمها قوى السوق في عملية التغيير الهيكلي ، فان الاعتماد عليها وحدها لن يكفي في رأيهم *

٥٤- واعتبر ممثل فنزويلا أن التقرير ساهم للسنة الثانية على التوالي في خلق تفهم صحيح لمختلف العوامل التي تعيق بشكل خطير تقدم واستقرار وتجانس المجتمع الدولي ، وخصوصا البلدان النامية ، وأنه أظهر ، بصورة خاصة ، كيف تدهور الاقتصاد العالمي المترابط الى حد كاد أن يشل عملية التنمية في البلدان النامية التي تواجه أسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير * وقد

أعربت عن آراء مماثلة كل من أمانة الغات ، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية للأمانة العامة للأمم المتحدة في World Economic Survey, 1961-1962 (٦) ، والأمين العام للأمم المتحدة في خطابه أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأخيرة . وقال ان أحدا لا يجادل في كون الأزمة ذات طبيعة عالمية أو يتوقع عودة مبكرة الى الوضع القويم .

٥٥ - وقال ان وفده يجد في هذا الوضع برهانا على أن النظام الاقتصادي العالمي في فترة ما بعد الحرب قد استهلك واستنفد . وتساءل عما اذا كان يوجد نظام نقدي دولي بعدما فقدت مؤسسات برتون وودز فعاليتها بل وربما صلتها بالموضوع ، وبعد أن أصبح تراكم وتوجيه الفوائض يستجيب للتلاعب بأسعار الفائدة لمنفعة قلة قليلة . وأضاف أن هذه الفوضى وفقدان السيطرة على النقد والمال العالميين يشكلان ، في رأيه ، أساس ظاهرة التضخم العالمي .

٥٦ - وقال انه لا تلوح ثمة مبالغة أيضا في التأكيد على أن الاسعار المتزايد للبلدان النامية المثقلة الى حد بعيد بالديون يهدد النظام المالي الدولي بالانهيار . اذ وفقا لما تقوله أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، فان منطقة أمريكا اللاتينية ، التي تنتمي اليها بلاده ، قد واجهت في سنة ١٩٨١ أدنى مستوى نمو لها في فترة ٤٠ عاما ، حيث أنخفض فعلا الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للفرد الواحد . ولا توجد أية دلائل تشير الى حدوث أى تحسن في عام ١٩٨٢ . وقال ان ديون المنطقة الخارجية قد وصلت الى ٢٤٠ مليار دولار بنهاية عام ١٩٨١ ، ومن المحتمل أن تزداد بمقدار ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٨٢ . وأن متوسط أجل استحقاق الديون هو ١١ عاما كما أن خدمة الديون السنوية تمثل ٥٦ في المائة من حصائل الصادرات (اذ تبلغ الفائدة وحدها ٣٠ في المائة) . ومن غير المحتمل ، على ما يبدو ، أن يستطيع اطار الشريطة الحالي توفير حل لهذه المشكلة .

٥٧ - وأردف يقول ان أوضح تعبير عن التداعي الحالي للاقتصاد العالمي يتجلى في مجال التجارة الدولية . اذ بالإضافة الى الحمائية ، فقد خلقت العشوائية والتقلبية المتزايدتان اللتان تتسم بهما التدابير التجارية ، بل اختفاء قواعد اللعبة في الواقع اختفاء يكاد يكون تاما ، حالة من الفوضى . وتحدث عن الآمال المبررة التي أحيتها اجتماعات الغات المقبلة ، حيث طلبت بلاده مركز مراقب فيها . وقال انه رغم كون الغات هيئة يمثل المجتمع الدولي في عضويتها ، فانه يشك في استمرار فعاليتها . فاذا ما استبعدت منتجات لا تغطيها قواعد الغات تغطية صحيحة ، أولا تغطيها أبدا (مثل الوقود ، والزراعة ، والمنسوجات) تبلغ حصة أعضاء الغات من الاستيراد العالمي ما يقارب ٤٤ في المائة فقط . واذا ما أخذت في الحسبان منتجات مثل السيارات ، والفولاذ وغيرها من فئات " التجارة الموجهة " ، مثال ذلك العمليات الداخلية التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية ، فقد لا تزيد النسبة على ٢٠ - ٢٥ في المائة . ولا يبدو في الامكان التحدث عن نظام تجارى دولي اذا لم نعط هذا النظام على نحو ملائم حجوم التجارة العالمية ، واذا أصبحت الاستثناءات من ذات قواعده هي الممارسة المعتادة . ويكتسي مستقبل الغات أهمية بهذا المعنى بالنسبة لكل أعضاء الأونكتاد .

٥٨- وقال ان ثمة موضوعا آخر جدير بالاهتمام هو العلاقة بين التجارة والتنمية • ومن تناقضات الوضع الراهن أن يتابع كل من مفهومي التجارة والتنمية وكأنهما متعارضتان ، وأنه تصدر توصيات الى البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء باتباع استراتيجية انمائية انعزالية وموجهة نحو الداخل • وهذا التناقض يبدو واضحا من دفع بلدان نامية مثل أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) الى تخفيض فوائض مدفوعاتها دون أى اعتبار لما كان لها من أثر صحي على التجارة العالمية في السنوات الأخيرة • وعلى سبيل المثال ، كانت البلدان النامية في عام ١٩٧٩ مسؤولة عن استيعاب ٨٤ في المائة من صادرات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة من المصنوعات الى بلدان ثالثة ، ونصف هذا القدر قد استوعبته بلدان الأوبك (بالمقارنة بـ ٦٨ في المائة و ٢٥ في المائة على الترتيب ، في عام ١٩٦٥) • وتؤكد البحوث الحديثة على دينامية الأثر الذي تمارسه بلدان الأوبك على صادرات المصنوعات من جانب البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء •

٥٩- ومضى يقول انه ما من شيء بين مختلف المصاعب التي ابتلت بها التجارة العالمية مؤخرا أشد خبثا وضرا ، في رأيه ، من العقوبات العشوائية وغير المشروعة التي طبقتها مجموعة من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ضد الأرجنتين • وقال انه بالإضافة الى تشكيل لجنة عمل ضمن النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية " لدعم الأرجنتين ، فقد اعتمد الاجتماع العادي الثامن لمجلس أمريكا اللاتينية بالا جماع عددا من التدابير لتعزيز الأمان الاقتصادي والجماعي للقليم ، وتقليل قابليته للتأثر بالصدمات الخارجية ، واقامة آليات لمواجهة التدابير الاقتصادية الكراهية • وفي ذات الوقت علّق ما يسمى " بالحوار المتجدد " بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، في انتظار رفع العقوبات ضد الأرجنتين •

٦٠- وقال ان النقاط التي أثارها تشكل في مجموعها ، حسب رأيه ، مؤشرا على نهاية حقبة • فالأزمة الراهنة هي بالتأكيد أكثر من أزمة دورية أو أزمة ذات صفة مؤقتة • ان العالم يواجه تحولا حقيقيا في النظام القائم للعلاقات الدولية ، وأن محاولة تطبيق حلول ومواقف الماضي تعد محاولة عقيمة لمواجهة المستقبل •

٦١- وشدد على أن احدى الثغرات الرئيسية في اعادة تنظيم الاقتصاد الدولي في فترة ما بعد الحرب كانت عدم اشتراك العديد من أطراف هذا الاقتصاد في اعادة التنظيم • فمع ترابط وتدويل العمليات الاقتصادية المتزايدة ، يعتبر الفشل في مشاركة كل الأمم في المسؤولية مشاركة حقيقية أمرا خطيرا • وقال ان وفده يأمل أن تتغلب الفطنة والحكمة والمشاعر الانسانية لتفتح الطريق أمام حوار ونظام حقيقيين بين الشمال والجنوب • وأن بلاده ستواصل في ذات الوقت بذل الجهود لتعزيز التضامن والتعاون بين البلدان النامية ، على الأوسع شبة الإقليمية والإقليمية والعالمية • ويأمل أن تنثمر هذه الجهود والتصورات في الاجتماع الوزاري المقبل للغات وفي الأونكتاد السادس •

٦٢- ولا حظ المتحدث باسم المجموعة باء ، مشيرا الى أن مجموعته قد رحبت بمبادرة الأمين العام للأونكتاد الرامية الى وضع تقرير سنوي عن التجارة والتنمية ، أن البلدان الأعضاء في المجموعة باء قد أبدت عددا من الملاحظات على تقرير عام ١٩٨١ في دورتي المجلس الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين ، وقد طلب الى الأمانة أن تأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار لدى اعداد التقارير

التالية • وترى المجموعة بـ أن تقرير عام ١٩٨٢ أحسن ، على العموم ، من تقرير عام ١٩٨١ ، وتقدر الجهود التي بذلتها أمانة الأونكتاد لأخذ تعليقاتها على التقرير الأخير بعين الاعتبار •

٦٣- وقال إن لديه ثلاثة تعليقات على تقرير عام ١٩٨٢ ذات طابع عام • أولاً ، أنه يسترعي الانتباه إلى البيئة الدولية الصعبة التي تم تحليلها في التقرير والتي يوافق على أنها تردت وأصبحت غير مواتية ، أكثر من ذي قبل ، لجميع البلدان وخاصة البلدان النامية • وأكثر هذه البلدان تأثراً ، فيما يتعلق بوضعها الراهن واحتمالات تنميتها على السواء ، هي أشد البلدان النامية فقراً وأقلها نمواً • ومع ذلك ، فإنه يرى أن في تحليل الأمانة بعض الاختلال في التوازن بين تقييم العوامل الخارجية ، من جهة ، وتقييم أهمية السياسات الوطنية ، من جهة أخرى • وقد أشار الأمين العام للأونكتاد ، في بيانه الاستهلالي الذي القاه أمام المجلس (٧) ، إلى التطورات الداخلية وخاصة في البلدان النامية ، غير أنه كان ينبغي للتقرير أن يبرز ، بشكل أكثر وضوحاً ، الأهمية الحاسمة للسياسات الوطنية في مجال إنتاج الأغذية الأساسي الذي أصبح مجالاً حاسماً بالنسبة لعدد من البلدان النامية •

٦٤- ثانياً ، قال إن المجموعة بـ ليست مقتنعة تمام الاقتناع بأن التقرير يوفر دراسة موضوعية تماماً لسياسات وامكانيات البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • ولو تم القيام بتحليل أكثر تفصيلاً لمشاركة هذه البلدان في دعم وتعزيز التعاون الاقتصادي مع البلدان النامية ، وخاصة أقل هذه البلدان نمواً ، في كل من مجالي التجارة ونقل الموارد ، لزاد ذلك في قيمة التقرير •

٦٥- ثالثاً ، قال إن لدى بعض البلدان الأعضاء في المجموعة بـ تعليقات على الفصل ٣ من الجزء الرابع من التقرير ، الذي يتناول مسألة نزع السلاح ، وستقوم هذه البلدان بادراج هذه التعليقات في بياناتها الوطنية •

٦٦- وأعلن ممثل الاتحاد السوفياتي أن التوتر المتزايد في الوضع السياسي والاقتصادي العالمي والصعوبات المتعاضدة في البلدان النامية تثير قلقاً كبيراً لدى العديد من البلدان • وقال إن من الأساسي والمهم تقييم أسباب الصعوبات الاقتصادية الراهنة وإيجاد أساليب فعالة للتغلب عليها • ورحب في هذا الصدد بطبعتي تقرير التجارة والتنمية اللتين نشرتا حتى الآن وشدد على ضرورة أن تواصل أمانة الأونكتاد اعداد تقارير سنوية من هذا القبيل •

٦٧- وقال إن من الواضح أن الأزمة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتقدمة وآثارها السيئة على العلاقات الاقتصادية الدولية ، وخاصة على البلدان النامية ، هي أصل المشكلة • وهو يشاطر البلدان النامية قلقها إزاء آثار الأزمة على اقتصاداتها والصعوبات التي تواجهها في إجراء التكييفات الهيكلية اللازمة • ويجب ألا يغيب عن البال ، في الوقت نفسه ، أن الشركات عبر الوطنية تجني بوجه عام أرباحاً كبيرة على حساب البلدان الأخرى ، ولا سيما البلدان النامية • وهذا مثال عن الكيفية التي يتجلى بها " ترابط " البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، الذي أثني عليه كثيراً في محافل مختلفة ، من بينها الأونكتاد • فالمستعمرون الجدد يستغلون الصعوبات الاقتصادية الراهنة لتقويض السيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادي للبلدان النامية • والدبلوماسية

والسياسة الغربيتان تصران بعناد على أن تقوم البلدان النامية بفتح أبوابها على مصراعيها للرأسمال الخاص ، ومنحه جميع الأفضليات والضمانات الممكنة ، وتوفير " ظروف طبيعية " لعمله .

٦٨- وأضاف قائلا انه يمكن ايجاد أمثلة في " التجارة والتنمية " تقرير ١٩٨٢ " تبين كيف أن الدائنين الغربيين ، ومن بينهم صندوق النقد الدولي ، يستغلون الصعوبات الخطيرة التي تغالب البلدان النامية بخصوص مد يونيتها للتدخل في السياسة المحلية والخارجية للبلدان النامية .

٦٩- وشدد على الآثار المتزايدة الضرر للقيود السياسية والتجارية المستحدثة في بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة على العلاقات الاقتصادية الدولية . وقال ان موقف وفده قد بين في المذكرة المعنونة " العقبات التي تعترض تنمية التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية المعاصرة " ، المعروضة على المجلس في الوثيقة TD/B/924 ، فكما شددت المذكرة على ذلك ، هناك استخدام متزايد لتدابير تقييدية في مجال التجارة الدولية في السلع والخدمات ، تستحدث أكثر فأكثر لدوافع سياسية بحتة . وقد بذلت حكومات عدد من البلدان الرأسمالية المتقدمة محاولات لكبح مسيرة الانفراج وتطويع التجارة وغيرها من الروابط الاقتصادية لخدمة سياستها الخارجية العدوانية . والوفد السوفياتي على اقتناع بأن الممارسة الخاطئة المتمثلة في فرض قيود تجارية بلا أى مبرر اقتصادى لا تؤثر فقط على مصالح البلدان الموجهة ضدها ، بل أيضا على تنمية التجارة الدولية ككل . ويريد أولئك الذين يسيرون على هذه السياسة ، وخاصة الولايات المتحدة ، اعطاءها صفة الديمومة عن طريق تطبيقها على أية دولة لا توافق على سياستهم .

٧٠- وقال انه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعارض على نحو قوى هذا النهج المتبع لحل مشاكل تنمية التجارة الدولية لأنه يتنافى مع مصالح جميع البلدان ، بما فيها البلدان التي تعارض هذه التدابير . وهذه المشكلة بالغة الأهمية بالنسبة الى الأونكتاد وينبغي أن يعترف بها المجلس الاعتراف الواجب ، لا سيما وأن مسائل السياسة التجارية تحظى الآن - وهذا أمر مفهوم - باهتمام متزايد في الأونكتاد . وينبغي تسليط الضوء على هذه المشاكل في الأونكتاد السادس ، بالنظر الى خطورة الوضع الراهن للتجارة الدولية . ومن شأن اتباع نهج شامل ومتكامل لمعالجة المشاكل التجارية والسياسية في المؤتمر ، مع ايلاء المراعاة الواجبة لمصالح جميع البلدان ، أن يسهم في استعادة الثقة بالتجارة الدولية . وللاونكتاد الحق في أن يستعرض هذه المشاكل ، بل وينبغي له أن يستعرضها بانتظام ، مع مراعاة مصالح كل الشركاء في التجارة الدولية .

٧١- وأضاف قائلا ان التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة تلعب دورا خاصا من بين المشاكل التجارية والاقتصادية الملحة . ويوفر الأونكتاد محفلا دوليا فريدا لبحث هذه المشاكل وما بينها من ترابط . والواقع أن الأونكتاد قام بجهد كبير في هذا الصدد ، ولكن ينبغي للمجلس أن يواصل تكريس اهتمامه الى الأنشطة في هذا الميدان الهام . وقد بذلت في السنوات القليلة الماضية جهود كثيرة لوضع توصيات مفصلة بشأن التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة واعتماد قرار مناسب . وتم تحقيق نتائج ملموسة فيما يتصل بذلك الجزء من القرار الذى يتناول التجارة بين البلدان الاشتراكية والنامية . وقد اختتمت المفاوضات بشأن تلك القضية على نحو بناء وبروح التعاون . أما مسألة التجارة بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية المتقدمة (التجارة بين الشرق والغرب) فانها أكثر تعقيدا . ومما يعيق تنمية هذه التجارة اللجوء المتزايد الى تدابير حمائية جديدة ، وتطبيقها بصورة انتقائية سافرة ، وجميع أنواع " العقوبات " والقيود التي يفرضها عدد من البلدان الرأسمالية لأسباب غير اقتصادية .

وبعض البلدان في المجموعة باء تمنع الأونكتاد (وليس فقط الأونكتاد) من التوصل الى اتفاقات مقبولة من الطرفين بشأن هذا النوع الخاص من التدفق التجارى * وان وفده مستعد مع بلدان اشتراكية أخرى لا اعتماد مشروع قرار مفصل بشأن التجارة بين البلدان ذات النظم المختلفة في الدورة الحالية *

٧٢- ومضى يقول ان الاتحاد السوفياتي على يقين من أن الصورة المرتقبة للتنمية الاقتصادية العالمية والتعاون الاقتصادي الدولي تتوقف ، أكثر من أى وقت مضى ، على ما يمكن احرازه من تقدم في تحقيق الهدف الرئيسي لميثاق الأمم المتحدة ، وهو انقاذ الأجيال المتعاقبة من كارثة الحرب * وقد دأب بلده على انتهاج سياسة تنادى بوقف سباق التسلح وتحسين العلاقات الدولية ومنع نشوب الحرب * وأعلن الوفد السوفياتي في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح أن الاتحاد السوفياتي يأخذ على عاتقه مسؤولية عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية * وهذا يتيح فرصة حقيقية للقضاء بصورة تامة على احتمال نشوب حرب * وقد أعطت الدورة الاستثنائية زخماً جديداً للأنشطة في هذا المجال * وفي هذا الصدد ، ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تكثف دراساتها التحليلية للجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح * ومن الضروري أن تبقى هذه المشكلة ضمن دائرة أنشطة الأونكتاد ، سواء خلال الأعمال التحضيرية للمؤتمر ، أو في دورات المجلس القادمة *

٧٣- وقال ان الاتحاد السوفياتي أيد دائماً إعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من العدالة والمساواة * وهو ، في سياسته التجارية والاقتصادية ، لا يحدد أبداً عن المبادئ الأساسية المتمثلة في عدم التمييز ، والمنفعة المتبادلة والمساواة بين الشركاء ، ويتصدى بحزم لأى تمييز في التجارة الدولية * وقد ازدادت وارداته من البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي والبلدان النامية بنسبة ٢٢ في المائة في عام ١٩٨١ ، وهناك زيادة أخرى في عام ١٩٨٢ *

٧٤- وأضاف قائلاً ان أحد الجوانب الهامة لسياسة بلده هو تقديم مساعدة ذات شأن الى البلدان المستقلة حديثاً في كفاحها من أجل الاستقلال الاقتصادي ، ومن أجل التغلب على وضعها غير المتكافئ في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي * وقد تم توزيع وثيقة في هذا الشأن في الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨٢ (E/1982/86) ، تتضمن معلومات تتعلق بكامل المساعدة المقدمة الى البلدان النامية * فخلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ ، بلغ مجموع المساعدة الاقتصادية المقدمة من الاتحاد السوفياتي والمستخدمه بالفعل من جانب البلدان النامية ، مطروحاً منه تسديدات القروض والمدفوعات الأخرى المتصلة بهذه المساعدة ، ما يقرب من ٣٠ مليار روبل * وهكذا بلغ متوسط صافي المساعدة الاقتصادية المقدمة الى البلدان النامية ، كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي للاتحاد السوفياتي ، ١ في المائة ، حيث ارتفع من ٠.٩ في المائة في عام ١٩٧٦ الى ١.٣ في المائة في عام ١٩٨٠ * وعلاوة على ذلك ، فإن مساعدة بلده للبلدان النامية لا يمكن مقارنتها بالمساعدة التي تقدمها البلدان الغربية عن طريق مقارنة الأرقام فقط ، لأنها لا تأخذ في الاعتبار تدفق رؤوس الأموال من البلدان النامية في اتجاه البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، وهو تدفق يعوض ويفوق أى تدفق " للمساعدة " من تلك البلدان ، بسبب أنشطة الشركات عبر الوطنية * ومن ثم ، لا معنى لمطالبة الاتحاد السوفياتي بتقديم مساعدة الى البلدان النامية على أساس نسبة ثابتة من ناتجه القومي الاجمالي ، على قدم المساواة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة * والاتحاد السوفياتي يرفض هذه المطالب لأسباب

مبدئية * وفي الوقت نفسه ، فانه يقوم ، وسيقوم ، بتزويد البلدان النامية بالمعونة اللازمة لمساعدتها في كفاحها من أجل الاستقلال الاقتصادي واعادة تشكيل النظام الاقتصادي *

٧٥- وأضاف قائلا ان مشاركة الاتحاد السوفياتي المتزايدة في التعاون الاقتصادي الدولي تستند الى التنمية المطردة للاقتصاد السوفياتي * وبالرغم من عوامل موضوعية مثل تباطؤ نمو القوى العاملة ، وتزايد نفقات استخراج ونقل المواد الخام ، وتعاقب ثلاثة محاصيل سيئة ، فقد خطا الاتحاد السوفياتي خطوة ملموسة في تنفيذ أهداف خطته الخمسية الحالية * وتم اقرار برنامج غذائي في عام ١٩٨٢ يعد احدى السمات الأساسية للاستراتيجية الاقتصادية للبلد في الثمانينات * وهو ينص على التعاون مع البلدان الأجنبية ، وفي مقدمتها البلدان الاشتراكية * وفي الوقت نفسه ، فان الاتحاد السوفياتي لن يرضخ للمحاولات التي تبذلها حكومات بعض البلدان لاستخدام مبيعات الحبوب كوسيلة للضغط السياسي *

٧٦- وشدد في الختام على تزايد دور المنظمات الدولية الرسمية ، مثل الأونكتاد ، في الوضع الاقتصادي الراهن * وقال ان الأونكتاد السادس سيتيح اجراء تحليل متعمق للأسباب الرئيسية للصعوبات التي تعترض التجارة العالمية والاقتصاد العالمي ، وتبادل شامل في وجهات النظر حول وسائل التغلب على هذه الصعوبات وايجاد حلول مناسبة مقبولة من الأطراف المعنية *

٧٧- وقال ممثل الولايات المتحدة ، ردا على بيان ممثل الاتحاد السوفياتي ، انه يأسف بشدة لتضمن ذلك البيان بعض الاشارات الى السياسة الخارجية العدوانية التي تنتهجها حكومته ، مستترعا الانتباه في الوقت نفسه الى وجود قوات من الاتحاد السوفياتي في أفغانستان والى تدخل هذا البلد مؤخرا في الشؤون الداخلية لبولندا * وأعرب عن يقينه من أن جميع الوفود تدرك شفافية الدعاية السوفياتية وأنها سترفض هذه الدعوى تماما بوصفها جزءا من هذه الدعاية *

٧٨- ولفت ممثل اليابان الانتباه الى تطاول مدة الركود والبطالة وانتشار التضخم وأسعار الفوائد المرتفعة ومشاكل موازين المدفوعات التي يتسم بها الاقتصاد العالمي اليوم بعد عقد من الزمن مر فيه هذا الاقتصاد بأزميتين نفطيتين * وشدد على الحاجة الملحة لمكافحة الضغوط الحمائية المتزايدة ولأن يعيد المجتمع الدولي التأكيد على أن تعزيز قدرة البلدان النامية على التعافي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً هو أمر لا غنى عنه من أجل إعادة تنشيط الاقتصاد العالمي ومن أجل السلم والاستقرار العالميين *

٧٩- وأعتبر أن التقرير يشكل أساساً مفيداً لمناقشة القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد السادس * ولا حظ أن التنبؤات الاقتصادية بالتقرير متفائلة فيما يتعلق بكل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، وأشار الى التنبؤات الصادرة عن أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كما وردت في عدد تموز/يوليه ١٩٨٢ في مجلتها Economic Outlook والتي تغيد بأن الناتج المحلي الاجمالي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة سيزداد بنسبة ٥ر٠ في المائة في عام ١٩٨٢ ، و ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٣ ، وهذا يتباين بوضوح مع الرقمين المناظرين في التقرير وهما ٩ر٠ في المائة و ٣٢ في المائة على التوالي * زد على ذلك أن تقرير التنمية العالمية لعام ١٩٨٢ (٨) World Development Report 1982 تنبأ بأن معدل النمو في الاقتصادات السوقية الصناعية في عام ١٩٨٢ سيكون ٢ر٠ في المائة * وأضاف قائلاً ان الجدول ألف - المرفق بتقرير الأونكتاد يتوقع أن يكون نمو حجم الصادرات العالمية بنسبة ٥ر٠ في المائة في عام ١٩٨٢ وبنسبة ٤٥ في المائة في عام ١٩٨٣ * غير أن آخر الاحصاءات الفصلية الصادرة عن صندوق النقد الدولي تبين فيما يبدو أن الرقم المحتمل لعام ١٩٨٢ أقل من ذلك بكثير ، وأنه ما من مبرر لتوقع حدوث تحسن ذي شأن في عام ١٩٨٣ *

٨٠- ولا حظ أن التقرير يعزو الأزمة الراهنة بصورة رئيسية الى الانتكاسة التي تسود بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة وسياسة رفع أسعار الفائدة التي تتبعها الولايات المتحدة * ورغم ما قد يكون في هذا التحليل من صحة الى حد ما في سياق السياسة القصيرة الأجل ، فانه لا معنى ، من وجهة النظر المتوسطة والطويلة الاجل ، لتوجيه اللوم الى الوضع الاقتصادي للبلدان المتقدمة لما تواجهه البلدان النامية من صعوبات * فالمهم في هذا الصدد هو تكييف استراتيجية التنمية الاقتصادية مع احتمال تطاول الانتكاسة العالمية *

٨١- واسترعى الانتباه الى معدلات النمو المرتفعة نسبياً في بعض البلدان الآسيوية التي تتمو بسرعة كبلدان مصدرة للمصنوعات وذلك بالمقارنة مع نمو أبطأ وعجز أكبر في المدفوعات وزيادة المديونية للبلدان النامية ككل * وقال انه يرى في هذا السياق أن من المرغوب فيه فعلاً تحليل كيفية نجاح البلدان الآسيوية والبلدان المصنعة حديثاً في المحافظة على عملية نموها الاقتصادي تجاه ظروف خارجية غير مؤاتية وبالرغم من هذه الظروف * وعبر عن اعتقاده بأنه يمكن تحقيق نتائج مؤاتية بانتهاج سياسات منها ما يلي :

- (أ) المحافظة على نظام اقتصادي منفتح وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ؛
- (ب) تنمية وتعزيز القطاع الزراعي ؛
- (ج) تشجيع الادخارات ؛
- (د) منح أولوية كبرى لتنمية الموارد البشرية *

(٨) نيويورك : Oxford University Press (من أجل البنك الدولي) ، ١٩٨٢ *

وقال ان صندوق النقد الدولي أصدر مؤخرا ضمن الأوراق غير الدورية دراسة تقـوـل في استنتاجاتها ان النمو الاقتصادي في البلدان النامية غير المصدرة للنفط يرتبط عادة بالنمو في البلدان المتقدمة ، غير أنه يتأثر أيضا بتأثرا شديدا بعوامل أخرى مثل " تكلفة مدخلاتها المستوردة ، ودوعية وكمية رأسـمـالها البشري والمادي ووضع سياساتها الاقتصادية والاتجاه العام لهذه السياسات " (٩) .

٨٢- ثم التفت الى مواضيع معينة تناولها التقرير فقال ان التقرير ، في تحليله لتدهور معدلات التبادل التجاري في السلع الأساسية الأولية وآثارها الضارة على البلدان النامية التي تمثل هذه المنتجات الجزء الأكبر من صادراتها ، لم يضع في اعتباره على الوجه المناسب مختلف التدابير المتخذة استجابة لمثل هذه الظواهر ، مثل الاتفاقات السلعية الدولية والتعاون التقني العـوـجه نحو تنمية السلع الأساسية . وأضاف قائلا ان التقرير كرر أيضا النظرية التقليدية القائلة ان تدهور معدلات التبادل التجاري في ميدان السلع الأساسية يعود الى أن مرونة الطلب بالنسبة للأسعار والدخل كانت أدنى مما هو الحال بالنسبة للمصنوعات . غير انه تنبهي الاشارة ايضا الى أن الوضع التنافسي للسلع الأساسية الأولية ازاء المنتجات التركيبية قد تحسن بسبب ارتفاع أسعار النفط والى أن العديد من البلدان النامية يبذل جهودا ترمي الى زيادة القيمة المضافة بزيادة تجهيز المنتجات الأولية .

٨٣- وفيما يخص التكيف الهيكلي قال ان عدة قطاعات صناعية في اليابان تواجه مشاكل ذات طبيعة هيكلية . فالحكومة تتبع سياسة التجارة الحرة بالنسبة لهذه القطاعات في الوقت الذي تتبع فيه سياسة للتكيف الايجابي تقوم على أساس افساح المجال الكامل لأداء قوى السوق . وقال ان نسبة مرتفعة من صادرات اليابان تذهب الى البلدان النامية ، كما ورد في الفقرة ٣٦٩ من التقرير غير أن نصيب البلدان النامية مما تستورده اليابان مازال أعلى من ذلك ، اذ يصل الى حوالي ٦٠ في المائة . وقال ان السوق المحلية في اليابان تأتي بعد سوق الولايات المتحدة مباشرة من حيث الحجم ، فقيمة وارداتها تبلغ حوالي ١٤٠ مليار دولار سنويا . وأضاف قائلا انه كان ينبغي ادراج هذه الوقائع في التقرير .

٨٤- ولاحظ ، فيما يتعلق بالمسائل النقدية والمالية ، أن وضع البلدان النامية قد أظهر مؤخرا تحسنا طفيفا يتبدى مثلا في انخفاض أسعار الفوائد ، وانخفاض أسعار النفط ، وتباطؤ خطط الانكماش في البلدان المتقدمة . لكن ، أمام استمرار الركود في البلدان المتقدمة ، قد تصبح بعض التدابير مثل إعادة تنظيم الديون أمورا لا يمكن تجنبها أحيانا . والحل الطويل الأجل لهذه المشاكل يتطلب ، بين جملة أمور ، استعراضات انتقادية لبرامج التنمية أو اعتماد سياسات مالية صارمة في البلدان النامية . وأضاف قائلا ان الفقرات ١٩٠-١٩٨ من التقرير تضم سلسلة من الانتقادات المفروطة في بساطتها الى حد ما والموجهة الى أوجه القصور في مرافق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وان الجهود التي تبذلها هاتان المؤسساتان لإنشاء وتحسين مرافقهما

M. Goldstein and M.S. Kahn, Effects of Slowdown in Industrial Countries (٩)
on Growth in Non-Oil Developing Countries (Occasional Paper 12), Washington, D.C.,
August 1982, p. 36.

المالية استجابة لاحتياجات البلدان النامية فهي جدرة بقدر أكبر من التقدير • وقال ان الانشطة الانمائية للمصارف الإقليمية كان ينبغي أيضا ان تمنح قدرا أكبر من الاعتبار •

٨٥- ومضى يقول ان التقرير ، في معرض معالجته لموضوع الطاقة ، قد خلص الى أنه لم يحدث تغيير حاسم في العلاقة بين استهلاك الطاقة ومستويات النشاط الاقتصادي ، وأشار الى ضرورة بذل المزيد من الجهود لتثبيت أسعار الطاقة ، على أن يشجع في الوقت نفسه الاقتصاد والكفاءة في استخدام الطاقة • وعبر عن أسفه لأن التحليل الوارد في التقرير كاد يقتصر على البلدان المتقدمة وحدها ، مع أن مشكلة الطاقة ذات أهمية حيوية بالنسبة للعالم ككل ، وقال ان ثمة حاجة للمزيد من المعلومات لكي يتسنى وضع تحليل صحيح لتوقعات العرض والطلب على المستوى العالمي في مجال الطاقة ، بما في ذلك التوقعات المتعلقة بالبلدان النامية • وأضاف قائلا انه اذا أدت الجهود المبذولة للحصول على معلومات كهذه الى ادراك عام لطبيعة مشاكل الطاقة ، من وجهة نظر شاملة وبعبارة الأجل ، في البلدان الصناعية والبلدان النامية المصدرة للنفط وغيرها من البلدان النامية ، فقد ينشأ تفهم أفضل للموضع العالمي للطاقة ، مما يساعد على خلق الاستقرار في هذا الموضع لمصلحة الاقتصاد العالمي ككل •

٨٦- ومضى يقول ان تبادل الآراء استنادا الى هذا التقرير يمكن ان يسهم في تعزيز ادراك المواقف المتباينة لمختلف البلدان ومجموعات البلدان ازاء القضايا الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي اليوم والتي ستجرى مناقشتها في الأونكتاد السادس وفي تفهم هذه المواقف تفهما متبادلا • وأضاف قائلا ان من المفيد أيضا توضيح القضايا السياسية الجوهرية المتعلقة بالبنود الرئيسية الثلاثة من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر ، وهي السلع الأساسية (البند ٩) ، والتجارة الدولية (البند ١٠) والقضايا المالية والنقدية (البند ١١) • ومن المستحسن مواصلة الحوار بين المجموعات الإقليمية في إطار الأونكتاد خلال الفترة التي تسبق انعقاد المؤتمر مباشرة • اذ أن من شأن حوار كهذا أن يكون بديلا مفيدا عن الممارسات السابقة حيث كانت مجموعة إقليمية معينة تقدم الى المؤتمر نفسه مباشرة عددا كبيرا من الاقتراحات حول السياسة التي ينبغي اتباعها فينبغي السعي للتعرف على عناصر اتفاقات يمكن اعتمادها في المؤتمر ، وان كان يمكن ، اذا اقتضى الأمر ، ترك بعض المسائل للبت فيها عن طريق قرارات سياسية تتخذ على أعلى مستوى في المؤتمر نفسه •

٨٧- وقال ممثل كوبا ان آثار الأزمة الحالية على البلدان النامية خطيرة ولا تلوح أية علامة على حدوث أي تحسن مبكر ، وأشار خاصة الى التدني في أسعار السلع الأساسية وفي معدلات تبادلها التجاري ، وإلى ارتفاع أسعار الفائدة وتشدّد الشروط في أسواق المال الدولية ، مما ساهم في زيادة حجم الدين الخارجي الضخم بالفعل للبلدان النامية وأدى الى تباطؤ خطير في النمو الاقتصادي •

٨٨- وأضاف أن بلاده قد تأثرت بشكل خاص بكساد سوق السكر العالمية التي تمر بأزمة من أسوأ الأزمات في تاريخها ، غير ان الآثار الخطيرة امتدت أيضا الى منتجي كل السلع الأساسية الرئيسية بما فيها النفط •

٨٩- وقال ان هبوط أسعار سلع أساسية رئيسية ، مثل البن والسكر والمواد الزراعية الخام والفلزات والمعادن ، قد كلف البلدان النامية مبلغا يتراوح بين ٨ و ١٠ مليارات من الدولارات في عام ١٩٨١ • وهذا الهبوط ، مقترنا بهبوط في حجم الصادرات ، قد زج بالبلدان النامية في أزمة قد تكون أسوأ أزمة مرتبها في تاريخها • ومما زاد من محنتها ارتفاع أسعار الواردات ، وتعاضم

عبء خدمة الدين ، وتدفع التحويلات المالية للأرباح الى الخارج ، وما يتصل بذلك من مدفوعات الخدمة • وعلاوة على ذلك ، وفي وقت الحاجة القصوى ، يتقلص الائتمان التجارى ، وفي بعض الحالات ، تخفض القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي أو تلغى • كما أن المساعدة الانمائية الرسمية تأخذ في الانخفاض بالقيمة النسبية ان لم يكن بالقيمة المطلقة • وقد أدت تدابير السياسة العامة التي تتفدها الولايات المتحدة الى رفع أسعار الفائدة الى مستويات قياسية مما يعرقل الانتعاش الاقتصادي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ويجعل البلدان النامية غير قادرة على تحمل خدمة الدين •

٩٠- وكان من آثار كل هذه العوامل على البلدان النامية انخفاض معدلات النمو أكثر فأكثر ، وانخفاض الاستثمار والاستهلاك ، ان لم نقل الانخفاض المطلق في الناتج المحلي الاجمالي ، وازدياد التضخم والبطالة ، والتدني الخطير في المستويات المعيشية • وعلاوة على ذلك ، فإن الصورة المرتقبة في الأجل القصير لا يمكن أن تكون أكثر قتامة ، حيث يتوقع ان يكون معدل النمو في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، في عام ١٩٨٢ ، مقارباً للصفر ، في حين ستظل نسبة التضخم مرتفعة ، وسيبلغ عدد العاطلين عن العمل ٣٠ مليوناً بحلول عام ١٩٨٣ • وبالرغم من خطورة الأزمة ، يبدو أن حكومات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة عازمة على مجرّد المحافظة على أرباح رؤوس الأموال الاحتكارية • ولتحقيق هذه الغاية ، اتخذت تدابير نقدية ومالية صارمة بغية إبقاء كامل عبء الأزمة على عاتق العمال في شكل مستوى أعلى للبطالة وتخفيضات في الأجور ، وعلى عاتق البلدان النامية من خلال الحمائية واعدات التصدير والتعريفات وحصص الاستيراد وغير ذلك من الحواجز غير التعريفية • وقد تزعمت الولايات المتحدة حركة التشدد في موقف مجموعة من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ازاء المطالب المشروعة للبلدان النامية ، وخاصة في مجالي السلع الأساسية الرئيسية وتدفعات رؤوس الأموال •

٩١- ومضى يقول ان الأزمة الاقتصادية الحالية تستشري في ظروف تزداد فيها حدة التوتر السياسي ايضا • وأشار ، في هذا الصدد ، الى الاحداث الأخيرة في لبنان ، والعقوبات الاقتصادية المفروضة على الأرجنتين ، وسباق التسلح الذي ليس ثمة ما يكبحه ، وكلها أمور ذات آثار هامة على التجارة والتنمية في العالم • وأضاف أن الأونكتاد السادس وعملية التحضير له يوفران فرصة فريدة لانقاذ الجيل الحالي والأجيال المقبلة من الأزمة الحالية • وتعهد بأن تقدم حكومته الدعم الكامل لبلوغ هذه الغاية •

٩٢- وقال ممثل الولايات المتحدة ان وفد بلاده قد استعرض " تقرير التجارة والتنمية ١٩٨٢ " في ضوء هدفه المعلن بأن يقدم دراسة متعمقة للقوى الطويلة الأجل التي أدت الى المصاعب التي تعاني منها البلدان النامية الآن والاقتصاد العالمي بصورة عامة • وعلى الرغم من أن التقرير يتضمن جوانب كثيرة تستحق الثناء الا أنه يتجاهل حقائق أساسية معينة ، ويتجه دون داع نحو الاتهام والمواجهة • لذا فإن فائدته بوصفه خلفية تحليلية للأونكتاد السادس تعتبر محدودة • وفوق ذلك فإن التقرير ينقصه التوازن من حيث انه يميل الى عزو المشاكل التي تواجه العالم النامي الى البلدان المتقدمة •

٩٣- وقال ان التقرير يتجاهل ان التنمية هي أولاً وقبل كل شيء مسؤولية كل حكومة على حدة ومسؤولية شعبها • ولكن مما يدعو للأسف ان العامل الحاسم الذي يعيق التقدم في العديد من

البلدان النامية هو اتباع سياسات محلية اقتصادية واجتماعية غير مناسبة ، وهي نقطة لم يذكرها التقرير الا بشكل غير مباشر في الفقرة ٣٧٧ منه . وأضاف أن اغفال الإشارة الى السياسات المحلية غير الكافية في البلدان النامية ليس ما يعني وفده أساسا ، وان ما يعنيه هو أن التقرير يبدو وكأنه ينكر وجود هذه المشكلة . وأكد ان اتخاذ مثل هذا الموقف يشجع البلدان النامية التي تتبع سياسات لا تلائم احتياجاتها الانمائية على انتحال الأعذار لتبرير فشلها بدلا من ايجاد الحلول لمشكلاتها . وبالإضافة الى ذلك فان التقرير يتجاهل عمليا الزراعة والتنمية الريفية ، وهما يمثلان ميدانا رئيسيا من مجالات التنمية ويؤثران تأثيرا مباشرا في حياة ٧٠ في المائة من فقراء العالم . وقد أخفق التقرير ايضا في الاعتراف بالدور الحيوى الذى يلعبه القطاع الخاص في مجال التنمية .

٩٤- وأضاف قائلا أنه رغم الوضع الاقتصادى الخطير الذى تواجهه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، فان وصف هذا الوضع بأنه أزمة في التنمية لا يفيد أحدا . واسترعى الانتباه في هذا السياق الى برنامج التكيف الشامل الذى يتبعه بلده حاليا ، والذى نتج عنه نتائج الأولى في ظواهر مثل تدني نسبة التضخم ومعدلات الفوائد . وكما أوضح التقرير عن صواب ، فان كل نقطة مثوبة من هبوط معدلات الفوائد تخفف مدفوعات البلدان النامية سنويا بخدمة الديون بمبلغ ٢ مليار دولار . ويدرك بلده الآثار المترتبة على نسب التضخم المرتفعة ومعدلات الفوائد العالية ، في عالم مترابط ، ويحاول مكافحة هذه الآثار .

٩٥- ومضى يقول انه بالرغم من اعتراف التقرير بضرورة اجراء تكييفات من قبل البلدان النامية، فان وفده لا يتفق مع الاستنتاجات المتعلقة بكيفية تحقيق مثل هذه التكييفات . اذ يؤكد التقرير انه لا ينبغي ، نظرا لأن الأسباب الأولية للعجز في الحسابات الجارية للبلدان النامية هي أسباب خارجية ، ان نتوقع من هذه البلدان ان تتحمل عبء التكييفات وبالإضافة الى ذلك ، فان التقرير يستج ، نظرا لأن التكييفات تستلزم استثمارات ، ولأن البلدان النامية تبذل فعلا جهودا كبيرة في ميدان التوفير المحلى ، فينبغي للعالم المتقدم توفير المزيد من التمويل الخارجى للاستثمار ، وأن تقييد الطلب كثيرا ما يكون آلية تكييف غير مناسبة . وقال أن هذه الاستنتاجات هي الأساس الذى تقوم عليه الانتقادات المشروطة التي يوجهها التقرير الى صندوق النقد الدولي .

٩٦- وقال ان التمويل الخارجى يمكن ، في رأيه ، ان يؤدي الى استثمارات ملائمة ، مما يسهل التكيف . ولكن ظهر اتجاه ، خلال العقد الماضى ، نحو استخدام مثل هذا التمويل كوسيلة للمحافظة على مستويات استهلاك لا يمكن احتمالها . وعلى هذا فان بلده يؤيد اصرار صندوق النقد الدولي على ضرورة أن يكون ضبط النفس جزءا من الحل حيثما يكون الطلب المفرط جزءا من المشكلة .

٩٧- وتحول الى التأكيد الوارد في التقرير بأن البلدان النامية تبذل فعلا قصارى جهدهما لتكييف اقتصاداتها مع الوضع العالمى ، فقال ان هذا ليس صحيحا في العديد من الحالات . ومثال على ذلك ، ان دراسات البنك الدولي ، وخصوصا تلك التي استشهد بها البنك في " تقرير التنمية العالمية " الذى يصدره سنويا وفي التقرير الذى أصدره في عام ١٩٨١ ، بعنوان Accelerated Development in Sub-Saharan Africa : An Agenda for Action قد أوضحتان زيادة سعر العملات عن قيمتها الفعلية ، والتحكم في الأسعار ، وأنظمة التسويق التقييدية التي تتبعها الدول ، وما شابه ذلك ، كثيرا ما تقود الى الركود الاقتصادى .

٩٨- ومضى يقول ان بلده يعترف بأن الوضع الاقتصادى الراهن يشكل مصاعب خاصة بالنسبة للبلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير المنتجات الأولية ، ولكن بلده لا يوافق على الرأى

القاتل بأن الهبوط القصير الأجل في أسعار السلع الأولية هو المسؤول بصورة رئيسية عن وقف سير التنمية الطويلة الأجل • وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه يختلف مع التأكيد بأن البلدان المتقدمة هي التي تعوق المحاولات الرامية إلى إضفاء الاستقرار على أسواق السلع الأساسية • إذ أنها ، على العكس من ذلك ، تعاونت تعاوناً تاماً في المباحثات الدولية الهادفة إلى كشف المشكلات الكامنة في هذه الأسواق والبحث عن حلول ممكنة لها • وقال ان البلدان المتقدمة تسوق الحجج في معارضة اتفاقات السلع الأساسية إذا رُئي أن مثل هذه الاتفاقات غير ملائمة بسبب عوامل فنية أو بسبب عوامل التكلفة • وأضاف ان التجربة أظهرت مؤخراً ان بعض اتفاقات التثبيت تفقد فعاليتها عندما لا تكون صحيحة من الناحية الفنية أو الاقتصادية •

٩٩- وأعلن ان مناقشة التقرير للسلع الأولية تعتمد على التأكيد بأن تدويراً ملحوظاً قد طرأ مع مرور الزمن على معدلات تجارة المنتجات الأولية • وقال أنه يشك في الفائدة المتوخاة من مواصلة تكرار هذه النقطة ، نظراً لأن الخبراء الذين دعاهم الأونكتاد للاجتماع في عام ١٩٧٥ ، وكذلك الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن أمانة الأونكتاد نفسها ، لم يقدّموا برهاناً واضحاً على حدوث تدوير طويل الأجل في المعدل السلمي للتبادل التجاري بالنسبة للسلع الأولية • وبالإضافة إلى ذلك فإن بلدان لا يعارض الحل المقترح الذي يطرحه التقرير على منتجي السلع الأولية وهو اللجوء إلى تنويع اقتصاداتهم • وقال ان التنويع الفعال ينبغي أن يجري في المجالات التي يكون فيها للبلد ما ميزة نسبية قائمة أو محتملة • وقال انه يمكن الحصول على الدليل بأن مثل هذا التنويع قد قطع مرحلة طويلة من دراسة البيانات المتعلقة بالتجارة العالمية في المصنوعات ، التي تظهر ارتفاعاً في حصة البلدان النامية في واردات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة في المصنوعات وذلك من ١٨٪ في المائة عام ١٩٧٠ إلى ١٣١٪ في المائة عام ١٩٨٠ •

١٠٠- وأشار إلى أن البلدان النامية قد استفادت من نمو التجارة العالمية في السبعينات من خلال توسع الحجم المطلق لأسواق البلدان المتقدمة وازدياد انفتاح هذه الأسواق الذي واكب ذلك التوسع • وذكر أن هذه العملية توضح كيف ان صادراتها المصنوعة إلى تلك الأسواق قد زادت أربعة أضعاف من حيث قيمتها الحقيقية ، كما تثبت ذلك إحصائيات البنك الدولي • وقال ان هذه الإحصائيات تتناقض ، على ما يبدو ، مع الاستنتاج الوارد في التقرير بأن عقد السبعينات قد شهد تباطؤ التغيير الهيكلي في قطاع المصنوعات في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة •

١٠١- وأكد ان الولايات المتحدة تشارك الأمانة قلقها إزاء الضغوط الحملاتية الجديدة • ولكن بلده يشعر بالتفاؤل إزاء مستقبل نظام التجارة العالمي ، وهو نظام لا يقلل من خيارات البلدان النامية بل يتحرك على جبهة عريضة لتشجيع إقامة انماط أكثر انصافاً في العلاقات التجارية إلى جانب انضباط دولي أقوى في صدد الممارسات الوطنية التي تشوه التدفقات التجارية • وقال ان ثمة علامة أساسية في نمو التجارة العالمية على مدى الثلاثة عقود ونصف عقد الماضية هو القوة الدافعة التي بدأها الغات نحو تحرير التجارة • وأضاف ان بلده يولي أهمية كبرى في هذا السياق للاجتماع الوزاري للغات المزمع عقده في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ •

١٠٢- وأردف يقول ان خلق جو أفضل للنمو يتطلب توسيعاً كبيراً في فرص القطاع الخاص للمساهمة في التنمية • وكما لوحظ في دراسة البنك الدولي حول افريقيا جنوب الصحراء ، التي سبقت الإشارة إليها ، فإن مثل هذه الامكانية قائمة حتى في أقل البلدان نمواً ، غير أنها كثيراً ما تترك دون

استغلال • وأكد أنه ينبغي ، في العديد من الحالات ، أن تغيّر البلدان سياساتها لتفتح مجالا أوسع أمام آليات السوق وتتيح للقطاع الخاص حرية الاستجابة الى اشارات السوق • فالبلدان التي تسمح لأنظمة القطع الأجنبي فيها بحماية مستهلكي السلع المستوردة في الوقت الذي تعوق فيه المنتجين المحليين والمصدرين المحتملين ، ينبغي أن تدرك مدى تكلفة مثل هذه السياسة • وبالإضافة الى ذلك ، فإنه ينبغي التخلي عن التحكم في الأسعار المحلية الذي يسبب كساد الانتاج •

١٠٣ - وتابع قائلا أنه ينبغي الاعتراف بأن النمو المتجدد يمكن ان يسبب ضغطا على أسواق النفط مما يؤدي الى زيادة متطرفة في أسعار النفط يمكن ان تسد طرق الانتعاش وتسفر عن ركود آخر • وقال ان البلدان المتقدمة هي بصدد تنويع مصادر الطاقة التقليدية ، وتطوير مصادر جديدة ومتجددة للطاقة ، وتخفيض استهلاك الطاقة ، ولا سيما من خلال الحفاظ عليها • غير أن اتخاذ مزيد من الاجراءات في هذا الاتجاه أمر ضروري للبلدان المتقدمة والنامية معا • وشدد في هذا الصدد على الدور الذي يمكن ان يلعبه إلغاء الإعانات المالية ، وتسويق الطاقة بالأسعار العالمية ، وإزالة العوائق المؤسسية التي تعترض تنمية الطاقة من جانب رجال الأعمال المحليين والأجانب •

١٠٤ - ثم علق على استخدام الفصل ٣ من الباب الرابع من التقرير للتقديرات السوفياتية الرسمية عن الانفاق العسكري في الاتحاد السوفياتي جنبا الى جنب مع البيانات الأكثر موثوقية بكثير بالنسبة للبلدان الأخرى والتي جمعها معهد استوكهولم الدولي للبحوث السلمية • وقال ان وضع هذه الأرقام جنبا الى جنب من شأنه تضليل القارئ وجعله يعتقد ان هذه الأرقام مقبولة بنفس القدر • وأشار الى أن بيانات موازنة حول النفقات العسكرية السوفياتية متوفرة لدى معهد استوكهولم الدولي للبحوث السلمية ، وأن تقديرات بلده للنفقات العسكرية السوفياتية (وهي تقديرات يؤيدها العديد من المحللين الآخرين) تبين أنها تشكل نسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي أعلى بكثير من النسبة الواردة في التقرير • وأضاف أن وفده ينظر الى هذا الخطأ على أنه يوفر المزيد من الدعم لرأيه القائل بأن الأونكتاد ليس المحفل المناسب لمناقشة مسائل نزع السلاح •

١٠٥ - وأشار في ختام بيانه الى أن عقد الثمانينات يمكن ان يستمر في النهج على منوال السنتين الاخيرتين ، مع تباطؤ النمو والتضخم ، أو يمكن ان يتميز بتغييرات تطويرية جوهرية • وأردف ان العالم الذي يرحوه بلده هو عالم يتيح مزيدا من الحرية ويأتي بمزيد من المنافع • وأعرب عن ترحيبه باستمرار المناقشة حول الأفكار التي عرضها ، وحث على مواصلة النظر في هذه القضايا الأساسية استعدادا للأونكتاد السادس •

١٠٦ - وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ، في معرض رده على ملاحظات ممثل الولايات المتحدة (الواردة في الفقرة ١٠٤ أعلاه) ، أنه من غير المقبول أن تستخدم أمانة الأونكتاد بيانات أخرى اعتباطية في وثائقها عندما تكون البيانات السوفياتية الرسمية حول نفس المسألة متوفرة ايضا • وأضاف ان سياسة بلاده هي أن لا تركز للأغراض العسكرية موارد أكبر مما هو أساسي لضمان مصالحها هي ومصالح حلفائها • وان التقدير المبالغ فيه للانفاق العسكري السوفياتي كما أورده ممثل الولايات المتحدة لا يمكن ان يكون القصد منه سوى تهريب تصعيد سباق التسلح • كما انه رفض قبول التأكيدات الصادرة عن ممثل الولايات المتحدة والمتعلقة بما ورد في بيانه هو من اشارات تتصل بالسياسة الخارجية العدوانية لحكومة الولايات المتحدة ، وقال ان تلك التأكيدات لا تقوم على أي أساس •

١٠٧- وأوضح ممثل السويد الإشارة التي أوردتها مثل الولايات المتحدة إلى معهد استوكهولم الدولي للبحوث السلمية فقال إنه مؤسسة دولية مستقلة ليست أرقامها أرقاماً رسمية صادرة عن الحكومة السويدية • وأضاف أن تقديرات الحكومة السويدية تختلف كثيراً عن تلك الواردة في " تقرير التجارة والتنمية " •

١٠٨- وأعرب المتحدث باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها عن أسفه لأن التقرير لم يوفر في جميع اللغات قبل وقت كاف بحيث تتاح دراسته الدراسة التفصيلية التي يحتاجها • وقال إنه كان من المفيد أيضاً لو وجد إيضاح أوفى ، في ضوء التعليقات التي أدلت بها الجماعة على تقرير ١٩٨١ والمتصلة بالطريقة التي يتصور بها الأمين العام للكونكتاد علاقة التقرير بمهام المجلس وهيئاته الفرعية • ومع ذلك ، يمكن استعمال التقرير كأداة هامة لتناول القضايا الرئيسية الدرجة في جدول الأعمال المؤقت للكونكتاد السادس • وأعرب عن سروره لأن التقرير لم يحاول إسقاط الاقتصاد العالمي على أساس نماذج الاقتصاد القياسي ، وأنه سعى لتحليل الأزمة الحالية في ظل خلفية البيئة الاقتصادية الدولية والتغير الهيكلي في الاقتصاد العالمي •

١٠٩- وأعرب عن موافقته على الكثير من تحليل الأمانة للبيئة الدولية الحالية ، ولا سيما ما يخص تأثير أسعار الفائدة العالية وعدم الاستقرار النقدي والمصنوعات المقترنة بالتدفقات المالية الخاصة والمساعدة الانمائية الرسمية ، وتباطؤ التجارة العالمية ، وتدور معدلات التبادل التجاري وخصوصاً بالنسبة لمصدري السلع الأساسية •

١١٠- وقال إن التكيف مع التغيرات العميقة التي حدثت في العقد الأخير يندرج أن يخلو من الألم ، وإن التقرير أحادى الطرف إلى حد ما من حيث أنه يوحي ضمناً بأن المسؤولية عن هذه التغيرات تقع كلها على جهة واحدة ، وإن الألم كله يصيب الجهة الأخرى • وأضاف أن التقرير أبرز فعلاً التقدم المحرز في الابتعاد عن اقتصاد عالمي ثنائي القطب إلى اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب وتزايد الدور الذي أصبحت تقوم به الآن ، وينبغي أن تقوم به مستقبلاً ، في البيئة الاقتصادية بلدان ومجموعات من البلدان من غير بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة • فقد لفت التقرير الانتباه ، مثلاً ، إلى الزيادة الحاصلة خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ في حصة " البلدان النامية " من الدخل العالمي الحقيقي من حوالى السبع إلى حوالى الربع • ورغم أن هذا يعود إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار النفط ، فإنه يعكس أيضاً التغيرات البارزة في نمط صادرات البلدان النامية إلى الحد الذي أصبحت فيه المصنوعات (بما في ذلك بعض المصنوعات التي تنطوي على تكنولوجيا متطورة نسبياً) تمثل نصف صادراتها غير البترولية تقريباً • وهذا يظهر الطريقة التي تستفيد فيها البلدان النامية الأكثر تصنيعاً ، مع البلدان المتقدمة ، من حالات المرونة في الطلب التي تميز السلع المصنعة بالقياس إلى المواد الخام •

١١١- وهو يرى أنه كان ينبغي أن تكون مناقشة التقرير لتطور معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية أكثر توازناً في تناول مختلف العوامل المؤثرة عليها ، مثل أسعار الطاقة والسلع المصنعة والمواد الخام • وكان ينبغي زيادة التأكيد أيضاً على أن أقل البلدان نمواً قد تعرضت لخسائر في دخلها الحقيقي ومعدلات تجارة المقايضة على حد سواء •

١١٢- وأضاف أن وصف التغير الهيكلي في التقرير لا يأخذ بالاعتبار الكافي التغيرات الأساسية التي حدثت خلال العقد الأخير في القطاع الزراعي لكثير من البلدان النامية • فمثلاً ترد إشارات

تذكر الى أن حالات الندرة الخطيرة التي تميزت بها الأزمة الغذائية العالمية في الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ قد تم التغلب عليها الى حد كبير من جراء زيادة أساسية ومتواصلة في انتاج الأغذية في كثير من البلدان النامية (رغم أن الحالة لا تزال خطيرة في بعض أنحاء العالم ، ولا سيما في افريقيا) • وهناك توافق متعاضد في الرأي على الصعيد الدولي ، يحظى دائما بتأييد الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، حول الحاجة الى اتخاذ اجراء وطني ودولي حسن التنسيق لتشجيع التنمية الزراعية وضمان الأمن الغذائي العالي • وفي هذا السياق ، ينبغي أن لا تغيب عن البال الأهمية الأساسية لا عطاء المزارعين الحوافز السعرية اللازمة والأموال الاستثمارية الكافية ، ومدخلات تكنولوجيا مناسبة •

١١٣ - ثم انتقل الى البنية المالية فلفت الانتباه لبعض السمات الايجابية للسنوات الأخيرة مثل الزيادة السنوية البالغة ١٣ في المائة من ١٩٧٥ الى ١٩٨١ في المساعدة متعددة الأطراف ، والارتفاع الكبير في القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي وتقييم المعايير التي تحكم مثل هذا الاقراض ، وحسن تدبير المؤسسات المالية الخاصة في توسيع اقراضها • الا أن العوامل السائدة في الحالة الراهنة غير مؤاتية • وأشار بصورة خاصة الى الحالة الحرجة التي تواجه المؤسسات المالية متعددة الأطراف ، وإلى ركود تدفقات المعونة الثنائية ، والآثار الضارة لا ارتفاع تكلفة الاقتراض وتقلبات العملة ، والهبوط في عائدات التصدير لكثير من البلدان النامية • وترى الجماعة انه ينبغي مواصلة السعي لتحقيق التوازن بين الخطوات التي ينبغي أن يتخذها صندوق النقد الدولي لتخفيف حالات عجز المدفوعات وإعادة الاعتبار للملاءمة الائتمانية الدولية ، من جهة ، والتدابير الرامية الى تعزيز التكيف الداخلي الأبعد مدى ، بما في ذلك المعونة والتمويل اللازمين لهذا الغرض ، من جهة أخرى •

١١٤ - وهو يعتقد ان تحليل التكيف الهيكلي في التقرير يقوم على تعريف مشكوك في صحته الى حد ما للمفهوم من حيث ما دعاه التقرير بالاتجاهات التي لا رجعة فيها ، ومراقبة استعمال الموارد ، واطار القواعد الدولية • والطريقة الأفضل لوصف التكيف الهيكلي هي انه عملية مستمرة للتكيف الاقتصادي ، تؤثر على جميع قطاعات البلدان التي تنتمي لجميع النظم الاجتماعية - الاقتصادية وعلى جميع مستويات التنمية • وان المدى الذي تسعى فيه الحكومات الى التأثير ، أو تتمكن فيه من التأثير ، على هذه العملية يتفاوت بتفاوت درجة المراقبة المركزية على الاقتصاد ومدى الاعتماد على قوى السوق • وعلى المجتمع الدولي بجملته أن يلعب دورا مساندا في هذا السياق بالسعي لتحقيق شروط من الاستقرار والشفافية من شأنها أن تضمن اكبر قدر ممكن من الانسجام للعملية •

١١٥ - وهو يرى أن تحليل التكيف الهيكلي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة كان ينبغي أن لا يقتصر على القطاع الصناعي كما كان ينبغي أن يشمل على مناقشة لوتيرة التكيف وكلفته (الاجتماعية فضلا عن الاقتصادية) ، وهذا جانب اثر تأثيرا كبيرا على الاجراءات التي اتخذتها حكومات بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية • وعلاوة على ذلك ، كان ينبغي أن يكون هناك ادراك واضح للتغيرات الضخمة التي حدثت خلال العقد الأخير •

١١٦ - وفيما يتعلق بمعالجة التغير الهيكلي في البلدان النامية ، فان التقرير يبالغ في التركيز على المصنوعات والعوائق الخارجية ، ولا يولي اعتبارا كافيا للعوامل الزراعية والداخلية • فهو لا يستطيع أن يقبل ، مثلا ، ان احتمال دخول بعض البلدان النامية بسرعة مرحلة من العجز الغذائي يمكن تفسيره بالدرجة الأولى على أساس الركود وما يترتب على ذلك من تحول هابط في التجارة • وعلاوة

على ذلك ، فان ارتفاع معدل التضخم في بعض البلدان النامية يعود بصورة واضحة الى مزيج من العوامل الخارجية والداخلية * ثم دعا الأمانة لا عطاء تفسير أكثر تفصيلا لاعتقادها بأن التكيف الهيكلي في القطاع الصناعي قد تأخر في البلدان النامية ، ولا سيما ازاء النجاح الذي احرزته بعض البلدان النامية الأكثر تصنيعا من خلال اعتماد استراتيجيات دينامية للتصدير *

١١٧- واختتم حديثه حول مسألة التكيف الهيكلي آملا أن تحاول التقارير المقبلة القيام بتحليل عمليات التكيف الهيكلي في البلدان الاشتراكية بنفس التفصيل الذي جرى فيه التحليل بالنسبة لبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والبلدان النامية *

١١٨- ورغم الزيادة المتواضعة المحققة في التجارة والزراعة والسلع المصنعة ، فانه يعتقد انه يمكن اعتبار الحالة الراهنة في التجارة العالمية حالة ركود * وهي تعكس جزئيا الجهود التي بذلتها البلدان المستوردة للنفط - النامية منها والمتقدمة - للتكيف مع مختلف الصدمات والتغيرات التي حدثت في العقد الأخير * فبالرغم من مظاهر الحمائية المتنامية ، لم يحدث أى تحول أساسي طويل الأمد عن النظام التجاري متعدد الأطراف * ولا حظ في هذا السياق ان السدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية لا تشكل أكبر سوق لصادرات البلدان النامية فحسب بل أكثرها انفتاحا ، وأن ما يزيد عن ٩٠ بالمائة من واردات الجماعة من البلدان النامية ، بما في ذلك ثلثا وارداتها الزراعية ، تدخل معفاة من الرسوم * فكان ينبغي للتأكيد على هذه الاعتبارات في التقرير ان يتجاوز مجرد اعطاء تقديرات غير مدعومة عن " الخسائر التجارية " *

١١٩- ومضى يقول ان الجماعة تعتقد ان الحوار الذي يجري في الأونكتاد ينبغي أن يتوجه لافساح المجال لفهم أفضل ، أولا ، للآثار التي تلحق بالتجارة الدولية من جراء مبادئ وسياسات وممارسات جميع البلدان ومجموعات البلدان وثانيا ، للطرق التي يمكن بواسطتها التوفيق بين هذه المبادئ والسياسات والممارسات المختلفة * وفي سياق ايقاف الاتجاهات الحمائية وتعزيز المزيد من تحرير التجارة ، فان الاجتماع الوزاري المقبل للغات سيواجه مسؤوليات كبيرة ، وستشارك فيه الجماعة مدركة تمام الادراك لهذه الحقيقة * ولفت الانتباه ايضا لزيادة أهمية التجارة فيما بين البلدان النامية ، وهذا موضع آخر قال انه يأمل أن يعالج معالجة أوسع في تقارير مقبلة *

١٢٠- وفيما يخص موضع قابلية بعض البلدان النامية للتأثر من جراء التقلبات في أسعار السلع الأساسية ، أعرب عن تأييده القوى لمواصلة بذل الجهود الهادفة الى تحقيق الاستقرار في الاسعار في مستويات عادلة ومجزية والى تعزيز التعاون الدولي في النطاق الواسع لتطوير السلع الأساسية * وأعرب عن أمله في أن يتمكن أخيرا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالجوت ومنتجات الجوت لعام ١٩٨١ ، والذي سيستأنف قريبا ، من التوصل الى اتفاق ، وأن تؤدي أيضا الأعمال التحضيرية التي ستستأنف في الاشهر المقبلة بشأن بعض السلع الأساسية الأخرى الى مفاوضات ناجحة * وفي ذلك السياق لاحظ ان الجماعة والدول الأعضاء فيها تتجه نحو التصديق الكامل والنهائي على الاتفاق المنشئ للمصدوق المشترك للسلع الأساسية *

١٢١- وفي ميدان المال والتمويل قال ان هنالك بعض الأمل في حدوث توسع مقبل متواضع في الاقتراض من اسواق الرأسمال الخاص ، ولكن الحالة الراهنة تدعو مع ذلك الى ازدياد القلق داخل الجماعة * ولا تزال الدول الأعضاء فيها ملتزمة بالهدف الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية البالغ ٧٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، وبالتعهدات ، بما في ذلك هدف الـ ١٥ ٪ في المائة ،

الواردة في برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً ، ويهدف ضمان تغذية موارد المؤسسات المالية متعددة الأطراف (ولا سيما المؤسسة الانمائية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي) تغذية فعالة • وعلاوة على ذلك فان الجماعة تعتقد انه ينبغي ان يلعب صندوق النقد الدولي دوراً متزايداً باعتباره المؤسسة النقدية الأساسية في العالم ، وانه ينبغي تقوية مسؤوليته الخاصة في ميداني مراقبة أسعار الصرف وحالات العجز في ميزان المدفوعات • وترحب الجماعة بالتقدم المحرز في توريثو نحو الاتفاق على زيادة كبيرة في حجم الصندوق بنتيجة الاستعراض الجارى ، وهذا ينبغي أن يؤدى الى اعادة تنظيم مناسب لحصص الصندوق •

١٢٢- وأكد في ختام بيانه ان الأونكتاد السادس سيوفر فرصة هامة للنظر في موضوعات رئيسية متعددة تتعلق بالترابط الاقتصادى العالمى ، واعرب عن أمله في أن يتسنى قريباً بدء المفاوضات العالمية • وأضاف ان من الضرورى الاستثمار ، في اطار الأونكتاد ، في بذل الجهود للتوصل الى اتفاقات تساعد على استعادة النمو الاقتصادى وحث خطى التنمية •

١٢٣- واسترعى المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الاهتمام الى الوضع الاقتصادي العالمي المتدهور والى ظهور أزمة اقتصادية عالمية خطيرة • ولقد عادت أزمة التنمية المتفاقمة العميقة بعواقب خطيرة على البلدان النامية ، لاسيما بالنسبة لاشدها تأثراً وأقل البلدان نمواً من بينها ، حيث توقف النمو أو ربما تدهور • وقد رحبت مجموعة الـ ٧٧ بالتقرير باعتباره اسهاماً مخلصاً لفهم الأزمة •

١٢٤- ولا حظ المتحدث أن أسعار المنتجات الأولية ، التي ما زالت تعتمد عليها الغالبية من البلدان النامية للحصول على الشطر الأكبر من حصيللة استيرادها ، قد انهارت ووصلت الان الى أدنى مستوياتها خلال العقود الثلاثة الاخيرة ، وعلاوة على ذلك ، تواجه البلدان النامية التسي تصد ر مصنوعات تقييدات متزايدة بصدد وصولها الى الاسواق في البلدان الصناعية • وعلى الرغم من ضغط البلدان النامية لوارداتها ، الامر الذي ألحق الضرر بنموها على الاجل الطويل ، الا أن العجز في حسابها الجارى قد استمر في الزيادة ، ويبلغ الان أكثر من ٩٠ مليار دولار على أساس سنوى •

١٢٥- وكذلك شهد الكثير من البلدان النامية في السنوات الاخيرة تضخماً عنيفاً في مديونيته الخارجية ، والتي تتجاوز الان ٤٠٠ مليار دولار بالنسبة للمجموعة ككل • وهي تستعمل حصة كبيرة مما تحصل عليه الان من القروض من أسواق رأس المال الخاص بسعر فائدة بالغ الارتفاع ، ليس في مجال الاستثمار الانتاجي وانما لتلبية مدفوعات الفائدة عن دين سابق وتمويل العجز التجارى المتفاقم الذى نجم عن معدل التبادل المتدهور •

١٢٦- وكذلك نشأ عن تردى البنية الاقتصادية الدولية قلق عميق بين البلدان النامية المصدرة للنفط (والتي لا يملك الكثير منها أية موارد طبيعية أخرى غير النفط) ، ليس فقط بالنسبة لضممان الاصول المالية التي تمتلكها ازاء المخاطر السياسية والاقتصادية في الازمة النقدية والمالية الدولية الراهنة ، وانما كذلك بسبب التطورات في سعر النفط التي نتج عنها أن اصبحت بعض هذه البلدان في النهاية مستوردة لرأس المال وتواجه مصاعب متزايدة في تنفيذ التحول الهيكلي الضروري لاقتصاداتها •

١٢٧- واسترعى الاهتمام الى الدور الهامشي الذى تقوم به المؤسسات المالية متعددة الاطراف مثل صندوق النقد الدولي ، رغم انشاء تسهيلات جديدة خلال الفترة الاخيرة لمشكلات تزايد المدفوعات وخدمة الدين بالبلدان النامية • وقد ابرزت الازمة الحالية النقص الخطير وأوجه القصور في الاطار النقدى والمالي الدولي القائم كما أدت الى الاعتراف الواسع بأن التمويل والسيولة الدوليين يقصران بشدة عن تلبية الحد الأدنى من متطلبات التجارة والمدفوعات العالمية • بيد انه يبدو أن الاجتماعات السنوية التي عقدت أخيراً لمؤسسات بريتون وودز قد نتج عنها فهم أفضل لدى بلدان الاقتصاد السوقى المتقدم للمازق الذى يحيط بالبلدان النامية في الوقت الحالى • ورغم أنه كان هناك شيء من "اعادة النظر" في "المشروطة" ، الا انه يظهر أن صندوق النقد الدولي لم يدرك بعد بما فيه الكفاية حساسية البلدان النامية للظروف التي تخرج عن سيطرتها •

١٢٨- ولا حظ المتحدث أن أغلب بلدان الاقتصاد السوقى المتقدم قد اعتمدت في السنوات الاخيرة اعتماداً تاماً على سياسات تضيق نقدية لمكافحة التضخم ، ومن ثم كبدت الاقتصاد الدولى نفقات فادحة ، لاسيما الاقتصاديات الضعيفة للبلدان النامية • ومع ان اختلال التوازن الدولى

وتزايد البطالة وتباطؤ النمو لم تدفع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدم حتى الان الى الاقدام على تخفيض تنافسي للعملة ورفع الحواجز الجمركية ، كما حدث في كساد الثلاثينات ، الا ان هذه البلدان قد لجأت في السنوات الاخيرة بشكل متزايد الى مختلف طرق الحماية ، التي كان مفعولها أشد وقعا على البلدان النامية ذات الصادرات المصنعة الرخيصة التكاليف . وتضمنت طرق الحماية زيادة الضغوط لتقبل التقييدات الثنائية الاطراف ، خارج اطار القواعد الجماعية المتفق عليها داخليا وتضاؤل الافضليات الممنوحة بمقتضى نظام الافضليات المعمم ، بل حتى التهديد بسحبها سحبا تاما .

١٢٩- وأضاف ان أسواق السلع الاساسية تواجه أخطر موقف منذ الحرب العالمية الثانية ، ففي منتصف عام ١٩٨٢ كان متوسط سعر الدولار قد انخفض الى مستويات تصل الى ٢٧ في المائة من المستويات السائدة في عام ١٩٨٠ ، وانعكس تفاقم الازمة الاقتصادية العالمية في هبوط حجم الصادرات فضلا عن النتيجة التي تتمثل في هبوط حصيلة صادرات البلدان النامية والتي قدرت بأنهما انخفضت عام ١٩٨١ بحوالي ٨ - ١٠ مليار دولار . وثمة هبوط آخر يقدر بحوالي ٥ مليار دولار يتوقع أن يحدث في عام ١٩٨٢ . ولو كان البرنامج المتكامل للسلع الاساسية قد نفذ تنفيذا كاملا وكانت اتفاقات السلع الاساسية الدولية تعمل على نحو مرض ، وكان الصندوق المشترك للسلع الاساسية قد بدأ العمل بالفعل ، لأمكن تفادي هذا الموقف المؤسف في أسواق السلع الاساسية ، وحقيقة الأمر ان البلدان النامية قد تحملت نصيبا غير متناسب من عبء إعادة التعديل في الاقتصاد الدولي ، ومن المقدّر أن تستمر في تحمل ذلك .

١٣٠- وأضاف انه لما كانت البلدان النامية تتحمل المسؤولية الأولى في تنمية اقتصادياتها وتحويلها الهيكلي فان الاستراتيجيات الوطنية والجماعية في هذا السياق لزيادة الاعتماد على النفس من خلال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في مختلف المجالات الرئيسية يعتبر أمرا حيويا ويسهم ايضا في استقرار ونمو الاقتصاد العالمي ككل .

١٣١- وفي الموقف الاقتصادي الخطير الراهن تتمثل المهمة الرئيسية للمجتمع الدولي في أن يتعامل بفعالية مع العيوب الهيكلية وغيرها من العيوب الكائنة في النظام الاقتصادي الدولي السائد من أجل أن ينشأ نظاما اقتصاديا دوليا جديدا . وركز المتحدث ، في هذا الصدد ، على الحاجة الماسة الى استعراض واسع للاتفاقات الدولية القائمة التجارية والنقدية والمالية ، والاسهام الذي يمكن أن تقدمه المفاوضات العالمية التي دعت اليها الجمعية العامة .

١٣٢- وترى مجموعة ال٧٧ أن الحاجة ماسة الى اتخاذ تدابير شاملة لتنشيط الاقتصاد العالمي ككل لاسيما اقتصاديات البلدان النامية ، على أن تحاول هذه التدابير تحقيق الاهداف التالية :

- (أ) زيادة كبيرة في تدفق الموارد المالية الى البلدان النامية ، تمشيا مع المقترحات التي وضعت في هذا الصدد في الاونكتاد وغيره من المحافل الدولية ؛
- (ب) تحرير التجارة ، من أجل زيادة صادرات البلدان النامية وتحسين وصولها الى أسواق البلدان المتقدمة . وسوف يستدعي ذلك أيضا اجراء تعديلات هيكلية في البلدان الاخيرة ، بقصد تخفيف آثار ضغوط الحماية ؛

(ج) التنفيذ الكامل للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية واقامة تسهيل تمويل تعويضي جديد من أجل إعادة انشاء مستويات أسعار مجزية للمنتجات الأولية ؛

(د) التأييد الكامل من قبل الاونكتاد والمجتمع الدولي ككل للأنشطة في مجال التعاون

الاقتصادي فيما بين البلدان النامية •

١٣٣- وقال ممثل الهند ان الدورة الحالية تنعقد في وقت بالغ الأهمية تشتد فيه الازمة الاقتصادية العالمية • ورحب باسهام العدد الثاني من التقرير والعدد الذي سبقه في بحث الازمة الاقتصادية الراهنة • وقال ان التقرير وثيقة سديدة من الناحية التقنية تتضمن تحليلاً موضوعياً للوضع العالمي الحالي ، والعوامل السببية والاتجاهات الناشئة • الا ان من الضروري تجاوز التحليلات التقنية واقتراح تدابير تحسين ملموسة في شكل مبادئ توجيهية للسياسة العامة • وأعرب عن أمله في أن تتمكن أمانة الاونكتاد ، بالنظر الى ولايتها الواسعة ، من ايجاد نهج جديد وسياسات بديلة جزئية وواقعية تهدف الى قلب مسار الاتجاهات الخطيرة •

١٣٤- وأشار الى أن كل مجموعات البلدان - المتقدمة والاشتراكية والنامية - تعاني من الازمة رغم أن طبيعة الاثر وشده قد تختلفان بين مجموعة وأخرى • وشدد على ترابط المشاكل التي تواجه البلدان المختلفة ، وهو ترابط يجب مراعاته في اطار الجهود التي يبذلها المجتمع العالمي ، وخاصة البلدان الصناعية الرئيسية لحل تلك المشاكل •

١٣٥- وأضاف قائلاً ان المشاكل الرئيسية التي تعاني منها البلدان المتقدمة هي ارتفاع معدل التضخم ، واشتداد البطالة ، وانخفاض الانتاجية • وقد لعبت الاستجابات المؤقتة والقصيرة الاجل لهذه المشاكل دور المسكنات بالدرجة الاولى • ويتضح أن النظامين التجاري والمالي المتعدد الاطراف ، اللذين صمما من أجل البلدان المتقدمة في أواخر الاربعينات ، غير مناسبين مطلقاً لمعالجة هذه المشاكل •

١٣٦- وأشار الى ان اقتصادات البلدان النامية هي من الهشاشة بحيث لا تملك القدرة على التكيف في الوقت الذي بلغت فيه البلدان المتقدمة مرحلة تستطيع فيها امتصاص بعض الصدمات التي تتعرض لها اقتصاداتها • اذ أن البلدان النامية تواجه تباطؤاً في معدلات النمو ، وانخفاضاً سريعاً في أسعار السلع الاساسية ، وتدهوراً حاداً في معدلات التبادل التجاري ، وزيادة مطردة في عبء المديونية الخارجية ، وتآكلاً كبيراً في قوتها الشرائية وكذلك في قدرتها على الاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية • ويبين التقرير أن البلدان النامية المستوردة للنفط سجلت نمواً يبلغ ١.٥ في المائة فقط في عام ١٩٨١ • أما اقتصادات اقل البلدان نمواً ، التي تباطأ فيها النمو اجمالاً في السبعينات ، فقد كانت راكدة خلال العامين الماضيين • وبلغت أسعار السلع الاساسية أدنى مستوى لها منذ الاعوام الاربعين الماضية ، وانخفضت معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية المستوردة للنفط بنسبة تقرب من ٣٠ في المائة خلال العقد الاخير • كما انخفض نقل الموارد الصافي الى البلدان النامية في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، بل وأصبح سالباً في عام ١٩٨١ •

١٣٧- وأشار الى انه يتعين على البلدان النامية ، لكي تمتد تنميتها الاقتصادية بأسباب البقاء أن تصدر كميات أكبر لتعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض معدلات تبادلها التجاري وعدم كفاية نقل الموارد • ومن المؤكد أن هذا الوضع لا يقود العالم صوب النظام الاقتصادي الدولي الجديد وانما يحكم على البلدان النامية بهبوط السلم الاقتصادي درجات اضافية •

١٣٨- وعلق على الانتقادات الموجهة لجهود وسياسات البلدان النامية فاستشهد بأرقام من التقرير تبين أن هذه البلدان حققت معدلات ادخار محلي تبلغ ٢٠-٢٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . وقد كانت للقيود المفروضة على الاستهلاك نتيجة لذلك آثار اجتماعية وسياسية هامة . وعلاوة على ذلك ، فإن عبء المديونية الثقيل يحد من قدرتها على المناورة . وأما فيما يتعلق بالتهامات بسوء ادارة اقتصاداتها ، فإنه مقتنع بأن من الصعب في الظروف الحالية تحقيق نتائج مجدية ، حتى في ظل أكفأ الادارات وأقر بأن البلدان النامية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن تميمتها الاقتصادية . وأشار في هذا الصدد الى ما اعتمدته هذه البلدان من برامج للتعاون الاقتصادي فيما بينها . وقال انه يتعين على المؤتمر في دورته السادسة أن يتناول هذه القضايا الهامة ، وان المؤتمر يأتي في حينه تماما ، بالنظر الى أن الأزمة هي من الشدة بحيث لا يجوز ارجاء النظر فيها حتى موعد أبعد . وشدد في الختام على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتنظيم جميع الموارد العصرية الموضوعة تحت قيادته بحيث لا يسقط مرة أخرى في هاوية اقتصادية عميقة .

١٣٩- واعتبر ممثل ايران التقرير بديعاً وقال انه يصور ، بصورة صحيحة ، الظروف التي تسود الاقتصاد العالمي . وبصرف النظر عما اذا كان ينبغي تمييز البلدان النامية المصدرة للنفط عن غيرها من البلدان النامية أم لا ، لاحظ أن أسعار النفط لطالما تم الاستشهاد بها بوصفها عـفسـيرا لتغيرات شتى في الاقتصاد العالمي ، ولا سيما التضخم العالمي . غير أنه ، رغم الهبوط الذي طرأ مؤخراً على القيمة الحقيقية لأسعار النفط ، لا تظهر أية علامة واضحة على حصول أى هبوط في أسعار السلع المصنوعة التي تستورد ها البلدان النامية . ولذا ، فهو يشك في صحة عزو التضخم العالمي الى أسعار النفط .

١٤٠- وقال مشيراً الى البحث الوارد في الفصل ٢ ، الفرع جيم ، في الجزء الرابع في التقرير حول وزع الموجودات القابلة للاستثمار انه لاحظ باهتمام الاشارة التي وردت الى تجميد الموجودات الايرانية الذي لا يعطي مثلاً على الأخطار التي تتهدد سلامة الموجودات فحسب ، وانما يثبت أيضاً الصعوبات والمشاكل التي يمكن أن يواجهها بلد ما عندما يقرر أن يتحرر من النفوذ والتلاعب الخارجيين .

١٤١- ولاحظ ، في معرض اشارته الى الجدول ٦٨ في التقرير بشأن المساعدات المالية التساهلية التي تمنحها البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ، ان البيانات المتعلقة بمساعدات ايران لغيرها من البلدان النامية قد تكون مضللة الى حد ما ، باعتبار أن قسماً كبيراً من الجدول لم يبين أن ايران قد ساهمت في صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط بمبالغ تفوق ما قدمه أى عضو آخر في المنظمة مهما كانت المعايير المطبقة بهذا الصدد .

١٤٢- وقال انه لا يستطيع الموافقة على الفقرة ٥٠٠ من التقرير ، التي تقول ان ايران تحولت من بلد مؤد صاف لرأس المال الى بلد شديد الاقتراض . اذ أن ايران ليست بلداً شديداً الاقتراض ، بل انها بلد فقد الثقة في نظام الاقتراض الدولي وفي المؤسسات التي أنشأتها بعض القوى لهذا الغرض .

١٤٣- وشدد ممثل نيوزيلندا على موضوعين اثنين في التقرير : استمرار التقليل في الاقتصاد العالمي ، الذي يلحق أضراراً فادحة بقدرة كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على التكيف وبالذوافع التي تدعوها الى ذلك ، وضرورة اعادة التفكير بجدية في المؤسسات الاقتصادية الدولية الرئيسية التي أنشئت منذ ٤٠ عاماً ، وذلك لدعم سير الاقتصاد العالمي . وقال ان التقرير يبرز ، لدى مناقشته للتجارة والتكيف والنمو ، دون أن يجانب الصواب ، وضعاً ينطوي على مفارقة يتعذر الفكك منها ، اذ يقترن فيه استمرار الانتكاس بضرورة قاهرة للتكيف الهيكلي ، ويؤدي ذلك الانتكاس ذاته الى التقليل من قدرة الحكومات على القيام بهذا التكيف .

١٤٤- وأثنى ، بشكل خاص ، على التقرير نظرا لاعتباره الحمائية سببا مباشرا في كثير من المصاعب الاقتصادية الحالية وليست نتيجة لها . وبناء على هذا التشخيص ، يجب استخلاص نتيجة سياسية مفادها أنه لا يكفي كبح الحمائية بل يجب دحرها فعلا من خلال عملية تفاوضية . وقد عانى بلده في السابق من الحمائية في القطاع الزراعي طيلة ما يقارب ربع القرن على الأقل ، وتلك حقيقة تدحض الفكرة القائلة بأن المستويات الحالية للحمائية انما هي نتيجة للمصاعب الاقتصادية الحالية . فالحمائية الزراعية في الاقتصادات الصناعية الرئيسية انما هي نتيجة قديمة للأهداف الاجتماعية وغيرها من الأهداف ، وقد أدت الى حماية الانتاج المحلي ، الذي اتسم بعدم الفعالية وارتفاع التكلفة ، من الواردات التي هي أقل تكلفة وأقل اعتمادا على الاستخدام المكثف للطاقة . وقد برز التناقض في أن حماية الزراعة قد أسهمت في زيادة سرعة تضخم الأسعار في حين أن تخفيض التضخم هو من الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الوطنية .

١٤٥- ولاحظ أن نيوزيلندا وعددا قليلا من البلدان الزراعية المصدرة الأخرى ، قد تكلمت بصراحة ، في الأوكتاد وغيره من المحافل ، ضد الحمائية الزراعية ، غير أن عددا متزايدا من البلدان المصدرة بما فيها البلدان النامية ، قد بدأ في الاحتجاج ، في الآونة الأخيرة ، على ما للحمائية الزراعية من آثار سلبية على اقتصاداتها . وقال انهم يبررون التمييز ضد التجارة الزراعية بادعائهم أن الزراعة أمر خاص أو مختلف الى حد ما . ومن المفيد أن يلاحظ المرء الطريقة التي تطبق بها الآن عملية الترشيد الفكرى هذه ، التي لا تقوم على أساس ، على عدد متعاضد من القطاعات الأخرى مثل المنسوجات .

١٤٦- وقال انه يؤيد التوكيد الذي جاء في التقرير على الترابط بين عمليات وضع السياسة فيما يتعلق بالمسائل المحلية والمسائل الدولية ، وعلى الدور الرئيسي الذي تمارسه التجارة في اطار التكيف الهيكلي . وأردف أن محاولات ادخال التغييرات الهيكلية خلف حواجز مرتفعة تقام في وجه الواردات ، والتي يتم تشجيعها في القطاعات الزراعية لعدة اقتصادات صناعية رئيسية ، لا تشكل وصفا لاستخدام الموارد بشكل أكثر فعالية .

١٤٧- وانتقد التقرير لتوكيده بدرجة أقل مما ورد في العدد السابق على الاختلاف الناشئ فيما بين البلدان والاقتصادات . اذ ليست كل البلدان المتقدمة على درجات متماثلة من القوة السوقية ومن القدرة على التأثير في التكيف الهيكلي أو الدورى في الاقتصاد العالمي . والواقع ان لبعض البلدان المتقدمة الصغيرة والمتوسطة الدخل ، والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الدولية ، تأثيرا أقل ، في هذا المضمار ، من بعض البلدان الأخذة بالتصنيع حديثا ، اذ أن عليها أن تواجه مشاكل في مجال المدفوعات تشابه ، من نواح عديدة ، المشاكل التي تواجهها البلدان النامية المستوردة للنفط .

١٤٨- وأثنى على التقرير لتوكيده على الترابط بين التجارة والمسائل المالية ، وقال ان طبيعة المشاكل الراهنة التي تختلف عن تلك التي واجهت مشغلي مؤسسات بريتون وودز ، تتطلب إعادة تقييم ملائمة النظم القائمة للتجارة والمدفوعات . وهناك حاجة الى العودة الى المبادئ الأولى ، كما أشار الى ذلك رئيس وزراء نيوزيلندا في الاجتماعات الأخيرة للكونفولت في لندن وفي الاجتماعات المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعقودة في تورنتو . على أن الحاجة الى إعادة تقييم عام للنظم المالية والنقدية ينبغي ألا تصرف النظر عن التماس حلول معينة للمشاكل الراهنة الملحة . وأكد على أن بلده يؤيد الحفاظ على اختصاصات المؤسسات المالية المتخصصة المتعددة الأطراف ، ولكن هذا التأييد لا يعني الاعتقاد بعدم امكانية تحسين المؤسسات ذاتها ونظم القواعد التي تدعمها هذه المؤسسات .

١٤٩- وصرح ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية بأنه يؤيد تماما البيانين اللذين ألقاهما المتحدثان باسم المجموعة باء والجماعة الاقتصادية الأوروبية * وقال ان التقرير مساهمة هامة في الأعمال التحضيرية للأونكتاد السادس ، وأنه يوافق المتحدث باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية على أنه لو كانت علاقة التقرير بعمل الأونكتاد أكثر وضوحا ، فان ذلك سيكون مفيدا * ويتضمن التقرير ، مرة أخرى ، عددا وافرا من البيانات والتحليلات والتقييمات المتعلقة بالوضع الحالي للاقتصاد العالمي والتي تبعت على القلق * وقال ان الأمر يقتضي فحص الوضع بعناية ، بالنظر الى أن التحليل أمر أساسي لايجاد ملاحظات ممكنة * وان المهمة الأولى للأونكتاد السادس هي تحديد الوضع الاقتصادي السائد في البلدان النامية ، مع مراعاة تغير الظروف ، بحيث يمكن توجيه الاهتمام الى الوسائل التي يمكن بها تشجيع عملية التكيف اللازمة *

١٥٠- وأضاف قائلا ان التقرير يبين بوضوح ترابط اقتصادات البلدان الصناعية والنامية * الا أن من الخطأ الاعتقاد أن جميع التطورات الضارة التي تحدث في هذا البلد أو ذاك ترجع الى أسباب خارجية * فالتقرير يميل الى نسب معظم مشاكل البلدان النامية الى أخطاء السياسة الاقتصادية للبلدان الصناعية ، بينما يعتبر صعوبات البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ذات منشأ محلي * وهو لا يقيم وزنا كافيا لتأثير الأحداث الخارجية ، وخاصة الزيادات الشديدين في أسعار النفط ، في اقتصادات البلدان الصناعية * فالتقرير ، من هذه الناحية ، غير متوازن * وعلاوة على ذلك ، يجب ألا يغيب عن البال ، لدى تحليل الوضع الحالي ، أن نظام السوق الحرة السائد في الجزء الأكبر من الاقتصاد العالمي أدى الى نمو منقطع النظير خلال العقود الثلاثة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية ، لا في البلدان الصناعية فحسب ، بل على الأخص في البلدان النامية أيضا ، التي كان معدل نموها في السنوات الأخيرة أعلى من معدل نمو البلدان الصناعية * الا أن الاقتصادات السوقية المتقدمة لم تتجح في ازالة التقلبات الاقتصادية ازالة كاملة ، على الرغم من جميع أشكال تحسين أدوات السياسة الاقتصادية * ويبدو أن الأمر يستلزم مزيدا من التحسينات *

١٥١- وأعلن ، في معرض تعليقه على انتقاد التقرير لسياسة مكافحة التضخم التي انتهجتها البلدان الصناعية خلال السنوات القليلة الماضية ، أن هذه السياسة كانت ضرورية ، ليس فقط لدرء أخطار ارتفاع معدلات التضخم ، بل أيضا لتسهيل التكيف مع الظروف الخارجية المتغيرة * فالتضخم علاوة على آثاره الاجتماعية غير المحمودة ، يعيق الى حد كبير تراكم رأس المال ومن ثم التنمية ، في العالم الثالث * وأضاف قائلا ان حكومته تؤيد انتقاد التقرير للارتفاع الكبير لأسعار الفائدة في الآونة الأخيرة *

١٥٢- وأعلن أن التقرير يبدو متحيزا بعض الشيء ، اذ يقتصر على مطالبة البلدان الصناعية ببذل جهود اضافية لدعم البلدان النامية ، بينما يكاد يغفل الاشارة الى ضرورة أن تقوم البلدان النامية نفسها بزيادة مساهمتها في عملية التكيف الخاصة بها * والتكيف شاق أيضا بالنسبة الى البلدان المتقدمة ، كما دلّ على ذلك افلاس الشركات وازدياد البطالة في بلده *

١٥٣- ومضى قائلا انه لا يوافق على أن روح التعاون الدولي آخذة في التلاشي * فهذه الروح لا تزال جلية ، كما يتضح ذلك من عمليات صندوق النقد الدولي ، التي استفادت منها مؤخرا البلدان النامية بالدرجة الأولى ، وكذلك من استمرار المساعدة الانمائية الرسمية * ولئن كان صحيحا ان المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى البلدان النامية في عام ١٩٨١ انخفضت بعض الشيء عما كانت عليه في عام ١٩٨٠ ، فقد زاد عدد من البلدان الصناعية من مساعدته الانمائية الرسمية ، على

الرغم مما يعانيه من صعوبات خطيرة في الميزانية • وهذا القول ينطبق على بلده هو ، الذي تمكن من رفع مستوى مساعدته الانمائية الرسمية الى ٤٥٪ في المائة من الناتج القومي الاجمالي •

١٥٤- وقال ان التعاون الدولي مستمر أيضا في ميدان التجارة • فقد تم بوجه عام الابقاء على فرص وصول البلدان النامية الى الأسواق ، على الرغم من الاعتراف بتزايد الحواجز أمام التجارة الدولية • ومن هذه الحواجز ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف ، الذي لا تحبذه حكومته بنوع خاص ، ولكنها وقّعت عليه لأنها ترى أنه يجب وقاية التكيف الهيكلي من الصدمات للحيلولة دون نشوء مشاكل اجتماعية تتعذر السيطرة عليها ، ولأن التدابير التي تتخذها البلدان بصورة فردية ، مع عدم وجود اطار متعدد الأطراف ، ستكون أكثر ضررا أيضا • ولا حظ أن صادرات البلدان النامية غير المصدرة للنفط ، وخاصة صادرات المصنوعات ، قد ازدادت في السنوات الأخيرة • أما الصادرات المتجهة الى بلده ، فان نصيبها في مجموع واردات المصنوعات قد ارتفع من ٤١٪ في المائة في عام ١٩٧٢ الى ٧٧٪ في المائة في عام ١٩٨١ • الا أن النزعات الحمائية تزداد قوة في معظم البلدان الصناعية اثر ازدياد البطالة • وأعرب عن أمله بأن يعمد الاجتماع الوزاري للغات والأونكتاد السادس المقبلان الى تأكيد الاعلانات السابقة المتعلقة بضرورة درء هذه النزعات •

١٥٥- وأضاف قائلاً انه على الرغم من أن المقدمة والاستعراض العام الواردين في التقرير يتضمنان عددا من الأفكار الهامة ، فانه لا يستطيع أن يوافق على القول ان النظام التجاري العالمي قد أبطأ في الآونة الأخيرة وتيرة التكيف الهيكلي في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي • وهذا القول لا يصدق على بلده ، كما تدل على ذلك الأرقام التي ذكرها قبل قليل • وقد كان ميزانه التجاري مع البلدان النامية غير المصدرة للنفط سلبيا على الأغلب في السنوات القليلة الماضية • وقال ، معلقا على الادعاء بأن النظامين النقدي والمالي يتطوران على حساب البلدان النامية عن طريق فرض تكيف أسرع عليها ، انه لم يذكر الا جانب واحد فقط من هذه المشكلة الخطيرة جدا • فالاجتماعان السنويان الأخيران للصندوق والبنك في تورنتو نظرا بصورة جدية فسي هذه المسألة وأرسيا الأساس لزيادة تعزيز آليات الدعم المتعددة الأطراف •

١٥٦- وأعلن في ختام حديثه أنه ، رغم ابدائه بعض التعليقات الانتقادية على التقرير ، يعتبر هذا التقرير مع ذلك مساهمة هامة في عمل المجلس • وهو متفق تماما مع استنتاجات التقرير من أنه يجب القيام بكل ما هو مستطاع لتعزيز نظام التعاون المتعدد الأطراف واستخدامه للنهوض بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية •

١٥٧- ورحب ممثل سرى لانكا بالتغطية الواسعة التي تضمنها التقرير للحالة الاقتصادية الراهنة وهي تختلف عن التغطية الواردة في تقارير كثيرة أخرى أصدرتها مؤخرا المنظمات الأخرى متعددة الأطراف عن مسائل مماثلة لتغطي ما يعنيهها على وجه الخصوص • وقال ان صورة أسوأ أزمة من الأزمات التي واجهها الاقتصاد العالمي منذ الكساد الأعظم في الثلاثينات صورة قاتمة كئيبة • وتشمل المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في هذا السياق انهيار أسعار السلع الأساسية ، وتكاثر عدد القيود المفروضة على صادراتها من المصنوعات ، وتزايد المصاعب التي تحول دون حرية وصولها الى أسواق رؤوس الأموال ، وانخفاض حجم المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف • واسترعى الانتباه أيضا الى أجزاء التقرير التي تشير الى السياسات (وخاصة في الميدان النقدي) التي تنتهجها بعض البلدان النامية والتي أدت الى تفاقم الانكاس واطالة مدته • وعلى الرغم من أن اللجوء الى السياسات النقدية غير العملية قد صادف بعض النجاح في بلوغ هدف محدود بتخفيض التضخم ،

فقد كانت العواقب الأخرى من قبيل الكوارث : ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا لا مثيل له في التاريخ ، وتباطؤ النشاط الاقتصادي والزيادة الكبيرة في البطالة * وفي هذا العالم المترابط ، نقلت الآثار المترتبة على هذه السياسات الى البلدان النامية أيضا في أشكال منها انخفاض الطلب على المنتجات التي تصدرها ، وخاصة السلع الأولية وزيادة الضغوط الحمائية في البلدان المتقدمة كرد على ارتفاع معدلات البطالة فيها .

١٥٨- ولا حظ ما جاء في التقرير من تمييز بين تأثير انتكاس ١٩٧٤-١٩٧٥ في البلدان النامية وتأثير الانتكاس الذي بدأ في عام ١٩٧٩ . فقد تمكنت بعض البلدان النامية وخاصة البلدان المصدرة للمصنوعات من التكيف الى حد ما خلال الانتكاس الأول عن طريق زيادة الصادرات ، وساعد توافر التمويل الدولي للبلدان المصدرة للسلع الأولية على التغلب مؤقتا على صعوباتها . غير أن الخيارات المتاحة أمام البلدان النامية قد انخفضت بشكل كبير خلال الانتكاس الحالي ، حيث أن امكانيات الاقتراض من أسواق رؤوس الأموال الدولية قد تأثرت تأثرا ضارا بسبب حجم ديون البلدان النامية المتراكمة وارتفاع معدلات الفائدة ، في حين يكبح ازدياد الحماية صادراتها .

١٥٩- وعُلق على تناول التقرير للنظام التجاري المالي الحالي الذي يتزايد طابعه التمييزي والتقييدي * أما الآن ، وقد أدت الجولات المتعاقبة لمفاوضات تخفيض التعريفات التي جرت في إطار الغات الى تخفيض متوسط التعريفات بشكل كبير جدا وأدى النظام الحالي لأسعار الصرف المرننة الى التقليل من أهمية التعريفات المتبقية ، فقد التجأت بلدان كثيرة الى الكوابح التصديرية الطوعية وترتيبات اقتسام الأسواق التي كثيرا ما تفرض خارج نطاق الاجراءات الوقائية المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف ، وفي هذا المقام ، يعد الترتيب بشأن المنسوجات المتعددة الألياف المثال الكلاسيكي على ذلك . ويبدو أن الحاجة ماسة الى وضع مبادئ توجيهية تنظم العلاقات التجارية الدولية والمفاوضات بشأنها .

١٦٠- وانتقل الى السياسات الاقراضية التي تنتهجها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف فلاحظ أن سياسات وممارسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد تغيرت نوعا ما خلال السنوات القليلة الماضية على الرغم من الضغوط التي يبذلها بعض الجهات تمارسها الآن من أجل إعادة فرض شكل قديم من أشكال المشروطة . وبالرغم من أن هناك اعترافا أوسع نطاقا بأن جزءا كبيرا من حالات عجز البلدان النامية غير المصدرة للنفط يعود الى عوامل خارجة عن سيطرتها وبأن سياسات التكيف ينبغي أن تراعي هذا الاعتبار وأن تراعي الأهداف الاجتماعية والسياسية المحلية للبلدان الأعضاء ، فإن التقرير يثير مسألة ما اذا كان هذا الاعتراف قد بلغ أبعادا كافية . ففي الآونة الأخيرة ، مثلا ، تعذر على عدد من البلدان النامية الوفاء بمعايير الأداء المحددة في إطار تسهيلات صندوق النقد الدولي الاحتياطية والمقدمة ، ولم تتمكن ، بناء على ذلك ، من الاعتماد على الصندوق للتغلب على الصعوبات الناجمة عن تدور الأوضاع الاقتصادية العالمية . أما المسألة الأخرى التي بدأت تتخذ الآن أبعادا مقلقة للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض (بما فيها بلده) فهي النقص في التزامات المؤسسة الانمائية الدولية نظرا لقرار اتخذه أحد البلدان الكبرى المتبرعة بتقسيط مساهمتها في عملية إعادة التمويل السادسة على مدى أربع سنوات بدلا من ثلاث سنوات . والبلدان التي تقترض من المؤسسة الانمائية الدولية ، وهي بلدان ستحاني أكثر من غيرها من أي تخفيض في القروض التي تمنحها هذه المؤسسة ، في حاجة كبيرة الى القروض وليس لها أية امكانية للوصول الى أسواق رؤوس الأموال الخاصة .

١٦١- ومضى يقول ان الوضع المهزوز للبلدان النامية التي تعتمد بالدرجة الأولى على تصدير السلع الأساسية (مثل بلده) ينعكس في هبوط الرقم القياسي الموحد لأسعار السلع الأساسية بالقيمة الحقيقية الى المستوى الذى ساد في أوائل الستينات تقريبا . وبالفعل فان أسعار عدد كبير من السلع الأساسية المفردة ، مثل الشاي والمطاط ، أصبحت الآن أقل مما كانت عليه في عام ١٩٦٠ وأصبحت أقل بمقدار كبير في بعض الحالات . ويمكن البرهنة على نتائج مثل هذه الحركات باحتياج بلد نام ما الآن الى بيع ٣١ طنا من الشاي لشراء جرار مستورد بالمقارنة مع ٥ أطنان فقط منذ عشر سنوات . وقد زاد ارتفاع أسعار الفائدة في إضعاف الطلب نظرا لأن هذا الارتفاع ينحو الى عدم تشجيع بناء المخزونات .

١٦٢- ولم يكن أمم عدد من البلدان النامية ، وهي تواجه تكاليف اقتراض مرتفعة في أسواق رأس المال الدولية وتواجه مستويات التدفقات التساهلية التي تأثرت تأثرا ضارا بسبب انخفاض عدد القروض التي تمنحها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، الا أن تستهلك احتياطياتها الهزيلة أو أن تتخذ تدابير في اطار سياستها العامة للحد من الطلب الداخلي . وقال ان التدابير التضخمية لها أثر وويل على النسيج السياسي والاجتماعي لهذه البلدان النامية الفقيرة بالفعل ، وهناك خطر يهدد برامج الرفاه الاجتماعي والحالية والمقبلة بأضرار فادحة . وتبدو النداءات الموجهة الى البلدان النامية ، التي تعاني من أشد الضغوط ، بأن تتوخى الانضباط المالي نداءات جوفاء تهكمية في حالتها الراهنة في بعض البلدان النامية ، والتي تتسم بارتفاع حالات العجز في ميزانياتها وعدم استعدادها للتكيف في قطاعات مثل المنسوجات والزراعة .

١٦٣- وأعرب عن اعتقاده بأن الأزمة الحالية ذات أبعاد عالمية وأن درجة الترابط أعظم من أى وقت مضى حيث لم تعد البلدان النامية على هامش الاقتصاد العالمي بل أصبحت جزءا لا يتجزأ منه . وعليه فان هناك ضرورة لاتباع نهج عامة ازاء أزمة التنمية واتباع التنظيم الجماعي لمسألة الترابط . كما أن هناك حاجة الى اعادة النظر في نظام بريتون وودز في اطار حركة ترمي الى اقامة نظام يسهل ويدعم النمو والتنمية على الصعيد العالمي . وهناك حاجة أيضا لبعث روح التعاون الدولي ومقاومة اللجوء المتعاضم الى الثنائية والتمييز في العلاقات التجارية الدولية إذ أن هذا اللجوء يطغى على مبدأى تعدد الأطراف وعدم التمييز اللذين كانا بمثابة نبراس يهتدى به في السنوات الماضية . وينبغي لمثل هذا التعاون الدولي أن يشمل العلاقات المالية والنقدية حيث ظهرت في الآونة الأخيرة ، نزعة الى تجاهل آثار السياسات التقييدية والظرفية على أشد البلدان فقرا .

١٦٤- وقال ممثل فرنسا انه وجد في التقرير مساهمة أصيلة ومثيرة في تحليل الوضع الاقتصادي والمالي في العالم ، رغم أنه لا يوافق على كافة الاستنتاجات الواردة فيه ، كما أن من المؤسف أن التقرير لم يكن متاحا للمجلس في جميع اللغات الرسمية وذلك للجنة الثانية على التوالي . وهذا يناقض قرار الجمعية العامة ١١٧/٣٦ بأه روحا ونصا . وأضاف ان التقرير يستند الى دراسات واردة من عدد محدود فقط من البلدان والمؤسسات ، وأعرب عن أمله في أن تعتمد الأمانة في المستقبل على الأبحاث التي يقوم بها علماء الاقتصاد في عدد أكبر من البلدان .

١٦٥- وقال ، قاصرا حديثه على بعض الجوانب الأهم والباعثة على القلق في الأزمة الحالية ، ان النظام المالي ، كما تبين من خلال الاجتماعات السنوية الأخيرة التي عقدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، يواجه أخطر أزمة يمر بها منذ انشاء مؤسسات بريتون وودز . وان هذه الأزمة تتمثل في ظواهر مثل الفوضى النقدية ، ومعدلات فوائده مرتفعة لم يشهد التاريخ مثيلا لها ،

وعجز هائل في موازين المدفوعات ، وتراكم شديد للديون الخارجية • وأثنى على التقرير لتشديده على هذه الأمور ، ولا سيما عجز موازين مدفوعات البلدان النامية وتزايد ديونها الأجنبية المتوسطة والطويلة الأجل وعجز خدمة الديون الناتج عن ذلك ، غير أنه أشار أيضا إلى أن التقرير لم يورد إلا القليل حول الديون القصيرة الأجل للبلدان النامية ، والتي تقدر الآن بما يساوي ٢٠٠ مليار دولار • وقال إن حجم هذه الأرقام يشير تساؤلات هامة حول قدرة قوى السوق على توفير التمويل على النطاق اللازم ، وهي نقطة لم يعالجها التقرير بصورة وافية •

١٦٦- وأضاف أن المستدينين والدائنين على السواء يتحملون مسؤولية هذه المقادير الهائلة من الديون • وكما أشار رئيس البنك الدولي فإن معظم البلدان النامية أظهرت انضباطا رائعا في الطريقة التي واجهت بها صدمات عقد السبعينات • غير أنه لم تبذل ، في بعض الحالات ، جهود كافية للحد من تراكم الديون وقصرها على مستويات معقولة • ومن ناحية الجهة المانحة للقروض قال إن تزايد استخدام التسهيلات الائتمانية المتاحة من قبل البنوك التجارية يمثل مصدرا للقلق ، وذلك لسببين • أولا ، ليست فترات الاستحقاق القصيرة نسبيا لهذه القروض مناسبة لمتطلبات التمويل الطويل الأمد للبلدان النامية • وثانيا ، فقد أدت زيادة أسعار الفائدة ، التي واكبها ارتفاع الدولار مؤخرا إلى زيادة كلفة هذه الديون • وقال إن وفده مهتم بصورة خاصة بالأرقام التي تستشهد بها الفقرة ٥١ من التقرير ، والتي تبين أن ارتفاع أسعار الفائدة منذ عام ١٩٧٨ هو المسؤول عن ازدياد دفعات الفوائد عن الديون المتوسطة والطويلة الأجل للبلدان النامية في عام ١٩٨١ بمعدل ١١٠٥ مليار دولار • وأشار التقرير أيضا إلى أنه كلما ارتفعت أسعار الفائدة بنسبة درجة مئوية واحدة ازدادت دفعات الفوائد السنوية المترتبة على البلدان النامية بمقدار مليار دولار • وأعرب عن اعتقاده بأن الاجتماعات السنوية الأخيرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تظهر أن هناك الآن أدراكا واسع النطاق للاخطار الكامنة في الوضع الراهن ولضرورة اتخاذ تدابير جديدة في مجال نقل الموارد •

١٦٧- وأشار إلى أن التقرير يناقش جوانب عديدة لموضوع نقل الموارد إلى البلدان النامية ، وإن بعضها يشكل مصدر قلق لوفده ، مثل تعاظم الاعتماد على التدفقات الخاصة لتمويل المدفوعات ، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية ، التي تقدمها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ، بصفتها نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي ، رغم الجهود المتزايدة التي يبذلها بعض هذه البلدان • وقال إن فرنسا ، من ناحيتها ، زادت ما تقدمه من المساعدة الإنمائية الرسمية ، وذلك من ٣٥ • في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٨٠ إلى ٤٦ • في المائة في عام ١٩٨١ • وقال إن التقرير أشار أيضا إلى الانخفاض الأخير الذي طرأ على المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها بلدان منظمة البلدان المصدرة للبترول ، مع أنها لا تزال مرتفعة • وأعرب عن أسفه لأن التقرير لم يكرس قدرا أكبر من الاهتمام لأداء المعونة الهزيل من جانب البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية •

١٦٨- وأردف يقول إن التقرير ركز بحق على الدور الرئيسي لصندوق النقد الدولي • ورغم أن المهمة الأولية للصندوق ليست التمويل الائتماني ، فإن عددا من التدابير التي اتخذها مؤخرا ، مثل وضع تسهيلات جديدة ، وتوسيع حقوق السحب بالنسبة للحصص ، والتعريف الجديد للمشروطية ، قد مكنته من الاستجابة بشكل أكثر فعالية لاحتياجات البلدان النامية • ومع هذا ، فإن قدرا أكبر من الاهتمام كان من شأنه أن يتولد لو أورد التقرير تحليلا أكمل وأوسع لمسألة كيفية تطبيق القواعد الجديدة للمشروطية على الصعيد العملي • وأكد على أنه لا بد من المشروطية لحماية مصالح البلدان النامية ، غير أنها تتطلب تعريفا أكثر واقعية وعملية •

١٦٩- وأعرب ، من ناحية ثانية ، عن قلق وفده البالغ تجاه التخفيض الذى يتهدد برامج المؤسسة الانمائية الدولية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي . فقال ان اقتطاع ٣٥ بالمائة من أنشطة المؤسسة الانمائية الدولية مثالا يأتي في وقت أصبحت فيه الاحتياجات التمويلية للبلدان النامية على أشدها . وقال ان بلاده تقدمت باقتراحات ملموسة تتعلق بالمؤسسة الانمائية الدولية ، وهو يأمل أن يتمخض انشاء الصندوق الخاص والحساب الخاص ، المتفق عليه في تورنتو ، عن حل جزئي على الأقل لأزمة المؤسسة الانمائية الدولية .

١٧٠- وأثنى على الأمانة لمعالجتها موضوع تزايد الترابط بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في ميدان التجارة الدولية ، وشدد على مدى دعم أسواق البلدان النامية للنمو في البلدان المتقدمة . وقال انه من المهم أيضا ، على أية حال ، الاشارة الى أن التباطؤ الاقتصادي في البلدان المتقدمة وتراجع الطلب على المنتجات الأولية قد قلب معدلات التبادل التجاري ضد مصلحة البلدان النامية ، وان التقرير كان على حق في تركيزه على خطر الحمائية ، ولا سيما الأشكال الماكرة التي كثيراً ما تتخذها الآن . غير أنه كان يرغب أن يجد في التقرير وصفا أكثر تفصيلا لتدابير معينة تدرج تحت ذلك العنوان ، مثل الاجراءات البيروقراطية التي تستغرق وقتا طويلا ، وسوء استخدام اللوائح الصحية ، والمعايير التقنية وهذه الممارسات ليست حكرا على أى بلد أيا كان نظامه الاقتصادي والاجتماعي . ومع هذا فان من الجدير بالملاحظة أن الحكومات تبذل الجهود لمقاومة الحمائية ، وان البلدان النامية غير المصدرة للنفط نجحت في زيادة صادراتها بمعدل يفوق المتوسط العالمي .

١٧١- واستدرك يقول ان هبوط اسعار صادرات البلدان النامية أشد اثارا للقلق من الاتجاهات الطارئة على حجمها . وقد شدد التقرير بحق على تراجع معدلات التبادل التجاري في البلدان النامية لكنه لم يتوسع في تفصيل أسباب هذا التراجع . وقال ان هبوط أسعار السلع الأساسية الأولية كان خطيرا بصورة خاصة بالنسبة لبعض البلدان التي واجه البعض منها نقصا يصل الى ٥٠ في المائة من مجمل إيراداتها من الصادرات . ولئن كان هبوط الأسعار هذا يعود جزئيا الى الأزمة الاقتصادية ، فقد زادت الطين بلة الفوضى التي سادت أسواق السلع الأساسية ، والمضاربات ، وعدم وجود آليات تنظيمية . وتقدم الحالة الراهنة أكبر برهان على الحاجة الملحة للبدء في تشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية .

١٧٢- وأشار في الختام ، الى ما تمارسه البيئة الخارجية ، من جهة ، من دور في عملية التنمية ، والى دور السياسات المحلية الوطنية ، من جهة أخرى ، وقال ان هذه المسألة من الأهمية بمكان بحيث تستدعي دراسة خاصة بها في التقرير المقبل . وان دور السياسات الوطنية يعتبر حاسما ، لان لكل بلد الحق في اختيار السياسات التي تلائم هيكله الاجتماعي - الاقتصادي أكثر من غيرها . على أن ثمة جوانب عديدة للبيئة الدولية تسفر عن آثار بالنسبة للبلدان النامية ، بعضها مفيد والبعض الآخر ضار . أما الآن ، فتكاد تعمل كافة عوامل البيئة الخارجية تقريبا ضد مصلحة البلدان النامية ، مما يجعل أكبر مهمة تتعرض بها السياسة الوطنية هي التخفيف من آثار هذه العوامل . ويعتمد نجاح مثل هذه الجهود على السياسات المحددة التي يتم اتباعها وعلى الظروف السائدة في البلدان التي تنفذ هذه السياسات . وقال ان من الواضح ان أكثر البلدان فقرا هي عموما أضعفها مركزا ، في هذا الشأن .

١٧٣- وقال ممثل هنغاريا ان بلده ينظر الى الوضع الحالي بقلق متزايد * فجذور الأزمـة الحالية ترجع الى عوامل متأصلة في النظام الرأسمالي ، وكرد فعل لهذه الأزمـة ، تميل الحكومات بصورة متزايدة الى الاستسلام للضغوط الحمائية التي تمارسها جماعات المصالح الوطنية * وهذه التنازلات تبعث على القلق بصفة خاصة لأنها تؤثر على التشريع في بلدان يعتبر وزنها الاقتصادي ذات أهمية حاسمة * وأضاف قائلاً ان بلده ، وهو بلد صغير يعتمد اعتماداً قوياً على التجارة الخارجية اضطر الى اتخاذ تدابير مؤقتة لحماية ميزان مدفوعاته * وهو يود مواصلة الاسهام بكل الوسائل الممكنة في إعادة الوضع الى حالته الطبيعية ، مع تقاضى الحاق اضطراب بالعلاقات الاقتصادية والمالية الدولية ، ومواصلة تطبيق القواعد والمعايير الدولية تطبيقاً كاملاً ، مع السعي ، في الوقت نفسه ، الى توثيق التكامل في اطار التقسيم الدولي للعمل * وتبين هذه الرغبة في الالتزامات التعاقدية التي تعهد بها بلده لدى انضمامه الى الغات * الا أن هذه الالتزامات تقابلها التزامات الاطراف المتعاقدة الاخرى في الغات ، حسبما وردت في الاتفاق العام وفي بروتوكول انضمام هنغاريا *

١٧٤- ومضى قائلاً ان عزم هنغاريا على تحقيق تكامل أوثق في اطار التقسيم الدولي للعمل ليس أمراً وحيداً الاتجاه ، اذ لابد من أن تؤخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية الخارجية التي لا يستطيع بلده التحكم فيها ، وكذلك التدابير الحمائية والتمييزية المتنافية مع الالتزامات التعاقدية ، وهي تدابير تمس ٦٥ في المائة من صادرات هنغاريا الى البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي وسببت لها خسارة تزيد على ٣٠٠ مليون دولار سنوياً (١٣ في المائة من الناتج القومي الاجمالي) * واسترعى الانتباه الى ورقة مناقشة أصدرها الأونكتاد مؤخراً تناول أثر الحواجز غير التعريفية على البلدان الاشتراكية ، فأشار الى ان بلده كان أشد البلدان تأثراً بالحواجز غير التعريفية التي تفرضها البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي على التجارة ، لا من بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية فقط ، وإنما أيضاً من بين البلدان النامية *

١٧٥- وقال ان لهذا الوضع عاقبتين هامتين ، الاولى هي أنه يضعف الى حد كبير من قدرة بلده على نقل الموارد الى البلدان النامية ، والثانية هي أن استعداد حكومته للاشتراك في مختلف المخططات ولقبول مختلف القرارات سيكون مرهوناً بمدى ما يصادفه بلده من دعم وتعاون في محاولاته الهادفة الى ازالة الحواجز التي تعترض تجارته * وقد استرعت حكومته الانتباه الى المجادلات العقيمة القائمة منذ سنوات بشأن ما اذا كان ينبغي مناقشة القضايا المضمونية التي تتطوى عليها التجارة بين الشرق والغرب في اطار الأونكتاد (على الرغم من ولاية الأونكتاد الواضحة في هذا المجال) * وهي تأسف لأن امكانية اجراء مناقشات ذات قيمة بشأن هذا الموضوع قد تم تجاهلها علناً * ولما كان موعد الأونكتاد السادس يقترب ، فانه سيتعين على حكومته أن تقيّم الأونكتاد ، لا بالنسبة الى العالم فحسب ، بل بالنسبة الى هنغاريا ايضاً * وهي ستقيم أنشطة الأونكتاد ، لا من حيث مجرد عدد التصريحات التي يصدرها دعماً لتنمية التجارة الدولية وتحريرها بل بالآخرى من حيث التدابير الملموسة والقرارات التي يتخذها بشأن هذه المسألة *

١٧٦- وأعرب ممثل النمسا عن تقديره للتقرير الذي يتيح أساساً سليماً لامعان الفكر في الجوانب الانمائية للحالة الاقتصادية العالمية الراهنة * وقال ان بلده رحب منذ البداية بهذه المبادرة الجديدة من جانب الأونكتاد ، ووجد أن التقرير الثاني مفيد بصفة خاصة وممتاز من حيث النوعية *

(١٠)

A.Olechowski and A. Yeats "The Influence of Non-Tariff Barriers on Exports from Socialist Countries of Eastern Europe" (Discussion Paper No. 6).

وقال انه يوافق على قنامة صورة الاقتصاد العالمي التي نجح الأمين العام للأونكتاد في وصفها وصفاً بليغاً في بيانه الافتتاحي ، والتي تصدى التقرير لتحليلها أيضاً . وفي حين يتفق على أن تردى وضع الاقتصادات الوطنية يعود إلى مجموعة عريضة من العوامل ، وأن الانتكاسات الاقتصادية التي أصابت العالم النامي نجمت في المحل الأول من تأثيرات خارجية ، فانه يعتبر الرأي الذى أعرب عنه في التقرير بأن الأزمة ليست سوى " نتيجة لقصور أداء اقتصادات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة " ينزع للتبسيط نوعاً ما . والمشكلة الحقيقية تكمن في تأخر التسليم بترابط الاقتصاد العالمي ، الامر الذى ترتب عليه قصور في القيام في الوقت المناسب بجهود متضافرة لتعديل الهياكل الاقتصادية العالمية . ويشير التحليل الوارد في التقرير الى أن التجارة الخارجية ظلت العامل الرئيسي للنمو في عدد كبير من البلدان النامية التي تشاركها النمسا ، بوصفها بلداً تجارياً صغيراً ، اهتمامها بالحفاظ على نظام تجارى عالمي مفتوح .

١٧٧- وقال ، مركزاً على النتائج التي توصل اليها التقرير من أن حصائل صادرات السلع الأولية تشكل المصدر الأول للعملة الأجنبية بالنسبة إلى أغلبية البلدان النامية ، وبخاصة أقل البلدان نمواً من بينها ، أنه يلاحظ أن تدهور أسعار السلع الأساسية يثير قلقاً شديداً . وعلى الرغم من أن النمسا تستبعد احتمال ان تنتعش أسواق السلع الأساسية انتعاشاً كبيراً في الأمد القصير ، فانها تعتقد أن بدء نفاذ الاتفاق بإنشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية يمكن أن يخفف بعض المشاكل في مجال السلع الأساسية ، ولذا فقد شرعت في اتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة للتصديق على الاتفاق . وعلى الرغم من التبكير في التصديق على الاتفاق ، فقد لاحظ وجوب استمرار توفير قدر كبير من المساعدة الانمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً لتمكينها من تحقيق النمو المتواصل والتتويج .

١٧٨- وقال ان بلده يشعر بالتقدير ازاء تضمين التقرير مناقشات عن الطاقة وهو يتفق مع الرأي الذى ورد فيه من أن التعجيل بالنشاط الاقتصادي سوف يفيضي ، على الأرجح ، إلى رفع أسعار الطاقة وإلى تناقل النشاط الاقتصادي عقب ذلك . ولذا فان النمسا تحبذ تكثيف الجهود المبذولة لحفظ الطاقة واستحداث بدائل لها وتطوير تكنولوجيا لتوفير الطاقة .

١٧٩- وقال ان التطورات الاخيرة اوضحت ان مشاكل النقد والتمويل لعبت دوراً رئيسياً في تدهور الوضع الاقتصادي العالمي . ولا حظ أن الترابط كان واضحاً في ذلك المجال أكثر من سواه ، وقد أصاب التقرير في التشديد على الحلقة المفرغة التي يشكلها تصاعد المديونية الضخمة وارتفاع أسعار الفائدة وزيادة مصاعب خدمة الديون . وللأزمة المالية الحالية آثار خطيرة على التجارة الدولية . فان افتقاد الاستقرار في العلاقات النقدية يضر بصفة خاصة بالشركاء الصغار والضعاف في التجارة الدولية . ولئن كانت المؤسسات المالية الدولية قد نجحت في السنوات الأخيرة في تخفيض هذه القيود والضغط الى حد ما ، فانه يعتقد من الضروري أن يتخذ المزيد من التدابير . وفي هذا السياق ، تحبذ النمسا تقديم المزيد من الدعم الى المؤسسة الانمائية الدولية . أضف الى ذلك أن مواصلة وتحسين تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية يبدو أمراً محتوماً في الوضع الاقتصادي والمالي الراهن لمعظم البلدان النامية .

١٨٠- وقال ان النمسا تعتقد انه يمكن للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بل وينبغي له ، أن يساهم بقدر كبير في زيادة التجارة العالمية وفي الاشتراك فيها على نحو أكثر انصافاً . وفي حين أن التقرير يتضمن بيانات هامة عن التجارة فيما بين البلدان النامية ، وبخاصة

في مجال السلع الأولية ، فهو يرى أن تعاظم أهمية تلك التدفقات التجارية يستحق جهدا تحليليا أكبر في التقارير المقبلة •

١٨١- وفي معرض التعليق على المناقشة الواردة في التقرير بصدد نفقات الاسلحة والتنمية ، استرعى الانتباه بصفة خاصة الى المعلومات التي تضمنها حول وجود نحو ٥٧٠ مليون شخص في البلدان النامية يعانون من سوء التغذية ، و ٨٠٠ مليون من البالغين الاميين ، و ٢٥٠ مليون طفل لا يذهبون الى المدارس و ١٥٠٠ مليون شخص لا تصلهم الخدمات الطبية أو يحصلون على قدر قليل منها ، بينما تزيد النفقات العسكرية العالمية عن مجموع المساعدة الانمائية الرسمية الممنوحة الى البلدان النامية في عام ١٩٨٠ بما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ ضعفا • وتشير أرقام أخرى الى أن ١٠ في المائة تقريبا من مختلف المواد الأولية (وأغلبها غير متجدد) تستخدم لأغراض عسكرية ، وأن ما بين ٢٠ و ٢٥ في المائة تقريبا من أنشطة البحوث العلمية في العالم توجه لذلك الغرض •

١٨٢- وقال ممثل الصين ان البيان الافتتاحي الذي ألقاه الأمين العام للأونكتاد والذي قدم تحليلا للحالة الاقتصادية الدولية الراهنة وبين القضايا التي يواجهها المجلس ، الى جانب التحليل المفيد الذي يتضمنه " تقرير التجارة والتنمية " ، ١٩٨٢ " من شأنهما أن ييسرا المناقشات في الدورة الحالية بشأن القضايا الملحة في مجال التجارة والتنمية •

١٨٣- وأضاف يقول ان الكساد الحالي الذي يشهده الاقتصاد الدولي نتجت عنه آثار خطيرة على التجارة الدولية التي انخفضت قيمتها في ١٩٨١ لأول مرة منذ سنة ١٩٥٨ • والبلدان المتقدمة لم تخرج حتى الآن من كسادها الاقتصادي ، فاننتاجها في حالة ركود وما فتئت البطالة تتزايد خطورة • وما يزال معدل التضخم مرتفعا وتتميز الساحة النقدية بشدة ارتفاع أسعار الفائدة وبعدم الاستقرار • وسيصعب على البلدان النامية في الأجل القصير وضع حد للركود التضخمي •

١٨٤- وأشار الى أن البلدان النامية تجد نفسها في وضع أشد صعوبة • فحدوث انخفاض آخر بنسبة ١٥ في المائة في الرقم القياسي لأسعار صادرات المنتجات الأولية عام ١٩٨١ قللت من حصائل صادراتها بشكل جذري • وتسببت الحمائية في ابطاء نمو صادراتها من المصنوعات ، التي استأثرت عام ١٩٨٠ بنسبة ٩ في المائة فقط من التجارة العالمية في المصنوعات • وقد زادت هذه العوامل ، بالاقتران مع آثار تقلبات أسعار الصرف وارتفاع أسعار الفائدة من ثقل عبء ديون البلدان النامية •

١٨٥- واسترسل ممثل الصين يقول ان هناك ، لسوء الحظ ، عقبات جديدة في وجه تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية • اذ بالرغم مما بذلته البلدان النامية والبلدان المتقدمة من جهود جبارة منذ قمة كانكون للسير قدما الى الأمام في الحوار بين الشمال والجنوب ، فقد ظل هذا الحوار في مأزق بسبب انعدام الارادة السياسية لدى بلد متقدم رئيسي وتشبثه بموقفه الصلب • فلم تبدأ المفاوضات العالمية كما بقيت المفاوضات الاقتصادية في محافل دولية أخرى جامدة •

١٨٦- ولاحظ أن الأونكتاد السادس سيعقد في فترة حرجية وأيد وجهة نظر البلدان النامية القائلة بوجوب استغلال هذه الفرصة للتوصل الى اتفاق على تعزيز نمط عادل للعلاقات التجارية الدولية • كما أيد وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي أن تتاح للأونكتاد القدرة على التفاوض في مجال التجارة الدولية • وينبغي أن يكون الهدف الأساسي للأونكتاد السادس هو اعادة تنشيط الاقتصاد العالمي وتوفير زخم لا قامته النظام الاقتصادي الدولي الجديد • على هذا ينبغي

إيلاء الأولوية الى حل أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية • وينبغي أيضا توجيه العناية الواجبة الى مسألة التغيرات الهيكلية حيث أن هذه التغيرات هي وحدها الكفيلة بتمهيد سبيل التنمية السلسة للبلدان النامية •

١٨٧- وأضاف يقول ان قضية السلع الأساسية ينبغي أن تعالج في الأونكتاد السادس بوصفها بندا ذا أولوية نظرا للحالة الراهنة وضعف احتمالات الصادرات • وينبغي للمؤتمر أن يركز مناقشاته على التنفيذ الشامل للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية وأن يصوغ تدابير ملموسة تستهدف زيادة قدرة البلدان النامية على تجهيز منتجاتها الأولية وتحسين اسهامها في تسويق وتوزيع هذه المنتجات • وعبر كذلك عن الأمل في أن يتسنى تحقيق تقدم في المؤتمر في العثور على حلول لمشاكل الحمائية والتكيف الهيكلي ، التي تعرقل ازدهار التجارة العالمية وتلحق بالغ الضرر بصادرات وتصنيع البلدان النامية • وينبغي أن تقتزن حلول هذه المشاكل باصلاحات للقواعد والأنظمة والمؤسسات الحالية للتجارة الدولية •

١٨٨- وشدد على أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الدولي الجديد • وأردف يقول ان بطء التقدم في المفاوضات بين الشمال والجنوب يبرز الحاجة الماسة الى تقوية هذا التعاون • فالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية سيساهم في أن تحقق البلدان النامية الاعتماد الجماعي على الذات ويمكن أن يمهد السبيل لا عادة تشييط الاقتصاد العالمي • وقال انه يسره أن يلاحظ أن النهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، على أثر اعتماد مجموعة ال ٧٧ لبرنامج عمل كراكاس ، تدعم بفضل مشاورات نيودلهي واجتماع لجنة التنسيق التابعة لمجموعة ال ٧٧ الذي اختتم مؤخرا في مانيتا • وأضاف يقول ان الصين ، بوصفها بلدا اشتراكيا ناميا ، تولي أهمية عظمى للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وانها ستواصل تعزيز تعاونها الاقتصادي مع سائر البلدان النامية •

١٨٩- واختتم كلمته قائلا ان سياسة الانفتاح للعالم الخارجي التي اعتمدتها الصين في نهاية عام ١٩٧٨ للاسراع بعملية التحديث الاشتراكي تشكل مبدأ استراتيجيا ثابتا للبلاد • ومع تقيد الصين بمبدأ الاستقلال والاعتماد على النفس فانها ستواصل تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع غيرها من البلدان النامية على أساس من الاحترام المتبادل للسيادة والمساواة والمنفعة المتبادلة •

١٩٠- ولاحظ ممثل العراق ان امانات الوكالات الدولية الاخرى متفقة مع تقييم امانة الأونكتاد على أن من غير المحتمل أن ينتعش الاقتصاد العالمي في المستقبل القريب • وقال ان هذا الوضع لا يزال قائما بسبب عدم توفر ارادة سياسية لدى البلدان المتقدمة لحل المشاكل على أساس منصف على الرغم من وجود فرص قيمة للتوصل الى حلول قابلة للتطبيق في اطار نظام اقتصادي دولي جديد • فالبلدان المتقدمة تواصل اللجوء الى حلول مؤقتة على حساب الحلول الأطول أجلا ، مضيقا الكثير من الوقت في مناقشة مسألة الطاقة ، ومهملة مواضيع هامة أخرى ، مثل سياسات البلدان المتقدمة نفسها ، المسؤولية ، على نحو يمكن اثباته بالبراهين ، عن ركود الاقتصاد العالمي • ولما كانت البلدان المتقدمة تنتج ٧٠ في المائة من الناتج العالمي وكانت اقتصاداتها تتميز بمعدلات تبادل تجارى مواتية ، فينبغي أن تتحمل النصيب الأكبر من التكيف الاقتصادي العالمي •

١٩١- وأضاف قائلا ان وفده يؤيد ربط أسعار صادرات البلدان المتقدمة بأسعار المنتجات الأولية المصدرة من البلدان النامية • كما يؤيد ايجاد حل عادل لمشكلة مديونية البلدان النامية ،

بما في ذلك زيادة المساعدة الانمائية الرسمية ، وقال ان الأونكتاد السادس سيكون مناسبة قيّمة للتوصل الى قرارات محددة تساهم في العودة الى نمو اقتصادى متوازن للبلدان المتقدمة والنامية على السواء .

١٩٢- واستطرد يقول ان وفده ، اذ يشيد عامة بالتقرير ، يود أن يبدى مقترحات محددة بشأن التقارير المقبلة . أولا ، يرجى أن تبذل محاولة لازالة بعض الثغرات القائمة في السلاسل الاحصائية التي تستخدم لبيان الأداء الاقتصادى للبلدان النامية ونموها . ثانيا ، ينبغي التشديد بدرجة أكبر على التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وخاصة على المساعدة المالية المقدمة من البلدان النامية المصدرة للنفط الى البلدان النامية الاخرى . ثالثا ، ينبغي تصنيف البلدان النامية تبعا لمستويات الدخل وليس تبعا لما اذا كانت بلدانا مصدرة للنفط أو مستوردة للنفط ، وهو تمييز غير مستخدم بالنسبة الى البلدان المتقدمة .

١٩٣- شدد ممثل بولندا على أنه يجب النظر الى التطورات الدولية في سياق ترابط العمليات الاقتصادية العالمية ، وخاصة خلال التباطؤ الحالي للنمو الاقتصادى العالمى . وأثنى على التقرير ، الذى يقدم تحليلا واسعا وشاملا للتعقيدات المتصلة بالتنمية ودوافع العلاقات الاقتصادية المتبادلة العالمية . وقال ان بولندا تؤيد بقوة هذا الجهد الذى بذلته الأمانة ، وتأمل أن يستمر .

١٩٤- وأضاف قائلا انه واثق من أنه يمكن توسيع مفهوم الترابط في الدراسات القادمة ليشمل جميع التدفقات المرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا والمتأثرة ببعضها البعض ، مع الاعتراف ، في الوقت نفسه ، بالوضع الخاص الذى تحتله البلدان النامية في الاقتصاد العالمى .

١٩٥- ومضى قائلا ان التقرير يشدد بحق على أن البلدان النامية تكتسب أهمية متزايدة كأسواق لصادرات المصنوعات من البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، وخاصة خلال الركود الاقتصادى الحالي . ومن الامور الجديدة بالذكر أيضا أن نمو صادرات البلدان المتقدمة الى البلدان النامية خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ قد خفف من الآثار السلبية الخطيرة للركود القوى السائد فى العالم الرأسمالى المتقدم ، وأن ازدياد صادرات البلدان المتقدمة الى البلدان الاشتراكية فى أوروبا الشرقية في الفترة نفسها قد تجاوز حجم تجارة البلدان الصناعية فيما بينها . وازاء هذه الخلفية ينبغي أن تبذل في التقارير القادمة محاولة لاجراء تحليل أشمل لمشكلة الترابط المعقدة .

١٩٦- وقال ان الاحداث الاقتصادية الأخيرة لم تدل فحسب على أن الطلب المحلى للاقتصادات الغربية لم يسجل انخفاضا هيكليا ، بل أيضا على أن تجارة المصنوعات فيما بينها قد استفدت قدرتها على النمو . ومن ثم ، بدأت أسواق التصريف الخارجية تكتسب أهمية في توليد طلب تعويضي حيوى لاستعادة عافيتها . ووجود طلب خارجي قوى على صادرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى من المصنوعات ، وهي صادرات تشكل في الظروف الحالية أوضح مصدر لانتعاش التجارة العالمية ، يتوقف على عاملين رئيسيين هما تسهيل الوصول الى الأسواق وتحولات القوة الشرائية . وقد بين التقرير وغيره من دراسات الأمانة ، على نحو واف ، أن الوصول الى الأسواق قد أعيق بصورة متزايدة بسبب تكثيف الحمائية المتسمة اكثر فأكثر بطابع تمييزى ، بما في ذلك التمييز ضد سلع أصبحت البلدان النامية أو الاشتراكية من البلدان المصدرة لها الهامة .

١٩٧- وشدد على أن البلدان الغربية المتقدمة تمارس تمييزاً قوياً ضد البلدان الاشتراكية ، وذلك على حساب السير الصحيح للاقتصاد الدولي المترابط ، وعلى أن ازالة هذه الممارسات التجارية التقييدية هي احدى المسلمات الأساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد . ولا حظ أنه توجد في كل من البلدان النامية والبلدان الاشتراكية أوجه قصور هيكلية في الطاقات الانتاجية لمواجهة الطلب المحلي المتعاظم ، الأمر الذي يحد من قدرتها على التصدير ولذلك فإنه لاغنى عن اجراء نوع من اعادة توزيع القوة الشرائية للواردات على نطاق عالمي اذا كان يراد أن تقوم الواردات بدور أهم في تنشيط الاقتصاد الدولي .

١٩٨- وفي هذا السياق أعرب عن قلقه ازاء تزايد درجة تقييد عملية اعادة التدوير وعدم القدرة على التنبؤ بها ، وعدم ملائمة النظام المالي الدولي لتلك العملية . فاصلاح العلاقات المالية الدولية هو بالتالي أمر ضروري لتمكين النظام المالي الدولي من معالجة مشكلة اعادة التدوير معالجة ناجحة ، على نحو يفضي الى انتعاش الاقتصاد العالمي . وأحد عناصر اعادة تشكيل العلاقات المالية الدولية هذه هو معالجة النهج الذي يتبعه الدائنون في اعادة التفاوض على الديون . وحذر من مواصلة اتباع الممارسة المعتادة ، اي اجبار المدينين على تقليص الواردات لتوليد فائض في الحساب الجاري لأغراض خدمة الديون . فمواصلة اتباع هذه الممارسة قد تؤدي الى تباطؤ الانتاج وخفض الطاقة التصديرية ، وبالتالي الى زيادة اضعاف قدرات البلدان المدينة على خدمة الديون ، وذلك على حساب الدائنين .

١٩٩- ولا حظ أن بعض البلدان الرأسمالية الغربية لجأت بصورة متزايدة الى تدابير اقتصادية لتحقيق غايات سياسية ، وهي ظاهرة اشار اليها عن حق الاتحاد السوفيياتي في مذكرته المعروضة على الدورة الجارية للمجلس (TD/B/924) . وقد جاء في الفقرة ٣٣٩ من التقرير ، أن هذه الاجراءات أدت بالفعل الى ركود خطير في التجارة بين الشرق والغرب . ولا حظ أن استخدام الوسائل الاقتصادية لتحقيق اغراض سياسية ليس موجهها ضد البلدان الاشتراكية وحدها . وقال انه اذا كان هناك اعتراف بالتأثير الهدام للقيود المستوحاة من دوافع سياسية على النظام التجاري الدولي ، فإنه يتحتم على الأمم المتحدة ، وعلى الأونكتاد خاصة ، القيام بدور أكبر في مقاومة مثل هذه القيود . وأعرب عن أمله بأن يتم النظر في هذه المسألة بصورة كافية خلال المناقشة الحالية وفي العدد القادم من التقرير . وأردف قائلاً ان بذل جهود لبناء وتعزيز نظام من تدابير بناء الثقة في المجال الاقتصادي أمر ضروري لتنمية التعاون الاقتصادي الدولي القائم على الأمن ، وامكانية التنبؤ ، وتساوي جميع المشتركين في الحقوق .

٢٠٠- وقال ان بولندا ، بالرغم من صعوباتها الاقتصادية ، لن تألو جهداً في زيادة التعاون الاقتصادي مع جميع البلدان ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، وانها تأمل أن تقابل جهودها بجهود مماثلة .

٢٠١- وقال ممثل الأرجنتين ان الاقتصاد العالمي يجتاز فترة من أصعب فتراته منذ الحرب العالمية الثانية لامن الناحية الاقتصادية وحسب ، وانما أيضاً من حيث ضيق نطاق الخيارات المتاحة في مجال السياسة العامة . والظاهرة التي بدأت في صورة أزمة دورية في السبعينات ، تعمقت وغدت أزمة محيطة بكامل النظام الاقتصادي والمالي والتجاري الدولي . وهي ظاهرة عالمية أخرت جميع البلدان ، ولكن البلدان النامية كانت أشد تضرراً من سواها ، ولا سيما تلك التي لا يوجد تحت تصرفها

سوى موارد محدودة للغاية لمواجهتها • وشدد على خطورة الوضع مستشهدا بمعدلات النمو في عدد من المناطق في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ •

٢٠٢ - وقال ان الكساد العالمي اقترن في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة بكبح للطلب يستهدف بصفة خاصة تقييد الاستهلاك • وقد افضى استخدام السياسة النقدية لتحقيق هذه الغاية الى ارتفاع اسعار الفائدة ، وامتد تأثير هذا الارتفاع فتعدى من بعيد البلدان التي تبنت هذه السياسات • كذلك افضى استخدام السياسات الانكماشية بصفة عامة الى حدوث تغييرات في نمط الاستهلاك ترتب عليها هبوط الطلب على السلع الأولية على نحو اضر بالبلدان النامية •

٢٠٣ - ولم يقتصر الأمر على ركود حجم التجارة الدولية ، بل حدث أيضا هبوط سريع في أسعار السلع الأولية • وقد نمت تجارة المصنوعات من حيث القيمة في عام ١٩٨١ ، وكان ذلك يرجع في المحل الاول لطلب البلدان النامية على المصنوعات الناشئة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والبلدان النامية نفسها على حد سواء • ويوضح ذلك تعاظم أهمية أسواق البلدان النامية • ومما يدعوا للأسف أنه في حين استمرت صادرات المصنوعات من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة تجد سوقا مهيأة لها في البلدان النامية ، واجهت صادرات المصنوعات من تلك البلدان الاخيرة أشكالا كثيرة من الحماية ، لم تقتصر على الحواجز التعريفية وغير التعريفية التقليدية ولكنها تألفت أيضا من قيود التصدير الطوعية ، واتفاقات الحدود الدنيا للأسعار ، وماشابه ذلك وقد اقترنت هذه القيود في الغالب باعانات تصديرية مع ما في ذلك من انتهاك فاضح لقواعد الغات واجراءاته •

٢٠٤ - وأضاف اسلوب استخدام القيود الاقتصادية أو التجارية لا سباب سياسية محضة عاملا جديدا الى عوامل عدم استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية بل والعلاقات الدولية بصفة عامة • وقد طبقت هذه التدابير التي تفتقر في رأيهم الى المشروعية الدولية ضد بلده بالذات مما دعا الجماعة الأمريكية اللاتينية الى تجديد التزامها بمبدأ الدفاع الجماعي عن الذات ازاء العدوان الاقتصادي •

٢٠٥ - ولن تكون الصورة العامة كاملة دون النظر الى مشكلة ديون البلدان النامية وحالة مدفوعات التي استفحلت خطورتها • ففي الوقت الذي اندفع فيه عجز الحساب الجارى نحو مزيد من الارتفاع في البلدان النامية المستوردة للنفط زاد حجم الديون بصورة مزعجة • وقد تفاقمّت مشكلة خدمة الديون من جراء الارتفاع الفائق لاسعار الفائدة السائدة في أسواق رؤوس الاموال الدولية • والواقع أن العبء بلغ حدا من الفداحة افضى الى عقد كثير من الديون الجديدة لمجرد خدمة الديون الماضية بدلا من أن تتاح لتمويل الواردات الاساسية ، وتلك مشكلة خطيرة يعاني منها أقل البلدان نموا بصفة خاصة • وقد اتصفت مشكلة خدمة الديون الباهظة بما اقترنت به من هبوط في أسعار السلع الأساسية ومد حمائي متعاظم ، بالحدة خاصة بالنسبة الى البلدان النامية التي اختارت في السبعينات استراتيجية انمائية تتطوى على انفتاح اقتصاداتها أمام الواردات • والواقع أن نمو الناتج المحلي الاجمالي كان سلبيا في هذه المجموعة من البلدان في عام ١٩٨١ •

٢٠٦ - والعامل الحاسم في هذا السياق هو توفر الارادة السياسية لدى الحكومات للعثور على حلول ملائمة في الوقت المناسب للأزمة الحالية • والى أن يحين موعد انعقاد الدورة السادسة للمؤتمر ستكون قد جرت ثلاثة أحداث فائقة الأهمية • أولها الاجتماع الوزاري للغات الذي يؤهل أن يسفر عن قواعد تتمتع بقدر أكبر من العالمية والانصاف والشفافية وتسهل زيادة اشتراك البلدان النامية

في التجارة العالمية • وثانيها تنفيذ القرارات التي اتخذت في الاجتماعين السنويين الأخيرين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وعقد الأمل على اعتماد تدابير تكييف إضافية لتخفيف القيود الخارجية التي بلغت حدتها مبلغا كبيرا بالنسبة الى كثير من البلدان • وثالثها بدء المفاوضات العالمية التي سيدعى الأونكتاد بالتأكيد لأن يلعب فيها دورا يتسق مع اختصاصاته •

٢٠٧- والمسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الحكومات في هذه الاثناء هي وضع الأساس لأعمال المؤتمر في الاجتماعات الإقليمية ، والدورة الاستثنائية للمجلس ، واتخاذ اجراءات عملية لتنظيم الأعمال التحضيرية للمؤتمر •

٢٠٨- وختم كلامه بالاشارة الى دور الأونكتاد في دعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، مشددا على أهمية العثور على حل لكسر الجمود الحالي • فالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية جزء لا يتجزأ من جهود البلدان النامية الرامية الى تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات الذي يكتسب أهمية أساسية بالنسبة للتنمية الاقتصادية الدولية والانتعاش الاقتصادي العالمي • ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تقع على كاهل حكومات البلدان النامية التي قررت تنفيذ برامج للتعاون فيما بينها ، فان هذه الجهود تستحق أن تتال دعم المجتمع الدولي • وقد لعب الأونكتاد دورا رئيسيا في هذا الصدد ، ومن المهم أن نتبين سبل استمراره في القيام بهذا الدور في المستقبل •

٢٠٩- وقال ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ان التقرير يقدم أساسا جيدا لمتابعة المناقشة التي بدى بها في الأونكتاد الخامس بشأن الحالة الاقتصادية العالمية وآفاقها • وبالنظر لأن توزيع التقرير جاء في وقت متأخر ، فان وفده يستطيع أن يقدم تعليقات مبدئية فقط عليه • ويرى وفده أن الأمانة قامت ببحث طموح للتطورات في نواح وقطاعات هامة من الاقتصاد العالمي • فقد غطت عمليات ومظاهر هامة كامنة في النظام الرأسمالي العالمي ، وأوضحت الحدود الموضوعية لتقسيم العمل الرأسمالي التقليدي وآلية السوق بصورة عامة ، وذلك فيما يخص تسوية المشاكل الأساسية للتنمية الاقتصادية • وأشار الى مركز البلدان النامية التابع ، والآثار السلبية على اقتصادات تلك البلاد الناجمة عن السياسات المطبقة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، ودور المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها القوى الامبريالية مثل صندوق النقد الدولي في تنفيذ السياسات المناقضة لمصالح البلدان النامية • وقدّم التقرير برهانا على أن أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي ليست ذات طبيعة دورية فحسب بل تنجم عن النظام نفسه •

٢١٠- ولاحظ الاشارات في التقرير الى سياسة تقييد التجارة والائتمان التي تكمن وراءها دوافع سياسية والتي تتبعها البلدان الامبريالية ازاء البلدان الاشتراكية وأكد على أن سياسة المقاطعة والعقوبات الاقتصادية المنفذة ، مثلا ، من قبل الولايات المتحدة ، لا يمكن اعتبارها عنصرا يعيق التجارة الدولية فقط ، بل انها أيضا لا تتسجم مع المبادئ والأهداف التي تحكم التعاون الاقتصادي الدولي ، كما وردت في ميثاق الامم المتحدة والقرار الختامي للمؤتمر بشأن الأمن والتعاون في أوروبا • وفي هذا الصدد ، رحب بالذاكرة بشأن " العوائق التي تقف في وجه تطور التجارة المعاصرة والعلاقات الاقتصادية " التي كان الوفد السوفياتي قد تقدم بها (TD/B/924) ، وقال ان تلك الوثيقة تهدف الى تسهيل تطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية وأوضح أن التمييز في التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية التي تكمن وراءه دوافع سياسية لا يفيد أى طرف ولكن من شأنه أن يؤدي الى مزيد من تدهور هذه العلاقات •

٢١١- ويشعر وفده أن التقارير المقبلة يجب أن تولي أهمية أساسية للأبحاث التي تقوم بها أمانة الأونكتاد حول المشاكل التي أشار إليها ووافق على الأفكار التي جاءت في التقرير والتي تقول أنه ينبغي على الأونكتاد ، في أنشطته المقبلة ، أن يولي اهتماما خاصا للحماية المتنامية من قبل البلدان الا مبريالية • ان القضاء على المركز السائد للشركات عبر الوطنية في العلاقات الاقتصادية الدولية يشكل واحدا من الأهداف الرئيسية لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد يقوم على أساس الحقوق المتساوية • الا أن التقرير لم يتضمن الا اشارات قليلة الى هذا الموضوع • وينبغي أن تولي التقارير المقبلة اهتماما أكبر لاستقصاء الآثار الضارة لأنشطة الشركات عبر الوطنية على التجارة الدولية •

٢١٢- ولا حظ أن فصلا مستقلا من التقرير كرس لنزع السلاح والتنمية وقال انه أشير بشكل مقنع الى الآثار السلبية لسباق التسلح المتسارع على التنمية الاقتصادية لجميع البلدان ، وعلى التعاون الاقتصادي الدولي ، وهو يرى ان تضمين هذا الموضوع المركب في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية خطوة أساسية • وأضاف بأن الفصل يقدم نقاط انطلاق عديدة لمباشرة أنشطة الأونكتاد الأخرى في هذا الميدان ، وأيد المقترحات التي قدمت في خصوص دراسة المجلس للبند • (ج) من جدول الاعمال بشأن الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح •

٢١٣- ومضى يقول انه كان من المستصوب لو تضمن التقرير اشارة أوضح الى أسباب وعلاقات الظواهر المترابطة في بعض التحاليل • ومع ذلك فهو يدعو بدون تحفظ الى اعداد تقارير مقبلة كأساس للعمل في الأونكتاد •

٢١٤- واستطرد يقول ان وفده سبق أن ذكر في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس أن بعض الأوساط قد كثفت مؤخرا جهودها لتنفيذ سياسة مواجهة في العلاقات الاقتصادية الدولية • فتدابير المقاطعة والحصار التي اتخذتها ضد البلدان الاشتراكية لا يمكن اعتبارها الا اعلان صريح لحرب اقتصادية • وقد تضاعفت الآثار الخطيرة للتدابير الحماية وللعقوبات التجارية التي سبق أن فرضت من قبل البلدان الرأسمالية ، وذلك بسبب هذه الاضطرابات الاضافية • وهكذا فقد أدخل على العلاقات التجارية الدولية مزيد من عدم الطمأنينة والثقة ، مما سيكون له تأثير ضار على البلدان النامية كلها ، ولا سيما أقل البلدان نموا •

٢١٥- ان المحاولة التي قامت بها الولايات المتحدة لممارسة ضغط اقتصادى وسياسي على بلدان أوروبا الغربية واليابان معروفة جدا ، وكانت استجابة تلك البلدان غنية عن البيان • وقد أظهر الماضي وسييرهن المستقبل ، على أن أية محاولة لاساءة استعمال العلاقات التجارية الدولية من أجل الابتزاز السياسي سيكون لها آثار مشؤومة على أولئك المسؤولين عنها •

٢١٦- ومضى يقول ان بلاده قد أدانت بحزم في الجلسة السادسة والثلاثين من دورة مجلس التعااضد الاقتصادي ، بالاضافة الى بلدان أعضاء آخرين ، المحاولات التي تهدف لتحويل التجارة العالمية الى أداة للابتزاز السياسي والحرب الاقتصادية وأكدت البلدان الاعضاء في مجلس التعااضد الاقتصادي تصميمها من جديد على تكثيف التعاون بين بلدان الجماعة الاشتراكية وبالتالي لتقديس مزيد من المساندة لتتميتها الاقتصادية والاجتماعية المستمرة • ثم أنها أكدت مرة ثانية استعدادها المعروف لتطوير بناء لعلاقاتها الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية مع الدول الرأسمالية ، الى جانب علاقاتها هذه مع البلدان النامية أيضا ، وذلك على أساس الحقوق المتساوية والمنفعة المتبادلة •

٢١٧- ولا حظ أنه تحقق تقدم كبير في الحقد الأخير في التعاون ما بين الشرق والغرب ، وتجلت الفوائد الناجمة عن التعاون السلمي لكلا الطرفين • وفي البلدان الرأسمالية ، تزايدت الصيحات التي دعت الى استمرار التعاون والى اتباع سياسة الانفتاح عدا وقوة ، وأضاف ان امكانات تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول الاشتراكية والرأسمالية لم تستثمر استثمارا كاملا بعد ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا اذا تمت المحافظة على السلام ، وهي مهمة ذات أهمية كبرى • واختتم تصريحه قائلا بأن بلده سيتابع سياسة السلام والانفتاح المعروفة التي تهدف الى التوسع في التنمية التجارية على أساس الحقوق المتساوية والفائدة المتبادلة كأداة للمحافظة على السلام •

٢١٨- ولا حظ ممثل مجلس التعاضد الاقتصادي أن أزمة الاقتصاد الرأسمالي تتفاقم وأن أثرها شديد على جميع تدفقات التجارة العالمية وعلى اقتصادات البلدان النامية • وقد أصبح الوضع الدولي أكثر توترا نتيجة احتدام سياسات القوى الامبريالية الرامية الى تصعيد سباق التسلح والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى •

٢١٩- وفي هذا الصدد استرعى الانتباه الى " البيان الصادر عن الاجتماع السادس والثلاثين لـ مجلس التعاضد الاقتصادي " الذي أدين فيه مثل هذه الأنشطة • وقد أتيح نص ذلك البيان للمجلس في الوثيقة TD/B/927 • وقال ان هذا الاجتماع قد أبرز أهمية زيادة التنمية المتبادلة للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي والبلدان النامية • وفي عام ١٩٨١ ، زاد رقم الأعمال بين بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي والبلدان النامية بنسبة ١٧٩ في المائة ، كما زادت التجارة فيما بين البلدان الاعضاء في هذا المجلس ذاتها بنسبة ١١٣ في المائة ، ويصل نصيب هذه التجارة الآن من مجمل تجارة بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الى نسبة ٥٥ في المائة • ونظرا لاختلاف مستويات التنمية بين البلدان الاعضاء في المجلس المذكور ، فمن المزمع تطبيق شروط تفضيلية على تعاونها مع كوبا وفيتنام ومنغوليا ، كما اتفق على ذلك في الاجتماع السادس والثلاثين •

٢٢٠- وأضاف أنه ينبغي للاونكتاد في دورته السادسة أن يكرس مزيدا من الاهتمام لتحسين نظام العلاقات الاقتصادية الدولية ، وصبغها بالديمقراطية ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد • وانتقل الى موضوع التعاون المتزايد باستمرار بين منظمته والاونكتاد ، فشدد على أن هذا التعاون قد اكتسب أشكالا جديدة في السنوات الأخيرة ، مثل حلقة التدريب العملي للممثلين التجاريين لـ ٦٠ بلدا من البلدان النامية ، التي عقدت مؤخرا في موسكو في اطار المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والاونكتاد بشأن المساعدة التقنية لتنمية التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية •

٢٢١- وردا على بيان ممثلي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ومجلس التعاضد الاقتصادي ، طعن ممثل الولايات المتحدة في الادعاء بأن الاشارة التي وردت في بيانه الى انتهاكات حقوق الانسان في بلدان أوروبا الشرقية تتنافى مع اتفاقات هلسنكي ، ودعا المتحدثين الى مراجعة سجل امثال البلدان التي تحدثا باسمها لهذه الاتفاقات •

٢٢٢- قال ممثل فبييت نام ان الأزمة الخطيرة الراهنة ترجح ، في رأيه ، الى سوء أداء اقتصادات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والى الاختلال المتزايد في النظم المالية والتجارية الدولية . وان الازمة ، التى نشأت في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، تعرض حتمًا للخطر اقتصادات البلدان النامية . وقد سلط التقرير الضوء ، على نحو صحيح ، على الاثار الضارة لتدابير السياسة التي تنتهجها بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، مثل تلك التدابير التي تؤثر في أسعار المنتجات الأولية ، والتدابير القسرية الثنائية ، والأساليب الحمائية والسياسات النقدية الآخذة في الانتشار ، لاسيما في الولايات المتحدة والتي أسفرت عن طفرة في أسعار الفائدة . وذكر ان وثائق أمانة الأونكتاد المقدمة للأونكتاد السادس ينبغي ان تحلل بمزيد من التفصيل الآثار السلبية لسياسات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة على التجارة والتنمية . وأضاف انه ينبغي التأكيد أيضا على الروابط الوثيقة القائمة بين السلم ونزع السلاح والتنمية .

٢٢٣- وأكد على ان سياسة ممارسة التمييز والتقييد في المجال التجارى . وفرض الحقوق والحظر والحصار في المجال الاقتصادي ضد البلدان النامية قد خلقت عقبات أمام تنمية التجارة والتعاون الاقتصادي الدولي ، وأوجدت الاضطراب في التنمية المذكورة ، وانتهكت قواعد ومبادئ السلوك المتفق عليها عموما في العلاقات بين الدول .

٢٢٤- وأردف قائلا ان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية له أهمية كبيرة في الاطار الدولي الراهن . ومن شأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ان يتيح حشد مواردها والانتفاع بهذه الموارد على نحو أفضل ، وأن يعزز تنميتها ويساعدها في تلطيف آثار الازمة الراهنة . وينبغي لمثل هذا التعاون ألا يمنع دعم العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية وغيرها من البلدان ، مثل البلدان الاشتراكية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة بل ينبغي له بالأحرى ان يشجع هذا الدعم . وينبغي ان يكون أحد الاهداف المهمة للأونكتاد السادس تنفيذ نظام من العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية وغيرها من البلدان يقوم على أساس السيادة والمساواة والمعاملة بالمثل .

٢٢٥- وذكر أخيرا ان بلده ، مثل غيره من البلدان النامية ، يساوره القلق ازاء الهبوط الكبير في أسعار السلع الأساسية ، وتزايد عبء خدمة الدين الواقع على عاتق البلدان النامية ، وعدم كفاءة النظام المالي والنقدي الدولي . وأعرب عن أمله في أن يتم في بلغراد احراز تقدم جوهري في التماس حلول لهذه المشاكل .

٢٢٦- وذكر ممثل الجزائر انه بالنظر للاحداث الهامة التي ستجرى عما قريب في الميــدان الاقتصادي ، مثل الشروع المحتمل في المفاوضات العالمية والاجتماع الوزاري للغات والاونكتاد السادس ، يمكن للدورة الحالية أن تضفي بعض الزخم على تنشيط التعاون المتعدد الاطراف . فان منظومة الأمم المتحدة ، بحضوبتها العالمية الطابع ووظائفها المتعددة الاطراف من أجل تحقيق هدف في السلم والتنمية ، قد تعرضت للخطر بسبب المقررات الاعتبارية والسياسات المرسومة من جانب واحد . وتخامر البلدان النامية شكوك لها ما يبررها ازاء تزايد الثنائية الانتقائية والتمييزية ، التي هي تعبير عن شكل جديد من أشكال السيطرة . وينبغي ان يجرى اى تحليل للحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم في ضوء التردى المستمر للعلاقات الدولية الذي يخذى سباق تسلح رهيب .

٢٢٧- وأرد فيقول ان الازمة الهيكلية التي تؤثر في الاقتصاد العالمي آخذة في التفاقم والامتداد الى جميع البلدان . وهذه الازمة تبرز التطور المتشعب للاقتصاد العالمي والترابط الوثيق القائم بين القطاعات الاقتصادية وبين البلدان ، وتبين ضرورة توخي نهج عالمي في معالجة المشاكل .

٢٢٨- واسترسل يقول ان احتمالات الانتعاش الاقتصادي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة لا تزال غامضة بسبب تباين وجهات النظر حول اختيار التدابير الواجب اتخاذها وأولوياتها وطبيعتها . بيد أن هذه الصعوبات لا يمكن ان تقارن بالتضحيات الجسام المفروضة على البلدان النامية في تكيفها وفقا لما تمليه هذه الازمة . فالفقر والمجاعة ينتشران ، وعدد البلدان التي صنفتها الأمم المتحدة بوصفها من اقل البلدان نموا أخذ في الازدياد . وشدة مديونية البلدان النامية انما هي ناتجة عن ركود مستوى المساعدة الانمائية الرسمية وخطر التدني الفعلي . وان ارتفاع النفقات العسكرية في العالم ، التي تبلغ قرابة ٥٠٠ مليار دولار في السنة ، يتباين بوضوح مع المبلغ اللازم لتحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ومتوسطه ٢٥ مليار دولار ومع مجموع المساعدة الانمائية الرسمية البالغ ٢٣ مليار دولار . كما تشكو البلدان النامية من عدم تكافؤ النظام التجاري وانخفاض اسعار المنتجات الأولية واتباع السياسات الحمائية . وفي المجال المالي والنقدي ، انضافت سياسات نقدية اعتباطية الى الاختلال الهيكلي القائم مما أدى الى تفاقم خطير في حالة البلدان النامية . ولا يمكن زيادة الموارد اللازمة للوفاء باحتياجات البلدان النامية الا عن طريق تخفيض سريع في اسعار الفائدة ، وسيولة دولية أوفر ، وزيادة في الحصص داخل صندوق النقد الدولي .

٢٢٩- ومضى يقول ان الازمة العالمية ينبغي ان لا تستخدم كذريعة لتأخير اتخاذ تدابير جماعية ، تضم اجراءات عاجلة قصيرة الاجل واصلاحا هيكليا طويل الاجل ، بغية تمكين بعض البلدان من تنشيط استثماراتها واستعادة نشاطها الاقتصادي وتمكين بلدان اخرى من دعم تنميتها الاقتصادية والتقليل من التكلفة الاجتماعية للازمة .

٢٣٠- وأخيرا ، قال ان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية قد بلغ ، نتيجة لمؤتمر كاراكاس الرفيع المستوى ، مرحلة جديدة ، وهو تعبير عن رغبة البلدان النامية في السعي الى تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات ، الذي ينبغي أن لا يكون شرطا أساسيا للعلاقات بين الشمال والجنوب ولا بديلا لها ، بل عنصرا جديدا من عناصر التعاون الدولي . وينبغي للمجتمع الدولي ان يؤيد هذا التطور كما ينبغي للأونكتاد ان يكون قادرا على الاضطلاع بمسؤولياته ومهامه في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٢٣١- ولا حظ ممثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، مشيرا الى مشكلة التضخم والى تقرير الأمين العام للأونكتاد عن هذا الموضوع (TD/B/914 and Corr.1) ، ان تحقيق المشكلة يحتاج الى دراسة مفصلة من قبل الخبراء . وفي رأيه ان التقرير ينطوي على مزايا عديدة ، بما في ذلك تحليل لطبيعة التضخم ولسماته النموذجية يبين ان التضخم في البلدان الرأسمالية المتقدمة ليس مجرد ظاهرة نقدية فقط ولكنه عرض من أعراض عدم التوازن والفوضى في النظام الاقتصادي ككل . لذلك ، من غير المحتمل أن يكون في الوسخ مكافحته بنجاح من خلال السياسات النقدية والمالية التقليدية وحدها .

٢٣٢- وأضاف ان تحليل الاقتصاد الرأسمالي العالمي يبين ان النفقات العسكرية هي احد الأسباب الرئيسية للتضخم في البلدان الرأسمالية المتقدمة . وفي هذا الخصوص ، كان التقرير سيزداد غنى الى حد كبير لو انه تضمن تحليلا أكثر تفصيلا ، بالنسبة الى تلك البلدان ، لبعض الامور الهامة ،

مثل تأثير النفقات العسكرية في أصل العملية التضخمية وتسارعها ونتائجها ، ودور ميزانيات الدولة وأسعار الصرف والعمالة وتوزيع الدخل ، وتأثير النفقات العسكرية في العلاقات الاقتصادية مع البلدان النامية ، وفي الأسواق العالمية للمصنوعات والمواد الخام ، وفي أسواق الرأسمال ، ودور الشركات عبر الوطنية في تفاقم العمليات التضخمية وفي استخدام تلك العمليات لمصالحها ، والترابط القائم بين التضخم والمستويات العالية لأسعار الفائدة في أسواق الرأسمال الوطنية والدولية ، والعلاقة بين تغيرات الأسعار وأسعار الفائدة ، بما في ذلك أثر التغذية الاسترجاعية بينها وتأثيرها في التجارة العالمية ، وتدفق الموارد المالية وتوزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم دولي للعمل ، وأخيرا تأثير التضخم المختلف في أسعار البضائع ذاتها المصدرة من جهة من قبل البلدان النامية ومن جهة أخرى من قبل البلدان الرأسمالية المتقدمة .

٢٣٣- ولا حظ أن جميع المقترحات التي تقدم بها تبرز الحاج وأهمية المشكلة ولا يقصد منها بحال من الأحوال التقليل من مزايا التقرير . ومن شأن التقرير ، بالإضافة الى التعليقات التي أدلى بها بشأنه في هذه الدورة ، أن يقدم خلفية جيدة للمناقشات بشأن التضخم في الدورة القادمة للجمعية العامة .

٢٣٤- وقال ممثل يوغوسلافيا ان الوقت مناسب للنظر في الحالة الاقتصادية العالمية نظرا لأن التطورات في العلاقات الاقتصادية الدولية تمر بمنعطف خطر لا تعرف عواقبه . ولما كانت الدورة الحالية للمجلس مهتمة أيضا بالأعمال التحضيرية الموضوعية للأونكتاد السادس ، فقد أعرب عن أمله في أن تتيح المناقشات حول البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال الأساس لتوافق آراء بشأن تقييم الحالة التجارية والاقتصادية العالمية وبشأن الاجراء الذى يمكن الاتفاق عليه في المؤتمر ، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء . وأعرب عن تقديره للتقرير والبيان الافتتاحي الذى أدلى به الأمين العام للأونكتاد والذى يشحذ الأفكار ، وحث الأمين العام على أن يقدم ، بعد اجراء مشاورات مع الحكومات وقبل انعقاد الأونكتاد السادس بوقت غير قصير ، وثيقة توجيهية تتصل بالسياسة العامة بشأن الحالة الاقتصادية العالمية بغية تيسير مداولات المؤتمر .

٢٣٥- وأيد بيان المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ فأشار الى عدد من المسائل التي يعتبرها بلده ذات أهمية خاصة . وذكر أن الحالة الاقتصادية العالمية الحرجة ، التي تخيم عليها أزمة في التنمية متزايدة الحدة ، لم تحدث من تلقاء نفسها بل هي نتيجة لسياسات اقتصادية ، ولمبادئ وهياكل ومؤسسات تتبناها وتتشبث بها القوى التي تسيطر على الاقتصاد العالمي . ولم ينجح أى بلد ، بغض النظر عن حجمه أو مستوى تنميته أو نظامه الاقتصادي والاجتماعي ، من المشاكل المفجرة بالسوء التي تواجه الاقتصاد العالمي . وفي وقت تبلغ فيه الصادرات العالمية قرابة خمس الناتج العالمي ، لا يمكن حل المشاكل الاقتصادية في نطاق العزلة . وكما لوحظ في التقرير فان المشاكل محتدمة بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية .

٢٣٦- وذكر أن من رأيه أن الركود الاقتصادي الممتد ناشئ عن سياسات تتتهجها القوى الاقتصادية العالمية الكبرى . وشدد على أنه لا يخفض من خطر التضخم ، كما أنه لا يقترح وجوب احتمال الضغط التضخمي من أجل مزيد من النمو . على أن السبب الكامن لكل من التضخم والركود الاقتصادي انما هو مقاومة ادخال تغيير على الهياكل والمؤسسات الاقتصادية . فلانعاش الاقتصاد الذى له صفة الدوام ، يتطلب اجراء مزيد من التكيف والتغير الهيكليين في النظام

الاقتصادى الدولى • وفي حين تظل المسؤولية ملقاة على عاتق كل حكومة على حدة ، الا أن القوى الاقتصادية الكبرى هي التي ينبغي أن تقود المسيرة نحو الانعاش الاقتصادى •

٢٣٧- وذكر أن البلدان النامية تتعرض بصفة مستمرة لعبء غير مناسب في مجال التكيف ، تترتب عليه عاقبة لنموها الاقتصادى ، مما يؤثر بدوره ، تأثيرا معاكسا في اقتصادات البلدان المتقدمة • فالطلب على الواردات في البلدان النامية يتيح فرصا للتصدير والعمالة في البلدان الصناعية • واسراع النمو في البلدان النامية ، ولا سيما في حصيلة صادراتها ، شرط أساسى لثبات النمو في البلدان المتقدمة ولا نعاش الاقتصاد العالمى • ولا حظ أن صادرات البلدان النامية تتأثر على نحو ضار ليس فقط بهبوط الطلب عليها الذى يمليه الانتكاس في البلدان المتقدمة ، ولكنه أيضا بالتدابير الحماية والتمييز وسياسة التدرج • وهكذا فإن هناك وضعاً ينطوى على مفارقة حيث تواجه منتجات البلدان النامية نزعة حمائية تفوق ما تواجهه المنتجات الواردة من البلدان المتقدمة • وتستأثر السلع المصنعة الآن بقرابة ٣٧ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية الى البلدان المتقدمة وقرابة نصف مجموع التبادل التجارى فيما بين البلدان النامية ذاتها • ومع ذلك ، فإن البلدان النامية لم تستوف كل امكاناتها لتصدير المصنوعات ، نظرا لأنها تواجه تدابير تمييزية في البلدان المتقدمة •

٢٣٨- وأضاف أن أسعار معظم المنتجات الأولية قد هبطت الى أدنى مستوى نسبي لها خلال ٤٠ عاما تقريبا • وقد أصبح الوضع بالغ الحرج : فالبلدان المتقدمة تعين بصورة مكثفة الانتاج غير التنافسي مما أسفر في كثير من الأحيان عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية في السوق المحلية الى ضعف مستواها في الأسواق العالمية ، تصدر هذه المنتجات ذاتها الى الأسواق العالمية بمساعدة إعانات تصديرية مكثفة •

٢٣٩- ولا حظ أن الموقف المالى العالمى المتفجر ، الذى يتصل اتصالا وثيقا بالتطورات السابقة الذكر ، لا يقتصر على مشكلة فرط مديونية البلدان النامية • فالآية منعكسة في التدفقات المالية الصافية اذ تتجه هذه التدفقات من الجنوب الى الشمال • وما يتاح للبلدان النامية من تمويل اضافي يكفي بالكاد لتمكينها من مواصلة خدمة الدين • وقد ازدادت بصورة مثيرة حالات العجز لدى البلدان النامية المستوردة للنفط ، ونصف هذا الازدياد يرجع الى ارتفاع أسعار المصنوعات المستوردة من البلدان المتقدمة على مدى فترة ١٩٧٤ - ١٩٨١ • ونتيجة لذلك ، لم يتسن لكثير من البلدان النامية المحافظة على مستويات وارداتها الا عن طريق الاقتراض • واضطرت الى أن تقبل شروطا غير مؤاتية لا ئتمانات التصدير وأسعارا مرتفعة للفائدة ، لكي تضمن مجرد مستويات دنيا من النمو •

٢٤٠- وسلم بأن البلدان المتقدمة ، بسكانها القليلين والثابتين نسبيا ، لا تستطيع في هذا المنظور ، أن تتيح أسواقا ملائمة للصادرات المصنعة التي تتوسع بسرعة من البلدان النامية، فشدد من ثم على أن للتجارة فيما بين البلدان النامية أهمية قصوى • على أن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية لا يهم هذه البلدان وحدها ، حيث ان البلدان المذكورة مؤهلة للاستفادة من الحوافز التي يمكن أن تقدمها بلدان أخرى لاقتصاداتها • وهكذا، فإن على البلدان المتقدمة أن تساعد البلدان النامية تقنيا وماليا، بروح من حسن النية والفهم ، في توسيع التجارة فيما بينها، باستخدام كل هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة ، بدلا من أن تشجع " الاتفاقات الطوعية "

التي تحد من امكانية الوصول الى الأسواق • وأعرب عن أمله في أن يتم التوصل قريبا في نطاق الأونكتاد الى حل مرض لمسألة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية •

٢٤١- وأضاف أن انتهاج سياسات من هذا القبيل من شأنه أن يسفر عن ظهور شبكة للتجارة العالمية أكثر تنوعا وأفضل توازنا • ولا يمكن تحقيق هذه الغاية بالتعويل على قوى السوق وحدها ، ولا بد من أن تشترك في ذلك آلية التعاون الدولي بأكملها •

٢٤٢- وأعاد الى الأذهان أن الأونكتاد قد أنشئ منذ قرابة ٢٠ عاما بهدف تحقيق " التنمية عن طريق التجارة " • وقال ان تجربة البلدان النامية خلال العقدين الأخيرين تستدعي تقييم النتائج في ضوء التوقعات • وحث على دراسة صحة نظرية التنمية عن طريق التجارة والبدائل الأخرى للتنمية كجزء من الأعمال التحضيرية للأونكتاد السادس • وأعرب عن ثقته من أن " فك الارتباط " لا يتيح بديلا ناجحا • وكون " التبعية " أمرا ضارا لا يعني أن " الاكتفاء الذاتي " ليس ضارا بدوره • ومن الواضح أن ما يلزم هو قيام توازن أفضل • وأضاف أن الأونكتاد السادس يتيح لجميع البلدان فرصة فريدة لبدء مرحلة جديدة في مجال التعاون الدولي • ولن تدخل يوغوسلافيا جهدا ، باعتبارها البلد المضيف ، للاسهام في نجاح المؤتمر • وينبغي لجميع البلدان أن تستجيب بروح بناءة لهذا التحدي البالغ الجدية في مجال الشؤون الاقتصادية العالمية ، مدركة أنه ، وان كانت هناك أسباب للخلاف ، الا أن هناك أسبابا للتعاون تفوقها بكثير • وقال ان العالم لا يسعه أن يحتمل مجابهة عالمية أخرى ، وهذا ما يساند توقعاته في استهلال المفاوضات العالمية •

٢٤٣- وشدد على أهمية الأعمال التحضيرية المناسبة للمؤتمر اذا ما أريد له النجاح • وقال انه ينبغي أن تشمل هذه الأعمال مشاورات ومحاورات مكثفة بين الحكومات تسبق المؤتمر ، بغية تجنب احتمال سوء التفاهم أو الارتياب • وأعرب عن أمله في أن تسهم التجمعات الاقتصادية الدولية المهمة التي ستسبق الأونكتاد السادس ، بما في ذلك الاجتماع الوزاري للغات ، في دعم التعاون الاقتصادي الدولي • وأولى أهمية كبيرة في هذا المجال لمؤتمر القمة السابع للبلدان غير المنحازة الذي سيعقد في نيودلهي في آذار/ مارس ١٩٨٣ ، ولاحظ أن يوغوسلافيا ، وهي عضو في الحركة ستبذل كل ما في وسعها ، باعتبارها البلد المضيف ، لكي تهيب الظروف التي تضمن كفاءة ونجاح الأونكتاد السادس ، الذي ستتوقف نتيجته على الاسهام البناء من جانب كل البلدان المشتركة فرادى ومجموعة • فمن شأن مؤتمر ناجح أن يسهم في السلم والأمن العالميين ، المرتبطين على نحو لا ينفصم بمشاكل التنمية •

٢٤٤- ورحب ممثل بلغاريا بالتقرير ، فقال انه يصف الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة وصفا دقيقا ويشكل أساسا لتبادل آراء مثير في هذه الدورة • وأضاف أن الجميع متفقون على الآثار المعاكسة لهذه الحالة على التنمية الاقتصادية لجميع البلدان ، بما فيها بلده • ومع ذلك ، فقد استطاع بلده أن يحافظ في السنوات الأخيرة على معدل نمو سنوي بمقدار ٦-٥ في المائة وعلى فائض ملائم في ميزان المدفوعات ، الى جانب استمرار العمالة الكاملة ، وذلك على الرغم من أنه لا تزال توجد مشاكل اقتصادية خطيرة ينبغي حلها •

٢٤٥- وأضاف ان التدابير التمييزية التي تطبقها بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة لم توجه فقط الى البلدان الاشتراكية وانما أيضا الى بلدان نامية مثل الجماهيرية العربية الليبية ، وأنغولا ،

ونيكاراغوا ، وموزامبيق ، والأرجنتين • وفي مثل هذه الظروف ، لا يسع أى بلد ، سواء كان ناميبيا أو متقدما ، أن يطمئن الى أن اقتصاده لن يصاب بضرر فادح من جراء العواطف الجامحة ، أو المطامح الخيالية ، أو حتى الجهل بأولويات قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية •

٢٤٦- وأشار الى الملاحظة التي أبداها ممثل الولايات المتحدة ردا على بيان ممثل مجلس التعاضد الاقتصادي ، فقال انه يود أن يؤكد أن بلده يرفض رفضا قاطعا أية محاولات ترمي الى تبرير التمييز الاقتصادي على أساس دوافع سياسية واهية •

٢٤٧- وأثنى ممثل هولندا على الأمانة لأدائها المهمة الصعبة التي أوجزها الأمين العام للأونكتاد في تصديره للتقرير وبين فيه أن التقرير ، شأنه شأن التقرير الذي سبقه " يسعى الى تقديم استعراض متكامل للتنمية العالمية وأثرها على التجارة والتنمية للبلدان النامية " • وقال انه لمس عددا من التحسينات في التقرير الثاني ، الذي اكتسب قطاعا مزيما من الموضوعية والواقعية ، واعتبره وسيلة هامة لتفهم القوى القابضة وراء الصعوبات الحادة التي تعانيها البلدان النامية والاقتصاد العالمي عموما • وأضاف أن التقرير جدير بالتفكير الجدي ، خاصة انه يتوخى تقديم خلفية تحليلية للبنود الرئيسية في جدول أعمال الأونكتاد السادس • ولا حظ أن الأمانة واصلت الاعتماد على " نظرية التبعية " أو نموذج " المركز - المحيط " للاقتصاد العالمي ، الذي يرى الاقتصاد العالمي على أنه نظام هرمي البنية لعلاقات بين أطراف غير متكافئة • وأن نمط العلاقات داخل النظام يتسم بالطابع الرأسي واللاتماثل ، مما ينطوي على أن العلاقات مع مراتب النظام العليا أكثر كثافة وأكبر أهمية من العلاقات الأفقية ، وأن المكاسب أو الآثار الناجمة عن العلاقات تتوزع توزيعا غير متكافئ • وقال ان الأمانة ، على ما يبدو ، تقر بهذه النظرية اقرارا تاما ، اذ انها تتسبب الأزمة في التنمية أولا وقبل كل شيء الى " سوء أداء اقتصادات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة " • غير أنها لم تفسر ما تعنيه بـ " سوء الأداء " ، كما لم تقدم تفسيراً لنجاح عدد من البلدان النامية في الحفاظ على وضعها الاقتصادي بل وفي تحسينه ، رغم وجود ذات البيئة الخارجية غير المؤاتية • وقال انه يعتقد أن الأمين العام للأونكتاد لم يعد يقر شخصيا بنظرية المركز - المحيط ، حيث صرح في بيانه الافتتاحي في دورة المجلس الحالية بأنه لم يعد صحيحا القول بأن التنمية يجب أن تتبع انتعاش البلدان الصناعية • ووافق على أن الوقت قد حان للتأكيد على الطبيعة المترابطة للمشاكل التي تعانيها جميع الأطراف المشاركة في الاقتصاد العالمي • وبما ان الاقتصاد العالمي أخذ تدريجيا في تخفيف اعتماده على قطب وحيد للنمو ، فانه يعتبر تبسيطا لوجهة نظر التقرير القول بأن الاقتصاد المذكور تدفعه حصرا التطورات الحاصلة في البلدان المتقدمة • واقترح أن يتقصر التقرير المقبل بدقة العلاقات المتبادلة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية المتبعة في البلدان النامية وبين رفاهها الاقتصادي والاجتماعي وأن يفسر ظهور أقطاب متعددة للنمو في جنوبي شرقي آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية •

٢٤٨- وعبر عن دهشته في اعتراف الأمانة بأن تباطؤ النمو في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة قد عجز حتى الان عن تقديم تفسير مرض وقال ان مثل هذه الملاحظة تثير عددا من الأسئلة ، ودعا الأمانة الى الاجابة عليها • أولا ، انه يشك في الفائدة العملية أو الصلة بالموضوع للتحليل الوارد في التقرير والذي يعزو الأزمة الحالية الى سوء أداء بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة • ويعترف في الوقت نفسه بأن تباطؤ النمو في هذه البلدان يعجز التفسير المرضي • ثانيا ، انه يرتاب في الشكوك التي تثيرها الأمانة حول سياسات مكافحة التضخم التي تتبعها معظم البلدان

المتقدمة والتي يوصي بها صندوق النقد الدولي * أفلا ترى الأمانة أن تخفيض التضخم هو شرط مسبق وأساسي للمزيد من النمو الاقتصادي ؟ ثالثاً ، انه يتساءل لماذا تقترح الأمانة ادخال تغييرات على النظامين الدوليين الاقتصادي والمالي باعتبارها العلاج الرئيسي لسوء أداء اقتصادات وطنية معينة * وأعرب عن اعتقاده بأن الأمانة كانت الى حد ما تستعجل التوصل الى استنتاجات وقال انه يأمل أن يولي التقرير المقبل الاعتبار الواجب للاختلافات في المذاهب الاقتصادية التي تؤمن بها مختلف البلدان الأعضاء في الأونكتاد ، ولما يترتب على ذلك من صعوبات أمام المجتمع الدولي عندما يقدم على اتخاذ اجراءات بشأن المبادئ والمعايير المتعلقة بالتغييرات الواجب ادخالها على النظامين الدوليين الاقتصادي والمالي *

٢٤٩- ومضى يقول ان ثقة حكومته في آلية السوق بوصفها وسيلة لتحقيق التعديلات الضرورية أكبر من ثقة الأمانة بها ، على ما يبدو ، وأن حكومته مقتنعة بأن السياسات النقدية والمالية الحذرة تشكل ، في الظروف الراهنة ، أفضل الوسائل لمكافحة البطالة والتضخم *

٢٥٠- ولاحظ أن المهمة التي تواجه البلدان الصناعية والنامية في تعديل سياساتها الاقتصادية بحيث ترجع الى وضع النمو والتنمية المتوازنين هي من العظم بحيث أنها تستلزم لا الوقت وحده وانما الشجاعة والتصميم أيضا * وقال انه يعتقد انه في سبيل استعادة الاساس للنمو الاقتصادي المتواصل لا بد للحكومات من الحفاظ على فعالية استراتيجيات سياساتها الحالية وتقويتها باتخاذ تدابير تشتمل على فرض القيود على النقد ، وضبط الميزانية ، وتهدف الى تخفيض العجز المالي ، وتجنب التدابير التجارية الحمائية ، والتخفيف من الجسوء ومن اختلال التوازن الهيكلي * وأعرب عن أمله في أن يساهم الأونكتاد السادس في وضع الحلول لمشكلات النمو والتنمية المتوازنين ، مؤكدا أنه ، في حين لا ينبغي أن تتحمل البلدان النامية عبء الأزمة الاقتصادية الراهنة بما لا يتناسب مع طاقاتها ، كذلك لا ينبغي أن تصور التكاليف الاجتماعية التي تتحملها البلدان المتقدمة في تعديل اقتصاداتها واعادة تنظيم ماليتها بأقل مما هي عليه فعلا * وأشار فيما يخص المساعدة الانمائية الرسمية ، الى عزم حكومته المتواصل على المحافظة على مستوى مدفوعات العالى نسبيا رغم السياسات المالية التقيدية التي تتبعها *

٢٥١- وقال انه ، في الوقت الذي فاقت فيه فترة الانتكاس الحالي التوقعات ، يلح على أنه ينبغي أن لا تغفل الانجازات الايجابية التي حققها العديد من البلدان النامية والتي تشكل أساسا للتقدم في المستقبل ، وحذر من أن التقدم لا يتحقق الا اذا لم يستسلم المرء للتشاؤم *

٢٥٢- وأشار ممثل مصر الى أن أمانات الغات والأونكتاد وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد أجمعت على القول في تقاريرها السنوية ان الاقتصاد العالمي يواجه أسوأ أزماته منذ الكساد الكبير في الثلاثينات * ورغم اختلاف وجهات نظرها حول أسباب هذه الأزمة ، فانها تتفق في الجوهر فيما يخص المشاكل التي تجابه البلدان النامية * وقال ان تقرير أمانة الأونكتاد يشكل مساهمة مفيدة وهامة في تقييم وضع التنمية العالمية ، وخصوصا في سياق الأعمال التحضيرية للأونكتاد السادس *

٢٥٣- واسترعى النظر بصورة خاصة الى التحليل الوارد في التقرير لأبعاد وسمات الأزمة من حيث تأثيرها في البلدان النامية * وقال ان هذه البلدان تفعل كل ما في مقدورها لتتغلب على المشاكل التي تواجهها ، غير أن عوامل خارجية تعيق جهودها مثل الضغوط المتزايدة على ميزان مدفوعات

في نطاقي الحساب المنظور وغير المنظور على حد سواء ، بما في ذلك عبء الديون الخارجية • وقد طلب كثير من البلدان النامية إعادة جدولة ديونها ، كما اضطر كثير منها الى اعتماد سياسات انكماشية محلية • وتتصف البيئة الاقتصادية الخارجية التي تجابه البلدان النامية بعدة عوامل سلبية مثل الركود في البلدان المتقدمة (والتراجع المواكب لذلك في الطلب على صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية الأولية) ، والتضخم العالمي ، وعدم وجود مرونة كافية في نظام التجارة والمدفوعات • وأشار بصورة خاصة الى الضغوط القائمة داخل صندوق النقد الدولي للحد من زيادة الحصص وفرض شروط أكثر صرامة على الاقتراض ، وإلى الشك حتى في إمكانية الحفاظ على المستويات الحالية للمساعدة الانمائية الرسمية من حيث قيمتها الحقيقية • وقال ان عوامل كهذه تشكل قبوداً خطيرة على النمو في البلدان النامية التي تتعرض لخطوطها وأولويات الاستثمار لديها خصوصاً في قطاع الطاقة ، لتأثيرات ضارة في الوقت الحاضر •

٢٥٤- واختتم حديثه بالتأكيد على الحاجة الى المزيد من الاعتماد على الذات والتعاون المتبادل فيما بين البلدان النامية في ميداني التجارة والتمويل الدوليين ، وإلى استرجاع الثقة في التعاون الدولي •

٢٥٥- وقال ممثل البنك الدولي ان البنك ما زال يعتقد أن التقارير السنوية التي تعدها أمانة الأونكتاد تشكل إضافة مفيدة الى التقارير التي تعدها أمانات مؤسسات اقليمية ودولية أخرى • وحيث ان جميع هذه التقارير تعالج الحالة الاقتصادية العالمية واحتمالاتها ، ولو بدرجات مختلفة من التأكيد ، فان من المفهوم أن تطوى على نقاط مشتركة كثيرة • فالبيانات الاحصائية في كل من تقرير التجارة والتنمية وتقرير التنمية العالمية للبنك اللذين نشر في عام ١٩٨٢ عن النمو الرئيسي والتدفقات التجارية والمالية بوجه الاجمال هي ذاتها أو متماثلة من حيث المقدار • وليس هناك اختلاف حول وضع الاقتصاد العالمي بالرغم من اختلاف التقييمات بشأن ما اذا كان الاقتصاد في "حالة تدهور" أم في "حالة أزمة" • وأضاف أن انخفاض تدفقات المعونة ، وثقل وتزايد أعباء الديون ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، وتعاظم الحمائية ، لا توفر البيئة التي تسمح للبلدان النامية بأن يكون لها أداء جيد مثل أدائها في الستينات ، وإلى حد ما ، في السبعينات • وأن من المرجح أن تكون الاحتمالات المقبلة للبلدان ذات الدخل المنخفض قائمة لعدة سنوات مقبلة • وقد حث البنك البلدان الصناعية على مقاومة الحمائية ، وعلى إتاحة إمكانية الوصول الى أسواق رؤوس الأموال ، وعلى ضمان مستوى كاف من تدفقات المعونة التسهلية الى البلدان النامية ذات الدخل المنخفض •

٢٥٦- وفي الأجل القصير ، تواجه البلدان النامية احتمالات دولية غير ملائمة ، غير أن التقدم المحرز خلال العقود الثلاثة الماضية في خلق الظروف الممهدة للتنمية يشكل سبباً للتفاؤل الحذر • وقد جاء في تقرير التنمية العالمية أن أداء البلدان النامية التي أكدت سياساتها على مستويات عالية من الاستثمار المستخدم بفعالية ، ومن حسن ادارة الدين الخارجي ، ومن السياسات التجارية الموجهة الى الخارج ، كان أداء جيداً في الماضي • وقد جعلت الادارة الجيدة هذه البلدان قادرة على مواجهة الضغوط الخارجية المعاكسة •

٢٥٧- وأوضح أن كل عدد من أعداد تقرير التنمية العالمية ينطوي على موضوع رئيسي ، عدا ما يتعلق باستكمال الاتجاهات الانمائية الدولية • وقد ركزت المواضيع الأولى على البلدان ذات الدخل المنخفض ، وعلى تنمية الموارد البشرية ، وعلى سياسات التكيف الوطنية والدولية • أما موضوع التقرير الحالي فينصب على دور التجارة في التنمية ، ويؤكد التحليل الوارد فيه على أن

الزيادات في الانتاجية الزراعية من خلال انتهاج السياسات الملائمة وتحسين الادارة والتحديث هي مفتاح الحفاظ على النمو في الاقتصاد بأسره * ولا يؤيد التفكير التقليدي المنعكس الى حد ما في " تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٢ " ، والقائل بأن الزيادة في الانتاج للفرد الواحد تعتمد على نقل الموارد من الزراعة الى الصناعة * أما المغزى الصريح من تقرير البنك فيتمثل في أن النجاح في رفع الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد في البلدان ذات الامكانات الزراعية يعتمد على تلقي القطاع الزراعي نفس الأولوية ، على الأقل ، التي يتلقاها القطاع الصناعي *

٢٥٨- وقال ان البنك قد استفاد من التحليل الوارد في تقرير أمانة الاونكتاد ومن الأهمية التي تم ايلائها فيه للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بما في ذلك التجارة فيما بين هذه البلدان * وأضاف أن البنك لا يزال يعتقد أن من المفيد متابعة النظرية القائلة بأن البلدان النامية كمجموعة قد تمكنت من الحفاظ على معدل نمو معقول للناتج القومي الاجمالي خلال السبعينات عن طريق توفير أسواق مرنة نسبياً أمام صادرات بعضها البعض * ومن المفيد رؤية الاسقاطات التجارية تستند الى افتراضات تجارة أكثر دينامية فيما بينها * واقترح أيضاً أن تقدم التقارير المقبلة المزيد من المعلومات والتحليلات عن اقتصادات البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ودورها في التجارة والمعونة وعمليات نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية *

٢٥٩- ووصف نتائج الاجتماعات السنوية الأخيرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تورنتو ، وخاصة من حيث صلتها بالتقدم المحرز في بضعة مجالات والذي من شأنه أن يمكن البنك (والمؤسسة الانمائية الدولية) من الاستمرار في مساعدة البلدان النامية * وقال ان المتبرعين والمقترضين على السواء يعتبرون البنك والمؤسسة الانمائية الدولية وكالتين مفيدتين ومهمتين من وكالات المعونة المتعددة الأطراف * ومع ذلك ، فقد تم في الآونة الأخيرة فرض قيود متزايدة على الموارد ، وخاصة بالنسبة للمؤسسة الانمائية الدولية * وقد اضطرت المؤسسة المذكورة ، في سنة ١٩٨١ ، الى تخفيض برنامجها الاقراضي بنسبة ٣٥ في المائة ، وقد خصصت الاموال لموضوع البحث لا للاستهلاك بل لتمويل استثمارات محكمة التخطيط ومرتفعة الربح ترمي الى المساعدة على الوفاء بالحاجات الانمائية الملحة لأشد بلدان العالم فقراً * وبفضل الجهود التي بذلتها نحو ٢٢ دولة متبرعة ، تم ، في تورنتو ، التوصل الى تفاهم بشأن ترتيب مؤقت سيمكن المؤسسة الانمائية الدولية ، على الأرجح ، من الالتزام بنحو ٣٥٠ مليارات من الدولارات في السنة المالية ١٩٨٤ ، أى تقريباً نفس مستوى التزامها في السنة المالية ١٩٨٣ * وأضاف أن هذا الترتيب أساسي لتفادي تخفيض حاد في تعهد المؤسسة الانمائية الدولية للالتزام في السنة المالية ١٩٨٤ * ولا حظ كذلك أن المحافظين يؤيدون ، عموماً ، الجهود التي يبذلها البنك لتكملة المبالغ التي يقرضها عن طريق التوسع في التمويل المشترك مع المصادر العامة والخاصة * وقد حظي الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية بعناية كبيرة في تورنتو *

٢٦٠- وقال ، مشيراً الى الطلب الذي تقدمت به الحكومة اللبنانية بشأن قيام البنك الدولي بانشاء مجموعة خاصة من المتبرعين للمساعدة في تمويل تعمير لبنان ، ان البنك قد وافق على اجراء تقييم أولي لاحتياجات لبنان فيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية حالما تسمح الظروف بذلك *

٢٦١- وأخيراً ، أشار الى أن رئيس البنك الدولي قال في ملاحظاته الختامية في تورنتو ، أن الاجتماع قد أدى الى فهم المشاكل التي تواجهها الحكومات الأعضاء فهماً أفضل ، وأضاف أنه يأمل أن يساهم ذلك مساهمة ايجابية في أعمال الاجتماع الوزاري المقبل الذي سيعقده الغات وفي أعمال دورة الاونكتاد السادسة *

٢٦٢- قال ممثل السويد ، الذى كان يتكلم بالنيابة عن فنلندا والنرويج أيضا ، ان التقرير يوفر قدرا كبيرا من المواد التي تبحث على التفكير ويعتبر مساهمة علمية في المناقشات الدائرة حول مشاكل الاقتصاد العالمي والتنمية • غير أن البلدان الاسكندنافية تختلف مع بعض الآراء الواردة فيه ، والتي يمس البعض منها مشاكل تعد جوهرية في أى تحليل للاقتصاد العالمي •

٢٦٣- وقال انه يتفق مع الأمانة في تقييمها القائم عموما للاقتصاد العالمي • ففي الوقت الذى لم تكن فيه التجارة العالمية مثيرة للاعجاب خلال الجزء الأعظم من السبعينات ، فان ما يشير القلق البالغ هو أن قيمة التجارة العالمية قد انخفضت بمقدار ١ في المائة عام ١٩٨١ وأنها تعرضت للمزيد من التدهور ، على ما يبدو ، في السنة الحالية • وقال ان البلدان النامية ككل حققت نموا أكبر مما حققته البلدان الصناعية ، غير أن هذا التطور الايجابي اقتصر على مجموعة صغيرة الى حد ما • وأن تراجع المساعدة الانمائية الرسمية يمثل تطورا خطيرا ، ولا سيما بالنسبة لأشد البلدان النامية فقرا • وقال ان النشاط الاقتصادي العالمي كان هامدا بصورة غير عادية وأسفر عن مستويات مرتفعة من البطالة • وأن الشكوك التي واكبت التضخم قد أسهمت في رفع معدلات الفوائد الى مستويات فاحشة • وأضاف أن البيئة الاقتصادية غير المؤاتية في هذا العالم المترابط لا بد من أن تولد آثارا خطيرة تتهدد توقعات النمو لدى البلدان النامية •

٢٦٤- وفي معرض تعليقه على التحليل الوارد في التقرير للأسباب التي أدت الى الوضع الحاضر ، قال انه يعترف بأن نظام الاقتصاد السوقي الراهن ليس كاملا ، وأن بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة قد اعتمدت لذلك سياسات تتطوى على درجات متفاوتة من تدخل الدولة للتخفيف من الآثار الضارة الناجمة عن نظام يقوم على سياسة عدم التدخل الخالصة ، ولكنه أشار الى أن هذا النظام قد ولد نموا لم يسبق له مثيل خلال الجزء الأكبر من هذا القرن • وقال ان نشاط السوق تمخض أيضا عن عملية تكيف تثير الاعجاب • وأضاف أنه يؤيد تعريف الغات للتكيف على أنه عملية يستجيب فيها السوق لغرض التجارة ، فيعيد تخصيص عوامل الانتاج لاستخدامها في سبيل تحقيق انتاجية أعظم أو الحصول على عوائد أكبر • وقال ان التقرير يوضح تلك النقطة باثباتات تتعلق ، بين جملة أمور ، بالنمو المثير للاعجاب للتجارة العالمية في الخمسينات والستينات ، وبزيادة نصيب البلدان النامية من تلك التجارة خلال العقد الفائت • وقال انه ينبغي ، في هذا السياق ، أن ينظر الى ما ورد في التقرير من أنه وضعت حواجز كبرى أمام المستوردات المصنوعة من البلدان النامية بالمقارنة مع وصف أكثر انصافا للفوائد التي جنتها البلدان النامية من خلال نظام الأفضليات المعمم وتخفيض التعريفات نتيجة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف •

٢٦٥- وأضاف قائلا ان البلدان الاسكندنافية تؤيد مفهوم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية • وقال ان التقرير لم يعالج ، بصورة مناسبة ، الأهمية المتزايدة للتجارة فيما بين البلدان النامية ، التي يمكن لقواها المحركة أن تعود بالفائدة على المجتمع الدولي كله • غير أنه ، ينبغي أن لا يغرب عن البال أن هنالك بلدانا فقيرة تعجز لأسباب مختلفة عن المشاركة في التجارة الدولية مشاركة كاملة •

٢٦٦- وقال انه بالنظر لما للمشاكل المالية والنقدية من أهمية في قضايا التنمية ، فان الاهتمام الكبير الذى أولاه لها التقرير له ما يبرره • وثمة موضوع آخر عالجه التقرير هو ما دعي " بفقدان المرونة " في النظام ككل ، مما أدى الى المأزق الاقتصادي الراهن في العديد من البلدان النامية •

وأضاف أن هذا ، وفقا لما جاء في التقرير ، يعد مؤشرا على تدهور روح التعاون الدولي وعلى ضرورة معالجة ذلك عن طريق اصلاح المؤسسات * واستدرك يقول ان مثل هذه العلاجات قد لا تكون مناسبة لحل المشاكل المتمثلة في أمور مثل ارتفاع الأسعار الحقيقية للفوائد ، وهي مشاكل لم تفهم بشكل واف بعد ، ولذا فقد تستعصي على الحل عن طريق الوسائل المؤسسية * وأشار الى أن نظام النقد والمال الدولي الذي يتصف بدرجة عالية من التكامل يتعين أن يؤدي وظائفه ضمن ظروف غير مواتية ، ولفت الانتباه الى تأييد البلدان الاسكندنافية في تورنتو للزيادات الكبيرة في الحصص التي يخصصها صندوق النقد الدولي للبلدان النامية وحقوق السحب الخاصة الممنوحة لها وذلك لمصلحة هذه البلدان * وقال ان فترات التقلبات الحادة في أسعار الصرف بالنسبة للعملة الرئيسية قد زادت كثيرا في تعقيد مهمة تخصيص الموارد الانتاجية ، اذ ان أسعار الصرف القصيرة الأمد لا توفر بالضرورة المعلومات الصحيحة المتصلة بما وراءها من ظروف اقتصادية في الأسواق العالمية * وأضاف يقول انه قد يخفف من هذه المشكلات اتباع سياسة نشطة لأسعار الصرف واختيار سلة عملات معقولة للتدخل في أسعار الصرف *

٦٧- وقال ، منتقدا التقرير بسبب اشاراته الفاترة الى المساعدة الانمائية الرسمية ، ان المساعدة الانمائية الرسمية ، بالنسبة لجزء كبير من المجتمع الدولي ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية ذات الدخل المنخفض ، تعتبر ذات أهمية حاسمة كمصدر للتمويل الخارجي ، وأنها تبقى ذات أهمية حتى بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط * وقال انه بالرغم من ضرورة زيادة المساعدات الانمائية الرسمية فهي تتجه نحو التناقص على ما يبدو * وتأمل البلدان الاسكندنافية أن ينعكس هذا الاتجاه ، وأن تزداد المساعدة الانمائية الرسمية من حيث قيمتها الحقيقية * وقال انه ينبغي أن تصل كافة البلدان المانحة الى الهدف المعلن للمساعدة الانمائية الرسمية وقدره ٠.٧ في المائة من الانتاج القومي الاجمالي ، مع تخصيص حصص أكبر لأكثر البلدان النامية فقرا * وأعرب عن قلقه ازاء الصعوبات التي تواجه المؤسسة الانمائية الدولية في الحصول على موارد كافية ، ولأن برنامج الأمم المتحدة الانمائي وجد من الضروري الاقلال من برامجه المخطط لها * كما لفت الانتباه الى أهمية ازدياد التدفقات الخاصة الى البلدان النامية * وأكد في الختام أن للنقص الحالي في نقل الموارد الى البلدان النامية أثرا تدميريا ، نظرا لامكانات حقن التجارة والتنمية على الصعيد العالمي بقوة محركة جديدة من خلال هذا النقل ، وذلك لمصلحة البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء *

٦٨- وقال ممثل رومانيا انه يشاطر الأمين العام للأونكتاد الملاحظات التي أبداهما في بيانه الافتتاحي أمام المجلس فيما يتعلق بخطر الوضع الاقتصادي العالمي وأيد النداء الذي توجه به من أجل الحوار والعمل الجماعي * وأشار ، في معرض تأييده لبيان المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، الى الاختلالات الفادحة التي يتسم بها الاقتصاد العالمي وجو الغموض الذي ازداد حدة بسبب السياسات التقيدية في المجالين النقدي والتجاري وبسبب التضخم والأزمة المالية *

٦٩- وشدد على أن للحالة الاقتصادية الراهنة أثرا سلبيا على البلدان النامية ، لأن جهودها الاقتصادية والاجتماعية الوطنية تتقلص تحت تأثير العوامل الاقتصادية الخارجية * وشدد على ما لا أسعار الفائدة المرتفعة التي لم ير لها التاريخ مثيلا وتفشي التدابير والضغوط الحمائية (التي غالبا ما تتطوى على التمييز) والتدني الذي لا سابق له والمستمر في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية من أثر على عبء ديون هذه البلدان *

٢٧٠- ولاحظ أن الرد الصادر حتى الآن لمواجهة هذه الحالة تمثل ، من ناحية ، في مجرد ملطقات ، ومن ناحية أخرى في سلسلة من تدابير اتخذت من جانب واحد وأخرى ثنائية وكذلك في الاتجاه الى البحث عن حلول خارج الآليات المتعددة الأطراف الحققة . وفي هذه الظروف تزايد عمق الهوة الاقتصادية الفاصلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فأدى ذلك الى نشوء حالات اقتصاد شاذة وخطيرة والى اثاره الريبة والنفور والتوتر في العلاقات الدولية .

٢٧١- وأبرز ضرورة عكس هذه الاتجاهات السلبية قائلان ان الجهود المبذولة للتغلب على الحالة الراهنة لن تأتي بنتائج ذات شأن ما لم تحدث تغيرات أساسية في هيكل وآليات العلاقات الاقتصادية الدولية . كما أكد أن مشاكل البلدان النامية ينبغي أن تحتل مكانة أهم في جميع المبادرات الاقتصادية الدولية . ومن شأن ما يتخذ من تدابير لصالحها أن يساعد الاقتصاد العالمي ككل .

٢٧٢- وقال ان الأونكتاد السادس يتسم ، في هذا السياق ، بأهمية خاصة ، وان على المؤتمر أن يضع نصب عينيه لا مهمة التوصل الى توافق للآراء بشأن تحليل الحالة الاقتصادية فحسب بل أيضا وقبل كل شيء مهمة اتخاذ تدابير ملموسة تستهدف اعادة تنشيط عملية التنمية .

٢٧٣- وقال ممثل بنغلاديش ، في معرض الاعراب عن تقديره لما في البيان الافتتاحي الذي ألقاه الأمين العام للأونكتاد من وضوح واثارة للفكر ، ان وفده يرحب بالتقرير الذي يعد مساهمة قيّمة في تحليل الأزمة التي تجابه التجارة والتنمية العالميتين ، وخاصة الطريقة التي تؤثر فيها هذه الأزمة على البلدان النامية . وقال ان التقرير أشار ، صوابا ، الى أن البلدان النامية تواجه اليوم أخطر أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير ، وأنه بسبب التدهور الحاد في معدلات تبادلها ، فانه تجرى الآن عملية نقل الموارد الى البلدان المتقدمة . وأضاف أن وفده يؤيد كليا البيان الذي أدلى به ممثل مجموعة ال ٧٧ ، غير أنه يود التأكيد على بعض النقاط .

٢٧٤- وقال ان وقع الأزمة الراهنة كان بعيد المدى بالنسبة للبلدان النامية . اذ ان أسعار السلع الأساسية التي تعتمد عليها أغلبية هذه البلدان من أجل حصائلها من القطع الأجنبي قد وصلت الى أدنى مستوى لها منذ أوائل الخمسينات . وأن التراجع الذي حصل في منتصف عام ١٩٨٢ كان يبلغ وحده ، بالمقارنة مع متوسط مستوى عام ١٩٨٠ ، ٢٧ بالمائة من حيث القيمة بالدولار . وقال ان التراجع في حصائل بلده هو من صادراته الرئيسية (الجوت و سلع الجوت ، والشاي والجلود) وصل الى ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٠ بل والى أكثر من ذلك في عام ١٩٨٢ . وكان حتما أن يسفر هذا الانكماش في القوة الشرائية للصادرات عن تخفيض قدرة الاستيراد . ولم تعوض عن هذه الخسائر المساعدات الانمائية الرسمية الثنائية ولا التدفقات من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ولا الاستقرار المرتفع التكلفة من أسواق رأس المال الخاص . وقال ان عبء خدمة الديون المتزايد أصبح كابوسا بالنسبة لهذه البلدان . وان التقدم المحرز في العقْد الفائت ، الذي كثيرا ما كان يكلف غالبا في مجال الاستهلاك ، قد توقف لا بسبب تناقل الجهود التي تبذلها البلدان النامية وانما بسبب التدهور الحاد الذي طرأ على البيئة الاقتصادية الخارجية . وقال ان ذلك أدى الى احباط أحد الطموحات الأساسية للبلدان النامية ، وبشكل الوضع الآن تهدد ا لبنية حياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

٢٧٥- ومضى يقول ان أقل البلدان نموا كانت أكثر البلدان معاناة من الأزمة الاقتصادية الراهنة • اذ جابه معظمها معدل نمو سلبي في السنوات الأخيرة • وأن الدخل الفردي فيها متدن جدا ويعيش قسم كبير من سكانها تحت مستوى الكفاف مما جعلها شديدة التأثر بتأرجحات الاقتصاد الدولي وأقل قدرة من غيرها من البلدان على التكيف مع البيئة الخارجية • فقد وصلت الى منتهى حدود شد الحزام وأصبحت فعلا على شفير الانهيار •

٢٧٦- وقال ان مختلف المحافل الدولية أدركت ، خلال السنوات الماضية ، طبيعة الترابط بين الجهود التعاونية الهادفة الى تنشيط الاقتصاد العالمي ككل ، حيث تستدعي مشاكل البلدان النامية اهتماما خاصا • وقد اعتمدت عدة قرارات يعتبرها هو خطوات في الاتجاه الصحيح ، غير أن التقدم المحرز في تنفيذها كان بطيئا • وأضاف أنه يعتقد في هذا المضمار بأن زيـادة المساعدة الانمائية الرسمية ، والوصول بصفة خاصة بما ينقل منها الى أقل البلدان نموا الى هدف الـ ١٥ ر • في المائة ، وازالة الحواجز الحمائية أمام التجارة الدولية ، وتنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، بما في ذلك تأسيس المرفق التمويلي التعويضي الجديد المقترح لسد ما يتصل بالسلع الأساسية من نقص ، تنفيذا تاما ووجود برنامج فعال للتعاون الاقتصادي ما بين البلدان النامية من شأنها أن تساهم مساهمة كبرى في انتعاش الاقتصاد العالمي ثانية •

٢٧٧- وأردف قائلا ان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا قرر أن مشاكل البلدان الأكثر فقرا وضعفا تتطلب اهتماما فوريا واعتمد برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات • وان أقل البلدان نموا علقت آمالا عريضة على هذا البرنامج ، غير أنه خاب أملها كثيرا عندما وجدت أن التعهدات لم تترجم الى أفعال • وينبغي أن يستعرض الأونكتاد السادس تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر، كما هو متوقع فعلا بمقتضى البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر •

٢٧٨- ومضى يقول ان المأزق الاقتصادي الراهن يؤكد مدى العجز الحاد والقصور الذي يتسم به النظام الاقتصادي الدولي القائم • ولذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة وشاملة للتغلب على نقاط الضعف الهيكلية والوظيفية في النظام القائم بغية خلق نظام اقتصادي دولي جديد • وقال ان الحاجة الى اعادة تشكيل هيكل الاقتصاد العالمي أمام الخلفية القائمة للوضع الاقتصادي المتدهور يستلزم استعراض الترتيبات الحالية في مجمل نطاق التجارة والتنمية والمال والتمويل على الصعيد الدولي ويستحق الدراسة العاجلة والهادفة من قبل المجتمع الدولي • وأعرب عن اعتقاده ، بهذا الصدد ، أنه من الجوهرى البدء في مفاوضات عالمية شاملة في أقرب وقت •

٢٧٩- وأعلن ممثل كندا أن التقرير يصف الأزمة الاقتصادية العالمية وصفا شاملا وأنه محاولة مخلصـة لمعالجة المسائل القائمة في المجالات الأربعة الرئيسية التي ستناقش في الأونكتاد السادس وهي : الحالة الاقتصادية العالمية ، والتجارة ، والسلع الأساسية ، والشؤون المالية • وقال ان حكومته لا توافق بالضرورة على جميع الآراء المبداءة في التقرير وأنها تستخلص في الواقع بعض الاستنتاجات المختلفة في بعض المجالات • وهو يرى أن التقرير يركز على أرضية أقل صلابة بكثير في مجال نزع السلاح والتنمية ، كما يعتقد أنه يشدد أقل مما يجب ، حتى أقل من التقرير الذي سبقه ، على أهمية قرارات السياسة المحلية ، ويميل الى التشديد أكثر مما يجب على العوامل الدولية •

٢٨٠- وأضاف قائلا ان التقرير الجديد يمثل خطوة الى الامام بالنسبة الى تقرير عام ١٩٨١ ، وذلك يرجع جزئيا الى أنه يتصف بطابع تحليلي أكبر وطابع توجيهي أقل * وهو يمكن أن يمهد السبيل لايجاد تفهم أكبر ، في الفترة التي تسبق الاونكتاد السادس ، للعلاقة المتبادلة المعقدة القائمة بين مختلف العوامل التي تواجه الاقتصاد العالمي * ومن المهم عدم عزو المحن الى العوامل الخارجية ، وانما الاعتراف بأن جميع البلدان تواجه مشاكل مترابطة في عالم مترابط وبأن مصطلحاتها المشتركة تقضي بأن تعمل معا لحلها * وأشار في هذا السياق الى أن المقدمة واللمحة العامة تختلفان عن متن التقرير من حيث انهما تتصفان بطابع تحليلي أقل وبطابع توجيهي نوعا ما * فعلى سبيل المثال ، ورد في اللمحة العامة ادعاء يقول ان التوقف الفعلي لعملية التنمية لم يحدث نتيجة لاي تضائل في جهود البلدان النامية ، بل بسبب التدور الشديد في المناخ الاقتصادي الخارجي الذي يواجه تلك البلدان والذي يعزى بدوره ، كليا ، الى سياسات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي * وهناك ادعاء آخر بأن روح التعاون الدولي آخذة في التلاشي * وقال ان هذه التصريحات تميل الى تضليل القارئ وانها لم تثبت بالبراهين في التحليل .

٢٨١- وأشار الى أن رئيس وزراء كندا شدد في مناسبات عديدة على أهمية معالجة وحل المشاكل المتصلة بالعلاقات بين الشمال والجنوب * وأكد على التوافق الكبير في الاراء بين كبار المسؤولين والتوافق المذهل في الاراء والروح الممتازة اللذين سادا في مؤتمر القمة بكانكون * وقال ان حكومته تواصل تأييد بدء المفاوضات العالمية في المستقبل القريب وتأمل أن يتسم الاونكتاد السادس ، الذي سيكون المؤتمر الدولي الرئيسي المعني بالامور الاقتصادية في السنة المقبلة ، بروح ايجابية وأن يسفر عن نتائج ايجابية أيضا .

٢٨٢- وذكر بأن رئيس وزراء كندا شدد أيضا على موضوع الترابط العالمي في خطابه الافتتاحي أمام الاجتماعين السنويين للبنك والصندوق في تورنتو * وهناك جوانب معينة من الترابط تتصف بأهمية خاصة وهي بنوع خاص : الحاجة الى أن تستأنف بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مسيرة النمو بوصف ذلك العنصر الاساسي لانتعاش الاقتصاد العالمي ، والدور الهام الذي تلعبه أسعار الطاقة في الاقتصاد العالمي والحاجة الى زيادة التعاون بين المستهلكين والمنتجين بخصوص جميع السلع الاساسية ، بما فيها النفط ، وضرورة استمرار التدفقات الخاصة والرسمية الى البلدان النامية بمستويات مناسبة ، واستمرار أهمية مؤسسات بريتون وودز وضرورة تعزيزها بحيث تتمكن من معالجة المشاكل الدولية الراهنة معالجة أفضل ، وأهمية السياسات المحلية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء ، وضرورة اجراء دراسات ذات طابع تحليلي أكبر للتعاون بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية .

٢٨٣- وقال انه لا يستطيع أن يعلق على جميع جوانب التقرير ولكنه يلاحظ أن التقرير والاميين العام للاونكتاد في بيانه الافتتاحي أمام المجلس يشددان على العلاقات المتبادلة والروابط بين التجارة الدولية والسلع الاساسية والنظم العالمية * وهو يلاحظ أيضا أن التقرير يتناول بقدر كبير من التفصيل ، وبصورة جيدة اجمالا ، الاسعار ، ومعدلات التبادل التجاري ، والتكيف الهيكلي ، والحماية ، والتضخم ، والتدفقات المالية ، وتطور صندوق النقد الدولي والديون ، ودور الشركات عبر الوطنية ، والطاقة ، وقطاع الخدمات ، ونزع السلاح .

٢٨٤- وقال ان التقرير يحدد بوضوح الصلة الحقيقية بين احتمال حدوث أي تحسن هام في معدلات التبادل التجاري وأحجام صادرات السلع الاساسية من جهة ، واستئناف نمو نشاط في

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، من جهة أخرى • وهو يوضح أن شدة تدهور أسواق السلع الأساسية ترتبط مباشرة بشدة بالانتكاسة في بلدان المنظمة المذكورة • وهذا يوحي بأن العنصر الأساسي في أي انتعاش عالمي هو الانتعاش في بلدان المنظمة ، مع السعي في الوقت نفسه الى تعزيز النمو وإيلاء اهتمام للمشاكل الخاصة للبلدان النامية • ويبرهن التقرير على أن العلاقة بين الرخاء الاقتصادي في الغرب والجنوب هي علاقة مباشرة ، لا مجرد أثر ارتشاحي •

٢٨٥- وهناك جانب آخر للترابط وهو أثر الزيادات المفاجئة في أسعار النفط في السبعينات على البلدان النامية والمتقدمة على السواء • وقد تم إبراز أهمية أسعار الطاقة في أرجاء التقرير، وهذا يعكس مجهودا متواصلا تبذله أمانة الأونكتاد لمعالجة قضية الطاقة على نحو أشمل مما سبق • وأشار في هذا الصدد الى الملاحظات التي أبداهها رئيس وزراء كندا في اجتماعي البنك والصندوق في تورنتو عندما قال ان ردود الفعل العفوية للمؤسسات الدولية ازاء أزمة الطاقة مالت حتى الآن الى وضع المستهلكين والمنتجين في معسكرين متقابلين ، في حين ان الاستقرار النسبي هو من مصلحة الطرفين على المدى الطويل • وقال انه يتطلع الى التقييم المقبل الذي ستجربه أمانة الأونكتاد بشأن الطاقة والاحتياجات الاستثمارية المتصلة بالطاقة في البلدان النامية •

٢٨٦- وقال انه يتضح من تحليل التقرير لأسعار السلع الأساسية وللأقتصاد العالمي أن أي تغيير مصطنع في معدلات التبادل التجاري بشأن سلع أساسية مفردة ليس حلا عمليا بالنظر الى أن النتائج النهائية لهذا الاجراء لا تعود دائما بالفائدة على العالم ككل • ويتضمن التقرير أدلة تبين أن انخفاض معدلات التبادل التجاري لمعظم البلدان النامية تم بنسبة تعادل تماما النسبة التي سجلتها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠، أما معدلات التبادل التجاري لأقل البلدان نموا فقد انخفضت بنسبة أقل من ذلك • ويبين التحليل أيضا أن عدد البلدان النامية التي تعتمد الآن على منتج تصدير واحد يوفر لها نصف حصائلها من القطع الأجنبي يقل أكثر فأكثر ، باستثناء البلدان الأفريقية (وبلدان الأوك) • وهذا التوزيع يمكن أن يقلل ماديا من الغموض الذي يكتنف الاحتمالات المرتقبة للصادرات وأن يتيح فرصا جديدة للنمو الطويل الأجل • وأشار الى الاعتراف (في الفقرة ٣١٥ من التقرير) بأن التغيير الهيكلي ليس فقط أمرا وحيد الاتجاه ، بل له أثر على البلدان النامية أيضا ، لدرجة أن قدرتها الفردية على المنافسة قد تتغير مع الزمن •

٢٨٧- وقال انه لا يود أن يعلق بصورة متعمقة على الحماية والتكيف الهيكلي ، اللذين يخضعان لبحث متواصل في اطار الأونكتاد ، ولكنه يود أن يقول ان حكومته تعتبر مناقشة هذه القضية وجميع جوانبها أمرا هاما في ضوء الحالة الاقتصادية الراهنة • وأعرب عن أمله في أن يعيد الاجتماع الوزاري المقبل للغات تأكيد الالتزام السياسي اللازم بالنظام التجاري المتعدد الأطراف وأن يساعد على تجنب الاجراءات التجارية التقييدية المتهورة وعلى المعالجة الفعالة للعوامل الحالية التي تعكر صفو التجارة ، وأن يعيد توجيه اهتمام الحكومات نحو اتخاذ مبادرة تقدمية على صعيد السياسة التجارية تمكن التجارة من أن تساهم - وأن تساهم بصورة واضحة - مساهمة ايجابية في الانتعاش الاقتصادي •

٢٨٨- وأعلن أن الترابط يتضح بأشدها يكون من الواضح ، وربما بأكبر قدر من الهشاشة على صعيد تدفق رأس المال الدولي ، الخاص والرسمي على السواء • ويثبت التقرير الزيادة غير العادية التي طرأت

على التدفقات المالية الدولية الخاصة الى البلدان النامية * وما لم يستمر تدفق تلك الأموال دعماً للتنمية الانتاجية ، فان بلدانا نامية عديدة ستقصر كثيراً عن تلبية الحد الأدنى لاحتياجاتها * ومن المهم الابقاء على ثقة الأسواق الخاصة في الثمانينات * وسيكون التمويل التساهلي محدوداً ولكنه سيظل عصباً حيويًا لتوازن النمو والتنمية ، وخاصة لأفقر البلدان النامية ، ومن الضروري ضمان ابقاء زخم المعونة الأجنبية على ما هو عليه ، بما في ذلك تعزيز البنك الدولي والمؤسسة الانمائية الدولية * وفي هذا السياق ، فان أحد الجوانب التي تبعث على القلق في تحليل الأمانة هو ازدياد دلائل احتمال تضائل التمويل الخاص * والتقرير يعرب عن بعض القلق ازاء مدى قدرة الترتيبات المصرفية الدفاعية الجديدة على الصمود في وجه الضغوط الرئيسية * وتعتقد حكومته أنه ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يبادر الى بحث ما اذا كانت الترتيبات الدولية الحالية توفر حماية كافية ازاء الأزمة المالية ، بوصف ذلك من الأمور الملحة ، وترحب بالمقترحات المقدمة في تورنتو والداعية الى توفير موارد اضافية للبلدان التي تعاني من صعوبات *

٢٨٩- وأشار الى الملاحظات التي أبدتها الأمين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي أمام المجلس من أنه يتعين تكيف النظام المالي والنقدي الدولي مع احتياجات الثمانينات وتلك التي أبدتها عدد من الممثلين الذين ألمعوا الى أن مؤسسات بريتون وودز قد فشلت ، فقال انه لا يعتقد أن هذا صحيح * فقد أحست مؤسسات بريتون وودز بتغير الأمانة واستحدثت ابتكارات خلاقة عديدة * الا أنها لم تتمكن ، في حدود الولايات والموارد القائمة ، من ضمان قدر كاف من الاستقرار الاقتصادي الدولي أمام الصعوبات الجديدة التي برزت في أواخر الستينات والسبعينات * ويقضي الأمر تشجيع صندوق النقد الدولي على ايجاد وسائل متزايدة الفعالية للمساعدة على المحافظة على الاستقرار والانسجام في السياسات الاقتصادية لأعضائه *

٢٩٠- وهو ، على غرار متحدثين آخرين ، يجد أن معالجة التقرير للسياسة المحلية في البلدان النامية هي معالجة أقل من مرضية * فما من بلد ينكر أن أهم مقوم من مقومات أدائه الاقتصادي هو سياسته المحلية * وقد أظهرت هذه الحقيقة بصورة ضمنية في القسم الأكبر من التحليل ، ولكنها ربما لم توضح بدرجة كافية * فالتقرير يعترف مثلاً بأن البلدان النامية المختلفة قد تأثرت بصورة متفاوتة جداً في الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة * ولكن أسباب ذلك كان ينبغي أن تظهر على نحو أوضح وأن تربط بأفاق النمو المقبلة *

٢٩١- وفي حين ان التقرير يظهر ترابط البلدان النامية ببلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، فانه لا يتضمن تحليلاً مماثلاً للروابط القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان الاشتراكية * فعلى سبيل المثال ، لا توجد تعليقات أو احصاءات بشأن تدفقات المعونة الرسمية من البلدان الاشتراكية ولا بشأن مدى اعاقة الحماية القائمة في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية لازدياد التدفقات التجارية هذه * وأشار في هذا السياق الى أن التقرير الأخير الذي أعده فريق من خبراء الكومنولث عن الحماية^(١١) لاحظ أن صادرات البلدان النامية الى البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزي ، تمثل جزءاً صغيراً من مجموع صادراتها ، ولكن آثار القيود التي تفرضها هذه البلدان على الواردات ليست قليلة الشأن قطعاً ، وخاصة فيما يتعلق بسياساتها في مجال الشراء الحكومي والموازنة الثنائية للتجارة ، التي لها آثار تماثل أسوأ أشكال تقييد التجارة التي تفرضها بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة * فبطء نمو صادرات البلدان النامية الى البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزي يدل على درجة الحماية التي تصادفها *

(١١) Protectionism: Threat to International Order, the Impact on Developing Countries. Report by a Commonwealth Expert Group on Protectionism (London : Commonwealth Secretariat) August 1982 .

٢٩٢- وقال ان الفصل المتعلق بالخدمات والاقتصاد العالمي في التقرير يعد وصفا جيـدا وموجزا تحليليا ، ولكن عددا من السمات الخاصة للتجارة في الخدمات قد أعاق التقدم نحو اجراء تحرير مماثل للتحرير الذى تحقق بشأن السلع المتجر بها دوليا . ولمجموعة متنوعة من الأسباب ، مثل السيادة والسياسة المحلية واعتبارات قابلية الاستمرار على الصعيد المالي ، فان صناعات الخدمات ، وخاصة النشاط المصرفي والتأمين والنقل البحري ، تخضع في معظم البلدان لدرجة عالية من التنظيم الوطني والمشاركة الحكومية ، وفي بعض الحالات ، لـ " تنظيم ذاتي " من جانب الهيئات المهنية . وبالنظر كذلك الى اختلاف مستويات التنمية وتباين مساهمة الخدمات في الاقتصاد الوطني ، فانه ليس من الواضح دائما أن ازالة القيود يمكن أن تعود بالنفع على جميع البلدان ، ناهيك عن البلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة الصغيرة التي لا يحتمل أن تصبح مصدرة هامة للخدمات في المستقبل المنظور .

٢٩٣- ولا حظ أن الأمين العام للأونكتاد أعرب عن امنيته أن يتم احراز تقدم في الأونكتاد السادس بشأن مبادئ أساسية تتطوى عليها العلاقات بين الشمال والجنوب ويمكن أن تساعد على بدء برنامج للنهوض بالاقتصاد العالمي . وقال ان حكومته مستعدة للمساهمة على نحو نشط في التماس هذه المبادئ وتأمل أن يكون السير نحو تحقيق قدر أكبر من توافق الآراء والتعاون على الصعيد الدولي احدى نتائج الأونكتاد السادس . وشدد أيضا على أهمية التحضير للأونكتاد السادس تحضيراً كافياً سواء من حيث تحضير وثائق عالية النوعية أو اجراء حوار ذي معنى فيما بين جميع أعضاء الأونكتاد . وقال ان التقرير يمثل خطوة أولى في ذلك .

٢٩٤- وقال ممثل المملكة العربية السعودية ان الوضع الاقتصادي الحالي خطير وينطوى على مشاكل يجب البحث عن حلول لها . ولا حظ أن البلدان المتقدمة والنامية تلوم بعضها البعض بشأن الوضع الحالي ، فشدد على الحاجة الى نظام اقتصادى دولي جديد يحسن النظام الحالي بدلا من أن يدمره ، وعلى أهمية الاعتماد على الذات والتعاون المتبادل بوصفهما أساسا للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٢٩٥- وذكر ممثل صندوق النقد الدولي أن التقرير وثيقة هامة تحفز التفكير ، وتقوم على البحث الدقيق وتوخي الروح العملية في النهج المتبع لمعالجة القضايا التي تهم الصندوق مباشرة . وان موظفي الصندوق على اتفاق مع الجانب الأوفر من التحليل الوارد في التقرير ولا سيما القلق المعبر عنه تجاه المصاعب التي تشهدها بلدان كثيرة تعاني من انتشار الكساد والبطالة والتضخم . والحالة في البلدان النامية غير المصدرة للنفط حرجة بشكل خاص . فالبطء الواضح في النمو الاقتصادي لهذه البلدان وتفاقم حالات عجز حساباتها الجارية يمكن عزوها الى حد ما الى عوامل خارجية ، بما في ذلك الكساد الدولي ، وحدة التدهور في معدلات التبادل التجاري والارتفاع الذى لا سابقة له في أسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية . وقال انه لئن كان هناك اتفاق في الرأي بين الصندوق والأونكتاد بشأن طبيعة المصاعب الخارجية التي تواجهها البلدان النامية ، فهو يعتقد أن الحالة الاقتصادية الخطيرة في كثير من هذه البلدان ناجمة أيضا عن سياسات توسعية بشكل لا موجب له أدت الى التضخم المحلي وسوء تخصيص الموارد وحالات العجز في ميزان المدفوعات . ولا يمكن استعادة النمو الاقتصادي أو تخفيض مستوى البطالة دون تخفيض متواصل في التضخم والتوقعات التضخمية بدرجة تفوق ما تحقق حتى الآن . فلا بد

للسياسات الحكومية من أن تسلم بأن المشاكل الاقتصادية الحالية مشاكل مكنية وأن الحالة تستدعي سياسات تكيف أساسية وأن اللجوء الى مقاومة الانكماش في الطلب أو الى الحماية تزيد المشاكل الحالية حدة *

٢٩٦- وقال ، في معرض بيانه لبعض جوانب الاختلاف بين موظفي صندوق النقد الدولي وأمانة الأونكتاد تجاه الحالة الاقتصادية الراهنة ، أن أحد هذه الجوانب يتعلق بالدور الذي مارسته أسواق رأس المال الدولية في تمويل النمو والتنمية في البلدان النامية خلال العقد الماضي * وأشار كذلك الى عدة سمات ايجابية في الحالة الراهنة ينبغي أخذها كذلك بعين الاعتبار بغية تكوين نظرة متزنة ، مثل ما شهدته مؤخرا بلدان صناعية كبرى من تخفيض في التضخم ، والجهود الهائلة التي بذلتها بعض البلدان النامية غير المصدرة للنفط خلال السنة الأخيرة للاضطلاع ببرامج للتكيف * وقد حصل كذلك في الأسابيع الأخيرة انخفاض في أسعار الفائدة يبعث على التشجيع *

٢٩٧- واسترسل يقول انه فيما يتعلق بالبنك في حد ذاته ، فقد اتخذت توا مقررات لدعم دوره المركزي في عملية تكيف وتمويل ميزان المدفوعات * وقد وافقت اللجنة المؤقتة على الضرورة الملحة للزيادة بشكل ملموس في الحصص داخل الصندوق التي سيتخذ بشأنها قرار نهائي في نيسان / أبريل ١٩٨٣ * وبالإضافة الى ذلك ، طلب من الصندوق أن يقيم كفاية الترتيبات الحالية لمعالجة أهم الضغوط التي يواجهها النظام الدولي ، وسيتم النظر في امكانية انشاء صندوق احتياطي دائم اضافي يستخدم في الظروف الاستثنائية * وأخيرا قال ان من شأن قرار يصدر عن البلدان الصناعية الكبرى بالتعاون في ظل رقابة الصندوق أن يشكل مساهمة هامة صوب المزيد من توافق واستقرار السياسات الاقتصادية ، الأمر الذي يفضي الى المزيد من استقرار أسعار الصرف ومن التكافؤ في تقاسم أعباء التكيف *

٢٩٨- وقال الناطق باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودولها الأعضاء انه أصغى باهتمام شديد الى المناقشات الجزيلة الفائدة التي دارت حول التقرير * وكانت تلك المناقشات ذات فائدة بوجه خاص في ضوء الأعمال التحضيرية للأونكتاد السادس * بيد انه يجد نفسه مضطرا للإشارة الى بعض الملاحظات التي أبداه بعض الوفود أثناء المناقشة بشأن اتخاذ تدابير اقتصادية ضد بعض البلدان * وأردف ان موقف أعضاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية من هذه المسألة معروف جيدا وان مناقشة هذه القضية في الدورة الحالية لا يخدم أى غرض مفيد *

٢٩٩- وقال ممثل الولايات المتحدة ان وفده يتبنى ما ورد في البيان السالف *

٣٠٠- وأشار مدير شعبة المال والتمويل والتنمية ، في معرض تعليقه على النقاش ، الى الرأى الذى أعرب عنه كثير من الممثلين وهو أن التقرير ركز تركيزا زائدا على دور البيئة الخارجية ولم يول اهتماما كافيا لدور السياسات المحلية * وأكد ان المقدمة واللمحة العامة وجملة الجزء الأول من التقرير كانت معنية بصورة رئيسية بأحداث ال ١٢ الى ٢٤ شهرا الفائتة وآثارها على البلدان النامية * وقال ان السمة المميزة لتلك الفترة كانت ازدياد الضغوط على موازين مدفوعات البلدان النامية ازديادا حادا ، وما تبع ذلك من صعوبات في الحفاظ على النمو * وقال ان الحسابات التي أجرتها أمانة الأونكتاد تشير الى ان هبوط الأسعار في عام ١٩٨١ عن مستوى عام ١٩٨٠ بالنسبة للسلع الأساسية الرئيسية التي تصدرها البلدان النامية والتي تشكل ثلثي حصائل صادراتها قد أسفر عن انخفاض في حصائل صادراتها يقدر بـ ٩ - ١٠ مليارات من الدولارات * كذلك فانه يقدر

بأن وقع التغيرات الطارئة على أسعار الفائدة بين ١٩٨٠ و ١٩٨١ قد أسفر عن زيادة مدفوعات الفوائد في عام ١٩٨١ بمبلغ يقارب ٤ مليارات من الدولارات • وقال ان الأثر التراكمي لهذين العاملين وحدهما على المدفوعات الخارجية للبلدان النامية وحاصلها الخارجية بلغ حوالي ١٣ - ١٤ مليار دولار ، بالمقارنة مع زيادة قدرها ١٦ مليار دولار في عجز الحسابات الجارية للبلدان النامية التي تعاني من عجز في الفترة ذاتها • وقال انه لدى تقييم الوضع الحالي والتغيرات الطارئة على وضع المدفوعات في البلدان النامية ، فان المقدار الهائل للعوامل الخارجية وحده بدا له وكأنه يتطلب التشديد الذي أعطي له في التقرير • وأشار الى انه ، على المدى الطويل ، ستتأثر نتائج هذه التغيرات بالنسبة للبلدان النامية بالسياسات المحلية التي تتبعها هذه البلدان • وأن الأهمية الكبرى التي تتخذها هذه السياسات في عملية التنمية واضحة لا لبس فيها ، والواقع انه تم تفصيلها جيدا في البيان الذي ألقاه ممثل مجموعة ال ٧٧ • غير انه يعتقد ان نطاق الخيارات السياسية العامة المتاحة للبلدان النامية ، ومدى نجاح هذه السياسات يتقرر الى حد كبير من خلال البيئة الدولية • وفي الواقع ، فان تقصيا جديا للبيئة الدولية ، والتغيرات الحاصلة في تلك البيئة وأهميتها بالنسبة للتجارة والتنمية ، يعد شرطا مسبقا وضروريا لدراسة السياسات القومية والدولية وصياغتها ، وان هذه الاعتبارات هي التي ألهمت التقرير في صيغته الحالية • وأضاف ان الأمانة أكدت من جديد ان ثمة ضرورة لخلق آليات أفضل لدعم عملية التنمية في ميادين التجارة والمال ، وكان لابد من التشديد على هذا الجانب من التقرير • وأكد أيضا على انه يجب ان لا تعتبر التدابير المتخذة في هذه الميادين ، على أية حال ، بديلا عن الجهد الوطني المكثف بل ضرورة لخلق الظروف التي تساعد على فلاح هذا الجهد فلاحا تاما •

الاجراءات الذي اتخذها المجلس

٣٠١- قرر المجلس ، في جلسته ٥٩٦ ، المعقودة في ١٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، ان يحيل مشروع القرار TD/B/L.360 ، بشأن ترابط مشاكل التجارة والتنمية والتمويل والنظام النقدي الدولي ، الى دورته السادسة والعشرين لايلائها مزيدا من النظر واتخاذ الاجراءات المناسبة (أنظر المرفق ٠٠٠) •

٣٠٢- وفي الجلسة ٥٩٧ ، المعقودة في ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، قرر المجلس ان يدرج في تقريره التعليقات التي أبديت على تقرير الأمين العام للأونكتاد ، المعنونة " التضخم العالمي وعملية التنمية " (TD/B/914 و Corr.1) ، وان يحيلها الى الجمعية العامة •

الفصل الثاني

مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، وتتطلب استعراض نظر المجلس إليها أو اتخاذ إجراء بشأنها في دورته الخامسة والعشرين
(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٠٣- أحيل هذا البند الى اللجنة الأولى للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه ، فيما عدا قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) فقد نظره المجلس في جلساته العامة .

ألف - قرار المؤتمر ١٠٩ (د - ٥) : مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٣٠٤- ذكر نائب مدير الأمين العام للأونكتاد ، مشيراً الى قرارى المجلس ٢٣٨ (د - ٢٣) و ٢٣٩ (د - ٢٣) اللذين يرجوان من الأمين العام للأونكتاد أن يقوم ، بين جملة أمور ، بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى وأن يعد بالتعاون معها دراسة استقصائية اجتماعية واقتصادية شاملة ومتعمقة عن كل من ناميبيا والشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، أن الأمانة أجرت مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيره من الوكالات المهمة بالموضوع في منظومة الأمم المتحدة حول الاسهام اللازم والمدخلات الفنية الضرورية للقيام بالاجراءات المطلوبة بموجب هذين القرارين . كما أنه أجريت مشاورات مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بالنسبة للأنشطة المعترزم القيام بها والتي هي موضع اهتمامهما . وقال ان الأمانة تأمل أن تقدم تقريراً مرحلياً كتابياً الى المجلس في دورته السابعة والعشرين .

٣٠٥- وأكدت المراقبة عن منظمة التحرير الفلسطينية أنه ينبغي أن تكون الدراسة الاستقصائية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة شاملة في تحليلها وأن تضم اقتراحات مقبلة لاستراتيجيات انمائية تهدف الى دعم الشعب الفلسطيني ودعم حقه في تقرير المصير .

٣٠٦- وقال نائب الأمين العام في معرض اجابته على تساؤل صدر عن ممثل إيران حول ما اذا كان قد تم اتخاذ أية اجراءات ملموسة حتى تاريخه بالاضافة الى المشاورات ، التي وصفت بأنها غير رسمية مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ومنظمة التحرير الفلسطينية أم لا ، ان ثمة أنشطة ملموسة قيد الاعداد الان بالتفاهم التام مع الأطراف المعنية فيما يخص توقيت هذه الأنشطة . وأضاف أنه في ضوء ذلك وباعتبار أن التقرير المرحلي الذي أشار اليه سوف يصور كافة التطورات ذات الصلة ، فلما من سبب يبرر الشعور بالقلق .

٣٠٧- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته تعلق أهمية كبرى على قرارى المجلس ٢٣٨ (د - ٢٣) و ٢٣٩ (د - ٢٣) ، اللذين يدعوا أولهما الى اجراء دراسة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لشعب جنوب افريقيا وناميبيا ، وثانيهما الى اجراء دراسة معادلة عن الشعب الفلسطيني

في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وذلك عملاً بقرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) . وأعرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلت به المراقبة عن منظمة التحرير الفلسطينية .

٣٠٨- وذكر أن الشعب الفلسطيني يواجه وضعاً خطيراً نتج عن عدوان إسرائيل ، الذي تؤيده الولايات المتحدة الأمريكية . وأضاف أن ما يقارب ١٨٠٠٠ شخص قد قتلوا خلال الغزو الإسرائيلي الأخير للبنان ، وجرح حوالي ٣٠٠٠٠ شخص . وقال إن عدد من شرد وأصبح بلا مأوى من اللبنانيين والفلسطينيين على حد سواء ، يقدر بـ ٨٠٠٠٠٠ شخص ، وإن إسرائيل ارتكبت هذا العمل العدواني ، الذي وصفه بأنه عمل إبادة جماعية ، ضاربة عرض الحائط بكل معايير التصرف المقبولة ، وبكل القرارات الكابحة التي اتخذها المجتمع الدولي . وأضاف أن منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، قبلت الخروج من بيروت تعاطفاً منها مع شعب لبنان المحب للسلم والذي قاسى وتحمل خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات . وقال إن مقدار الضرر الحاصل يصل إلى ما بين ١٢ و ١٥ مليار دولار ، وحث المجتمع الدولي على أن يجبر إسرائيل على إعادة هذا المبلغ للبنان .

٣٠٩- ثم أضاف أيضاً أن إسرائيل تقوم بطرد السكان المحليين ، في الأراضي المحتلة ، وتحتل أراضيهم بالقوة بعد طردهم منها . وقال إن السلم في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا من خلال تسوية دولية مصحوبة بضمانات تكفل حقوق كافة الأطراف المعنية .

٣١٠- وأعرب عن تأييده لنضال الشعوب المضطهدة في ناميبيا وجنوب أفريقيا ضد الهيمنة الاستعمارية التي يمارسها نظام بريتوريا . وقال إنه إضافة إلى نهب الموارد الطبيعية لناميبيا بصورة غير مشروعة ، فإن جنوب أفريقيا تستخدم ناميبيا كقاعدة ونقطة انطلاق للقيام بأعمال عدوانية ضد جيرانها المحبين للسلم ، ولا سيما أنغولا . وحث الأونكتاد على الاسهام في نضال المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وشعب جنوب أفريقيا المضطهد من أجل الحصول على الحرية وذلك بإجراء دراسات واتخاذ خطوات أخرى يدعو إليها قرار الجمعية العامة ٥٢/٣٦ المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، وقرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) وقرار المجلس ٢٣٨ (د-٢٣) .

٣١١- وقال ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية إن الأحداث الراهنة في الشرق الأوسط والجنوب الأفريقي تبين مدى الضرورة الملحة لأن تلجأ هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ، والأونكتاد واحدة منها ، إلى تكثيف جهودها لتنفيذ الإعلان المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) . وقال إنه تم التعبير عن ذلك في قرارى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٧/١٩٨٢ و ٤٨/١٩٨٢ المؤرخين في ٢٧ تموز / يولييه ١٩٨٢ اللذين توخيا أن تعمد هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة إلى زيادة دعمها لحركات التحرير الوطني وتعزيز تعاونها مع منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وألمح إلى أن الدراسات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اللتين يدعو إلى إعدادهما قرارا المجلس ٢٣٨ (د-٢٣) و ٢٣٩ (د-٢٣) لم تقدا إلى الدورة الحالية للمجلس . وأضاف أن من شأن هذه الدراسات أن تشكل اسهاماً مفيداً من الأونكتاد في دعم القضية العادلة للشعوب التي تحارب من أجل حريتها ولعمليتها الشرعيين الوحيديين .

٣١٢- وأضاف أن سياسة إسرائيل العدوانية ، التي عبرت عنها أقوى ما يكون التعبير ، الحرب البربرية ضد الجمهورية اللبنانية وحملة إبادة الشعب الفلسطيني الذي يعيش هناك ، قد مست

الى حد عيق مصلحة جميع الأطراف في السلم والأمن . وقال ان كافة المحافل الدولية ، بما فيها الأونكتاد ، مدعوة لمناهضة سياسة الإبادة الجرامية التي تتبعها اسرائيل وإلى ازالة القناع عن أوجه الذين يقفون وراء الستار من المسؤولين عن هذه السياسة المطلخة بالدماء ، والذيــــن يوجدون في دوائر امبريالية معروفة جدا في الولايات المتحدة الأمريكية . وقال ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تمنح الشعب الفلسطيني دعمها المطلق وتطالب بانسحاب المعتدين من لبنان ومن كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ انسحابا فوريا وغير مشروط .

٣١٣- وأشار الى قرارى الجمعية العامة ٥٢/٣٦ و ١٧٢/٣٦ اللذين يطالبان بدعم شعب جنوب افريقيا المضطهد وكذلك المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) دعما فعالا - وقال انه مما يجعل هذا المطلب ملحا بصورة خاصة هو الجهود الحالية التي يبذلها النظام العنصرى في بريتوريا لاستخدام ناميبيا قاعدة للمزيد من العدوان ضد الدول المجاورة المحبة للسلم ، وذلك بهدف عرقلة تقدمها ومواصلة نهب الموارد الطبيعية الغنية لناميبيا . وقال ان تعاظم الطبيعة العدوانية لنظام الفصل العنصرى ، اضافة الى احتلاله غير القانونى لناميبيا ، يشكل تهديدا للسلم لا في جنوب افريقيا فحسب ، بل في العالم كله أيضا . وقال ، مشيرا الى أن الامم المتحدة قد أعلنت عام ١٩٨٢ السنة الدولية لتعبئة الجزمات ضد جنوب افريقيا ، ان أى دعم تقدمه الدوائر الامبريالية الى النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، سواء كان سياسيا ، أم عسكريا ، أم اقتصاديا أم ماليا ، انما يعني مشاركة مباشرة أو غير مباشرة في سياسة الفصل العنصرى الجرامية . وعبر عن أمله أن يوافق المجلس في دورته الراهنة على تدابير ترمي الى تعزيز التعاون السلمى الدولى ودعم نضال الشعوب من أجل الاستقلال وانهاء الاستعمار الاقتصادى . وأضاف أن الجمهورية الديمقراطية الألمانية ستواصل الوقوف بثبات الى جانب شعوب ناميبيا وجنوب افريقيا ، وسوابو والمؤتمر الوطنى الافريقى ، وكافة شعوب ودول القارة الافريقية التي تحارب الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد ، والعنصرية والفصل العنصرى في نضالها من أجل الاستقلال الاقتصادى والتقدم الاجتماعى .

٣١٤- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية انه يبدو وثمة محاولة منسقة من جانب المجموعة دال لتسييس أعمال مجلس التجارة والتنمية ، واستفزاز وفد الولايات المتحدة بصورة خاصة لجرحه الى مناقشة مواضيع لا صلة لها أساسا بأعمال المجلس ، وان الولايات المتحدة قد تعرضت لهجوم لا مبرر له حول سياساتها التجارية من قبل وفد الاتحاد السوفياتى - وهو بلد يقوم فيه أحد أشد الأنظمة التجارية تقييدية في العالم - وتبع ذلك أن قام وفد بلغاريا ، بصرف النظر عن الحقائق ، بمحاولة لربط الولايات المتحدة بالأحداث الأخيرة في لبنان . وقال ان الولايات المتحدة لم تكتف بشجب تلك الأحداث علنا بل اتخذت اجراءات حازمة لمنع وقوعها أيضا . وأضاف أنه عازم على ألا يستدرج الى مناقشة مسائل لا هي تقوم على الحقائق ولا هي ذات صلة بأعمال المجلس ، وحث أعضاء المجموعة دال على أن يحذوا حذوه في هذا المضمار .

٣١٥- وذكر ممثل اسرائيل ، في معرض حديثه عن البيان الذى أدلى به ممثل بلغاريا ، أنه لاحظ بعض التناقض في طريقة معالجة الأخير للمشاكل . اذ بينما أنحى ممثل بلغاريا في وقت سابق باللائمة على عضو في أحد الوفود لمنحاه في الكلام ، قام هو نفسه ، بعد ساعات قليلة من هذا اللوم ، بحمل حملة شعواء على اسرائيل . وأضاف ان استخدام كلمة " الابادة الجماعية " من قبل أعضاء المجموعة دال ، الذين تعرض العديد من بلدانهم الى ما يوازي تجارب الابادة الجماعية ، يشكل ذروة عدم الشعور بالمسؤولية . وقال انه يعترض بصورة خاصة على استخدام ممثل

الجمهورية الديمقراطية الألمانية لهذا التعبير وذلك في ضوء الأحداث التاريخية • فـلـسـطـان المجموعة دال قد وفرت السلاح الذي هاجمت به منظمة التحرير الفلسطينية اسرائيل • وقال ان لا اسرائيل أيضا حق الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الارهابية • وان اسرائيل تأسف بشدة لاراقة الدماء في لبنان ، غير ان اراقة الدماء لم تبدأ أبدا في ٦ حزيران / يونيه ١٩٨٢ • بل بدأت قبل ذلك بزمان طويل بتحريض من بعض البلدان الأعضاء في المجموعة دال • وأضاف أن المدارس والمستشفيات التي انزلت بها اسرائيل اضرارا في لبنان كانت مستودعات أسلحة لمنظمة التحرير الفلسطينية في مناطق سكنية • وان منظمة التحرير الفلسطينية استخدمت السكان المدنيين " كدرع " واقى تقوم من ورائه بعملياتها دونما عقاب • وهذا صحيح بوجه خاص بالنسبة لبيروت • وأضاف قائلا ان أمام لبنان أخيرا فرصة للتحرر من كافة قوات الاحتلال الأجنبية •

٣١٦- وتحدث ممثل بلغاريا ممارسا حق الرد ، فأعرب عن استيائه ازاء الطريقة التي تحدثت بها ممثل اسرائيل • وقال ان ما يحدث حاليا في لبنان يمكن وصفه ، استنادا الى كل الأدلة المتوفرة — بما في ذلك وسائط الاعلام — بأنه ابادة جماعية للشعب الفلسطيني •

٣١٧- وأعاد ممثل العراق للأذهان أن قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) الذي سبق أن قدمه وفـد بلادـه في مانيلا ، كان قد لقي تأييدا شاملا من قبل المجتمع الدولي عند اعتماده • وللقرار هدف اقتصادي ، ولذا فهو يشكل جزءا من مجموعة القرارات المتخذة في الجمعية العامة وفي غيرها من المحافل والتي تهدف الى المحافظة على مصالح شعبي فلسطين وناميبيا وشعب جنوب افريقيا المضطهد • ان منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب بموجب قرار اتخذته الجمعية العامة يشكل دليلا على ان منظمة التحرير الفلسطينية تحظى باعتراف المجتمع العالمي وتأييده • وقال ان الصهيونية وعنصرية جنوب افريقيا صنوان ، وان الأحداث التي جرت منذ الاوكتاد الخامس برهنت على الآثار المدمرة التي تجرهما على العالم النامي سياسات الصهيونية وجنوب افريقيا • وحث أمانة الاوكتاد على أن تعكس في الدراسات التي ستقوم باعدادها ، كما هو مطلوب في قرار المجلس ٢٣٩ (د-٢٣) ، الآثار الاقتصادية لأعمال الصهيونية في الشرق الأوسط ، مثل القصف الاسرائيلي للمفاعل النووي العراقي •

٣١٨- وأعاد ممثل نيجيريا ، الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، الى الأذهان ان الاوكتاد كان قد دعي في القرارين المعتمدين في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس واللذين يتناولان موضوع مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية ، الى دراسة الظروف الاقتصادية لتلك الحركات • وأعرب عن سرور مجموعته لأن الأمين العام للاوكتاد قد باشر الجهود في هذا الصدد بجد واهتمام • وأعرب عن أمله في أن تعود نتائج تلك الجهود بالفائدة على حركات التحرير المذكورة في القرارين والتي لا تزال تعاني من أفطع الأوضاع الوحشية منذ الحرب العالمية الثانية •

٣١٩- وأكد أن الدراسات المطلوبة بموجب هذين القرارين ذات أهمية لأن من شأنها أن تساعد في التقييم المسبق ، المستند الى تحليل دقيق وشامل ، للمشاكل الانمائية الرئيسية التي تواجه تلك الشعوب ومن شأنها أيضا أن تساعد في صياغة مقترحات محددة بشأن تقديم المساعدة اليها •

٣٢٠- وكرر أنه لكي تكون مثل هذه الدراسات ذات صلة وواقعية ، ينبغي أن تتم بالتعاون مع حركات تحرير الشعبين الناميبي والفلسطيني ، أي ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية

(سوابو) ومنظمة التحرير الفلسطينية • ويسعد مجموعة الـ ٧٧ أن تعاون الأونكتاد في هذا الصدد •

٣٢١- ثم ان مجموعته تعتقد ان برنامج الامم المتحدة الانمائي سيوفر للاونكتاد جميع الموارد المالية اللازمة لهذا الغرض، من أجل تنفيذ هذين القرارين •

٣٢٢- وذكر ممثل كوبا ان بلده يعلق أهمية خاصة على الأنشطة المنصوص عليها في قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) فيما يتصل باعداد دراسات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعوب ناميبيا وجنوب افريقيا وفلسطين • وهو يؤيد البيان الذي أدلى به في هذا الصدد المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧، وأعرب عن قلقه ازاء الأحداث التي وقعت مؤخرا في الشرق الأوسط وفي الجنوب الافريقي، وما نجم عن ذلك من خسائر في الأرواح وأضرار مادية كبيرة، مما أدى الى تدهور أحوال معيشة تلك الشعوب • وأشار الى أن العدوان الاسرائيلي على لبنان، بدعم من الولايات المتحدة، ليس خرقا صارخا لاستقلال ذلك البلد وسيادته وسلامته الإقليمية فحسب بل هو أيضا عمل اجرامي لابتادة شعب لبنان والمواطنين الفلسطينيين المقيمين في ذلك البلد • واسترعى الانتباه الى ضرورة مراعاة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لذلك العدوان على الشعب الفلسطيني والى التعجيل بالعمل بموجب قرار المجلس ٢٣٩ (د-٢٣) • وهو يرى أيضا أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا قد استمر في التدهور، وأن الظروف الحالية تجعل الحاجة الى تنفيذ قرار المجلس ٢٣٨ (د-٢٣) أكثر إلحاحا • وأخيرا قال انه يود أن يشني على الشعب الفلسطيني وعلى ممثله الشرعي الوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية •

٣٢٣- وأكد ممثل لبنان ان مجلس التجارة والتنمية محفل اقتصادي لا سياسي • غير أن مسألة لبنان تفرض عليه أن يوضح الموقف لأعضاء المجلس من وجهة النظر اللبنانية • ان لبنان، ذلك البلد المحب للسلام، تعرض خلال أكثر من ثماني سنوات ونصف السنة الى الموت والدمار نتيجة للتدخل الخارجي • ولبنان بلد يؤمن بالسلام في ربوعه وبالتعايش السلمي مع العالم الخارجي • وهو بلد يعيش متضامنا مع العالم العربي • واقتبس جزءا من تصريح أدلى به مؤخرا رئيس لبنان المنتخب أدان فيه المنازعات الحدودية والجغرافية مع الدول المجاورة، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأيد السيادة الوطنية • وناشد المجتمع الدولي التعبير عن تضامنه مع شعب لبنان من خلال تقديم المعونة الانسانية • وذكر ان لبنان في مركز يستطيع معه استئناف دوره التقليدي الذي يشكل فيه السلام والحرية والكرامة جزءا من التراث الوطني •

٣٢٤- وذكر ممثل ايران، مشيرا الى بيان ممثل اسرائيل الذي أومأ فيه الى جرائم النظام النازي ضد الشعب اليهودي خلال الحرب العالمية الثانية، ان هذا الأخير أهمل ذكر الأعمال البربرية الأخيرة التي ارتكبتها اسرائيل ضد شعب لبنان وفلسطين البري • وأضاف قائلا ان الاسرائيليين، رغم ازهاق الأرواح وتدمير القرى والمدارس، مازالوا يدعون أنهم حرروا لبنان، وأن وفده يستنكر أعمال اسرائيل البربرية ويؤيد الكفاح المتواصل للشعب الفلسطيني ضد العصابات التي تسيطر على حياة أبنائه وأراضيهم • وقال ان الفلسطينيين لا يستطيعون تحرير أنفسهم وأراضيهم من سيطرة الغاصبين الا بالايمن • واستطرد يقول ان مسألة لبنان تعود في أصلها الى التآمر غير المباشر للإمبريالية ضد الثورة الاسلامية في ايران • واقترح اعتماد قرار اضافي الى قرار المجلس ٢٣٨ (د-٢٣) و ٢٣٩ (د-٢٣) للقيام " بدراسة جديدة عن الخسائر الاقتصادية التي لحقت بلبنان نتيجة للغزو الذي قام به مؤخرا النظام المحتل للأراضي الفلسطينية " • وأعلن تأييد ايران

لجميع أشكال العمل الذي يقوم به الأونكتاد وغيره من الهيئات لصالح شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا المضطهدين .

٣٢٥- وأشادت ممثلة الجزائر بالمتحدث باسم المجموعة دال لموقف مجموعته المبدئي من مسألة دعم نضال الشعوب من أجل تحريرها الوطني . وأهابت بالأمين العام للأونكتاد أن يؤمن قيام أمانة الأونكتاد باستكمال الدراسات المطلوبة في غضون المدة اللازمة من أجل الدورة السادسة للأونكتاد . ولا حظت أن أسلوب كلام ممثل الكيان الصهيوني وموقفه مستقبحان وأنه يعيل السعي لتسييس مداولات لجنة الدورة . وإذا كان المقصود بالتسييس عملية الإفصاح عن الحقيقة فإن وفدها سيواصل القيام بذلك ، حيث أن حق تقرير المصير والاستغلال المشروع للموارد الطبيعية لا يمكن فصلهما عن سياقهما السياسي أساسا . ومضت تقول انه كان من المستحيل اخفاء هجوم الابداء البربري ضد لبنان وضد الشعب الفلسطيني عن نظر العالم . وتابعت تقول ان ما أسمته وسائل الاعلام الغربية هزيمة عسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية كان انتصارا سياسيا محققا لشعب فلسطين الذي تعرض للمذابح على يد قوة تحصل على دعم الولايات المتحدة الأمريكية . فلا يمكن التوصل الى سلام دائم في الشرق الأوسط الا اذا تأمنت الحقوق الوطنية والمطامح غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير في دورة مستقلة وذات سيادة .

٣٢٦- وأعرب ممثل تونس عن تأييده لبنيان ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة ال ٧٧ . وقال ان وفده يدين الهجوم البربري الذي شنه الكيان الصهيوني على لبنان . وكذلك يدين السياسة العنصرية لنظام جنوب افريقيا ، وأعرب عن تأييده لقرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) ولقراري المجلس ٢٣٨ (د-٢٣) و ٢٣٩ (د-٢٣) . وحث أمانة الأونكتاد على الاسراع في اعداد الدراسات التي دعت اليها تلك القرارات .

٣٢٧- وأعرب ممثل المملكة العربية السعودية عن تأييده للبنانيين اللذين تم الادلاء بهما بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ وعن جامعة الدول العربية (انظر الفقرة ٣٣٨ أدناه) . وأعرب عن أمله في أن تقدم أمانة الأونكتاد الدراسات التي دعا اليها قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) وقرار المجلس ٢٣٨ (د-٢٣) و ٢٣٩ (د-٢٣) دون تأخير ، وأن تأخذ بالاعتبار الهجوم الاسرائيلي على لبنان . وقال ان دولة اسرائيل العنصرية أدينت في قرارات عديدة للامم المتحدة ، وأن هذه الادانة تعطي الشعب الفلسطيني الحق في مقاومة السيطرة الامبريالية والاحتلال الاجنبي ، وفي العودة الى اراضيهم المغتصبة . ولقد حاولت اسرائيل العنصرية خداع الوفود بصدد ابادتها للشيوخ والاحداث والعجزة في لبنان بأسلحة متطورة وجديدة مثل القنابل العنقودية . وكذلك قامت بأعمال لا انسانية بالحكم على العديد من أفراد الشعب الفلسطيني بالسجن في معسكرات تفوق تلك التي انشأها النازيون خلال الحرب العالمية الثانية . ثم أعرب عن أسفه لأن اسرائيل انما تعمّل بمساعدة من قوة عظمى تقوم بتزويدها بالسلاح مجانا . ثم أشار الى دولة كبيرة أخرى تدعو الى منح الشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير بينما تتجاهل ذلك الحق في حالة شعب مسالم يعيش قرب حدودها .

٣٢٨- وأعرب ممثل الصين عن تقديره للتقرير الشفوي الذي أدلى به نائب الأمين العام للأونكتاد حول عمل الأونكتاد تنفيذا لقرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) . وقال ان الصين أيّدت ولا زالت تؤيد بحزم الشعب الفلسطيني والشعب الناميبى اللذين يناضلان من أجل استعادة

حقوقهما الوطنية ومن أجل الاستقلال والتحرر • ويقدم الشعب الصيني دعماً قوياً لنضال شعوب جنوب افريقيا ضد التمييز العنصري والفصل العنصري • وحث على إيلاء اهتمام عاجل للدراسات التي طلب قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) وقرار المجلس ٢٣٨ (د-٢٣) و ٢٣٩ (د-٢٣) اجراءها •

٣٢٩- وصرح ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بأن بلده يؤيد النضال من أجل التحرر في جميع المحافل • ولاحظان عددا من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ناشدت جميع المنظمات الدولية ، بما في ذلك الأونكتاد ، بأن تدعم نضال الشعب الفلسطيني وشعب جنوب افريقيا المضطهد من أجل التحرر • وقال انه أخذ علماً بالتقرير الشفوي الذي أدلى به نائب الأمين العام للأونكتاد والذي أوضح ضرورة تكثيف الدراسات ذات صلة الموجهة نحو الوصول الى حق تقرير المصير غير القابل للتصرف • وأيد الملاحظات التي أبدتها المتحدثون السابقون الذين أشاروا الى التوتر المتصاعد في الشرق الأوسط نتيجة للعدوان الاسرائيلي على لبنان الذي أبرز مشكلة الشعب الفلسطيني على نحو أحد • وذكر بالدعم الذي تقدمه جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية الى حركات التحرير الوطني لناميبيا ، من خلال عضويتها في لجنة الامم المتحدة المعنية بالفصل العنصري ، قائلا ان جميع المحاولات التي جرت لحل مشكلة ناميبيا سلميا قد أخفقت بسبب النكوص العنيد من جانب نظام بريتوريا ، بدعم من الاحتكارات الامبريالية عن التخلي عن سيطرته الاستعمارية على موارد ناميبيا الغنية • وحث على اتمام الدراسات التي دعا اليها قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) وقرار المجلس ٢٣٨ (د-٢٣) و ٢٣٩ (د-٢٣) في الوقت المناسب •

٣٣٠- وقال ممثل نيكاراغوا ان موضوع قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) يتصل بتجربة نيكاراغوا التي أخذت سمة الاستعمار الداخلي المدعوم من الخارج • ثم أعلن عن تأييد وفده لكفاح منظمة التحرير الفلسطينية وسوابغ وحركات التحرير الوطني لجنوب افريقيا وطلب من المجلس أن يتخذ كـ الخطوات اللازمة لتأييد لحركات التحرير الوطني وحث على أن توجه الدراسات التي تتم عملاً بقراري المجلس ٢٣٨ (د-٢٣) و ٢٣٩ (د-٢٣) نحو تقوية اندفاع الشعوب المعنية نحو تقرير المصير •

٣٣١- وقال ممثل اسرائيل ، ممارساً حق الرد ، انه كانت قد أتيحت له فرصة تفنيد الهجوم الذي لا يستند الى حجة أو قاعدة الذي شن على بلاده خلال المناقشة • وأضاف أن الاسلحة التي وفرها الاتحاد السوفياتي وبعض بلدان المجموعة دال تشوه وتحرق وتقتل سكان المدن والقرى في اسرائيل بنفس الأثر الذي تحدثه الاسلحة التي استخدمت في لبنان • لكن المشكلة هي أن آثار تلك الاسلحة لا يمكن رؤيتها على شاشات التلفزيون أو القراءة عنها في صحافة بلدان المنشأ ، حيث هنالك كثير من الأمور الأخرى التي تخفى عن الجمهور أيضا • والشيء ذاته ينطبق على البلدان العربية • وتابع يقول انه فيما يخص لبنان ، فان العمل الذي قامت به اسرائيل قد حصل بمقتضى حق الدفاع عن النفس بسبب هجمات الارهابيين المتواصلة على المستعمرات الاسرائيلية في الشمال • وإذا كانت قد حدثت اصابات مدنية ، فقد جاءت نتيجة لاختفاء المنظمات الارهابية عدا خلف ستار المدنيين • وينطبق ذلك على بيروت بصورة خاصة • ثم أشاد بممثل لبنان الذي أكد بانه أن حرباً تجرى في لبنان منذ ثماني سنوات ، لا حرباً أهلية فحسب بل أيضاً حرب تدخل من جانب الآخرين • وأكد أن ممثل لبنان قد اقتصر على ذكر تلك الحرب دون غيرها • وأثنى على ممثل لبنان لاقتباسه من تصريح الرئيس اللبناني المنتخب ، الذي وصفه بالشجاعة ، وأعرب عن أمله في ان يتمتع لبنان بمستقبل زاهر وسعيد وسلامة أراضيها واستقلاله وحكومة قوية •

٣٣٢- وما رست المراقبة عن منظمة التحرير الفلسطينية حق الرد فشكرت جميع الوفود التي تحدثت بالنيابة عن الشعب الفلسطيني وقالت ان ممثل الكيان الصهيوني ادعى ان الاحتلال الأجنبي هو شرط مسبق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوقع أن يصدق المجتمع الدولي هذا الادعاء .

٣٣٣- ومضت تقول ان السلطات الاسرائيلية تسعى عبثا لا خفاء الظروف الاجتماعية والاقتصادية المأساوية التي سببتها للشعب الفلسطيني باللجوء الى مثل تلك الادعاءات المضحكة . ثم تساءلت - لو حملت هذه الادعاءات محمل الجد للحظة واحدة على سبيل المحاجة فقط - كيف حدث أن السلطات الاسرائيلية كانت ترفض بصورة قاطعة ومكررة السماح لهيئات الأمم المتحدة وخبرائها بالقيام بدراسات ميدانية عن تأثير الاحتلال الاسرائيلي على اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة .

٣٣٤- وأضافت تقول ان اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي نشأت بناء على قرار للأمم المتحدة . واسرائيل الان هي الدولة الرئيسية التي تستخف برأى الأمم المتحدة وقراراتها . ولقد كانت سياسة اسرائيل الدائمة ، وما زالت ، تهدف الى تشتيت جميع السكان الفلسطينيين ، وتشريد هم وتركهم دون مأوى . ولهذا الغاية فان اسرائيل لم تتردد في غزو ومهاجمة بلدان ذات سيادة من أجل اضطهاد الفلسطينيين وتشتيتهم في كل مكان . وقد حاولت اسرائيل دون جدوى تبرير مثل هذه الأفعال ، التي أدانها صراحة القانون الدولي والمبادئ الأخلاقية الأساسية ، بادعاء انها " مكافحة للارهابيين " .

٣٣٥- ثم دعت المجتمع الدولي الى تعريف ما وصفته بأعمال اسرائيل العدوانية اليومية ، داخل وخارج ولاية ذلك البلد ، فضلا عن أنشطة رئيس وزراء اسرائيل الحالي العاضية والحاضرة . وقالت ان وفدها يرفض مزاعم الارهاب ، وانه ينبغي في النهاية على المجتمع الدولي أن يقر ما هو الدفاع المشروع ، والعدوان الوحشي ، وعدم مراعاة القوانين الانسانية المعترف بها دوليا ، والارهاب . ومضت تقول ان اسرائيل أظهرت ، ليس مؤخرا فحسب ، بل عبر السنين ، تفاهة شأن السلام بالنسبة لها وكيف أنها لم تستطع التعلم من التاريخ . فرغم فشل النازيين في اباداة جميع اليهود ، فان هدف اسرائيل ، على ما يبدو ، هو أن تبديد من أربعة الى خمسة ملايين فلسطيني . فالغزو الواسع النطاق الذي قامت به اسرائيل مؤخرا في لبنان ينتمي الى نمط من الابادة ومحاولة الابادة ينطوي عليها التعريف الوارد في اتفاقية منع جريمة اباداة الاجناس وقمعها .

٣٣٦- وأعرب ممثل منظمة الوحدة الافريقية عن تقديره للتعاون المتواصل لأعضاء المجلس في تسهيل المساعدة المقدمة الى حركات التحرير الوطني . وقال ان هذا التعاون الوثيق قد ساهم في الوصول الى فهم عميق لاحتياجات شعب ناميبيا وجنوب افريقيا . وان قيام المجلس بالنظر في هذا البند من شأنه أن يكثف جهود المجتمع الدولي من أجل سرعة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . فقد أجبر هذا الاعلان الذي اعتمد في كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، فضلا عن قرارات ومقررات أخرى اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن ، جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على أن تسرع بعملية انهائها الاستعمار وازالة الفصل العنصري والعنصرية بمقتضى ميثاق الامم المتحدة ومبادئها .

٣٣٧- ومضى يقول ان منظمة الوحدة الافريقية تقدر الجهود التي بذلتها الامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية والتي أفضت ، عبر السنين الى صياغة أو متابعة تقديم برامج واقعية لمساعدة شعوب ناميبيا وجنوب افريقيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوند وبين الافريقيين لآزانيا . وبشأن قضية فلسطين قال ان منظمة الوحدة الافريقية تؤيد حقوق ذلك الشعب ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة له . وأضاف أنه لا حاجة للدخول في التفاصيل . فالمجتمع الدولي يدرك تمام الادراك وجود نمط مماثل للاستغلال في ناميبيا وجنوب افريقيا . وان اجراء انتخابات حرة وعادلة في ناميبيا تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة ، كما جاء في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، يشكل الأساس الحقيقي لتسوية مشكلة ناميبيا . فالحالة الراهنة في ناميبيا تتطلب مزيدا من المساعدة . لهذا ينبغي على المجتمع الدولي أن يكثف مساعدته لحركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية وهي : المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوند وبين الافريقيين لآزانيا .

٣٣٨- وأعرب ممثل جامعة الدول العربية عن تأييد منظمته لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وقال انه فيما يتعلق بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوند وبين الافريقيين لآزانيا فان الجامعة العربية كانت قد اعتمدت اعلان دار السلام أساسا لدعم حركات التحرير الوطني تلك . وذكر أن قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) كان قد طلب اجراء دراسات واعداد تقارير دورية من قبل أمانة الأونكتاد . وحث على توجيه اهتمام خاص ، عند اعداد هذه الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ، الى هجمات اسرائيل البربرية على الشعب الفلسطيني واللبناني ، التي يعالج منها الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ .

٣٣٩- وأعلن ممثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ان منظمة سوابو ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، تقدر المساعدة المقدمة من منظومة الامم المتحدة لنضال شعب ناميبيا ضد سيطرة جنوب افريقيا . ودعا الى تكثيف هذه المساعدة والتعجيل بها ، وأعرب عن رغبته في ضم صوته الى البيان الذي أدلى به ممثل منظمة الوحدة الافريقية .

٣٤٠- وأعرب المراقب عن المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا عن امتنانه لكل ما لقيته المؤتمر الوطني الافريقي من تأييد من المجتمع الدولي ، وأعرب عن تأييده للبنانيين اللذين تم الادلاء بهما بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والمجموعة دال . وأشار الى الأحداث الأخيرة في لبنان واصفا العدوان الاسرائيلي بأنه عدوان اجرامي وهجوم لابتادة شعب لبنان وفلسطين .

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٤١- أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، بالتقرير الشفوي الذي قدمه نائب الأمين العام للأونكتاد في اللجنة الاولى للدورة ، عملا بالفقرة ٥ من قراره ٢٣٨ (د-٢٣) ، والفقرة ٢ من قراره ٢٣٩ (د-٢٣) (انظر الفقرتين ٣٠٤ و ٣٠٦ أعلاه)

٣٤٣ - قرار المؤتمر ١٢٧ (د-٥) : التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٣٤٣ - قرر المجلس في الجزء الثاني من دورته الرابعة والعشرين أن يواصل النظر في هذا الموضوع في دورته الخامسة والعشرين بغية إتاحة مزيد من الوقت لدراسة التقريرين اللذين قدمهما السيد حسن على دباغ (الكويت) ، رئيس المجلس في دورته الثالثة والعشرين (TD/B/892) و (TD/B/905) .

٣٤٣ - وقال المتحدث باسم المجموعة بـ أن مجموعته يساورها القلق إذ ترى أن قضية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لا تزال تواجه في الأوتكتاد عقبات تعرقل احراز تقدم فـ في جوهر هذا التعاون . وأضاف أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، كما جرى التشديد على ذلك في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت مؤخرا ، يشكل وسيلة متاحة للبلدان النامية من أجل تعبئة مواردها الخاصة وينبغي أن يحظى بدعم جميع البلدان . ويبين التقريران اللذان قدمهما السيد دباغ والمعرضان على المجلس في دورته الحالية أنه تم احراز بعض التقدم على الرغم من أن هناك مشاكل حقيقية مازالت باقية . وقال ان المجموعة بـ تأمل أن يكون في الامكان ايجاد حل مقبول وشامل للمشاكل الصعبة المتبقية .

٣٤٤ - وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان مجموعته تنظر كذلك الى المشكلة نظرة ايجابية، وتعتبر أن من السهل ايجاد حل لها بشرط أن تكون هناك ارادة سياسية كافية للقيام بذلك وينبغي مواصلة بحث المسألة في هذه الدورة للتمكن من ايجاد حل نهائي ومرض قبل نهاية الدورة .

٣٤٥ - وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته سبق أن أعلنت موقفها من الموضوع وهي مستعدة لمواصلة بحث المسألة في الدورة الحالية . وان مجموعته سبق أن أعلنت موقفها من الموضوع وهي فيما بين البلدان النامية على خلق تدفقات تجارية ، دون أن تكون لذلك آثار مشوهة للتجارة تضر بمصالح مجموعات أخرى من البلدان .

٣٤٦ - وفي الجلسة ٥٩٠ المعقودة في ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، قال السيد دباغ ان نتائج مشاوراته تدعو الى التفاؤل شيئا ما ، نظرا لعدم منازعة أي مجموعة في أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . غير أنه تم الاعراب عن آراء مختلفة بصدد البلدان التي يجب أن تشارك في التعاون الاقتصادي . فقد رأت إحدى المجموعات أن لأي بلد أن يعتبر نفسه بلدا ناميا . ورأت مجموعة أخرى أنه يجب ألا يحرم أي بلد من حقه الشخصي في تحديد البلدان التي سيتعاون معها . وأضاف أن مشاوراته أتاح له امكانية تحديد المواقف المختلفة تحديدا واضحا وتبين طريق الخروج من المأزق .

٣٤٧ - وذكر ممثل الصين أن المجتمع الدولي اعترف بتزايد أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وأضاف قائلا ان هذا التعاون يجب أن يقوم في ضوء المنافع المتبادلة لجميع البلدان المشاركة ، وأن الصين ، بوصفها بلدا ناميا اشتراكيا ، مستعدة لتعزيز تعاونها الاقتصادي مع البلدان النامية الأخرى . وأعرب عن أمله في أن ينبثق عن الدورة الحالية توافق في الآراء حول هذه المسألة .

٣٤٨- وفي الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ قدم الرئيس تقريراً عن المشاورات التي جرت في فريق الاتصال التابع للرئيس ومع منسقي المجموعات الإقليمية . وقال انه على الرغم من هذه المشاورات المكثفة فقد ثبت عدم امكانية التوصل الى استنتاج مرض بشأن مسألة أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأونكتاد ، وانه رئي بصفة عامة تتناول المسألة مرة أخرى في دورة مستأنفة قصيرة الأمد للمجلس يمكن عقدها في شهر تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ . وقال انه سيواصل في هذه الأثناء مشاوراته غير الرسمية مع الوفود المعنية . واستلقت الانتباه أيضا الى مشروع قرار بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، كانت الجماهيرية العربية الليبية قد قدمته باسم الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ (TD/B/L.639) ، قائلا انه من المفهوم أن يجرى النظر في مشروع القرار عندما يستأنف المجلس دورته الخامسة والعشرين .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٤٩- اتفق المجلس ، في نفس الجلسة ، على أن يعقد جزءا ثانيا لدورته الخامسة والعشرين للقيام بجملة أمور منها استئناف النظر في مسألة أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأونكتاد (قرار المؤتمر ١٢٧ د-٥) وعلى أن ينظر أيضا أثناء الجزء الثاني من دورته الخامسة والعشرين في مشروع القرار TD/B/L.639 . ودعا المجلس الأمين العام للأونكتاد الى أن يقدم اليه في الدورة المستأنفة الآثار المالية وغيرها من الآثار التي قد تنجم عن توفير موارد اضافية لبرنامج عمل الأونكتاد في مجال النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية (الفرع بء من مشروع القرار) .

٣٥٠- وأشار المتحدث باسم المجموعة بء الى بيانه السابق (انظر الفقرة ٣٤٣ أعلاه) الذي قال فيه ان مجموعته سوف تشترك في المشاورات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على أمل أن يثبت امكان العثور على حل متفق عليه وشامل للمشاكل الصعبة المتبقية . وأضاف أنه قد حدث في رأيه تقدم كبير الى حد ما . فقد استطاع المجلس أن يصل الى شيء بناء على التقارير القيمة التي قدمها السيد دباغ ، ومن الصائب أن يستأنف النظر في هذا الموضوع في جزء ثان للدورة . وتأمل مجموعته أن يستمر تدافع الزخم وأن يتم العثور على حل في الدورة المستأنفة . وينبغي لكل المجموعات والحكومات منفردة أن تستثمر الوقت المتاح الى ذلك الحين على نحو يفضي الى تعزيز امكانيات التوصل الى حل . ولن تدخر المجموعة بء ، من ناحيتها ، أي جهد في هذا السبيل .

٣٥١- وقال المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ ان مجموعته شعرت بخيبة أمل ازاء عدم التوصل الى أي حل عملي بشأن مسألة حيوية مثل أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأونكتاد التي تشكل أهم بنود جدول أعمال المجلس . وقد بدأت مجموعة ال ٧٧ المفاوضات بحسن نية آمل في امكان التوصل الى حل بعض المشاكل التي تواجه المجموعات الأخرى ، ولكن الجهود ذهبت سدى . وتوافق مجموعته على أنه ينبغي عقد دورة مستأنفة تركز لهذه المسألة بالذات ، وتبدي استعدادها لمواصلة التفاوض والتشاور مع سائر المجموعات ، الى ذلك الحين وشدد على الأهمية التي تعلقها مجموعة ال ٧٧ على هذه المسألة وحث على النظر فيها ودراستها بجدية من جوانبها المتنوعة والمختلفة حتى يمكن التوصل الى حل مثمر .

٣٥٢- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان المشاورات التي أجراها الرئيس بشأن هذا الموضوع والتي شاركت فيها مجموعته تماما ، كانت مجددة للغاية ، وقد أعانت على توضيح جوانب معينة لهذه المشكلة المعقدة • وأضاف أن بلدان مجموعته تبدى استعدادها للاشتراك عن طيب خاطر في أية مشاورات أخرى على أمل امكن العثور في وقت قريب على حل مناسب تترشح اليه كل الأطراف المعنية •

٣٥٣- وتكلم المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ في ختام الجزء الأول من الدورة يوم ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، فقال ان بعض الانجازات تحققت فيما يتعلق بمسألة أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأونكتاد • وقد تقدمت الأطراف ذاتها مباشرة بوجهات نظر متنوعة • وأفضت سلسلة من المشاورات الي زيادة التفاهم فيما بين الأطراف • ولئن كانت المشاورات لم تفض الى نتيجة باتة ، ففي الوسع تبين وجود اتفاق أولي بشأن المبادئ التالية :

(أ) يشكل الأونكتاد محفلا دوليا هاما ، ان لم يكن يشكل أهم المحافل ، في مجال رصد التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والنهوض به • ولم يناع أحد في ذلك ، والواقع أن معظم البيانات أكدت على هذا الدور الذي يضطلع به الأونكتاد ؛

(ب) أيدت كل الدول الأعضاء وشجعت ، وحدانا أو كمجموعات ، مبدأ التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية طبقا لمختلف القرارات التي اعتمدت في المحافل الدولية ؛

(ج) يجب أن تدعم لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وأمانة الأونكتاد ، ويجب أن يتاح لهما مواصلة القيام بالمهام الموكولة اليهما دون تدخل أو تقييد •

٣٥٤- وقال انه يأمل أن تفضي المشاورات التي جرت أثناء دورة المجلس الى خلق مناخ مناسب عندما يستأنف المجلس الدورة والى تمهيد السبيل للتوصل الى توافق عام في الآراء بشأن المشاكل التي تواجه المجموعات الأخرى في سعيها للاتفاق مع مجموعة ال ٧٧ على قبول النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية • وقال انه يأمل كذلك أن يدعى الأمين العام للأونكتاد الى مواصلة تقديم دعمه لبرنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية •

جيم - مقرر المؤتمر ١٣٢ (د - ٥) : المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٣٥٥- من أجل النظر في هذا البند ، كان أمام المجلس مذكرات معلومات أساسية أعدتها أمانة الأونكتاد بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف (TD/B/913) ، ومشروع قرار بشأن التطورات في النظام التجاري الدولي (TD/B(XXVIII)/SC.I/L.1/Rev.1) ، تقدمت به غابون بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ في دورة المجلس الثالثة والعشرين (١٢) ، والبيانات التي أدلى بها مدير شعبة المصنوعات في الجلسة الرابعة للجنة الأولى للدورة في تلك الدورة (١٣) ، المنعقدة في ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، وفي الجلسة الثالثة للجنة الأولى للدورة ، المنعقدة في ٩ آذار / مارس ١٩٨٢ ، للدورة الرابعة والعشرين للمجلس (١٤) . وعلاوة على ذلك ، كان أمام المجلس رسالة موجهة من حكومة هنغاريا تتضمن تحفظات بشأن مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة (TD/B/913/Add.1) .

٣٥٦- وأعاد رئيس اللجنة الأولى للدورة الى الأذهان أن المجلس في مقره ٢٤٨ (د-٢٤) كان في جملة أمور ، قد أرجأ العداولة في هذا البند الى دورته الخامسة والعشرين ، بالإضافة الى مشروع القرار والبيانات التي أشير اليهما في الفقرة السابقة والآراء التي أبديت خلال المناقشات المتصلة بالمسألة في دورته الرابعة والعشرين . كما انه طلب من الأمين العام للأونكتاد أن يقدم يد المساعدة في العداولات التي ستدور حول هذا البند في دورته الخامسة والعشرين . وقد أعدت أمانة الأونكتاد مذكرات المعلومات الأساسية تلبية لهذا الطلب . ولفت الرئيس الانتباه أيضا الى الوثائق الأخرى المتصلة بهذا البند الموجودة أمام المجلس .

٣٥٧- وقال مدير شعبة المصنوعات ، متحدثا بالنيابة عن الأمين العام للأونكتاد (١٥) انه ، منذ أن أعدت مذكرات المعلومات الأساسية من قبل أمانة الأونكتاد ، جد نشاط في العلاقات التجارية الدولية يستوجب التوسع في تفاصيل المذكرات فيما يخص (أ) الضمانات ؛ و (ب) سلامة نظام الأفضليات المعمم ؛ و (ج) التشريع المحلي . ففي هذه المجالات وغيرها مما تناولته مذكرات المعلومات الأساسية ، ابتعدت الممارسة الفعلية للعلاقات التجارية الدولية كثيرا عن النظرية والمبادئ الأساسية التي قام عليها النظام المتعدد الأطراف ، كما يجسده الغات بشكل قانوني .

(١٢) للاطلاع على النص أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثين ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15 ، والتصويب) ، الجزء الثالث ، المرفق الثاني ، ألف .

(١٣) المرجع السابق ، المرفق الثالث .

(١٤) TD/B(XXIV)/SC.I/Misc.1 .

(١٥) قررت لجنة الدورة ، بعد أن أخذت علما بالآثار المطالبة ، تعميم النص الكامل لهذا البيان (TD/B(XXV)/SC.I/Misc.1) .

وقد سارت هذه الحركة بصورة مطردة باتجاه التجارة المدارة ، وكانت تتم من خلال سلسلة من القرارات " البراغمية " بدلا من تحقيقها بموجب مبادئ متفق عليها دوليا * وينبغي اجراء دراسة للمشاكل الأساسية لمعرفة ما اذا كانت الحركة باتجاه التجارة المدارة لا يمكن ان تقام ، وفي هذه الحالة تصبح الخطوة المنطقية التالية ايجاد اطار جديد وعادل يمكن ان تباشر من خلاله مثل هذه الادارة ، أو ما اذا كان من الممكن العودة الى نظام الغات القائم على التعريفات والتي يشكل فيها نظام الأفضليات المعمم عنصرا أساسيا *

٣٥٨- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان الحالة الراهنة في النظام التجاري الدولي تتطلب تضافر الجهود لضمان تطبيق القواعد والمبادئ المقبولة لدى الجميع تطبيقا فعالا ، ولا سيما مبادئ معاملة الدولة الأكثر رعاية بدون قيد أو شرط ولا عادة بناء الثقة في العلاقات التجارية الدولية * وأضاف ان بلدان المجموعة دال من أكثر البلدان تعرضا للتدابير الحمائية وقيود التخصيص التمييزية وغير ذلك من الاجراءات التعسفية التي تستحدث ويحتفظ بها من جانب واحد لأسباب غير اقتصادية في أغلب الأحيان * وترغب مجموعته في أن تبرز المشاغل التالية التي أثارته أمانة الأونكتاد فيما أعدته من مذكرات معلومات أساسية (TD/B/913) : اضعاف مبادئ معاملة الدولة الأكثر رعاية بدون قيد أو شرط ، وتقليل ممارسات لا تتفق مع الغات ، وعدم ايجاد حلول مناسبة لكثير من المشاكل في الغات مثل مشاكل تجارة المنتجات الزراعية وقيود الحصص وتسوية المنازعات ، والتفسير التعسفي والمخل لمعايير من قبيل " الضرر " ، " واختلال السوق " و " المعاملة بالمثل " ، واستمرار تفكك الطابع التعاقدى للغات ، ومسألة الاجراءات الوقائية التي لا تزال بغير حل ، حيث تمثل النزعة الانتقائية فيها تهديدا خطيرا للنظام التجاري بأسره *

٣٥٩- ومع ان المجموعة دال تقدر ، بشكل عام ، الوثائق التي أعدتها الأمانة ، فانها لا تشاطرها رأيها في التقييم المتعلق بالحقوق والالتزامات المنصوص عليها في اتفاق الغات بالنسبة لبعض البلدان الاشتراكية الأطراف المتعاقدة في الغات * ذلك أن التقييم قائم أحيانا على أخطاء وقائعية *

٣٦٠- وترى بلدان المجموعة دال من غير الواقعي استهداف التحرك مثلا صوب نظام تجارى دولي جديد أكثر شمولاً في الوقت الذي يتضح فيه ، في الحالة الراهنة ، أن المبادئ والقواعد المقبولة على نحو متبادل لا تتجاهل فحسب بل ويساء استعمالها وتنتهك ايضا * لذا فثمة حاجة ماسة الى اتخاذ اجراءات لاعادة الفعالية الى القواعد والمبادئ والممارسات القائمة *

٣٦١- وتتوقع المجموعة دال أن يقوم الأونكتاد بمناقشة وتقييم المشاكل العاجلة في سياسة التجارة الدولية ، ولا سيما تلك المشاكل الناشئة عن تنفيذ اتفاقات وترتيبات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، اذ أن ذلك أهم بالنظر الى قرب انعقاد دورة المؤتمر السادسة *

٣٦٢- وأشار المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ الى مشروع القرار المقدم باسم مجموعته والمحال الى هذه الدورة (TD/B(XXVIII)/SC.I/L.7/Rev.1) ودعا الى التفاوض بصدد مشروع القرار المذكور بغية التوصل الى اتفاق *

٣٦٣- وشدد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على أن آثار اتفاقات وترتيبات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على التجارة الدولية تشكل قضية هامة وعلى الأخص في ضوء

الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي والتجارة الدولية • وقال انه ينبغي للأونكتاد ان يدرس على نحو منهجي آثار أنشطة المنظمات الدولية الأخرى ، ولا سيما الغات ، فيما يتعلق بجميع تدفقات التجارة الدولية •

٣٦٤- وأضاف قائلا ان الأزمة الاقتصادية في بلدان الاقتصاد السوقي تؤثر بشدة على التجارة الدولية • ويمثل الاتفاق العسكري المتزايد عبئا فادحا على الاقتصادات الوطنية • وللتدابير التجارية والسياسية وكذلك التدابير الأخرى التي تطبقها بعض بلدان الاقتصاد السوقي ، ولا سيما حكومة الولايات المتحدة ، وقع سلبى متفاقم على التجارة الدولية • وهناك اتجاه واضح نحو زيادة التمييز التجارى ومواصلة تقييد مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية والتوسع بدون قيد أو شرط في أشكال جديدة من الحماية تطبق من جانب الأمم التجارية الرئيسية • كما ان القيود التجارية تتكاثر أيضا لأسباب غير اقتصادية •

٣٦٥- ثم قال ان فكرة انشاء " نظام تجارى دولي أكثر شمولاً مع اقرار مبادئ وقواعد وممارسات مقبولة على نحو متبادل للتجارة بين كافة مجموعات البلدان " ، كما اقترح في مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة ، فكرة يكتنفها الشك طالما ان المبادئ والقواعد العادلة والمفيدة للجميع ، وكذلك الالتزامات المتفق عليها المحددة في الغات ، والوثيقة الختامية للدورة الأولى للأونكتاد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية لا تنفذ فحسب بل ويجرى انتهاكها ايضا •

٣٦٦- ذلك أنه ينبغي أن تركز الجهود أولاً على الامتثال الصارم للمبادئ والقواعد والممارسات القائمة بالفعل وعلى الأخص تطبيق مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية بدون قيد أو شرط ، وعندئذ فقط ، يمكن طرح مسألة تحسين النظام التجارى الدولي وتحديثه •

٣٦٧- وثمة حاجة الى " حكم وقائي " فعال وغير تمييزي ومعايير اقتصادية واضحة توضح لمفاهيم مثل الضرر واختلال السوق • وأضاف انه يرى أن يركز الأونكتاد جهوده على اكتشاف الأسباب التي تعرقل التطور الطبيعي والمنتظم للتجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية آخذاً في اعتباره مصالح الجميع ولا سيما مصالح البلدان النامية • ولهذا المهمة أهمية قصوى فيما يتصل بدورة المؤتمر السادسة القادمة •

٣٦٨- ثم قال انه لا يستطيع الموافقة على الفقرة ٢٤ من الوثيقة التي تستشهد برأى يقول ان نظام ادارة التجارة الخارجية في البلدان الاشتراكية يمثل ، في حد ذاته ، حاجزا أمام تنمية التجارة الدولية والتعاون الاقتصادى • وأضاف ان البلدان الاشتراكية طالما عارضت هذه النظرية بشدة في الماضي وستستمر في معارضتها مستقبلا •

٣٦٩- واختتم كلمته مقترحاً بدء المفاوضات بشأن مشروع القرار المقدم من مجموعة الـ ٧٧ (TD/B(XXIII)/SC.I/L.7/Rev.1) وأعرب عن الرغبة في اجراء دراسة مستفيضة للقضايا المشار إليها آنفاً في الدورة السادسة للأونكتاد ، مع الأخذ في الاعتبار الاجتماع الوزارى القادم للغات لما له من أهمية ، ومصالح جميع البلدان •

٣٧٠- وأعرب ممثل فنزويلا عن تقدير بلده للأمانة لما بذلته من جهود متوالية لمتابعة نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وآثارها على النظام التجارى الدولي • فهذا العمل سوف يساعد المحادثات في المحافل المتعددة الأطراف ويعين الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير تتعلق بالسياسة بشأن المشاكل التي تتصدى لها • وأشار الى الاختلاف الكبير بين النظام التجارى

الدولي كما كان متصورا في الأصل والنظام الزائف الحالي الذي يحكم العلاقات التجارية * وأوضح في هذا الصدد ، ان أى نظام تجارى يفتقر الى الشمولية ولا تحترم فيه المبادئ والالتزامات التعاقدية لا يمكن ان يؤدي الى التغلب على الصعوبات الاقتصادية ولا الى تعزيز التنمية الاقتصادية * ومضى يقول انه بالنظر الى الحالة الراهنة للتجارة الدولية ، التي تتصف بركود حجم التجارة وبتغير كبير في المنتجات التي تتألف منها تدفقات التجارة ، فان هذه الفترة ليست هي الفترة المناسبة لاستحداث مفاوضات تنحرف عن المبادئ المتفق عليها أو لتقرير استثناءات من القواعد * وبالعكس ، فان طبيعة هذه المشاكل ونطاقها يستدعيان من جانب المجتمع الدولي بذل جهد منسق ومنظم من أجل حلها والقيام تدريجيا بإنشاء نظام تجارى عالمي حقيقي على صعيد العضوية ، وحجم التجارة المشمولة والحقوق والالتزامات داخل اطاره القانوني *

٣٧١- ثم قال ان أولى خطوات تحديد التدابير المناسبة هي القيام بتحليل منظم ومستمر لتطور النظام التجارى الراهن والقواعد والمبادئ التي تحكمه * وان التقييم المتقطع كلما حلت أزمة لا يمثل أفضل الحلول * كما أنه ليس من المجدي زيادة توسيع نطاقها دون التأكد أولا من الاحترام الكامل لما تنطوي عليه من حقوق وواجبات *

٣٧٢- وقال انه يتفق مع مدير شعبة المصنوعات على أن الاجتماع الوزارى القادم للغات سوف ييسر سبر أغوار الارادة السياسية للمجتمع الدولي على اتخاذ قرارات وثيقة الصلة بالموقف الراهن * وأردف قائلا ان طبيعة المشاكل قيد الدراسة تتطلب ، مع ذلك ، التخلي عن التحيزات فيما يتصل بالمحافل * وان على الأونكتاد ، في هذا الشأن ، مسؤولية خاصة للاستمرار في عمله في هذا المجال على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) *

٣٧٣- أشار المتحدث باسم المجموعة باء الى المسائل الأساسية التي سبق لمجموعته أن أثارته في الدورتين السابقتين فيما يتعلق : (أ) بطبيعة ونطاق وضروية القيام بالاستعراض المقترح في مشروع القرار المقدم باسم مجموعة ال ٧٧ ؛ و (ب) بعلاقة أى استعراض كهذا بجميع أعمال الأونكتاد الأخرى في ميدان التجارة ، مثل الأعمال التي تجرى في اطار لجنة دورة المجلس العادية الأولى من كل عام أو فيما يتعلق بدراسة تقرير التجارة والتنمية في الدورة العادية الثانية ؛ و (ج) بعلاقة الأعمال المضطلع بها في هذا الميدان في الأونكتاد ، من جهة ، والغات من جهة أخرى *

٣٧٤- وقال ان المجموعة باء مستعدة تمام الاستعداد لمواصلة مناقشة هذه القضايا بجدية مع المجموعات الاقليمية الأخرى وأعرب عن اعتقاده في أن المناقشات المستندة الى مشروع القرار الذى قدمته مجموعة ال ٧٧ قد أحرزت بالفعل تقدما كبيرا * وعليه فان مجموعته ترى انه ينبغي للمجلس ان يحاول التوصل الى توافق في الآراء في هذه الدورة ، وهو يوافق على اقتراح المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ باتاحة الوقت الكافي للتفاوض على ذلك القرار *

٣٧٥- ووافق المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ المتحدث باسم المجموعة باء على أنه قد تحقق بعض التقدم في دراسة مشروع القرار ، وعلى وجود مجال للتوصل الى بعض النتائج * وقال ان مجموعة ال ٧٧ مستعدة لمواصلة المناقشة ، نظرا لأن الوقت يتطلب الآن سرعة الاضطلاع باستعراض للنظام التجارى الدولي *

٣٧٦- وأضاف انه يعتقد ان هناك اعترافا عاما بأن للأونكتاد دورا يلعبه في استعراض النظام التجارى الدولى وأعرب عن اعتقاده في وجود قلق عام ازاء عيوب ذلك النظام • وأضاف أن هناك توافقا ملحوظا في التحليلات الواردة في التقارير السنوية لأمانات مختلف المنظمات الدولية بما فيها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى اللذان أعربا عن قلقهما ازاء اخفاق النظام التجارى الدولى في تحاشي تردى الأزمة الحالية • بل لقد اعترف في الغات بضرورة القيام بشئ ما ، وذلك هو السبب الرئيسى للاجتماع الوزارى للغات • ولقد حان ، الآن ، أوان الشروع في التفاوض على مستوى مختلف بشأن مشروع القرار الذى قدمته مجموعته •

٣٧٧- وأثنى ممثل الصين على مدير شعبة المصنوعات لبيانه الذى يبعث على التفكير • ولا حظ انه قد تم ، أو يتم الآن ، انتهاك أو اضعاف عدد من المبادئ المعترف بها في النظام التجارى الدولى • ولم يعق انتشار التدابير الحمائية الثنائية مثل " قيود التصدير الطوعية " و " الترتيبات التسويقية المنظمة " تنمية التجارة الدولية فحسب ، بل انه أضر ضررا فادحا بمصالح البلدان النامية • وتنزع البلدان المتقدمة الى تمديد القيود الانفرادية على المنتجات الكثيفة العمالة مثل المنسوجات والملابس من البلدان النامية ، لتشمل مجالات أخرى من المنتجات الصناعية الحديثة الناشئة • وقال ان مثل هذه الممارسات تتعارض مع هدف اعلان طوكيو الذى يدعو الى منح البلدان النامية معاملة خاصة أكثر رعاية • وعليه لابد من دراسة الكيفية التى يمكن بها تغيير النظام التجارى الدولى لتعزيز تنمية الاقتصاد العالمى وخاصة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية •

٣٧٨- وذكر ان اى اصلاح ينبغي أن يؤدى الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد والى توسيع التعاون الاقتصادى بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على أساس المساواة والمنفعة المشتركة • وينبغي لعملية الاصلاح أن تراعى حقائق العلاقات الاقتصادية الدولية ولا سيما دور البلدان النامية في التجارة الدولية • ولن يكون تحسين معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية بمثابة وسيلة تمكن البلدان المتقدمة من التغلب على مصاعبها الاقتصادية فحسب بل انه يشكل ايضا أساسا لتيسير تنمية التجارة الدولية • وينبغي للاصلاح ان يشمل مجموعة واسعة من القضايا وبالتالى ينبغي أن يحظى بتأييد كل البلدان والأقاليم وخاصة المشاركة الكاملة للبلدان النامية • وأعرب عن أمله في أن يتخذ الأونكتاد السادس تدابير فعالة لتغيير النظام الاقتصادى الدولى • وأشار أيضا الى الولاية الممنوحة للأونكتاد في الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ١٤٥/٣٦ من أجل دراسة التطورات في مجال التجارة الدولية وقال ان التأكيد بأن الأونكتاد غير قادر على اجراء مفاوضات فعلية يناقض روح ذلك القرار • ورأى ان للأونكتاد دورا هاما يتعين ان يضطلع به في هذا المضمار •

٣٧٩- وأشار ممثل سرى لانكا ، في معرض الاشارة الى التطورات في النظام التجارى الدولى ، الى أنه يوافق أمانة الأونكتاد على ما جاء في وثيقتها التى تشدد ، بحق ، على تدني أهمية التعريفات كأداة أساسية من أدوات السياسة التجارية • ولا يعزى ذلك الى المفاوضات حول التخفيضات التعريفية في اطار الغات فقط بل ايضا الى وجود أسعار صرف مرنة خفضت بالفعل فعالية التعريفات • ومن ثم ، فانه يرى ان العالم يمر الآن بعصر التدابير غير التعريفية • وقال ان الحواجز غير التعريفية ليست مشروعة ، أساسا ، بموجب اتفاق الغات وان بلدانا كثيرة لجأت الى اتخاذ تدابير مثل قيود التصدير الطوعية والترتيبات التسويقية المنظمة ، بما انه يمكنها حماية اسواقها عن هذا الطريق ، دون التزام بالاجراءات الوقائية المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف • وحيث ان هذه التدابير

لا تدخل في نطاق الغات فانها تميل الى أن تكون ذات طابع تمييزي تقيدى • ونتيجة لهذه التدابير فانه يتم الآن توجيه أو ادارة قطاعات تجارية بأكملها في هذا الاطار • وأضاف انه يرى ان ثمة سؤالاً صائباً وهو ما اذا كان في الوسخ أن يوجد في نطاق نظام كهذا تعددية للأطراف وعدم تمييز ، وهما يمثلان الأساس الذي يقوم عليه الغات •

٣٨٠- ولاحظ ان هناك تحولاً واضحاً نحو الثنائية والتمييز ، وأفضل مثال على ذلك الترتيب بشأن المنسوجات المتعددة الألياف حيث يدعى أن واردات المنسوجات والملابس من البلدان النامية هي وحدها السبب في اختلال الأسواق لا واردات هذه المنتجات من البلدان المتقدمة • وقد طرحت في هذا السياق عدة مفاهيم مثل اختلال الأسواق والضرر المادي ، والضرر الفادح ، وهي مفاهيم لا تقوم على معايير اقتصادية موضوعية بل انها ، أساساً ، نتيجة لتفسير انفرادى •

٣٨١- وأشار الى حدوث توسع كبير في حجم التجارة داخل شركات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبين انه يمكن اعتبار مثل هذه التجارة ، نظراً لأنها أكثر قابلية للتنبؤ بها ، تجارة منظمة أو موجهة يحتمل ان تستخدم فيها ممارسات تقيدية أو غير تقيدية لا تخدم المصلحة الاجتماعية لهذا النص أو ذاك من الشركاء التجاريين • وأشار ، فسي هذا الصدد ، الى سكوت الغات على الممارسات التجارية التقيدية والتجارة داخل الشركات • وطرح مسألة ما اذا كان النظام الحالي ، الذي أقيم منذ سنوات عديدة ، قادراً على التصدي للأنماط التجارية الناشئة وما اذا كان قادراً على الاستجابة الكافية لديناميكية التجارة العالمية • ولهذا السبب فانه يؤيد مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ بأن يتم الاضطلاع باستعراض للنظام التجاري الدولي وتقديم اقتراحات بشأن ما يمكن اتخاذه من قرارات لتحسين مثل هذا النظام •

٣٨٢- وقال المتحدث باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها انه يود أولاً أن يستكمل ملاحظاته التي أبدأها في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس بشأن الممارسات التجارية بالتعليق على اشارتين محددين وردتا بشأن الزراعة في وثيقة الأمانة (TD/B/913) • وقال انه يلاحظان معدلات التعريف الجديدة كانت ، وقت تكوين الجماعة ، ملزمة في الغالب عند مستويات اخفض من ذي قبل ، وان الجماعة الاقتصادية الأوروبية سلمت بأن نوعية القطاع الزراعي تستحق معاملة خاصة • وبناءً على ذلك فهو يقترح ان يركز المجلس انتباهه في دورته الراهنة على الجانب المؤسسي العام الذي أبرزته الوثيقة • وقال انه يوافق على ضرورة قيام استراتيجية تركز على مبادئ عامة • الا أنه يختلف مع الآراء التي تقول : (أ) ان النظام الحالي لم يعد أكثر من سلسلة من الاتفاقات التي لا تستند الى مجموعة موحدة من المبادئ ؛ و (ب) وان "عدم النظام" المترتب على ذلك يد من الداخل من خلال ما يطلق عليه واضعو الوثيقة اسم "النظام الفرعي" ؛ (ج) وان السبل التي روعي من خلالها حتى الآن وجود أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة ومستويات مختلفة للتنمية لم تكن كافية وكانت تمييزية ؛ و (د) ان الأطراف المتعاقدة في الغات وحدها وبالذات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة هي التي وجدت نفسها تلقاء اختيارات شاقة •

٣٨٣- وقال انه يعتقد ان نظام الغات يواجه مشاكل خطيرة جداً ، ولكنه اثبت قدرته على الاستجابة لتحدي الظروف المتغيرة • ولئن كان تعاظم اختلاف الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ومستويات التنمية فيما بين الأطراف المتعاقدة ، وتزايد تشابك العلاقات التجارية قد أفضيا الى انشاء عدد من الترتيبات الخاصة والثنائية في الغالب ، داخل الغات أو في سياقها أو خارجها

فليس صحيحا - أجمالا - ان هذه الترتيبات قد خرجت عن المبادئ التأسيسية لمبدأ الدولة الأكثر رعاية في مواجهة الجميع ومبدأ (عدم) المعاملة بالمثل الى درجة جعل هذين المبدأين بلا أى مضمون * فلا تزال معظم التجارة تهاجر على أساس مبدأ الدولة الأكثر رعاية ، أما الاستثناءات ذات الشأن التي تقررت بمقتضى شرط التمكين فقد تمت من جانب البلدان النامية ومعها ولصالحها * أضف الى ذلك ان المنافع الملموسة لعدد من المدونات غير التعريفية الجديدة ستطبق على أساس غير مشروط * وفيما يتصل بمدونتي المعايير أو الشراء الحكومي ، ألم يكن التقدم المحرز بين الموقعين عليهم في هذين المجالين أفضل من عدم احراز أى تقدم بالمرّة ؟ وعلى سبيل المثال ، فانه يكاد يكون من المستحيل تصور قيام مدونة "عالمية" للشراء الحكومي يتم التفاوض بشأنها بين أنظمة اقتصادية واجتماعية تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا * ويكاد يكون من المتعذر الاعتقاد انه في امكان أية مجموعة جديدة تماما من القواعد العالمية ان تحيط على نحو أفضل بكل هذا التنوع دون أن تغدو ، في أحسن الظروف ، قليلة التأثير الى درجة صيرورتها غير ناجعة الى حد كبير ، ودون ان تفتح الباب ، في أسوأ الظروف ، لمزيد ، لا لقليل ، من الحماية *

٣٨٤ - وفيما يتعلق بتأثير الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة والاتفاقات التفضيلية الإقليمية على الغات ، فيبدو من المؤسف ألا تتبين أهمية هذه الترتيبات في وقت مبكر عن ذلك وأن يكون في الغات الان مثل هذا العدد الصغير من الشركاء ذوي الوزن الكبير * وليس لمدى الجماعة أدنى شك في أنه كان لتكوينها وتطورها أثر ايجابي على تحرير التجارة وأثر كاسح للاتجاهات الحمائية وحسبما تبين من تقرير الفرقة العاملة التابعة للغات (الوثيقة L.5292) فقد شهد الغات مؤخرا بأن اتفاقية لومي الثانية كانت صحية للغاية * فهل المطلوب أن تغير الأطراف المتعاقدة في الغات رأيها في محفل مثل الأونكتاد ؟

٣٨٥ - وقد أفضت الاشارات الواردة في الوثيقة التي أعدتها الأمانة فيما يتعلق بالتمييز ضد البلدان النامية وبلدان التجارة الحكومية حسبما كان منتظرا الى استنتاج مؤداه ضرورة وضع مجموعة جديدة تماما من القواعد لحظر التمييز ضد أية فئة معينة من البلدان وتقرير التزام واضح بزيادة نصيب البلدان النامية في التجارة العالمية * وليس هناك مطعن واضح في هذا الهدف الأخير بما انه لا يوجد أحد يخالف الفكرة القائلة بأن القيود التي تفرضها حقائق التخلف ذاتها على التجارة مختلفة في الطبيعة عن القيود التي تعاني منها البلدان الأكثر تقدما بل وأخطر منها * وتوافق الجماعة على وجوب بذل قصارى الجهد من أجل ضمان عدم تآكل مزايا الجزء الرابع من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ونظام الأفضليات المعمم خفية ، من جراء عدم كفاية اجراءات الضمان واستمرار الانزلاق في اتجاه اتخاذ خطوات شبه دائمة ضد "اختلال السوق" الخ * على أنه ليس هناك ما يشير الى عدم وجوب تعديل المنافع التفضيلية البتة ، ايا كان مدى التغلب على القيود التي يفرضها التخلف ، وينبغي أن يفضي التقدم المحرز من جانب بعض البلدان النامية منطقيا الى دراسة لمسألة تحقيق مشاركة أكبر لجميع الأطراف في النظام التجاري *

٣٨٦ - وفيما يتعلق ببلدان التجارة الحكومية قال ان من المهم معرفة نوع الاطار الذي يمكن أن ينهض على أفضل وجه بالتجارة بين الشمال والجنوب * يضاف الى ذلك أنه ليس هناك فائدة كبيرة من التكلم عن عدم المشروطة بعبارات عامة دون مجابهة للمسألة الحاسمة المتعلقة بكيفية

التوفيق بين الآراء المختلفة جدا بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي بشأن مسألة المعاملة بالمثل . وقد كان من الممكن الاشارة بتفصيل أوفى للمداولات التي جرت بشأن هذه المسائل في اللجنة الاقتصادية لأوروبا . أضف الى ذلك انه من اليسير جدا ، ومن الظلم نوعا ما ، أن يذكر على سبيل تقرير الأمر الواقع أن بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة تمارس التمييز ضد البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، بمقتضى بروتوكولات الانضمام الى الغات ، بينما يذكر على سبيل ابداء رأى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة وحدها أن ثمة تمييزا يمارس في الاتجاه المضاد ، من جانب نظام مجلس التعاضد الاقتصادي .

٣٨٧- أما البديان اللذان طرحتهما الامانة بالعودة الى تطبيق نظام الغات المؤسس على التعريف القديمة تطبيقا كاملا أو بصياغة قواعد جديدة وشاملة فانهما يتسمان في نظر الجماعة بالبساطة والقصور الى حد ما . ويتسم الخيار الأول بالبساطة لأنه يعني التصدي لاحتمال رهيب ألا وهو حل الخيوط المتشابكة حاليا في عقدة الانتاج والعلاقات التجارية . ويتسم الخيار الثاني بالقصور من حيث انه لا يقتضي من البلدان غير المنضمة للغات ، وبخاصة بلدان التجارة الحكومية ، بذل أى جهود مناظرة .

٣٨٨- وفي الختام ، أعرب المتحدث باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الاعضاء فيها عن موافقته على أن الحالة التي تسود العلاقات التجارية الدولية لا تبعث أبدا على الارتياح وعن تسليمه تماما بالفكرة التي تقول بضرورة وضع استراتيجية تستند الى مبادئ مقبولة . الا أن التحليل الذي أجرته الامانة جاء مخيبا للأمل لا صراره على وجود خيارين اثنين ناجعين ليس الا . وتعتقد الجماعة والدول الاعضاء فيها أن ثمة طريقا وسطا - وأوسع أفقا - بين هذين الحدين المتطرفين . وسيتعين على الاجتماع الوزاري القادم للغات ان يلعب دورا حاسما في هذا السياق ، بالمساعدة في تنقيح استراتيجية شاملة وفي احراز التقدم صوب تحقيق قدر أكبر من العالمية . ولذا فان الأمل معقود على أن تشترك البلدان النامية ايجابيا في ذلك الاجتماع . ويتعين على الأونكتاد ايضا ان يلعب دورا هاما عن طريق تقديم تحليلات دورية للتأثير الذي تمارسه المبادئ والسياسات والممارسات التجارية المتبعة في كل البلدان والمجموعات على التجارة والتنمية في العالم ، الأمر الذي ينطوي ، حكما ، على دراسة المشاكل التجارية المختلفة التي أشار اليها . ولذا فهو يؤكد ان الجماعة تشاطر مثلي البرازيل والصين امليهما في أن يتمكن المجلس في الدورة الراهنة من الوصول الى اتفاق بشأن الاطار المناسب الذي ينبغي ان تجري الدراسات الاستعراضية في حدوده .

٣٨٩- وافق ممثل كندا على أن عددا من القضايا التي حددتها الامانة في مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدتها تستحق الاهتمام العاجل . وتتضمن هذه القضايا تأثير الكتل التجارية الإقليمية ، كالجماعة الاقتصادية الأوروبية ، واتفاقاتها التجارية التفضيلية ، والحاجة الى التفاوض بشأن شروط جديدة للضمان ، ووضع ترتيبات جديدة للتسويق المنظم خارج المناهج المتعددة الأطراف ، وأثر اختلال التوازن على تخفيف التدابير الحماية الثابتة ، والخطر الناجم عن زيادة النزعة الثنائية ، وأهمية تنفيذ الالتزامات الدولية في القانون المحلي . الا أن نقطة الضعف الرئيسية في مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدتها الامانة هي تأكيدها على منطوق

البلدان النامية الى درجة وضع المشاكل التجارية في اطار علاقات الشمال / الجنوب وتجاهل أن كثيرا من المشاكل المحددة يؤثر على العلاقات التجارية فيما بين البلدان المتقدمة ربما الى مدى أكبر من ذلك .

٣٩٠- والبلدان النامية ليست وحدها التي تعتقد بأنها لم تحقق توازنا في الميزان الاجمالي بين الحقوق والالتزامات في الغات وفي الواقع يأتي الخطر الأكبر الذي يهدد النظام التجاري من البلدان المتقدمة . وقد كانت الوثيقة على صواب في تعيين بعض التطورات الهامة الأخرى في التجارة الدولية مثل استحداث مفهوم اختلال الأسواق الذي يجري استخدامه لتبرير الأنواع الجديدة من اجراءات الضمان ، ومفهوم المعاملة بشرط حكم الدولة الأكثر رعاية الذي يطبق على الاتفاق المتصل بالتدابير غير التعريفية ، وضعف الغات في معالجة بعض القطاعات كالزراعة والمنسوجات والصلب والسيارات . بيد ان هذه الخصائص خصائص عامة تؤثر على جميع الأمم المشتركة في التجارة ، لا على البلدان النامية بالذات .

٣٩١- وقال انه اذ يفهم رغبة أمانة الأونكتاد في التشديد على منظور البلدان النامية بشأن هذه القضية ، الا أنه كان ينبغي ان يتسم التحليل الذي قدمته بتوازن اكبر . وأشار الى أن فريق خبراء الكومنولث المعني بالحماثة (١٦) ، الذي اجتمع مؤخرا واستعان الى حد كبير بمناقشات الأونكتاد قد اعترف بأن الغات قد حققت انجازات كبيرة وان وجود الغات نفسه ربما كان سببا في منع حدوث ارتداد اكبر مما حدث فعلا عن المثل التجارية الليبرالية التي سعى الى تحقيقها مؤسسو الغات .

٣٩٢- وقال ان الملاحظات والاستنتاجات الواردة في نهاية الوثيقة هي اما غير واقعية واما أنها عامة الى درجة تجعل من العسير جدا ترجمتها الى واقع . ويمكن ان يدرج في الفئة الأخيرة الاقتراح الرامي الى انشاء آلية لمواصلة استعراض العلاقات التجارية مع اعطاء الأولوية الى " اوجه فهم عام بشأن تطبيق المفاهيم التي تقوم على أساسها العلاقات التجارية الدولية كالمعاملة بالمثل ، وحكم الدولة الأكثر رعاية ، والمعاملة التفضيلية والأكثر رعاية لصالح البلدان النامية " ، وذلك لتوجيه الطريق الذي تسلكه العلاقات التجارية الدولية والمفاوضات المقبلة . فاذا ثبت ان مفاهيم الغات لم تكن ملائمة للتصدي للتطورات الجديدة في العلاقات التجارية ، فإنه يجب عند ذلك اعادة تعريفها مع الاشارة الى القضايا الخاصة ، أو القضايا المحددة ، كما هي الحال مثلا في تجارة الخدمات . وأكد ان اى محاولة لاعادة تحديد المفاهيم الأساسية بحد ذاتها لن تكون الا ممارسة مضیعة للوقت وعقيمة وتستنزف موارد كان من الأجدر ان توجه الى مشاكل عملية مباشرة بدرجة أكبر .

٣٩٣- وفي صدد الخيار الذي يدعو الى معاودة تطبيق نظام الغات المعتمد على التعريفات تطبيقا كاملا وازالة جميع التدابير غير التعريفية قال انه يرى ذلك أمرا غير واقعي لا يقصد منه الا زيادة جاذبية الخيار الثاني ، أى صياغة قواعد ومبادئ جديدة مصممة لتأمين ادارة التجارة على نحو منصف . كما انه من غير المرجح ان توافق البلدان ، في اطار الحالة الاقتصادية والسياسية اليوم ، على تركيز الموارد اللازمة للتفاوض على مبادئ جديدة شاملة لاسيما اذا كانت

(١٦) انظر الحاشية ١١ أعلاه .

نقطة البداية هي اتخاذ تدابير لتأمين نصيب البلدان النامية في تجارة المنتجات المعنية وزيادة هذا النصيب •

٣٩٤- وقال ان التوترات الحالية في العلاقات الدولية تمثل تحديات هائلة لمنظمات كالغات • ولئن كان يسلم بأن ظروف التجارة العالمية قد تغيرت منذ تأسيس الغات في عام ١٩٤٧، فإن امانة الأونكتاد تبالغ في رأيه في عرض الحالة عندما تذهب الى أن النظام الذي يستند الى التعريفات ربما كان السبب في ظهور الأزمة الاقتصادية الحالية • ذلك ان جذور الأزمة تمتد في الواقع الى عوامل اجتماعية وسياسية كثيرة • ولقد استجاب الغات الى التغيرات في التجارة العالمية، كما أن مبادرات من قبيل الاجتماع الوزاري ووضع برنامج عمل استجابة لمشاكل التجارة العالمية في الثمانينات، هي مبادرات تتحو الى تحقيق أهداف مماثلة • وسيكون الوزراء في هذا الاجتماع بحاجة الى التصدي لثلاث نقاط رئيسية، الأولى، تكلفة النزعة الحمائية، والثانية، ما اذا كانت الأمم التجارية الرئيسية ستقبل تطبيق نهج تجارية متعددة الأطراف تطبيقاً أوسع مما كان عليه الأمر في الماضي، والثالثة ما اذا كانت البلدان النامية تستطيع أن تقتنع اقتناعاً كافياً بقيمة النظام التجاري المتعدد الأطراف حتى تساهم بطريقة بناءة في نتائج الاجتماع الوزاري • وتأني في الأساس من جميع هذه القضايا مسألة ما اذا كان بوسع البلدان التجارية الرئيسية أن تشحذ الارادة السياسية اللازمة لمعالجتها •

٣٩٥- وفي صدد القضايا المحددة المعروضة على الاجتماع الوزاري للغات والتي عينتها مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدها الامانة، قال ان الاخفاق في التوصل الى اتفاق ضمان فسي المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يشهد على حساسية القضية وتعقيدها • وسوف تشهد الأسابيع القليلة القادمة ما اذا كان يمكن التغلب على المخاوف وحصر التدابير التقييدية في التجارة (التي أخذت تنتشر في الأعوام الأخيرة خارج نطاق الغات) في اطار النهج المتعدد الأطراف • أما الجوانب الأخرى من قضية الضمان فهي الانتقائية، والمعايير المتفق عليها اتفاقاً ثنائياً، والمعايير الاحادية الجانب، والشروط التي ينبغي توفرها لاتخاذ اجراءات • وفي صدد تسوية النزاعات، قال ان المسألة هي ما اذا كانت الأطراف المتعاقدة الرئيسية تقبل تطبيق النهج المتعددة الأطراف لمدى أبعد، وما اذا كان يمكن اتخاذ اجراء علاجي ضد الاجراءات التي اعلنت الغات انها اجراءات خاطئة •

٣٩٦- وأضاف قائلاً ان القضية العامة في صدد البلدان النامية هي ما اذا كان يمكن لهذه البلدان أن تجد في مجموع الاجراءات ما يكفي لتوليد نتيجة ايجابية من الناحية السياسية • وثمة بلدان نامية تدعي في هذه الآونة انه ليس هناك الكثير مما يبشر بالخير في مجالات اهتمامها التقليدية، أي القبود الكمية والمنتجات الاستوائية، وتشعر بأنها مهددة بالمقترحات الجديدة بشأن الغش والخدمات والاستثمار بينما هي تتعرض لضغوط في الوقت نفسه بشأن التدرج • وهناك قضايا أخرى تتمثل فيما اذا كان من الممكن اعطاء الجزء الرابع من اتفاق الغات وشرط التمكين معنى عملياً حقيقياً، وما هي التحسينات التي يمكن ادخالها لزيادة الفرص أمام المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية للوصول الى الأسواق، وكذلك قضايا الضمانات وتسوية المنازعات والزراعة •

٣٩٧- أما بالنسبة للزراعة فهو يرى ان مسألة المساواة في المعاملة بين المنتجات الزراعية والصناعية في ظل الغات تتوقف الى حد كبير على ردود الفعل المتبادلة بين البلدان المتقدمة الاعضاء في الغات • وفي صدد المسائل المؤسسية في مجال الزراعة، اذا كان يتعين انشاء هيئة محددة

في الغات تعنى بالزراعة فان السؤال يثور حول الكيفية التي ستعمل بها • وفيما يتعلق بالتدابير غير التعريفية ، فان كندا تعتقد انه لا تزال هناك مشاكل كثيرة ، ولا سيما فيما يتعلق بالقيود الكمية ، وأن القضية هي ما اذا كان سيتم الاتفاق على بذل الجهود من جديد لمعالجة هذه القضايا •

٣٩٨- وقال انه يعتقد ان هناك عددا من الضغوط التي يواجهها المجتمع الدولي في الفترة المتبقية حتى انعقاد الاجتماع الوزاري للغات وتتمثل في : التعقيد المتأصل في كثير من القضايا ، واستعصاء معالجتها ، وصعوبة البيئة الاقتصادية الدولية ، وأوجه العجز في موازين مدفوعات البلدان النامية ، والتحديات التي تشكلها العلاقات الثنائية • أما اذا نظرنا الى هذه الضغوط من منظور آخر ، فسنجد انها هي بالذات التي تدعو وزراء التجارة الى الاجتماع •

٣٩٩- وفي حين ان كندا توافق على أن هذه القضايا تستحق الاهتمام ، الا أن موافقتها لا تنطوي بالضرورة على وجوب التصدي لها في الاونكتاد بطريقة مستمرة وتفصيلية • وأعلن انه يأمل ان يكون الاجتماع الغات الوزاري أثره في اعادة التأكيد على ضرورة الالتزام السياسي بالنظام التجاري المتعدد الأطراف وحل المشاكل التجارية الراهنة واعادة توجيه اهتمام الحكومات نحو وضع سياسة تجارية مطلعة الى الامام تساهم في انتعاش النشاط الاقتصادي • أما الكيفية التي يجرى بها التصدي لهذه القضايا في الاونكتاد فهي مما لا يمكن تقييمه ، في رأى كندا ، الا بعد الاجتماع الوزاري للغات •

٤٠٠- وقال في النهاية ان كندا تشاطر غيرها القلق ازاء المحاولات الرامية الى تطبيق التشريع الوطني على أساس يتعدى النطاق الاقليمي • الا انها لا تعتقد ان من المناسب في هذا الوقت أن يقوم الاونكتاد باجراء اى مناقشة حول هذه القضية •

٤٠١- وقال ممثل استراليا أنه يعتبر مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة ذات أهمية كبيرة ، سواء في سياق الملاحظات التي أبدتها الأمين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي للمجلس بشأن الترابط بين المشاكل الرئيسية التي يواجهها النظام التجاري الدولي ، أو في سياق الأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري للغات والأونكتاد السادس • فهذه الوثائق تعد مساهمة مفيدة من جانب أمانة الأونكتاد في عملية النظر في حالة النظام التجاري العالمي وفي المجالات التي يمكن ان تجرى فيها المناقشة في المستقبل داخل الأونكتاد • الا أنه لا يمكن أن يوافق على جميع استنتاجات الأمانة ، وخاصة ما يتعلق بضرورة انشاء آلية جديدة لاستعراض التجارة العالمية • فبلده ، مثلا ، يؤيد تماما الرأي القائل ان التجارة مسألة أساسية في الحوار بين الشمال والجنوب وان الاجتماع الوزاري للغات يتيح فرصة هامة للتأثير في التطورات •

٤٠٢- وأشار الى الحواجز الرئيسية التي تعترض في الوقت الحاضر العمل على اقامة نظام منصف للتجارة العالمية والتنمية الاقتصادية ، وهي التضخم والبطالة والحمائية والهياكل الاقتصادية التي لم تعد صالحة للعصر ، فلاحظ أن هذه المشاكل مرتبطة ببعضها البعض ويجب معالجتها في آن واحد •

٤٠٣- وأضاف قائلا انه يوافق على تعليقات الأمانة ومفادها أن البلدان النامية لم تحصل على فوائد متساوية من جولة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • وأحد الأمثلة على ذلك هو ان التخفيضات التعريفية المطبقة على المنتجات ذات الأهمية بالنسبة لها تقل عن المعدل الشامل

للتخفيضات التعريفية * أما مستوى الحماية المفروضة على المنتجات الزراعية فلم يكن موضعاً للمعالجة عندئذ ، وقد ظل عالياً ، كما كان لنظام الأفضليات المعمم اثر محدود في تحسين فرص الوصول الى الأسواق ، وبالمثل فان الحواجز غير التعريفية في البلدان المتقدمة كثيراً ما تقام في قطاعات تكون للبلدان النامية مزية نسبية فيها .

٤٠٤- وأشار الى أهمية العلاقات التجارية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فقال ان بلدانا عديدة تناولت هذه القضية في محافل مختلفة ، الا أنه لم يحدث أى تقدم ذى شأن * ولذلك فانه يرى ان من الضروري البحث عن حلول فورية لهذه المشاكل ، وخاصة في الاجتماع الوزاري المقبل الذي ستعقد فيه الغات ، ولهذه الأسباب تقدم استراليا باقتراحات لينظر فيها ذلك الاجتماع ، وهي تتعلق بالحماية والمجالات المترابطة من الزراعة ، والضمانات ، والاعانات ، واجراءات تسوية المنازعات * وشدد على ضرورة تقديم برنامج يتضمن اجراءات محددة لوقف النزعة الحالية الى فرض المزيد من الحماية ومختلف أشكال التدخل الحكومي ذات الآثار المشوهة للتجارة .

٤٠٥- وقال ممثل إسرائيل ، مشيراً الى الوثائق التي أعدتها الأمانة ، أن بإمكانه ان يضيف جديداً الى أوجه قصور الغات التي وردت فيها * وعلى الرغم من ذلك فان سجل تجارة اعضاء الغات مع العالم النامي أكثر ايجابية من سجل غيرهم من غير الأعضاء بالتأكيد * يضاف الى ذلك انه لو لم يكن الغات نشيطا للغاية ، في مجالات مثل التجارة السلعية ، لكان سجل الأونكتاد أسوأ حالا * وقال انه يرى ان أداء نظام الغات خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة أفضل حتى الآن من أداء غيره من عناصر النظامين الاقتصادي والمالي الدوليين .

٤٠٦- وقال ان مقترحات الأمانة الرامية الى الاستعاضة عن النظام التجاري الدولي الراهن بغيره تهدوله خيالية نوعاً ما * اذ يكاد يكون من المستحيل ان نتوقع أن تفضي مفاوضات دولية واقعية الى "العالمية" المتوخاة * ومن الناحية الأخرى فقد سلمت الأطراف المتعاقدة في الغات بضرورة تقوية الاتفاق العام ليتمكن من الاستجابة الى المتطلبات الحالية * ولقد كان ذلك هو السبب الرئيسي للدعوة الى عقد الاجتماع الوزاري * وقد دعي آخر اجتماع من هذا القبيل منذ عشر سنوات تقريبا ، وقال انه يتوقع أن يكون الاجتماع القادم أجدى من الدورات المتقاربة لمجلس التجارة والتنمية * ان المناخ الاقتصادي ليس مواتياً الآن بالتأكيد لاجراء تحسينات يمكن الاتفاق عليها ، في النظام التجاري * ويتعين على الوزراء ان يبرهنوا على تحليلهم ببعد النظر بغية مجرد تلافي الخطوات الارتدادية .

٤٠٧- وأشار الى قضية التدرج حسبها وردت في مذكرات المعلومات الأساسية التي اعدتها الأمانة فقال انه على الرغم من موافقته على أنها استخدمت كآلية للضمان ، الا انه لا يعتقد انها تشكل أداة "لانتزاع الامتيازات" من البلدان النامية ، حسبما تقول الأمانة * وقال انه قد أن الأوان في نظره كي يسلم الأونكتاد بأن العالم النامي ليس متماثلاً وأن البلدان النامية ليست جميعاً متساوية * بل على العكس ، ثمة اختلاف واسع جداً بينها في مستويات التنمية * ويمكن ان يضرب بقضية اقل البلدان نمواً المثل على ذلك ، فقد حاول الأونكتاد أن يتجنب مثل هذه القضية الى أن دعت الجمعية العامة الى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً * وفي سياق المفاوضات التجارية الدولية لا يزال مفهوم التدرج مفهوماً سليماً حيث انه يمكن ان تقدم البلدان النامية ، هي ايضاً ، اسهاماً ايجابياً لا في اطار العلاقات بين الشمال والجنوب وحسب ، وانما ايضاً بصورة خاصة في المفاوضات التي تجريها مع سائر البلدان النامية .

٤٠٨- وأشار ممثل الهند ، معلقا على البيان الذى ألقاه ممثل إسرائيل ، الى أن مشاكل أقل البلدان نمواً نوقشت في الدورتين الرابعة والخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، قبل المبادرة التي اتخذت في الجمعية العامة بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً . وفيما يتعلق بالتدرج ، قال انه ينبغي الإشارة الى ان الفكرة القائلة ان الفوائد تنقل من مجموعة ما من البلدان النامية الى مجموعة أخرى لا تتفق مع التجربة . وعلاوة على ذلك ، طلب من البلدان النامية في الاشهر الاثنى عشر الماضية تقديم تنازلات مقابل استبقاء نظام الأفضليات المعمم ، بل وهددت بسحبه .

٤٠٩- وقال ان من حق الأونكتاد ان يناقش المجموعة الكاملة للمشاكل التجارية العالمية والقواعد والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها العلاقات التجارية الدولية . وهذا الأمر يختلف عن محاولة إعادة التفاوض على الاتفاق العام (الغات) في الأونكتاد .

٤١٠- وأضاف قائلا ان فكرة محاولة فرض التزامات اضافية على البلدان النامية لا يجوز ان تصبح ذريعة للبلدان المتقدمة لعدم الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها - وهي الالتزامات التي تعهدت بها من خلال مختلف الاتفاقات التجميدية التي تم التفاوض عليها في الأمم المتحدة وكذلك في اطار الجزء الرابع من وثيقة الغات . فضلا عن ذلك ، فان البيانات التجارية تشير الى أن الفائض التجارى للبلدان المتقدمة في تجارة المصنوعات مع البلدان النامية ازداد من ٢٥ مليار دولار في عام ١٩٧٠ الى ٨٥ مليار دولار في عام ١٩٧٥ و ١٦٨ مليار دولار في عام ١٩٨٠ . وهذه الأرقام تدل على النظم التجارية المتحررة للبلدان النامية فيما يتعلق بالفرصة المتاحة لصادرات البلدان المتقدمة .

٤١١- وأشار ممثل هنغاريا الى ان معاملة الدولة الأكثر رعاية غير المشروطة وعدم التمييز هما المبدأان الأساسيان للغات وأن الأطراف المتعاقدة في الغات قد دخلت في تسهيلات متبادلة على هذا الأساس . ومضى يقول ان المعاملة بالمثل هي مفهوم ذاتي يجيز قوة المساواة غير المتكافئة بين البلدان . ووافق أمانة الأونكتاد على تحليلها بخصوص الآثار الضارة لمفهوم الدولة الأكثر رعاية المشروط . وأعرب عن أسفه لأن بعض البلدان ، أو مجموعات البلدان ، تطبق معايير مزدوجة اذ تنادى بالتجارة الحرة حين يتعلق الأمر بصادراتها وتأخذ بالحماية فيما يخص وارداتها .

٤١٢- واعتبر الملاحظات التمهيدية التي أبداه مدير شعبة المصنوعات ذات صلة وثيقة بالمناقشة وأيد الملاحظات المتصلة بالأجراء الوقائي ، ومحاولة خلق نظام للتجارة الموجهة ، ومسألة التشريع الداخلي .

٤١٣- وفي تعليقه على البيان الذى أدلى به المتحدث باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، انتقد بشدة محاولة ادخال مفهوم " بلدان التجارة الحكومية " . وقال ان المفهوم يستعمل ، لتشويش القضايا ، والادعاء للجماعة بمواقف لا تسوغها التزاماتها . وأعرب عن شكه في قدرة الجماعة الاقتصادية الأوروبية على أن تتكلم باسم جميع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة . وأضاف أن غالبية شركاء بلده في التجارة لا تمارس التمييز ضد هنغاريا . وفيما يتعلق بانكار الجماعة لممارستها التمييز ضد هنغاريا ، قال ان الجماعة والدول الاعضاء فيها قد أخطرت بنفسها الغات بالتقييدات الكمية التمييزية بهدف ازالتها تدريجيا . وأشار الى أن بروتوكول انضمام هنغاريا الى الغات يعكس واقع ان قرار قبول هنغاريا قد اتخذ بناء على معرفة تامة بالنظام التجارى الهنغارى .

وتسأل كيف يمكن الآن الشك فيما اذا كان هذا النظام مقبولا او غير مقبول * وأعرب عن شكه في مشروعية اصدار اللجنة تشريعا يقسم العالم الى قسمين - بلدان التجارة الحكومية وبلدان التجارة غير الحكومية - بهدف تبرير ممارسة التمييز ضد ما يسمى ببلدان " التجارة الحكومية " * وقال انه يرى ، في هذا السياق ، خطرا كبيرا هو خطر تقسيم النظام التجارى الى أجزاء مستقلة ، وحذر من ان ما يجرى عمله اليوم لهغاريا قد يجرى عمله غدا لغيرها *

٤١٤- وأشاد ممثل نيوزيلندا بالأمانة للتحليل الموثوق والمثير للتفكير الذى أجرته للنظام التجارى الدولى ، والمقدم في مذكرات المعلومات الأساسية التى أعدتها * واعترف بأن التجارة الدولية ذات أهمية أساسية لجميع أعضاء الأونكتاد وأعرب عن الحاجة الى نظام يعزز النمو والاستثمار والتنمية ، لا الى نظام يعيقها * وقال انه في حين أن لدى وفده آراء مختلفة حول عناصر مختلفة من التحليل الذى قدمته الأمانة ، مثلا حول ما اذا كان ينبغي أن يصبح نظام الأفضليات المعمم وثيقة ملزمة قانونا ، فان هذه الاختلافات ينبغي أن لا تحول النظر عن الرؤية الايجابية التى قدمتها الأمانة * وفي رأيه أن رسالة الأمانة الأساسية هي أن التطورات في النظام التجارى الحالى تحول دون تحقيق الكثير من البلدان لأهداف اقتصادية واجتماعية أساسية *

٤١٥- ومضى يقول انه ، كما ذكرت الأمانة في ورقتها ، أصبح نظام الغات ، رغم ازدياد عضويته العددى ، أقل شمولا فيما يختص بالتزاماته * فقد بقيت نواح هامة من التجارة ، مثل المنسوجات والزراعة ، على هامش نظم الغات * وان المجتمع الدولى يشهد حالة يتغير فيها النظام التجارى من خلال سلسلة من القرارات الخاصة ، التى كثيرا ما تكون ذات طابع ثنائي ، تعمل الى زيادة الحواجز الحماية بدلا من انقاصها *

٤١٦- وأضاف قائلا ان الاجتماع الوزارى للغات ، في ضوء تزايد المشاكل في النظام التجارى الدولى ، يتيح فرصة حقيقية لاعتماد تدابير لا يقف النزعة الحماية * وان إعادة بناء نظام تجارى تستدعي اقتران تضافر الجهود على الصعيد الدولى بتوافق الرأى حول ضرورة اجراء تعديل هيكلي ايجابي على الصعيد الداخلى * واذا امكن للمناقشة التى تدور حول هذه القضايا في الدورة الراهنة للمجلس أن تساهم في ايجاد الارادة السياسية اللازمة للاجتماع الوزارى للغات ، فان الأونكتاد يكون ، في رأى وفده ، قد أدى المهمة المكلف بها بموجب قرار الجمعية العامة ١٤٥/٣٦ *

٤١٧- وأعرب ممثل النمسا ، عن تقديره لجهود الأمانة في اعداد الوثيقة TD/B/913 وأعلن أن سلطات بلده ، مع انها لا توافق على جميع النقاط المطروحة ، تجد بعضها سليما تماما * قال ان الوثيقة تلم على نحو صحيح بالتطور التاريخي للغات وطريقة عمله ، ولكن وصف النظام التجارى للغات بأنه نظام مؤسس على التعريفات يستحق على الأقل المناقشة * وشدد على أن الغات قد حاول الاستجابة للظروف المتغيرة في التجارة الدولية بتغيير القواعد ذات الصلة ، فتخفيض التعريفات وتحرير الاستيراد من التقييدات الكمية قد هيا الظروف لتنمية مستقرة مؤاتية للتجارة العالمية عقب الحرب العالمية الثانية * وتخفيض التعريفات الجمركية هو الذى أدى الى زيادة التأكيد على التدابير غير التعريفية ، وقد تكلل هذا التطور بالصكوك القانونية لجولة طوكيو التى أفضت الى مزيد من التطور في اطار من للتجارة الدولية *

٤١٨- كذلك ذكر تباين المصالح بين الأطراف المتعاقدة في الغات والحاجة الى درجة معينة من المرونة في تطبيق صكوك السياسة التجارية *

٤١٩- وقال انه يعتقد في امكان النظر الى بعض المشاكل بطريقة أخرى تختلف عن الطريقة التي عرضت بها في مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة * وهو يشعر ، في هذا الصدد ، بأن الترتيب المتعلق بلحوم الأبقار مثلاً قد ركز عليه أكثر مما ينبغي *

٤٢٠- واعترف بأن الاقتصاد الدولي يواجه فترة عصبية جداً وضارة وخطيرة بالنسبة لصغار وضعاف الشركاء في التجارة العالمية * ولكنه لا يظن انه ينبغي القاء المسؤولية بأكملها على قواعد الغات ، لأن نجاح الغات يتوقف على الارادة السياسية للدول الأعضاء فيه ، كما هو الحال بالنسبة للمنظمات الأخرى ، ومنها الأونكتاد * وقال انه يعتقد ان اطار الغات ، بالرغم من كل مواطن الضعف فيه قد حال دون استثناء التدابير الحمائية * ودعا البلدان النامية ، في ختام كلمته ، الى الاشتراك في صكوك المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وأعلن استعداد وفده لمواصلة المناقشات بشأن مشروع القرار المطروح أمام المجلس *

٤٢١- وقام ممثل الولايات المتحدة ، وهو يعلن تأييده للبيان الذي ألقى باسم جميع أعضاء المجموعة بـ ، بالترحيب ببيان المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الذي قال فيه أن مجموعته على استعداد لمواصلة العمل الذي بدأ فيه أثناء الدورة السابقة للمجلس *

٤٢٢- وقال ان حكومة بلده قد أقرت باهتمام كبير الوثيقة التي أعدتها الأمانة وتعليقات المدير على تلك الوثيقة ، وأضاف قائلاً انه يبدو ، بالرغم من اعتقاده أن الوثيقة والتعليقات بشكل عام سوف تشكل خلفية مفيدة للعمل المعتمد النهوض به في المجلس ، ان من الضروري ابداء بضـح ملاحظات * فقد أبديت ، في عدد من المواضع ، ملاحظات على مواضع لا تتصل باختصاصات الأونكتاد المحددة ، أى قضايا التجارة التي لا تتصل بالجوانب الانمائية للتجارة * وقال انه يعتقد ان هذه المواضع لا تمت بصلة الى عمل الأونكتاد وينبغي تجنبها في المستقبل * وفيما يتعلق بالتغيرات الملحوظة في أساس النظام التجاري الدولي ، فقد ادعى أن مبدأ الدولة الأكثر رعاية قد استعيز عنه بشئ وصف بأنه تجارة موجهة * وهو يعتقد ان السبب في ذلك يعود جزئياً الى فهم خاطئ لدور مبدأ الدولة الأكثر رعاية ، الذي لم يكن مطلقاً في أى وقت من الأوقات * وفي هذا السياق ، كانت المعاملة في مواد الغات ، مثلاً ، لمسائل مثل الاتحادات الجمركية ، ومناطق التجارة الحرة ، وكذلك في منح الأفضليات بالنسبة للبلدان النامية * غير أنه وافق على أن النظام التجاري الحالي ينطوي على عدد من الانحرافات عن مبدأ الدولة الأكثر رعاية وان هذا هو السبب في العمل الضخم الدائر في الغات من أجل تفادي هذه الانحرافات وإيجاد السبل الكفيلة بإعادة اقرار مبدأ الدولة الأكثر رعاية بوصفه المبدأ الأساسي الذي ينظم التجارة الدولية والذي تؤيده حكومته * كذلك اشتملت مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة على الرأي القائل بأن ثمة عدم اتساق بين اتفاقات وترتيبات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والالتزامات المترتبة على الاتفاق العام * ثم قال ان حكومته ترى في مدونات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تفصيلاً لمواد الغات وليس انحرافاً عنها * وأخيراً قال انه لوحظ ان المقترحات الأخيرة تشير بأن يطلب الى البلدان ان تدفع شيئاً مقابل الاحتفاظ بالمعاملة التفضيلية * ولكن هذه المقترحات لم يشر اليها بالتفصيل ومن ثم من الصعب أن تعرف ماهيتها تماماً * غير انه فيما يتعلق بالاقتراح الأخير لحكومته فليس القصد منه ما أشير اليه * فالولايات المتحدة ما زال لديها نظام للأفضليات المعممة ، وهي تأمل ان يستمر * وينطوي هذا المخطط على استبعادات تنافسية للمنتجات حيثما تصبح الأفضليات الخاصة غير مطلوبة * ووضعت الولايات المتحدة أيضاً مقترحات جديدة بقصد تلبية

الرغبة في تيسير الوصول ، على أساس تفضيلي بالنسبة للمنتجات غير المدرجة حاليا في المخطط والابقاء على درجة من الوصول التفضيلي الى المنتجات المستبعدة من نظام الأفضليات المعمم على أساس قيود الضرورة التنافسية . فمن شأن هذا الأساس أن يكفل درجة أكبر من امكانية التنبؤ بالوصول أكبر مما يتيح حاليا نظام الأفضليات المعمم . والولايات المتحدة مستمرة في تقييم ردود الأفعال لهذه المقترحات .

٤٢٣ - واعترف ممثل اليابان بأهمية التجارة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وأبرز ضرورة تدعيم هذه التجارة . وهو يرى ملائمة بعض الملاحظات والشواغل المعرب عنها في مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة بصدد مسألة تفويض نظام الغات / المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عن طريق التدابير التي تتخذ خارج اطار الغات وبصدد مشكلة النزعة الثنائية . ومع ذلك ، فان الأمانة لم تشر في وثائقها الى الجوانب الايجابية في اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . بل ان تقييمها لهذه المفاوضات متشائم ومنحاز للغاية وذلك أمر لا يمكن لوفده أن يقبله . وأكد على أهمية صيانة وتدعيم نظام التجارة الحرة والمفتوحة والمتجسد في الغات لا مكان معالجة الصعوبات الحالية في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية . وأعرب عن عدم موافقته على الرأي القائل بأن الغات لم يتناول في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الا قضايا ثانوية ، وذكر بأن المفاوضات تشمل على قضايا رئيسية كرسنت لها جهود ضخمة في تلك المنظمة .

٤٢٤ - وأخيرا ، دعا البلدان النامية الى الاشتراك في اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والى أن تكون شريكة كاملة في النظام التجاري العالمي وناشد بنوع خاص البلدان النامية الأكثر نموا أن تفتح أسواقها تدريجيا ، وقال ان اتباع سياسات السوق المفتوحة في بلدانها سيساهم في تنمية تجارة البلدان النامية الأقل تقدما .

٤٢٥ - وأعربت ممثلة كولومبيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به المتحدث باسم مجموعة ال٧٧ وألقت الضوء على أهداف البلدان النامية بالنسبة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . ورحبت بالتعليقات التي أبدتها مدير شعبة المصنوعات وورقة الأمانة حول هذا الموضوع ، قائلة انها لفتت الانتباه الى أحد التطورات التي طرأت في الاقتصاد العالمي وخصوصا في التجارة الدولية . وقالت ان أعمال الأمانة في هذا المضمار ، كما أوضح مدير الشعبة ، تهدف الى حث الحكومات على وضع تحليلات بناءة وواقعية في سعيها للتوصل الى حلول مقبولة لكافة البلدان المعنية .

٤٢٦ - وقالت ان وفدها يؤيد الرأي القائل بأنه يجري بصورة انفرادية تطبيق سلسلة من المفاهيم تفضي الى عدم الاستقرار في النظام التجاري المتعدد الأطراف واثارة الشكوك حول المنافع التي يمكن للبلدان النامية أن تجنيها من نظام الأفضليات المعمم . وهذه المفاهيم تتعلق بالتسديد ، واختلال الأسواق ، والمعاملة المشروطة والانتقائية . ويرى وفدها انه ينبغي رفض هذه المفاهيم لدى اجراء المداولات بشأن النظام التجاري الدولي وأنه ينبغي تطوير قواعد ومبادئ وممارسات تتسم بالمزيد من الطابع العالمي ويمكن اعتمادها من قبل مختلف الأطراف وينبغي أن تضع في اعتبارها بصورة خاصة وضع كافة البلدان ولا سيما البلدان النامية .

٤٢٧ - وقالت ان هنالك منظمتين يمكنهما القيام بهذه المهمة وهما مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) والائكتاد . وأعمال هاتين المنظمتين ، في رأى وفدها تكمل بعضها بعضا . اذ يمكن من ناحية أن يتصور المرء أن النقاش العام والتحليل السياسي هما

من مسؤولية الأونكتاد ، بينما من ناحية ثانية تقع الترتيبات التعاقدية التي تيسر تنفيذ مثل هذه النتائج في إطار اختصاص الغات . ولهذا السبب فإن وفدها يرى أنه ينبغي للأونكتاد مواصلة الاضطلاع بأجراء استعراض وتحليل منهجيين لوضع التجارة العالمية وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية .

٤٢٨- وأثنى ممثل بنغلاديش على الأمانة لوثيقتها التي تبعت على التفكير ، والتي تقدم في رأيه استعراضا شاملا للمشاكل التي تواجه النظام التجاري الدولي وتوفر تحليلا للعديد من المشاكل التي تصادف في فترة ما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . ورغم أن وفده يشارك تطلعا في وجهات نظر مجموعة الـ ٧٧ ، فإنه يساوره قلق شديد ازاء تزايد الحمائية وتدور المناخ التجاري العالمي . وقال ان أقل البلدان نموا لم تحصل على أى شيء تقريبا من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، رغم أن اعلان طوكيو وافق في الفقرة ٦ منه على منح معاملة خاصة لهـذه البلدان في سياق تدابير عامة أو محددة تتخذ لصالح البلدان النامية . وأعرب عن أمل بلده في أن يتمكن الاجتماع الوزاري المقبل للغات والدورة السادسة للأونكتاد من اتخاذ خطوات ايجابية للتخفيف من المشاكل التجارية التي تعاني منها أقل البلدان نموا .

٤٢٩- وهنأ ممثل أسبانيا الأمانة على مذكرات المعلومات الأساسية الممتازة التي أعدتها وأعرب عن تقديره للبيان الذي أدلى به مدير شعبة المصنوعات . وأعرب عن تأييد وفده بصورة عامة للآراء الواردة في الوثيقة ، مع تحفظات بشأن مختلف الاستنتاجات . وأيد ضرورة الدراسة والتفكير مليا فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي والغات ، وكذلك المصاعب الراهنة التي تمر بها التجارة الدولية . وأوضح أن بلده قد وصل الى مرحلة متوسطة من التنمية وتبعاً لذلك يدرك المصاعب التي تصادفها البلدان النامية في الاستفادة من نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وذلك في ضوء تجربة بلده في تكييف سياساته وتشريعاته المتعلقة بالتجارة الخارجية مع تلك النتائج .

٤٣٠- وأضاف قائلا ان وثيقة الأمانة عرضت أفكارا هامة تجر الحاجة الملحة للدراسة والتحليل والبحث عن حلول للمشاكل الناجمة عن التدابير غير التعريفية التي هي مثار القلق حاليا في الغات . وقال انه يولي أهمية ايضا لمسألة لم تحل هي مسألة الضمانات الجارية استعراضها حاليا في الغات . وقال انه يرى بالنسبة لمسألة التدرج انه يجب تكييف النظرية مع الواقع ، وانه لا يستطيع تأييد الرأي القائل بأن الغات هو نظام يقوم على التعريفات منذ نشوئه . وقال ان وفده يرى ضرورة اجراء المزيد من الدراسات المتعمقة للبحث عن حلول للمشاكل القائمة . ومن المفيد القيام دوريا بفحص دورى للنظام التجاري الدولي بوصفه جزءا من برنامج الأونكتاد ، وأعرب عن أمله في أن يتمكن المجلس في الدورة الحالية من اعتماد قرار يوفر أساسا لاستعراض النظام التجاري وتحليله .

٤٣١- وقال ممثل باكستان ان الأزمة الراهنة في النظام التجاري الدولي مقلقة لاسيما وأنها جاءت علاوة على أزمات التنمية ، وهبوط أسعار السلع الأساسية وأزمة النظام النقدي الدولي . وقال ان كونها جاءت في أعقاب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بفترة وجيزة جدا يعني اما ان هذه المفاوضات لم تعالج الاتجاهات الناشئة عندئذ على نحو كاف أو أن براعة الحمائيين فاقت جهود أولئك الذين يحاولون مكافحة الحمائية . وأضاف ان العديد من يحاولون اظهار المشكلة على انها أقل أهمية مما هي عليه بقولهم ان التجارة الدولية حرة نسبيا . غير ان هذا يعتمد الى حد بعيد على منظور المرء . اذ قد يؤدي النهج الاحصائي الخالص الى الرأي القائل ان تجارة المنسوجات

هي حرة نسبيا في مجملها نظرا لضآلة حجم تجارة البلدان النامية فيها ، بيد أن استنتاجا كهذا ليس صحيحا بالنظر لوجود الترتيب المتعدد الألف الذي من شأنه ، إذا ما التزم التزاما دقيقا بمبادئه ، أن يكبح صادرات البلدان النامية الى ما دون قدراتها التوريدية الممكنة او القدرة الاستيعابية لأسواق البلدان المتقدمة . وبلاضافة الى ذلك ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحاول استباق المشاكل ومنعها بدلا من الانتظار حتى تستفحل ويستحيل التحكم فيها . وقال انه لاحظ هذا الصدد أن التدابير غير المنظورة مثل التهديد باتخاذ اجراءات معينة ولا سيما ضد الشركاء التجاريين الصغار ، يمكن ان يكون لها أثر يوازي في أهميته التنفيذ الفعلي أو المنظور لاجراءات الوقاية . أما بالنسبة لذلك الجزء من التجارة الذي يقال انه حر فيبدو ان ذلك ليس نتيجة لقوة النظام التجاري الدولي ، وانما نتيجة لتوازن القدرة على الرد - وهو وضع مستحيل بالنسبة للبلدان التجارية الصغيرة . ولا بد من اليقظة بشأن الاتجاهات السلبية في هذا الوضع ، مثل التهديدات الموجهة نحو نظام الأفضليات المعمم ومحاولات التماس حلول تمثل رجوعا للوراء .

٤٣٢- وأعرب ممثل سويسرا عن اعتقاده ، رغم مشاركته في بعض آراء الأمانة حول تطور النظام التجاري الدولي . بأن المطلوب هو تحليل الكيفية الممكنة لتكييف النظام بحيث يتلاءم مع احتياجات تجارة السلع والخدمات اليوم تلاؤما أفضل . واستدرك قائلا انه من الخطير ان يتخذ هذا التلاؤم شكل التجارة الموجهة التي لا هي تتفق مع الأنظمة الأساسية للعديد من البلدان المتقدمة والنامية ، ولا هي في صالح هذه البلدان . وقال ان هذا سيزيد ايضا من التطبيق الشروط لحكم الدولة الأكثر رعاية . وقال ان سويسرا تؤيد جهود الأمانة ليجاد وسائل لمراعاة الاختلافات بين النظم الاقتصادية والاجتماعية ومستويات التنمية مراعاة أفضل ، لكنها تعتقد أن أية محاولة لتحسين النظام التجاري الدولي يجب أن تضع في اعتبارها الاختلافات بين البلدان ، لا أن تكفي بالاستناد الى الفئات العريضة الثلاث (البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي والبلدان الاشتراكية والبلدان النامية) . وأضاف قائلا ان سويسرا تشارك الأمانة رأيها في أنه ينبغي للنظام أن يكون قادرا على التكيف مع التغيرات في الميزة النسبية . وهذه القضية مرتبطة بالتفاوض حول حكم وقائي فعال جديد ، كما انها متصلة بنظام الأفضليات المعمم ، وهو مجال يهيم سويسرا النظر في مقترحات بشأنه لسحب المنافع طبقا لمعايير متفق عليها بين الأطراف بهدف توفير مقدار أعظم من اليقين للبلدان المستفيدة .

٤٣٣- وقال ممثل النرويج ، في معرض ترحيبه بوثيقة الأمانة ، ان الأونكتاد في سبيله الى تأكيد وجوده كمحفل رئيسي للمداولات حول المشاكل التجارية . وان النرويج تشارك في الكثير من الآراء المعرب عنها في الوثيقة غير أنها تقصر تعليقاتها على تلك الجوانب من الاستنتاجات التي لا تتفق معها . وتعتقد ان المرحلة النشطة الجديدة من المفاوضات بشأن الضمانات والاجتماع الوزاري للغات يبينان ان العلاقات التجارية الدولية لم تصل الى طريق مسدود . كما انها تعتقد أن نظام الغات قد نجح في أن يبقى ثابتا ، وأن أي تعثر في التقدم يرجع الى الافتقار الى الإرادة السياسية لدى الحكومات وللقصور في النمو الاقتصادي . وقال ان آليات استعراض العلاقات التجارية الدولية موجودة بالفعل في الغات والأونكتاد وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وان تكمن بطريقة مجزأة ، ولكن مناقشة التدابير في مرحلة مبكرة قد يوازن التدابير الحمائية ، مع انه قد يكون من المثالي محاولة الفصل بين المناقشات و " الاعتبارات القانونية والتفاوضية " . وأضاف قائلا ان النرويج ترى أنه قد يكون من المصلحة المشتركة لصغار وضعاف البلدان التجارية الالتزام التزاما قويا بنظام تجاري مفتوح ومتعدد الأطراف وواسع العضوية ، غير انها ترى ان الغات على ما فيه

من أوجه نقص ، لديه امكانية التكيف مع هذا الدور * اذ ان امكانية الوصول الى تفاهم عام حول تطبيق المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها العلاقات التجارية الدولية قد تكون مهمة طموحة لدرجة تفوق امكانيات الأونكتاد ، وهذا يثير ايضا مسائل تتعلق بالكفاءة المؤسسية للغات *

٤٣٤- أما مسألة الضمانات فهي مسألة معقدة وحساسة الى حد ما ، ولا يمكن حلها لا بالاعتماد على قوى السوق اعتمادا جازما - ولا عن طريق الاجراءات الواسعة النطاق التي تتخذها البلدان المستوردة بصورة انفرادية * ومن المأمول ان يتم التوصل الى حل في الاجتماع الوزاري للغات * اما فيما يتعلق باقتراح تجديد استخدام الحماية القائمة على التعريفات في نطاق الضمانات ، فقال ان فيه مجازفة قد تؤدى الى قلب التقدم المحرز من خلال مختلف جولات الغات رأسا على عقب والنرويج تشارك في القلق ازاء امكان تدني المناقشات في المحافل الدولية الى مستوى الاتهامات لكنها ترى أن النقاش الراهن بشير خير للمناقشات التي ستجرى في المستقبل حول هذه القضية في الأونكتاد *

٤٣٥- وأجاب مدير شعبة المصنوعات على تعليقات الوفود * فأوضح ان مذكرات المعلومات الأساسية لا تهدف الى مهاجمة الغات لكنها لاحظت فقط ان السير الحالي للعلاقات التجارية الدولية قد ابتعد كثيرا عن قواعد الغات ومبادئه * وقد اعترفت بذلك علنا حكومات البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي نفسها وكان ذلك سببا انعقاد دورة الغات السنوية القادمة على المستوى الوزاري *

٤٣٦- وأوضح ان الوثيقة لا تقترح نظاما للتجارة المدارة ، الا أنها لاحظت ان التطور في العلاقات التجارية يسير بصورة واضحة في ذلك الاتجاه * ولم تكن أمانة الأونكتاد هي التي اخترعت مفاهيم مثل الكبح الطوعي للصادرات ، وترتيبات الأسعار الدنيا ، والمستويات المقبولة للتغلغل في الأسواق ، وانما اخترعتها البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، وهي نفسها من غلاة المدافعين عن الغات *

٤٣٧- وهو يرى ان الحركة في اتجاه التجارة المدارة يمكن ان ينظر اليها (أ) كانهيار في نظم الغات ؛ أو (ب) كاعتراف ضمني بواقع جديد في العلاقات التجارية الدولية * وفي الحالة الأولى ، يحتاج الحل الى عكس مفاجئ للاتجاهات الراهنة ، يتطلب اتخاذ قرارات خطيرة اقترح بعضها في الوثيقة TD/B/913 وفي بيانه الاستهلالي *

٤٣٨- الا أنه اذا كان التحليل الثاني صحيحا ، فمن الواضح ان هنالك حاجة واضحة للنظر في كيفية ادارة التجارة بطريقة عادلة ومنصفة ، تأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الشركاء التجاريين ، ولا سيما مصالح البلدان النامية *

٤٣٩- وفي رأيه انه لا يمكن حل ازمة النظام التجاري الدولي من خلال التصريحات الحماسية ولا من خلال الحلول التي يفرضها الشركاء الاقوى ، بل من خلال تحليل جدي ومتعمق للمشاكل المتضمنة وقد أعدت الوثيقة TD/B/913 بناء على طلب المجلس لمساعدته في مداولاته من خلال ابراز بعض المجالات التي تعتبر اساسية لاي تحليل من هذا القبيل * وفي ضوء هذا ، فانه يرى ان الامانة على حق في طلب المزيد من التوجيه من المجلس بخصوص الطريقة الواجب اتباعها في معالجة هذا البند في المستقبل *

٤٤٠- وفي الجلسة الختامية للجنة الأولى للدورة قدم رئيسها مشروع مقرر (TD/B(XXV)/SC.I/L.3) لتأجيل النظر في هذا البند الى الدورة السادسة والعشرين للمجلس ، وكان قد تقدم بذلك المشروع بعد مشاورات غير رسمية كرسيت اثناءها جهود كبيرة لتبادل مستفيض للأراء أملا في امكانية صياغة استنتاجات متفق عليها . الا أنه لاحظ انه بالرغم من الجهود المبذولة فقد تعذر التوصل الى مثل هذا الاتفاق وخلص الى أن البند يحتاج الى مزيد من المناقشة ، كما يتضح من الاهتمام الواضح به الذي ينعكس في البيانات الكثيرة التي أُلقيت في لجنة الدورة بشأن كل جوانب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

٤٤١- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، انه لا يعترض البتة على اعتماد مشروع المقرر ولكنه -أسف لعدم التمكن من التوصل الى نتيجة مواتية بشأن مشروع قرار مجموعته . ولم يكن ذلك نتيجة لعدم مرونة مجموعته في المشاورات غير الرسمية . ومما يؤسف له ان المرونة التي أظهرتها مجموعته لم تقابل بالمثل من جانب المجموعات الأخرى . وأضاف أنه يأمل أن ينظر بعين الرضا الى مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعته في دورة المجلس المقبلة ، فهو يؤجل منذ الدورة الثالثة والعشرين .

٤٤٢- وقال المتحدث باسم المجموعة باء ، ان الملاحظات التي أبدتها المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ تناقض ما قاله الرئيس فيما يتعلق بالجهود التي بذلها كل المشتركين في المشاورات غير الرسمية . وأضاف أنه هو أيضا بأسف لتعذر التوصل الى اتفاق ولكنه يأمل أن يتحقق هذا الهدف عند تناول هذه القضية في دورة المجلس المقبلة وأن يؤخذ في الاعتبار في هذا السياق ، التطور الايجابي الحاصل في دورة المجلس الحالية .

٤٤٣- ولا حظ المتحدث باسم المجموعة دال ، أن موقف البلدان الاشتراكية بشأن هذا البند بالذات معروف تماما . اذ ينبغي للأونكتاد ان يعالج قضايا السياسة التجارية بما في ذلك آثار أنشطة المنظمات الدولية الأخرى على التجارة العالمية في جميع تدفقاتها . ولا حظ مع الارتياح المناقشات الشيقة التي دارت بشأن قضايا السياسة التجارية الدولية وخاصة بشأن أثر المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

٤٤٤- وأضاف قائلا ان المجموعة دال رحبت منذ البداية بمبادرة البلدان النامية الى طرح مشروع قرار خاص وأعربت عن استعدادها للمشاركة مشاركة فعالة في عملية المفاوضة . وقد كانت المشاورات غير الرسمية وكذلك المناقشات التي جرت في فريق الصياغة الذي أنشئ في هذا الصدد مفيدة جدا ، فقد أوضحت مواقف مختلف المجموعات وكانت مقدمة طيبة لأعمال الدورة القادمة . وأعرب عن أسفه لتعذر التوصل الى اتفاق بشأن نص مشروع القرار في المرحلة الحالية نظرا لتعدد الموضوع . وأعرب عن أمله في أن يتم ، في دورة المجلس القادمة ، ايجاد حل يقبله كل الأطراف ويحدد ، بدرجة كبيرة ، أعمال الأونكتاد في مجال من أهم مجالات نشاطه .

٤٤٥- وقال ممثل الصين ان وفده قد أكد دائما على أن الأونكتاد ينبغي أن يشكل اطارا لمناقشات جدية بشأن النظام التجاري الدولي السائد . وأضاف أن الصين قد أيدت مشروع قرار مجموعة الـ ٧٧ وهي تأسف لتعذر التوصل الى اتفاق بالرغم من كل الجهود المبذولة . كما أن وفده اتخذ موقفا ايجابيا في تصريف المفاوضات ويعتقد ان هناك امكانية لاحراز تقدم صوب ايجاد حل في دورة المجلس المقبلة .

الفصل الثالث

تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ١ - ٩) بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٥٢ - أعاد مدير شعبة المال والتمويل والتنمية الى الاذهان ، في معرض تقديمه مذكرة أمانة الأونكتاد المتعلقة بالردود التي تلقتها من الحكومات بشأن تنفيذ الفرع ألف من قرار المجلس ١٦٥ (د ١ - ٩) (TD/B/915 و Add.1-2) ، أن الأمانة أطلعت المجلس على هذه المسألة ببعض التفصيل في دورته الثالثة والعشرين ، وذلك في الوثيقة TD/B/866 و Corr.1 التي لا تزال وثيقة الصلة بالموضوع . وكما وردت الإشارة في الوثيقة ، فإن ثمة صعوبتين رئيسيتين في تقييم مدى التقيد بالقرار . أولاً ، ان القرار ترك قدراً كبيراً من الحرية للبلدان فيما يتعلق باختيار ما ترتبه من تدابير لتنفيذه ، مما يضفي صعوبة في كثير من الأحيان على المقارنة بين هذه التدابير وتقدير درجة تقيد البلدان به . وثانياً ، أنه من العسير أيضاً تحديد ما اذا كانت تدابير معينة تعتبر اضافية تزيد عن تلك التي كانت ستتخذ على أى حال . وأعرب عن ترحيبه بالتدابير الإضافية المتخذة استجابة للقرار ١٦٥ (د ١ - ٩) من قبل ثلاثة من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، غير أنه أشار الى حدوث تغييرات كثيرة في الوضع منذ أن قدمت الأمانة تقريرها حول هذه المسألة عام ١٩٨١ . وعلى ذلك تبرز مسألة ما اذا كان ينبغي إعادة النظر كلياً في نطاق العمل المطلوب بموجب القرار أم لا .

٤٥٣ - وقال المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ انه نظراً لوضع الاقتصاد العالمي الحرج والتوقعات القاتمة بالنسبة للبلدان النامية ، ولا سيما أقلها نمواً ، والتي سبق ان اشارت اليها مجموعته فسي النقاش الذي دار حول البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال ، فإن المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي في مجال الديون تستحق اهتماماً خاصاً . وأعرب عن تقديره للمدير لبيانته التمهيدى ، وأثنى أيضاً على البلدان التي نفذت القرار ١٦٥ (د ١ - ٩) تنفيذاً كاملاً وحث البلدان الأخرى على اتخاذ تدابير فورية وفاقاً بتعهداتها .

٤٥٤ - وقال ان مجموعته دعت خلال الاستعراضات السابقة التي اجراها المجلس الى معالجة مشكلة الديون في سياق أوسع وأشمل هو سياق التجارة والتمويل الدوليين ، وان مجموعته لاحظت ، بهذا الصدد ، أن الظروف التي سبقت اعتماد القرار ١٦٥ (د ١ - ٩) كانت تختلف اختلافاً شاملاً عن الظروف السائدة الآن . فعند اعتماد القرار ، في آذار/مارس ١٩٧٨ ، كانت الديون الخارجية للبلدان النامية تزيد قليلاً عن ٣٣٧ مليار دولار ، وقد ازداد هذا الرقم الى ما يقدر بـ ٥٢٤ مليار دولار بحلول نهاية ١٩٨١ . وقال ان مستوى الديون المستحقة المتوسطة والطويلة الأجل لجميع البلدان النامية ، بما فيها المسحوبات من صندوق النقد الدولي ، تبلغ الآن أكثر من ١٢٥ في المائة من حصائل صادراتها السنوية الحالية .

٤٥٥ - وفيما يخص أشد البلدان تأثراً ، قال ان متوسط عجز حساباتها الجارية في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٦ بلغ ٦٠٥ مليار دولار سنوياً ، بينما ارتفع مجمل ديونها المدفوعة فعلاً من ٦٣ مليار دولار في عام ١٩٧٩ الى ٧٧ مليار دولار في عام ١٩٨١ . أما أقل البلدان نمواً فقد تأثرت تأثراً حاداً بمشكلة الديون ، إذ ارتفعت ديونها الخارجية العامة والديون المضمونة رسمياً والمدفوعة فعلاً

من ٦١ مليار دولار في ١٩٧٤ إلى ١٨٤ مليار دولار في عام ١٩٨١. وازداد عجز حساباتها الجارية فوصل إلى مبلغ ٦٥ مليار دولار في الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ بعد أن بلغ ٢٧ مليار دولار في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٨، بينما انخفضت معدلات نموها في الفترة نفسها من ٥ في المائة إلى ٢٩ في المائة.

٤٥٦- وقال ان التطورات الأخيرة في الميدان المالي جعلت الوضع الدولي أكثر ظلمة وكآبة. فقد مارست بعض البلدان المتقدمة ضغطاً مالياً على البلدان النامية لأغراض سياسية. وأعاد إلى الأذهان البيانات التي أدلى بها وزراء من البلدان النامية في الاجتماعات السنوية الأخيرة التي عقدتها مؤسسات بريتون وودز في تورونتو، حيث حذر هؤلاء الوزراء من احتمال انهيار النظام الدولي التجاري والمالي ما لم يعكس مسار الاتجاهات الضارة الراهنة في الاقتصاد الدولي. وقال ان الترتيبات الأخيرة التي اعتمدها بلدان "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" لرفع المعدلات الدنيا لأسعار الفائدة على ائتمانات التصدير ستعيق تجارة السلع الانتاجية وتزيد من العبء المالي الواقع على كاهل البلدان النامية.

٤٥٧- كما حذر من ازدياد لجوء صندوق النقد الدولي إلى وضع شروط مسبقة واتجاهه نحو الانتقال من برامج السنوات الثلاث إلى برامج السنة الواحدة، مما يزيد في الواقع من حدة المشروعية. وقال ان الصندوق شدد كثيراً، بالنسبة للمشروعية، على توجيه الطلب المحلي وإدارته، بينما لم يول اهتماماً كافياً للطبيعة الهيكلية للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية. وان رأى مجموعته هو أنه ينبغي للصندوق التخلي عن هذه المعايير الآلية وان يركز اهتمامه على القوى الخارجية التي تتعدى نطاق سيطرة البلدان النامية، بما في ذلك هبوط أسعار السلع الأساسية وارتفاع أسعار الفائدة الحالي.

٤٥٨- وقال ان مجموعته، اذ تضع ما ورد أعلاه في اعتبارها، تدعو إلى توفير المزيد من الموارد المالية للبلدان النامية على أساس متعدد الأطراف. فقد أثبتت الأحداث الأخيرة عجز النظام المصرفي التجاري الدولي عن معالجة المشاكل التي ينطوي عليها دعم موازين المدفوعات والتمويل الانمائي. وقال ان من شأن تخصيص حقوق سحب خاصة ان يشجع الانتعاش الاقتصادي، وأن يخفف في الوقت نفسه من عبء البلدان النامية غير المصدرة للنفط، ولا سيما تلك التي لا يتسنى لها الوصول إلى أسواق رأس المال الخاص. وأكد من جديد تأييد مجموعة الـ ٧٧ لربط حقوق السحب الخاصة بالتمويل الانمائي.

٤٥٩- وأكد على أهمية تجديد موارد المؤسسة الانمائية الدولية، وعبر عن أسفه لعدم ولاء بعض البلدان بتعهداتها بالدرجة أو ضمن الاطار الزمني المخططين لذلك أصلاً. وقال ان مجموعته تعتقد أن من الأهمية بمكان الحفاظ على المؤسسة الانمائية الدولية بوصفها جهازاً سليماً وفعالاً للتعاون الانمائي المتعدد الأطراف. وأعرب عن تقديره لجهود البنك الدولي لتقصي الطرق والوسائل الكفيلة بتوفير التمويل المشترك، ولكنه حذر من المجازفات التي ينطوي عليها ذلك، ولا سيما اذا أصبح التمويل المشترك بديلاً لنقل الموارد من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف.

٤٦٠- كما أكد على ضرورة ولاء البلدان بوعودها الأصلية بشأن المساعدة التسهلية لضمان تنفيذ برامج القروض المقدمة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف تنفيذاً فعلياً. ورحب في هذا السياق باقتراحات مصارف التنمية الإقليمية بتوسيع موارد المالية وحث البلدان الاعضاء على المساهمة في توسيع قاعدة رأس المال لديها. وقال ان مجموعة الـ ٧٧ ترفض سياسة التدرج المتبعة في البنك الدولي

والمؤسسات المماثلة ، وتقتصر نهجاً بديلاً يقوم على أساس مفهوم الاستحقاق ، الذى لقي دعماً كبيراً في الفترة الأخيرة والذى من شأنه ان يسمح لهذه المؤسسات بأداء دورها الصحيح ، في حين أنها تعترف بالظروف الخاصة لبلدان تمر بمراحل انمائية مختلفة . وأضاف ان من الضروري توسيع الاقتراض بشكل كبير من أجل تنمية موارد الطاقة وتخفيض التكلفة المرتفعة للطاقة بالنسبة للبلدان النامية ، ورحب في هذا المضمار بتوسيع برنامج الطاقة الخاص بالبنك الدولي ، بشرط أن يؤدي إلى نقل المزيد من الموارد .

٤٦١- وأردف يقول ان مختلف الاقتراحات التي تحدث عنها لا تمثل سوى جزء من برنامج شامل لاصلاح النظام النقدي الدولي . وقد أشارت البلدان النامية إلى اقتراحات أخرى في أزمنة وأمكنة مختلفة ، منها مثلاً مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، الذى أسفر عن اعتماد برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً ، وبرنامج العمل الفوري لمجموعة الـ ٢٤ ، والبيان العام الذى صدر عن مجموعة الـ ٧٧ في دورة المجلس الراهنة (انظر الفصل الاول أعلاه) ، وتوصية مجموعة الـ ٢٤ بشأن الاصلاح الجذري للنظام النقدي الدولي الواردة في دراستها " مخطط لبرنامج عمل بشأن الاصلاح النقدي الدولي " (١٧) .

٤٦٢- ثم أعاد إلى الأذهان الطلب الذى كانت قد تقدمت به مجموعة الـ ٧٧ إلى الأمين العام للأمم المتحدة بصدد اجراء دراسة حول السبل الأخرى لالغاء الديون المعنوعة للبلدان النامية ، وأعرب عن أسفه لانه لم تقدم إلى المجلس في دورته الحالية لا دراسة حديثة حول مشكلة الديون ولا استعراض تفصيلي لتنفيذ القرار ١٦٥ (د-٩) . ورجا الأمين العام للأمم المتحدة ان يعد الوثائق الأساسية اللازمة لدورة المجلس المقبلة ، التي ينبغي ألا تستعرض تنفيذ القرار ١٦٥ (د-٩) فحسب ، بل ان تعالج الوضع الشامل لديون البلدان النامية أيضاً .

٤٦٣- وناشد المجلس ان يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة اعداد دراسة شاملة حول الوضع الخاص بديون جميع البلدان النامية تقدم لدورة المجلس السادسة والعشرين . وقال انه ينبغي ان تحدد هذه الدراسة السياسات الممكن اتباعها في مجال الغاء الديون وغيرها من التدابير السياسية العامة الكفيلة بزيادة تدفقات الموارد إلى البلدان النامية ، وخاصة أقل البلدان نمواً . كما ينبغي أن تضم الدراسة اقتراحات وتوصيات واستنتاجات حول التدابير العملية الواجب اتخاذها . وقال ان مجموعة الـ ٧٧ تحت المجلس أيضاً على ادراج استعراض تنفيذ القرارين ١٦٥ (د-٩) و ٢٢٢ (د-٢١) في جدول الأعمال المؤقت لدورته السادسة والعشرين واعتباره بنداً ذات أولوية . وقال انه اذا ما توفرت دراسة من هذا القبيل ، يمكن الشروع ، خلال تلك الدورة ، في مفاوضات جديدة حول تدابير لا حقة لتخفيف عبء الديون ، كما أن من شأن هذه الدراسة أن تشكل أساساً صالحاً للمزيد من المفاوضات في المؤتمر السادس بغية التوصل إلى اتفاقات دولية بعيدة النظر وطويلة الأمد .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٤٦٤- وفي الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ قام المجلس ، لدى اقراره جدول الأعمال المؤقت لدورته السادسة والعشرين (انظر الفقرة ٧٧٩ أدناه) ، بادراج بند (البند ٣) عن استعراض الترتيبات المتعلقة بمشاكل ديون البلدان النامية عملاً بالفقرة ٥ من قرار المجلس ٢٢٢ (د-٢١) .

(١٧) انظر A/35/465 ، المرفق (مستمخة أيضاً في TD/B/AC.32/L.2) .

الفصل الرابع

المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن
تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ،
أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة

(البند ٩ من جدول الأعمال)

٤٦٥- احيل هذا البند الى اللجنة الأولى للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه .

ألف- تجارة السلع الأساسية

(البند ٩ (أ) من جدول الأعمال)

بحث الموضوع في اللجنة الاولى للدورة

٤٦٦- بالنظر الى غياب رئيس لجنة السلع الأساسية ، قام نائب الرئيس بتقديم تقرير اللجنة عن دورتها الاستثنائية الأولى (١٨) ، فأشار الى أن المجلس أحاط علما في الجزء الأول من دورته الرابعة والعشرين بالاستنتاجات المتفق عليها في اللجنة وأيد التوصيات الواردة فيها (TD/B/L.615) .

٤٦٧- وأشار بصورة خاصة الى أن المجلس كان قد قرر تأجيل النظر في انشاء مرفق تمويل تعويضي لسد ما يتصل بالسلع الأساسية من نقص في حصائل الصادرات الى أن يتلقى تقرير لجنة السلع الأساسية عن دورتها العاشرة (١٩) المزمع عقدها من ٢٦ كانون الثاني/يناير الى ٤ شباط/فبراير ١٩٨٣ ، وتبعاً لذلك فإن القرار مازال قائماً .

٤٦٨- وفيما يتعلق بما طلبته اللجنة من أن يجرى الأمين العام للأونكتاد مشاورات خاصة بالموضوع مع منتجي ومستهلكي الصلال والجلود بهدف تشجيع الحوار بينهم ، وتقديم تقرير الى الدورة الحالية للمجلس عن نتائج تلك المشاورات ، دعا الامانة الى تقديم معلومات عن آخر ما حصل من تطورات وتقدم في انجاز الدراسات المطلوبة بموجب قرار المؤتمر ١٢٤ (د-٥) ، الفرع الثالث ، وقرار اللجنة ١٨ (د-٩) ، وكذلك في اعداد وثيقة تؤولف بين التعليقات الكتابية المقدمة بشأن الدراسات من الحكومات والمنظمات الدولية وهيئات المنتجين / المستهلكين ذات الصلة ، مشفوعة بالتعليقات التي أبدت خلال الدورة الثانية للجنة الفرعية الدائمة للسلع الأساسية .

٤٦٩- وفي معرض الاشارة الى الفقرة ٢ من الاستنتاجات المتفق عليها في لجنة السلع الأساسية (المرفق الاول من تقريرها) طلب المتحدث باسم المجموعة ب أيضاً معلومات عن التقدم المحرز في الدراسات المذكورة أعلاه والتعليقات التي وردت بشأنها حتى الآن .

(١٨) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٢

(TD/B/C.1/231 - TD/B/894) • وقد عم بصفة مؤقتة بوصفه TD/B/C.1(S-I)/Misc.4 •

(١٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥

(A/37/15) ، المجلد الأول ، الجزء الاول ، الفقرة ٢٨٧ •

٤٧٠- وأشار ممثل الأمين العام للأونكتاد ، في معرض رده على ذلك ، الى أن ممثلي عدة بلدان نامية مستدين في حججهم الى الاستنتاجات المعتمدة في الحلقات الدراسية الاقليمية الثلاث المعنية بالعيشية واللحوم ، دعوا في الاجتماع التحضيري الثالث المعني باللحوم الى ادراج الصلال والجلود ، بوصفها السلعة الاساسية التاسعة عشرة ، في قائمة السلع الأساسية المشمولة بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية . وأشار الى اقتراح آخر يقول بدمج مشاريع الصلال والجلود في برنامج اللحوم .

٤٧١- وذكر أنه تعذر حتى الآن ، لعدة أسباب ، عقد المشاورات الخاصة بالصلال والجلود وأن الامانة كانت بصدد اعداد ورقة تصلح قاعدة مفيدة لهذه المشاورات . وأضاف أن الامانة ، رغبة منها في تجنب الازدواجية واستكشاف امكانيات لتوحيد الجهود التي تبذلها مختلف الوكالات في برنامج دولي للصلال والجلود ، تجرى مشاورات الغرض منها عقد اجتماع مشترك بين الوكالات يضم منظومة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والغات ومركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات في وقت مبكر . وتستند الورقة المقترحة التي ستعدها الامانة الى نتائج هذا الاجتماع المشترك بين الوكالات وستقدم الى الحكومات المهتمة بالموضوع للاطلاع عليها قبل عقد المشاورات الخاصة بهذا الموضوع . وقال ان الامانة تتوى اطلاع المجلس في دورته القادمة على نتائج هذه المشاورات .

٤٧٢- أما بشأن المعلومات المطلوبة عن الدراسات المتعلقة بالتجهيز والتسويق والتوزيع ، فذكر أن خمس دراسات اضافية - عن الشاي والبن والسكر والقنب والنحاس - أصبحت حالياً في مرحلة متقدمة من اعدادها ويتوقع اتمامها في الوقت المحدد . وأما بشأن تقديم تعليقات كتابية على المجموعة الأولى من الدراسات ، فقال ان الأمين العام للأونكتاد كتب الى الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة وتلقى تعليقات كتابية من ستة بلدان أعضاء في المجموعة بـ ومن لجنة الجماعات الأوروبية نيابة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، ومن ثلاثة بلدان أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، ومن منظمة دولية واحدة . وأضاف ان أمانة الأونكتاد هي بصدد اعداد وثيقة تُلّف بين التعليقات الكتابية والتعليقات التي أدلى بها شفويا في الدورة الثانية للجنة الفرعية الدائمة ويتوقع أن تستكمل هذه الوثيقة أيضا في الوقت المحدد .

٤٧٣- وأعرب المتحدث باسم المجموعة بـ عن تقديره للمعلومات الواردة واقترح ان يجرى حث الحكومات والمنظمات الدولية التي لم تستجب بعد لطلب الأمين العام للأونكتاد على أن تفعل ذلك بهدف التعجيل بالعمل .

٤٧٤- وذكر المتحدث باسم المجموعة دال ، آخذا بعين الاعتبار تقرير لجنة السلع الأساسية ، أن الاستنتاجات المتفق عليها في تلك الدورة اقتضت على الاعراب عن الرغبة في مواصلة بعض الاستقصاءات التي اسندت الى الامانة بالفعل ولاية بشأنها وفقا للقرارات المعتمدة سابقا ، وأعرب عن أسفه لانه لم يتخذ منذئذ قرار هام واحد يمكن اعتباره خطوة أخرى نحو معالجة المشكلات الملحة المتصلة بوضع السلع الأساسية في الاقتصاد العالمي معالجة فعالة .

٤٧٥- وأشار الى انه في سياق المناقشات الجارية في لجنة السلع الأساسية ، تأكدت الصلاحيات الموضوعية لعدد من وجهات النظر التي اعربت عنها البلدان الاعضاء في المجموعة دال بصدد جوانب مختلفة من البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، كما وردت في الوثيقتين اللتين قد متهمتا

البلدان الاشتراكية في الأونكتاد الخامس (٢٠) • وشدد على أنه ينبغي ، حسب رأى المجموعة دال ، ان يولى تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية وسير الاتفاقات السلعية الدولية ودور الشركات عبر الوطنية في ميدان تجارة السلع الأساسية اهتماما أولويا في الدورة السادسة للأونكتاد المقبلة •

٤٧٦- وفيما يتعلق بالفقرة ٥ من الاستنتاجات المتفق عليها في لجنة السلع الأساسية ، قال ان بلدان المجموعة دال لا تعارض امكانية ادراج الصلال والجلود في قائمة السلع الأساسية الواردة في قرار المؤتمر ٩٣ (د-٤) ، بشرط أن يسمح بذلك الاطار الحالي كما هو محدد في القرارات والولايات السابقة •

٤٧٧- وأعرب المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ عن استيائه من ازدياد التدهور في وضع السلع الأساسية منذ الدورة الاستثنائية للجنة السلع الأساسية التي انعقدت في شباط / فبراير ١٩٨٢ ، كما لوحظ في " تقرير التنمية العالمية ١٩٨٢ " الصادر مؤخرا عن البنك الدولي و " تقرير التجارة والتنمية ١٩٨٢ " الصادر عن أمانة الأونكتاد (٢١) • كما أكد الحاجة الى أن يبذل المجتمع الدولي جهودا منسقة لحل هذه المشكلات والضرورة الملحة لانشاء مرفق تمويل تكميلي لسد ما يتصل بالسلع الأساسية من نقص في حصائل الصادرات •

٤٧٨- أما بشأن امكانية ادراج الصلال والجلود في قائمة السلع الأساسية المشمولة بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، فقد اقترح ارجاء النظر في هذه المسألة حتى اتمام الدراسة التي هي قيد الاعداد - وكذلك استكمال المشاورات الخاصة بالموضوع التي سيجريها الأمين العام للأونكتاد •

٤٧٩- ولفت المتحدث باسم البلدان النامية المنتجة للقطن والاعضاء في مجموعة أزمير الانتباه الى الجملة الثانية من الفقرة ٤ من الاستنتاجات المتفق عليها في لجنة السلع الأساسية ، وأشار الى أن البلدان الأعضاء في مجموعة أزمير ، منتهجة سبيل الواقعية والمرونة ، أعربت عن استعدادها لقبول ما لا يقل عن ثلاثة نصوص مختلفة أساسا للمفاوضات ، مع أن أى واحد من هذه النصوص لا يفي بأهدافها وتوقعاتها بشكل تام • أولا ، هناك اقتراح بناء قدمته فنلندا والنرويج والسويد قبول بالرفض القاطع من قبل بعض الحكومات في الاجتماع التحضيري السادس المعني بالقطن • وثانيا ، فقد أعدت أمانة الأونكتاد ورقة للمناقشة غير الرسمية تستند في جوهرها الى بعض نقاط الاتفاق التي توصل اليها الاجتماع التحضيري السادس • وأضاف ان مجموعته أبدت استعدادها مرة أخرى لقبول هذه الورقة على ما فيها من بعض مواطن الضعف الهامة ، كأساس للمفاوضات الهادفة الى وضع اتفاق دولي شامل بشأن القطن ، يتناسب مع قرار المؤتمر ٩٣ (د-٤) • ولكن حسن نية مجموعته لم يسفر ، مرة أخرى ،

(٢٠) " اعتبارات أبعدها البلدان الاشتراكية بشأن تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية " (TD/259 و Corr.1) و " دور الشركات عبر الوطنية في تجارة السلع الأساسية للبلدان النامية " (TD/261) • وللاطلاع على النصين المطبوعين ، انظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.II.D.14) ، المرفق السابع ، الفرع جيم •

(٢١) UNCTAD/TDR/2 ، التي ستصدر ضمن منشورات الأمم المتحدة •

عن نتيجة ، وضاعت فرصة احراز أى تقدم • وثالثا ، فقد وضع النص المنقح لورقة الامانة في اعتباره بعض النقاط المقترحة خلال المشاورات غير الرسمية • ورغم أن هذا النص الاخير لا يتفق مع كل متطلبات مجموعة أزمير ، فان هذه المجموعة ، تمشيا مع الروح البناءة التي تحلت بها دوما ، على استعداد للشروع في المزيد من المشاورات بل والمفاوضات فيما بعد على أساس هذا النص • وعبر عن أسفه لأنه بالنظر الى عدم وجود تأكيدات مماثلة من جانب البلدان المعنية بصورة رئيسية بالموضوع ، فإن محادثات القطن بموجب البرنامج المتكامل للسلع الأساسية بقيت بالتالي متوقفة تماما • واختتم حديثه بمناشدة جميع الحكومات المشتركة في الاجتماعات المعنية بالقطن أن تعيد النظر مرة أخرى ، في ضوء قرار المؤتمر ٩٣ (د-٤) والاستنتاجات المتفق عليها في لجنة السلع الأساسية ، في موقفها تجاه الاقتراحات المطروحة الآن ، وان تتقدم بأية اقتراحات بديلة بناءة قد ترغب في طرحها ، مجارية بذلك الجهود البناءة التي تبذلها مجموعته ، وذلك في سبيل الوصول الى نتائج ذات مغزى •

٤٨٠- وأشار ممثل الصين الى أن الرقم القياسي العام لاسعار السلع الأساسية كان عند انعقاد الدورة الاستثنائية للجنة السلع الأساسية في شباط / فبراير ١٩٨٢ عند أدنى مستوى له خلال العقود الثلاثة الماضية ، وان التدور فيه استمر منذئذ • وقد تسبب انخفاض الاسعار هذا في صعوبات خطيرة بالنسبة للبلدان التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية •

٤٨١- وعبر عن قلقه العميق ازاء بطء التقدم في بدء تشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية ، باعتبار أن عدد الذين صادقوا على الاتفاق لم يصل الى المستوى المطلوب لوضعه موضع التنفيذ كما كان متوقعا • ومما يدعو للأسف أن الموعد الأخير للتصديق عليه قد ارجى سنة ونصف أخرى •

٤٨٢- وأضاف قائلا ان تقدم العمل نحو عقد اتفاقات دولية فردية بشأن السلع الأساسية كان بطيئا جدا ، وانه لا يلاحظ كذلك أى تقدم فيما يتعلق باتخاذ اجراءات دقيقة في ميدان التسويق والتجهيز •

٤٨٣- واختتم حديثه بمناشدة الاطراف المعنية الوفاء بتعهداتها المضطلع بها بموجب قرار المؤتمر ٩٣ (د-٤) بغية بعث النشاط في الاقتصاد العالمي وكسر طوق التوقف الحالي في الحوار بين الشمال والجنوب • وتوصلا الى تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية تنفيذا كاملا وتشجيع عقد اتفاقات سلعية دولية ، حيث الأطراف المعنية على بذل المزيد من الجهود لعقد هذه الاتفاقات •

٤٨٤- وقال ممثل اليابان ان حكومته تعلق أهمية كبرى على التوسع المطرد في التجارة العالمية واستمرار التعاون بين منتجي ومستهلكي مختلف السلع الأساسية ، وان من الأهمية بمكان تشجيع التعاون الدولي لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للاعتماد على نفسها • وقال انه يعجز من هذه الناحية الصندوق المشترك للسلع الأساسية من أعظم انجازات الحوار البناء بين الشمال والجنوب على الاطلاق •

٤٨٥- وأشار الى ان عدد البلدان التي صدقت على اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية وهو ٣٠ تقريبا ، لا يزال صغيرا وان حكومته ، التي سبق لها أن صدقت على الاتفاق في ٥ حزيران / يونيو ١٩٨١ ، تشعر بالقلق الشديد حول سير عملية التصديق •

٤٨٦- ولفت الانتباه الى مشروع القرار الذي قدمته اليابان في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة والذي يقترح تدابير ملموسة لتسهيل اجراءات التصديق ، وأشار الى أن الوفد الياباني قام ، بالتشاور مع وفود أخرى ، بوضع نص قرار الجمعية العامة ١٤٣/٣٦ المتعلق بتوقيع الاتفاق والتصديق عليه •

٤٨٧- واختتم حديثه مشيراً الى ان وضع اتفاق الصندوق المشترك - وهو ثمرة مفاوضات طويلة وصعبة - موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن يعد مهمة مشتركة ، ودعا جميع البلدان ، ومن بينها - البلدان النامية ، الى التعجيل في انهاء اجراءات التصديق على الاتفاق .

بحث الموضوع في الجلسة العامة

٤٨٨- تحدث ممثل جمهورية الكاميرون المتحدة في الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، فشدّد على الأهمية التي توليها حكومته للسلع الأساسية والبرنامج المتكامل واتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية ، ولا سيما في ظل الازمة الاقتصادية الراهنة . وقال ان الأسباب التي تدفع حكومته الى اتخاذ هذا الموقف تتبع من الهدف الأساسي للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية وهو تجنب التقلبات الواسعة في الأسعار لضمان استقرار حصائل صادرات منتجي السلع الأساسية ، ومن حقيقة أن ٧٠ في المائة من السكان الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا في بلده - وهو من البلدان المنتجة للسلع الأساسية الزراعية المشمولة بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية - يعتمدون على القطاع الأولي . فقد بلغ هذا القطاع من الأهمية حدا دفع حكومته الى تصميم وتنفيذ ما يعرف بـ " الثورة الخضراء " .

٤٨٩- وأضاف قائلاً ان هناك أسبابا أخرى لتمسك حكومته بالبرنامج المتكامل وهي ان هذا البرنامج هو آلية لتنظيم الاسواق الدولية للسلع الأساسية ، لا تعتبر فحسب وسيلة لوقف تدفقات معدلات تبادلها التجاري - الذي تعاني منه منذ أكثر من ٢٠ سنة والذي يتسم بأبعاد تشهير القلق - وانما تعتبر أيضا ذات أهمية أساسية لسياسات الترويج في مجال السلع الأساسية .

٤٩٠- ومضى يقول ان معظم التدابير العلاجية التي اتخذتها البلدان المتقدمة لم تسفر بعد عن نتائج ملموسة ، وذلك في سياق الازمة الاقتصادية الراهنة ، بما تنطوي عليه هذه الازمة من صعوبات فيما يتصل بسياسات مكافحة التضخم وتشجيع الاستثمار . ويبدو لحكومته بالتالي أن سلامة الاقتصاد العالمي تتوقف على تنشيط الاقتصادات الفتية ، التي تنتظر عوامل الانتاج فيها من استخدامها بصورة مجدية . وبناءً على ذلك ، وبالنظر الى أهمية البرنامج المتكامل للسلع الأساسية كأداة للسياسة الانمائية ، فان حكومته ترى ان البرنامج يستحق الاهتمام والدعم من جانب المجتمع الدولي .

٤٩١- ولما كان الترابط حقيقة واقعة ، فان حفز اقتصادات العالم الثالث سيكون له ، ولا شك ، أثر علاجي على اقتصادات البلدان المتقدمة . وقال انه يوافق في هذا الصدد على مقترحات أمانة الاونكتاد الواردة في " تقرير التجارة والتنمية ١٩٨٢ " والهادفة الى حفز اقتصادات البلدان النامية . وهذا هو الأساس الذي يستند اليه ايمان حكومته بالتعاون الدولي ، كما تجلّى في تصديقها على اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية في ١١ حزيران / يونيه ١٩٨٢ . ودعا جميع البلدان التي لم تصدق بعد على هذا الاتفاق الى ان تفعل ذلك ، لأن الاتفاق ييشّر بخير عظيم للاقتصاد العالمي .

بحث الموضوع في الجلسة العامة

٤٩٢- وفي الجلسة (٥٩٨) نفسها ، لفت الرئيس الانتباه الى الفقرة المتصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الأولى للدورة (٢٣) ، TD/B(XXV)/SC.I/L.1/Add.2 ، الذي سيعرض رسميا على المجلس في اجتماعه القادم .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٤٩٢- وفي الجلسة (٥٩٨) نفسها ، أحاط المجلس علما بتقرير لجنة السلع الأساسية عن دورتها الاستثنائية الاولى ، بعد أن أحاط علما بالبيان الذى ألقاه ممثل الأمين العام للأونكتاد في اللجنة الأولى للدورة بشأن الاستنتاجات المتفق عليها في لجنة السلع الأساسية (٢٢) والتي أيدها المجلس في دورته الرابعة والعشرين (٢٣).

باء - المصنوعات وشبهه المصنوعات

(البند ٩ (ب) من جدول الأعمال)

١- تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن دورتها الحادية عشرة

بحث التقرير في اللجنة الأولى للدورة

٤٩٤- قال رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات وهو يقدم تقرير اللجنة عن دورتها الحادية عشرة (٢٤) ، ان اللجنة أجرت تحليلا واسعا للعمل بنظام الأفضليات المعمم ، وان البلدان المانحة للأفضليات والمستفيدة منها على السواء قد أثارت مسائل تعد بلا ريب ذات أهمية سياسية وتقنية . غير أن اللجنة لم تستطع ، لأسباب محددة وواضحة للغاية ، ان تتوصل الى اتفاق على مشروع قرار قدمته مجموعة ال ٧٧ وارفق بالتقرير . والسبب الأول هو ان نظام الأفضليات المعمم يشكل جهدا تعاونيا للمجتمع الدولي وأنه اذا ثارت اختلافات حول نهج النظام وقابليته للتشغيل فينبغي أن تكون الوظيفة السياسية والتقنية للجنة التوفيق بين الأطراف من أجل التوصل الى اتفاق لتحسين الجهد التعاوني . والسبب الثاني هو أن النص المقدم من مجموعة ال ٧٧ يلخص الشكوك والانتقادات التي أعربت عنها مجموعة ال ٧٧ بشأن العمل بهذا النظام ، وأنه لأسباب تقنية لم تسنح أية فرصة لسماع رد فعل البلدان المانحة للأفضليات ازاء هذه الشكوك وتلك الانتقادات . فضلا عن ذلك ، لم تلق بعض اعلانات المواقف المتسمة بالدقة والمتعلقة بتحسين النظام اجابات بنفس مستوى الدقة من البلدان المانحة للأفضليات ، مما جعل اللجنة الخاصة غير قادرة على معرفة نطاق الاختلافات بين البلدان المانحة للأفضليات والبلدان المستفيدة منها على وجه الدقة .

٤٩٥- وقد حث هذا الوضع البلدان الاعضاء في مجموعة ال ٧٧ على أن تطلب ارفاق مشروع القرار بتقرير اللجنة الخاصة كأساس لمفاوضات اضافية في دورة مقبلة للجنة تعقد قبل الدورة السادسة للمؤتمر .

(٢٢) انظر الفقرات ٤٦٩-٤٧٢ أعلاه .

(٢٣) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ، المجلد الاول ، الجزء الاول ، الفقرة ٢٨٧ .

(٢٤) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٣ (TD/B/C.5/85 - TD/B/906) . وقد عم بصفة مؤقتة تحت الرمز (TD/B/C.5(XI)/Misc.2) .

وقال انه يرى انه ينبغي للمجلس ان يناقش اقتراح مجموعة ال ٧٧ وأن يتخذ مقررًا بشأنه نظراً لأن هذا المقرر سوف يؤثر على عمل الامانة والأعمال التحضيرية الواجب عملها من جانب الحكومات في حالة اعتماد هذا الاقتراح .

٤٩٦- وأضاف انه اذا قرر المجلس اعتماد اقتراح مجموعة ال ٧٧، ينبغي أن ينصب عمل اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات في دورة جديدة على مسائل محددة للغاية ، لأنه يمكن اعتبار أن تشغيل نظام الأفضليات المعمم وادخال تحسينات عليه قد نالا حظهما الكافي من المناقشة .

٤٩٧- وقال ان المناقشة العامة التي دارت خلال الدورة الحادية عشرة للجنة كانت حسب رأيه ، مفيدة وزاخرة بالمعلومات ، ذلك أن ممثلي البلدان المانحة للأفضليات وفروا معلومات كاملة عن التحسينات التي أجريت وعن الجهود التي يبذلونها لتحسين مخططاتهم . وشرح بعضهم نطاق التدابير الجديدة التي اتخذت حديثاً لضمان زيادة الاستفادة من مخططاتهم . أما ممثلو البلدان المستفيدة من الأفضليات فأنهم رغم اعترافهم بأهمية نظام الأفضليات المعمم كوسيلة لزيادة حصائل صادرات بلدانهم ولبلوغها الأهداف الأخرى المرسومة في قرار المؤتمر ٢١ (د-٢) ، يرون بشكل عام أن التحسينات لم تكن كافية لبلوغ هذه الأهداف وأن الأمر يقتضي بالتالي احداث تغييرات أساسية في النظام . وأعرب المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ وممثلو بلدان أخرى مستفيدة من الأفضليات عن الرأى القائل بأن نظام الأفضليات المعمم له سمات تقييدية وتمييزية يجب القضاء عليها على وجه السرعة . وفي هذا الصدد ، أبرزت تدابير "التخريج" أو التمييز التي تتضمنها بعض المخططات وتعرضت للنقد العنيف كما حدث بالنسبة لتطبيق التدابير الوقائية . وعلاوة على ذلك ، أوصى المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ بأنه ينبغي اعتبار نظام الأفضليات المعمم جزءاً لا يتجزأ من النظام التجارى الدولي . وأضاف قائلاً ان هذه التعليقات وغيرها التي أبداه ممثلو البلدان النامية توحى بأن البلدان المانحة للأفضليات والبلدان المستفيدة منها تخطف اختلافاً كبيراً في نظرتها الى تشغيل نظام الأفضليات المعمم وأن وجوه اختلافها تستحق الدراسة المتعمقة ، وعلق قائلاً انه ينبغي أن يكيف الاجراء التقليدى الذى تتبعه اللجنة الخاصة حتى يوفر متسعاً للتحليل التقني ولمشاورات ومفاوضات أكثر تحديداً ، باعتبار ذلك وسيلة لاسباغ مزيد من الانسيابية والتماسك على انماء هذا الجهد التعاوني من جانب المجتمع الدولي .

٤٩٨- وأعرب مدير شعبة المصنوعات ، متحدثاً باسم الأمين العام للأونكتاد (٢٥) ، عن موافقته على التقييم الذى قدمه رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات وأبدى ملاحظات اضافية يعتقد أنها جديدة بأن يأخذها المجلس في اعتباره عندما ينظر في اجراء المتابعة الواجب اتخاذه بشأن المقترحات المقدمة في اللجنة الخاصة .

٤٩٩- وذكر بأنه تناول باسهاب في الدورة الحادية عشرة للجنة الخاصة عدداً من القضايا التي تعوق ، من وجهة نظر أمانة الأونكتاد ، التطور السلس لنظام الأفضليات المعمم . وبعض هذه القضايا له آثار هامة . فليس من الواقعي ، قبل كل شيء ، الاستمرار في المناقشات بشأن نظام الأفضليات

(٢٥) أدرج بيان المدير كاملاً في هذا التقرير ، بناءً على مقررات لجنة الدورة .
وقد اعتمد المجلس تقرير اللجنة في جلسته ٥٩٩ (انظر الفقرتين ٥١١ و ٧٥٠ أدناه) .

المقبول من الجانبين بمعزل عن تطور النظام التجارى الدولي . ذلك أن نظام الأفضليات المعمم يمكن ان يعتبر صورة مصغرة عن النظام التجارى العالمى والمشاكل التي يواجهها . والحق أنه عندما يبدو أن المجتمع الدولي قد وطد العزم على التصدى لقضية إعادة الانضباط في التجارة العالمية ، فلا ينبغي له أن يتجاهل أن بعض المبادئ والعناصر الهامة المتفق عليها ، في حالة نظام الأفضليات المعمم ، كانت ولا تزال محل انتهاك من طرف واحد أو تلاعب من جانب بعض الدول المانحة للأفضليات . وعند اتخاذ مثل هذا الاجراء ، طرحت بشكل أو بآخر ذرائع غير موضوعية مثل " الضرر " أو " الأذى " ، أو " اضطراب الأسواق " الناجم عن منافسة الواردات في المفاوضات الدولية أو عند تنفيذ التدابير التقييدية في إطار نظام الأفضليات المعمم .

٥٠٠- وقد قبل المجتمع الدولي ، في الاستنتاجات التي اتفقت عليها اللجنة الخاصة في دورتها الرابعة (مقرر المجلس ٧٥١ (د ١ - ٤) ، المرفق الحاشي) بشأن نظام الأفضليات المعمم ، أنه يجوز أن تحتوى مخططات الأفضليات على بعض الآليات الوقائية . وأعلنت البلدان المانحة للأفضليات في ذلك الوقت أن هذه التدابير ستكون ذات طابع استثنائي . ومع ذلك ، ضد تلك اللحظة واللجوء الى التدابير الوقائية يتزايد بسرعة عن طريق قيود الحصص ، والحدود القصوى ، والاستبعادات للضرورة التنافسية ، والتوزيع المسبق لحصص الاستيراد . الخ . والتطبيق من جانب واحد لهذه التدابير مناقض للانضباط الذى وافق المجتمع الدولي على الالتزام به في تطبيق البلدان المانحة للأفضليات للتدابير الوقائية . وكالعادة ، كان تبرير اتخاذ هذه التدابير قائما على " الضرر " الذى يصيب المنتجين المحليين ، أو " اضطراب الأسواق " ، أو الوضع الاقتصادى الصعب الذى تواجهه بعض البلدان المانحة للأفضليات ، غير أنه نظرا لندرة تقويم مثل هذه الحالات أصبح كسر هذا الانضباط قاعدة طبيعية . ومن ثم ، فإن ادارة التجارة التي تتم بموجب نظام الأفضليات المعمم لا تختلف البتة عن ادارة التجارة الدولية بشكل عام .

٥٠١- وفوق ذلك ، أدى التطبيق الذاتى للآليات الوقائية من جانب البلدان المانحة للأفضليات في غياب أية آلية استشارية متعددة الأطراف ، ببعض هذه البلدان الى أن تستتبط معارسات تمييزية معينة عن طريق ما يسمى بمفهوم " التخريج " ، مما يشكل تشويها مطلقا للاتفاق الأصلي على الطابع الاستثنائي للتدابير الوقائية . ويمكن للمرء دائما أن يدرك اجراء استثناء في ظل ظروف استثنائية معينة تجارية أو اقتصادية محلية . ولكن عندما تصبح الظروف الاستثنائية مستديمة ، فإن المرء يمكنه ان يدرك أيضا أن الانصاف يقضي بأن يقدم نوع من التعويض عن الميزات المفقودة الى الأطراف المتضررة ، بيد أنه بالنسبة لنظام الأفضليات المعمم ، لم تكن الحال كذلك . بل على النقيض من ذلك ، وجدت البلدان النامية المستفيدة نفسها ، بدلا من أن تعوض الميزات المفقودة ، مطوقة من ناحية بتقييدات متزايدة ومن ناحية أخرى بمفهوم غامض محدد سلفا للتخريج عن طريق التطبيق الثابت للتدابير الوقائية على عدد محدود من البلدان النامية المستفيدة . والواقع أن الفوضى في تطبيق تدابير وقائية تمييزية يعد تطورا سياسيا دوليا خطيرا لأنه يسفر ، بشكل اصطناعي ومن جانب واحد وبتكرير تمييزي صريح ، عن مجموعتين مختلفتين من البلدان النامية المستفيدة ، مما يشكل تعارضا تاما مع نظام الأفضليات المعمم المقبول من الجانبين والذي وافق عليه المجتمع الدولي .

٥٠٢- وأضاف أن " التخريج " ليس له ما يبرره داخل النظام التجارى الدولي عندما يسعى المجتمع الدولي جاهدا الى ان يوفر للبلدان النامية ككل فرصا أفضل للوصول الى الأسواق ، وخاصة اذا كانت المستويات المناسبة للاستهلاك الظاهري لم يتم بلوغها بعد مقارنة بالواردات من الموردين التقليديين الآخرين . فضلا عن ذلك ، لا ينبغي الخلط بين التخريج وأية آلية وقائية قائمة على

معايير موضوعية لتحديد الضرر الذي يصيب الصناعة المحلية من جراء الواردات المنافسة • وليس هناك أى مفهوم للضرر أو التهديد به متفق عليه في نظام الأفضليات المعمم • ولذلك ينبغي ألا تسحب المعاملة التفضيلية أو يدخل أى قيد تجارى لهذا الغرض إلا على أساس معايير متفق عليها بصورة مشتركة وتبررها معلومات تستند الى حقائق وتبين أن بلدا ناميا ما قد بلغ مرحلة انماء اقتصادى عام لم يعد بمقتضاها في حاجة الى منحه معاملة تفضيلية • وإذا سحبت الأفضليات لأسباب أخرى ، أى بسبب الضرر الذى يلحق بالصناعة المحلية ، عندئذ يجب أن يعتبر الاجراء اجراء وقائيا وخاضعا للضوابط المتعددة الأطراف • ولا يمكن أن تستند محاولات وصف المزايا التي يجب أن يحصل عليها عدد معين من البلدان النامية الا الى تصنيف وهمي للبلدان النامية • كما يمكن أن يفسر تطور مفهوم " التخريج " على أنه وسيلة لحصر الامتيازات التجارية بمقتضى نظام الأفضليات المعمم في عدد أضيق من البلدان النامية بدلا من خلق فرص تجارية جديدة بجميع هذه البلدان •

٥٠٣- وكرر أنه لا يوجد أى دليل احصائي يؤيد الرأى القائل بأن البلدان النامية غير المتخرجة تستفيد من التجارة التي سحبت من بعض البلدان النامية المستفيدة الأخرى • وبعبارة أخرى ، يعتبر أثر " التخريج " سالبا لا موجبا على الجهد العام الذى يقوم به المجتمع الدولي لدعم زيادة حصائل صادرات البلدان النامية •

٥٠٤- والواقع أن تدابير التخريج أو أية تدابير لها أثر مماثل في مخططات نظام الأفضليات المعمم تؤثر تأثيرا سلبيا جدا على استخدام المنافع المحتملة للمعاملة التفضيلية ، ومن شأنها أن تقلل من منافع نظام الأفضليات المعمم للبلدان المستفيدة من الأفضليات • واستشهد بأرقام من دراسات أجرتها الأمانة تبين أن قدرا كبيرا من التجارة الخاضعة للرسم الجمركية قد استبعد بالفعل من المعاملة التفضيلية في مختلف المخططات • وقال على ذلك ، يستبعد حوالي ٣٠ في المائة من التجارة الخاضعة للرسم من مخطط الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وحوالي ٣٣ في المائة من هذه التجارة من مخطط اليابان وحوالي ٧٠ في المائة منها من مخطط الولايات المتحدة ، وحوالي ٥٠ في المائة منها من مخطط سويسرا • ومعدل الاستفادة من نظام الأفضليات المعمم معدل منخفض بالفعل • ويبلغ معدل الاستفادة من جميع المخططات مجتمعة ٤٤ في المائة فقط على أساس المعلومات المتوفرة • وقد وصل معدل الاستفادة في حالة مخطط الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٨٠ الى ٣٥ في المائة فقط ، والى ٥٨ في المائة في حالة اليابان والى ٥١ في المائة في حالة الولايات المتحدة • ويعزى انخفاض الاستفادة هذا الى توسع كبير في مختلف التدابير التي تفرض على بعض المنتجات أو البلدان تحديدات أو استبعادات مسبقة من المعاملة التفضيلية • وفيما يتعلق بالتخريج ، الذى لا يمكن أن تقاس آثاره الا بالنسبة الى مخطط الولايات المتحدة ، فقد أسفر عن استبعاد حجم من التجارة يقدر بنحو ٤٥٠ مليون دولار بمقتضى هذا المخطط من المعاملة التفضيلية • ومن الواضح أن أى مزيد من تدابير التخريج سيؤدى الى زيادة حجم التجارة الخاضعة للرسم والمستبعدة من نظام الأفضليات المعمم زيادة كبيرة ، ومن ثم ، يتفاقم مركز البلدان المستفيدة من الأفضليات ازاء مختلف المخططات • ووفق ذلك ، سيؤدى تطبيق هذه التدابير الى المزيد من التعقيدات لأنه يقلب رأسا على عقب اقتسام الأعباء فيما بين البلدان المانحة للأفضليات •

٥٠٥- وشدد على أن اختلاف تفسير وتطبيق ما يسمى بمفهوم " التخرج " يثير سوء فهم خطير وتوتر متزايد في العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وتهدد هذه الحالة بتقويض نظام الأفضليات المعمم ومبدأ المعاملة التفضيلية برمتها لصالح البلدان النامية . ولذلك فمن الضروري دراسة هذا المفهوم بعناية في الفترة الحرجة التي يمر بها الاقتصاد العالمي الآن . ذلك أن إقامة الحواجز التجارية وغيرها في وجه البلدان النامية التي تفتقر إلى القطع الأجنبي وتتسوء تحت أعاءة فادحة من الديون الأجنبية لا يمكن أن تكون في مصلحة البلدان المتقدمة ذاتها . وهذه التدابير المتخذة ضد بعض البلدان النامية تعني بكل بساطة أن هذه البلدان ستضطرب إلى خفض معدل نموها الاقتصادي أكثر فأكثر . وسوف يعني هذا بدوره طلباً أقل على الواردات من البلدان المتقدمة يكون من شأنه ، بعملية مضاعفة ، تعميق ظاهرة الانكماش ، وزيادة البطالة في البلدان المتقدمة ، واستفحال خطر الأزمة الاقتصادية العالمية .

٥٠٦- وعلاوة على اعتماد التخرج من جانب واحد ، يواجه نظام الأفضليات المعمم محاولة أخرى لتضييق نطاقه عما كان متصوراً في الأصل . وببعض يهدف التخرج مبدأ عدم التمييز في نظام الأفضليات المعمم ، هناك مبادرتان مختلفتان تحاولان المساس بمبدأه القاضي بعدم المعاملة بالمثل . ويهدف الاقتراحان إلى التفاوض بشأن نسب تفضيلية مقيدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على أساس المعاملة بالمثل . وفي كلتا الحالتين ، لا يقتصر الهدف على تحقيق وصول أكثر تحراً إلى أسواق البلدان المتقدمة بل يشمل أيضاً توفير وصول أكثر حرية إلى أسواق البلدان النامية ، الأمر الذي قد يتضمن امتيازات تعريفية أو تقليل التدابير غير التعريفية أو حتى تغيير سياساتها المحلية المتعلقة بالخدمات والاستثمار . وي طرح أحد الاقتراحين إمكانية التفاوض بشأن الامتيازات لا بالنسبة للمنتجات غير المؤهلة حالياً لتلقي أفضليات بموجب نظام الأفضليات المعمم فحسب ولكن أيضاً بالنسبة للمنتجات المستبعدة بسبب التخرج . وهذا الاقتراحان جديران بالاهتمام ويستحقان الدراسة التفصيلية ، مع أن هناك جوانب تتطلب إمعان الفكر . ويتمثل أحد هذه الجوانب في أن الاقتراحين يدعوان ، فيما يبدو ، إلى تغيير كلي في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب حتى على حساب نظام الأفضليات المعمم المقبول من الجانبين . ذلك أن قبول التمييز فيما بين البلدان النامية عن طريق التخرج وقبول الامتيازات عن طريق المعاملة بالمثل يرجع بالمجتمع الدولي إلى فترة ما قبل نظام الأفضليات المعمم . وإذا تعين التفاوض بشأن معدلات تفضيلية ملزمة على أساس الامتيازات المتبادلة فقط ، فإن المرء مضطر إلى الخلوص إلى أن منافع إطلاق حرية التجارة لن تعود إلا على البلدان التي تكون في مركز يسمح لها بإدارة هذه المفاوضات ، تاركة بقية البلدان خارج النظام .

٥٠٧- وينبغي تحليل الاقتراحين الجديدين تحليلًا متعمقًا بغية تقدير المنافع التي قد تعود على التجارة العالمية ، بما فيها تجارة البلدان النامية . ويجب على الأجهزة الدائمة للأمم المتحدة أن تقوم بهذا التحليل بكل موضوعية . ومع ذلك ، إذا كانت نتائج الاقتراحين تؤدي إلى القضاء على مبادئ نظام الأفضليات المعمم وإلى سحب الموافقة السياسية التي تم التوصل إليها داخلاً الأونكتاد ، فعندئذ ينبغي أيضاً توضيح ودراسة الآثار السلبية التي قد تترتب على تجارة البلدان النامية من جراء القضاء على مبدأ عدم التمييز وعدم المعاملة بالمثل المتأصلين في هذا النظام .

٥٠٨- وأضاف قائلا ان نظام الأفضليات المعمم ، كما صمم في الأصل ، كان سيقضي بلاشك على تصاعد التعريفات • والحق أن آثار هذا التصاعد قد خففت بالفعل • ومع ذلك بالنظر الى استبعاد المنتجات الحساسة من الواردات في مختلف مراحل سلسلة التجهيز ، فقد تكون الآثار الضارة لتصاعد التعريفات قد قويت شوكتها • ومن الجوهرى دراسة هذه المسألة أيضا •

٥٠٩- وأردف قائلا ان الاستنتاجات المتفق عليها في عام ١٩٧٠ قد أنتجت نظاما معمما للأفضليات مقبولا من البلدان المتقدمة والنامية ويمثل جهدا تعاونيا هاما لهذه البلدان بـعد مشاورات تفصيلية مكثفة ، وكان على هذا الجهد التعاوني أن يستمر في إطار التشاور في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن طريق ادخال مزيد من التحسين على المخططات في سياق دينامي • غير أن نظام الأفضليات المعمم المقبول من الجانبين قد تعرض لتغييرات لا تقتصر على مفهومه السياسي • فاذا رغب المجتمع الدولي في أن يصون اتفاقات ١٩٦٨ و ١٩٧٠ المقبولة من الجانبين باعتبارها عناصر هامة في التعاون بين الشمال والجنوب ، فان أية تغييرات في مبادئ نظام الأفضليات المعمم والاتفاق السياسي ينبغي لها أيضا أن تكون مقبولة من جميع الأطراف • والحق أن هذه المبادئ قد تأكدت من جديد في شرط التمكين الذي وضعه الغات •

٥١٠- واختتم قائلا انه يدرك تماما ، بسبب كل ما تقدم من اعتبارات ، الحاجة الى اجتماع بشأن نظام الأفضليات المعمم سابق على الدورة السادسة للأونكتاد ، لمناقشة مسألة المبادئ بنوع خاص ، بما فيها التخريج والنزعة الى الخروج على مبدأ عدم المعاملة بالمثل • ذلك أنه اذا كانت نفوس القضايا ستناقش كذلك في الدورة السادسة للأونكتاد ، فمن حق الأمانة أن تتوقع معرفة مواقف الحكومات بشأنها معرفة كاملة ولا سيما بسبب الصلة القائمة بين نظام الأفضليات المعمم المقبول من الجانبين والنظام التجارى الدولي •

٥١١- وأبدى اقتراح يدعو الى تعميم بيان المدير كوثيقة رسمية • وبعد مراعاة الآثار المالية ، قررت اللجنة بدلا من ذلك ادراج البيان كاملا في تقريرها • وفي هذا الصدد ، أشار ممثل الصين الى أنه كان قد تقرر في الدورة السادسة للفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، التي عقدت مؤخرا ، تعميم بيان نائب الأمين العام للأونكتاد فورا كجزء من مشروع تقرير الفرقة العاملة ، لا تاحتته بسرعة للوفود من دون ان تترتب عليه أية آثار مالية •

٥١٢- وقال المتحدث باسم المجموعة بـ أن بيان المدير قدم أفكارا جديدة ينبغي دراستها من قبل العواصم • وكان قد ذكر في ظروف مماثلة في دورة المجلس السابقة ان هذه الممارسات تشكل تحايلا على قاعدة الأسابيع الستة • وكما هو مبين في شروح جدول الأعمال (TD/B/910) ، فان المطلوب من المجلس هو مجرد أخذ علم بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن دورتها الحادية عشرة ، والمجموعة بـ على استعداد للقيام بذلك •

٥١٣- كذلك عبر المتحدث باسم المجموعة دال عن استعداد ه لأخذ العلم بالتقرير •

٥١٤- ولفت ممثل مصر الانتباه الى ما ذكره ممثل الأمين العام للأونكتاد في الفقرة ٢٧٠ من التقرير من أن الموارد المخصصة لمشروع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي للمساعدة التقنية بشأن نظام الأفضليات المعمم لا تزال متواضعة وأن " الأمانة ستواصل اتصالاتها مع الحكومات بغية سد بعض أوجه النقص في الموارد على أساس الشروط التنفيذية " • وتساءل عما اذا كان لدى الأمانة أية معلومات اضافية في هذا الصدد •

٥١٥- وأجابت الأمانة قائلة ان العمل في المشروع سيستمر حتى نهاية ١٩٨٣ • وقد نجح المشروع، وفقا لاختصاصاته ، في الحصول من بعض الحكومات على موارد اضافية لعام ١٩٨٢ معظمها على شكل تقديم موظفين / خبراء في نظام الأفضليات المعمم للقيام بمهام استشارية قصيرة الأمد لدى البلدان المستفيدة • وقد نفذت ، خلال ١٩٨٢ ، المهام التالية ، بوجود خبراء من البلدان المانحة للأفضليات والبلدان المستفيدة من الأفضليات :

كوبا : خبراء من كندا وكولومبيا

الاكوادور : خبراء من النمسا وكندا وكولومبيا وفنلندا

بيرو : واليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية نيابة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية

وبالنسبة لكندا فقد استفاد المشروع من مشاركة خبير واحد في نظام الأفضليات المعمم ومن مديـر مكتب كندا لتشجيع الواردات •

الفلبين : خبراء من الجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان والولايات المتحدة

الندوة التي نظمتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا عن نظام الأفضليات المعمم (مانبلا) :
خبراء من الجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان والولايات المتحدة

٥١٦- ويتلقى المشروع المعونة لا من حكومات البلدان المانحة للأفضليات فحسب ، بل أيضا البلدان المستفيدة من الأفضليات ، كما هي الحالة بالنسبة الى كولومبيا والفلبين • وكانت حكومة الهند قد وافقت أيضا على تقديم خبراء في نظام الأفضليات المعمم ليستفيد منهم في مهام استشارية قصيرة الأمد في المستقبل •

٥١٧- ويجرى المشروع مفاوضات من أجل الحصول على موارد اضافية بغية تقديم مزيد من المعونة لافريقيا • وفي الواقع ، تنظر سويسرا في تمويل برنامج اقترحه المشروع لتدريب المدربين على نظام الأفضليات المعمم في افريقيا من خلال أربع حلقات تدارسية تجرى في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ وفي النصف الأول من عام ١٩٨٣ • وفي نهاية المشروع ، يكون حوالي ٧٠ موظفا وممثلا من أوساط رجال الأعمال في افريقيا قد تدربوا لنشر المعلومات عن نظام الأفضليات المعمم في بلدانهم •

٥١٨- ومضى يقول ان التخطيط يجرى لأنشطة أخرى بالتعاون مع لجنة الجماعات الأوروبية لعقد ندوة دون اقليمية عن نظام الأفضليات المعمم من أجل بلدان أمريكا الوسطى في كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ • وتقوم حكومة اليابان أيضا بدعم الأنشطة التنفيذية لنظام الأفضليات المعمم دعما نشطا بتمويل نفقات خبير معاون دائم للمشروع الاقليمي الذي يجرى في اطار النظام لمنطقة آسيا والمحيط الهادى •

٥١٩- وأعرب عن الأمل في أن تساهم بلدان أخرى في المشروع • ويقوم المشروع ، بموارد المتواضعة وكذلك المشروع الاقليمي للأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لنظام الأفضليات المعمم لآسيا والمحيط الهادى • ، بكل ما في وسعهما لتلبية متطلبات المساعدة التقنية للبلدان النامية • وبالنسبة لما تبقى من ١٩٨٢ ، يجرى التخطيط لارسال بعثات لباكستان (ثلاث مدن) ، وماليزيا وفيجي وتونغا والمغرب • وسيساهم المشروع أيضا في الدورة العشرين التي تنظمها النمسا لموظفي الجمارك من البلدان النامية ، فضلا عن الندوة التي ينظمها في بوليفيا مركز التجارة الدولية للأونكتاد واللغات من أجل المجموعة الأندية بشأن القضايا الاقتصادية الدولية •

٥٢٠- وأعرب ممثل استراليا عن خيبة الأمل لأن الأمانة اغفلت في ردها ذكر أنشطة الخدمات الاستشارية السوقية التي أنشأتها إدارة تنمية التجارة والموارد في كانبيرا • وتتضمن الخدمات المقدمة تنظيم الندوات في البلدان النامية وتقديم الخبراء لمشروع نظام الأفضليات المعمم • وذكرت الأمانة ان ردها اقتصر على الأنشطة الجارية منذ الدورة الأخيرة للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات وهذا هو سبب اغفال ذكر المساعدة القيمة جدا المقدمة من استراليا • وأقرب بأن المساعدة المقدمة من استراليا هي مساعدة مستمرة •

٥٢١- وذكر المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧، ان البلدان النامية كانت مسرورة عندما اعتمد المجتمع الدولي في الستينيات مبادئ تمكن البلدان المتقدمة من منح أفضليات معممة لصالح البلدان النامية لتوسيع صادرات هذه البلدان الأخيرة وتنويعها • وفي الواقع فان اعتماد نظام الأفضليات المعمم يبعث على الأمل رغم عيوبه الأولى ، ولا سيما ما يتصل بطابعه المؤقت ووحيد الطرف • والبلدان النامية تعتبر النظام وسيلة فعالة يمكن أن تصبح التجارة الخارجية من خلالها عنصرا ديناميا في نموها الاقتصادي لأنه يفسح لها مجالا أوسع للوصول الى أسواق البلدان المانحة للأفضليات • الا أنه منذ اعتماد النظام أدت الخطوات المتخذة لا الى تحسينه بل الى تدابير وقرارات مناقضة لنصه وروحه • فبالإضافة الى نظام الحصص ، وقيود الضرورة التنافسية وغيرها من القيود ، يوجد الآن تدابير تدريجية تهدد بالقضاء على النظام كليا • وأضاف أن مجموعته المعنية بممارسات بعض البلدان المانحة للأفضليات التي تهدف الى سحب الامتيازات الممنوحة بموجب نظام الأفضليات المعمم بقصد إعادة ادخال مفهوم المعاملة بالمثل • وأعرب عن أمله في أن تنتهي هذه الممارسات بأسرع ما يمكن وأن تتخذ التدابير المناسبة للحد من استمرار تضائل الأفضليات •

٥٢٢- وأعاد الى الأذهان بيان مجموعة ال ٧٧ في الدورة الحادية عشرة للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، وأكد أن مفهوم التدرج لا ينسجم مع مبادئ نظام الأفضليات المعمم ذاتها اذ أن المقصود من النظام أن يكون معمما وغير تمييزي • وكما ذكر مدير شعبة المصنوعات لا يوجد دليل احصائي يدعم الرأي القائل ان سحب الأفضليات من بلد نام مستفيد يعمل بطريقة أو بأخرى على زيادة الفرص التجارية لبلد مستفيد أقل نموا • ومضى يقول ان مجموعته ترى ان هذه الحالة تنتج عن مفهوم خاطئ للنظام التجاري الدولي لأنها تضع نظام الأفضليات المعمم خارج الاطار التجاري متعدد الاطراف • وقد حان الوقت لاعتبار نظام الأفضليات المعمم وسيلة تجارية تشكل جزءا لا يتجزأ من النظام التجاري الدولي • ويمكن استخلاص النتائج المترتبة على ذلك ولا سيما فيما يتعلق بالتكليف الذي ينبغي أن تجريه البلدان النامية استجابة للتطور الديناميكي لتجارة البلدان النامية المستفيدة • لذلك فان مجموعته ترى أنه ينبغي أن تتولى الدورة التالية للجنة المصنوعات القيام بتقييم شامل لنظام الأفضليات المعمم •

٥٢٣- وقال ، مشيرا الى مشروع القرار الذي قدمته مجموعة ال ٧٧ في الدورة الحادية عشرة للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات والى الجوانب الهامة لمشروع القرار ذاك ، أن مجموعته كانت قد طلبت أن يعتبر نظام الأفضليات المعمم وسيلة قانونية دائمة وجزءا لا يتجزأ من النظام التجاري الدولي • ويدعو مشروع القرار أيضا الدول المانحة للأفضليات الى أن تحذف التدرج بصورة خاصة • ولتجنب اللجوء الذاتي الى مفهوم اختلال السوق ، دعا مشروع القرار الى انشاء آلية وقائية موحدة وجهاز تحت رعاية اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات يستعرض جميع التدابير التقييدية بهدف ازالتهما • وتابع يقول انه لا بد من الاحتفاظ بمعاملة خاصة لمنتجات أقل البلدان نموا ولا بد للبلدان المانحة

للأفضليات من اعتماد تدابير للمساعدة على التكيف • وأخيرا فقد كانت مجموعته قد أوصت بتوسيع مشروع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي للمساعدة التقنية بشأن نظام الأفضليات المعمم واعطائه الوسائل اللازمة لمساعدة البلدان المستفيدة على الانتفاع الى أقصى حد من نظام الأفضليات المعمم •

٥٢٤- ومضى يقول ان مجموعته تأسف لعدم التوصل الى اتفاق في اللجنة الخاصة حول مشروع القرار ذاك • فقد احتجت البلدان الاعضاء في المجموعة بـ١٠ بعامل الوقت لتجنب تحمل مسؤولياتها • وما زالت مجموعته تأمل بأن موقفها لم يملء غياب الإرادة السياسية للتغلب على هذه المشكلة • وكذلك فإنها تأمل في امكان الوصول الى اتفاق بشأن تحسين نظام الأفضليات المعمم ، فـ في المناسبة القادمة •

٥٢٥- وفي الختام ، أعاد الى الأذهان الاقتراح الذي قدمته مجموعته في الدورة الحادية عشرة للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات والداعي الى " أن تضطلع أمانة الأونكتاد بإجراء دراسة عن الآثار التجارية المترتبة ، بالنسبة للبلدان النامية ، على عدم ادراج الواردات الخاضعة للرسم بحكم الدولة الأكثر رعاية في نظام الأفضليات المعمم من قبل البلدان المانحة للأفضليات وكذلك المنتجات غير المشمولة في جولة طوكيو " •

٥٢٦- وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ تؤيد الاقتراح القائل بأن يأخذ المجلس علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات •

٥٢٧- وذكر المتحدث باسم المجموعة بـ١٠ أن البيان الذي أدلى به المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ يشير عددا من القضايا تتجاوز اختصاص لجنة الدورة لأن المطلوب من المجلس هو مجرد أخذ علم بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات •

٥٢٨- وذكر ممثل الصين انه منذ ادخال نظام الأفضليات المعمم ، قامت بلدان متقدمة عديدة بجهود متواصلة لتحسين مخططاتها بهدف زيادة حجم صادرات البلدان النامية من السلع المصنعة • الا أن هذه الصادرات قد تأثرت بدرجات متفاوتة في السنوات الأخيرة بسبب تكثيف التدابير الحمائية التي اعتمدها البلدان المتقدمة ، من جراء قيود نظام الحصص ، والحدود القصوى ، وغيرها من التدابير التقييدية ، فضلا عن سحب الأفضليات • وبناء على ذلك فقد انخفضت الفوائد التي تجني بموجب نظام الأفضليات المعمم • ومن الواضح أن الاهداف التي حددتها قرار المؤتمر ٢١ (د-٢) لم تتحقق كاملة ، وانه ينبغي لجميع البلدان المانحة للأفضليات أن تبذل المزيد من الجهود لتحقيقها •

٥٢٩- واستطرد يقول ان هنالك أدلة كافية على أن نظام الأفضليات المعمم تدبير فعال وإيجابي لتعزيز صادرات البلدان النامية من المصنوعات ولتقوية التعاون الاقتصادي الدولي : ومن الضروري جعل نظام الأفضليات المعمم جزءا لا يتجزأ من النظام التجاري الدولي ، والمثابرة على تنفيذه من أجل تنشيط تطور التجارة الدولية • وأعرب عن تأييده للاقتراح المعقول الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والذي يهدف الى تحسين نظام الأفضليات المعمم وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي • ولهذا الغرض ، ينبغي للبلدان المانحة للأفضليات أن تتقيد تقيدا صارما بالمبادئ المحددة في قرار المؤتمر ٢١ (د-٢) وشرط التمكين المتفق عليه في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، وهو الطابع المعمم غير المنطوي على المعاملة بالمثل وغير التمييزي للنظام ، وينبغي أن يلبي أى تعديل في النظام الاحتياجات الانمائية والتمويلية والتجارية للبلدان النامية •

بحث الموضوع في الجلسة العامة

٥٣٠- في الجلسة ٥٩٨ ، المعقودة في ١٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، لفت الرئيس الانتباه الى الفقرة ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الأولى للدورة (TD/B(XXV)/SC.I/L.1/Add.1 ، الفقرة ٣٧) الذي سيعرض رسميا على المجلس في اجتماعه القادم .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٣١- وفي الجلسة نفسها ، أحاط المجلس علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن دورتها الحادية عشرة .

٢ - تقرير فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمخصص للتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي عن دورته الثانية

بحث التقرير في اللجنة الاولى للدورة

٥٣٢- ذكر رئيس لجنة الدورة بأن المجلس قرر في دورته الرابعة والعشرين احالة تقرير فريق الخبراء المخصص المشترك بين الأونكتاد واليونيدو عن دورته الثانية (TD/B/862) الى مجلس التنمية الصناعية في دورته السادسة عشرة ، مع استعراض نظر هذا المجلس الأخير الى وجهات النظر التي تم الاعراب عنها في الدورتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية كما قرراستعراض هذا الأمر في دورته الخامسة والعشرين (٢٦) .

٥٣٣- وأعلن ممثل الأمين العام للأونكتاد ان مجلس التنمية الصناعية رحب ، لدى النظر في تقرير فريق الخبراء في دورته السادسة عشرة في أيار / مايو ١٩٨٢ بالتعاون بين الأونكتاد واليونيدو ورأى أنه ينبغي مواصلة الأعمال التي تضطلع بها الأمانتان في هذا المجال . ويعتبر مجلس التنمية الصناعية ان أعمال فريق الخبراء قد أكملت . وأوصى بأن تواصل أمانتا الأونكتاد واليونيدو بحث تقرير الفريق بصورة متعمقة لتقديمه الى مجلس كل منهما .

٥٣٤- وأشار أيضا الى أنه ، تنفيذا للقرار الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في دورته الثالثة والعشرين والذي أيد فيه توصية الخبراء بأن تواصل أمانتا الأونكتاد واليونيدو أعمالهما بشأن ترتيبات التعاون الصناعي الواردة في قرار المؤتمر ٩٦ (د-٤) (٢٧) ، يتقدم العمل في أمانة الأونكتاد بخطى حثيثة بصدد وضع دراسة وقائية وتحليلية لأنواع ترتيبات التعاون الصناعي القائمة على مستوى المشاريع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وقال ان الدراسة تسعى الى وضع تصنيف معين لهذه الترتيبات والى تحليل خصائص كل فئة تحليل متعمقا . ويجرى منح الاهتمام الواجب

(٢٦) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق

رقم ١٥ (A/37/15) ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، المرفق الأول ، مقررات أخرى (ح) .

(٢٧) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15 و Corr.1)

الجزء الثالث ، الفقرة ٤٠٦ .

لما تلعبه الحكومات من دور - مباشر وغير مباشر - في عقد وتنفيذ مثل ترتيبات التعاون هذه . ومن المحتمل عرض الدراسة ، بعد اكتمالها ، على لجنة المصنوعات . واستنادا الى تلك الدراسة وما يعقبها من تعليقات في اللجنة ، ستصبح الأمانة عندئذ في موقف يسمح لها بالمضي قدما نحو تعيين العناصر ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية والواردة في شتى فئات ترتيبات التعاون الصناعي . وتتعاون أمانة الأونكتاد تعاوناً وثيقاً مع أمانة اليونيدو في وضع هذه الدراسات .

٥٣٥- وذكر المتحدث باسم المجموعة بآء أن هذا البند كان مطروحا أمام المجلس منذ وقت ليس بقصير ، وأنه قد سبق الاعراب عن آراء المجموعة بآء بصدد فريق الخبراء عدة مرات في الدورتين الأخيرتين ، ومفادها أنها تعتبر أن فريق الخبراء قد أنهى أعماله وينبغي حله . وذكر أيضاً أن مجلس التنمية الصناعية أعرب في دورته الأخيرة عن نفس الآراء بشأن الموضوع .

٥٣٦- وأشار المتحدث باسم المجموعة دال الى أن مجلس التنمية الصناعية رحب بالتعاون بين الأونكتاد واليونيدو ورأى أنه ينبغي مواصلة الأعمال التي تضطلع بها الأمانتان بصورة مشتركة وتقديم تقارير دورية بشأنها الى مجلسيهما . وقد رأى مجلس التنمية الصناعية أن أعمال فريق الخبراء قد أكملت . وأوصى بأن تواصل الأمانتان بحث تقرير الفريق بصورة متعمقة كيما تقدمه كل أمانة الى مجلسها .

٥٣٧- وذكر أن موقف المجموعة دال اتضح في تقريرى مجلس التجارة والتنمية عن دورتيه الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين ، وأعرب ثانية عن اعتقاده بأن فريق الخبراء قد أكمل أعماله .

٥٣٨- وشدد المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ على ما تعلقه مجموعته من أهمية على أعمال فريق الخبراء ، وهي أعمال تمت وفقاً لأحكام ولايته وعملاً بالأهداف المحددة في قرار المؤتمر ٩٦ (د-٤) وأشار الى أن الفريق قدّم عدداً من المقترحات الهامة في الفصلين الأول والثاني من تقريره ، ووجه الاهتمام الى الاستنتاجات الواردة في الفقرات ١٣ الى ١٨ ، ولا سيما المقترح الخاص بأن تواصل أمانتا الأونكتاد واليونيدو دراسة شتى المسائل المتعلقة بالتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي . وقال انه يوافق على أن المساعدة التقنية ذات أهمية أساسية في تشجيع التجارة وترتيبات التعاون الصناعي .

٥٣٩- وقال ان مجموعة الـ ٧٧ توافق من حيث المبدأ على الآراء التي أعرب عنها في الدورة السادسة عشرة لمجلس التنمية الصناعية ، وانها ترحب بالأعمال التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد عملاً بالمقرر الذي اتخذته "مجلس التجارة والتنمية في دورته الثالثة والعشرين" . وقال انه ينبغي أن يتعاون الأونكتاد في هذه الأعمال تعاوناً وثيقاً مع اليونيدو وكلما وجد ذلك مناسباً .

٥٤٠- وقال أيضاً انه ، نظراً لما بين التنمية الصناعية والتجارة من علاقة وثيقة ، ينبغي لأمانتي الأونكتاد واليونيدو زيادة تعزيز التعاون في هذا المجال . وأعرب عن رأيه بضرورة عرض نتائج هذه الأعمال كيما ينظر فيها في إطار الآلية الدائمة للأونكتاد .

٥٤١- وفي جلسة لاحقة ، طلب المتحدث نفسه من المجموعات الإقليمية الأخرى أن تناقش مع مجموعة الـ ٧٧ المسائل المتعلقة بأعمال فريق الخبراء ، بدلا من تركيز المناقشة على مركز فريق الخبراء . وأكد مرة أخرى ان مجموعته ترى ان المواضيع التي يعالجها فريق الخبراء في صدد التعاون الصناعي هي مواضيع ذات أهمية كبيرة للبلدان النامية .

٥٤٢- وأوصت لجنة الدورة المجلس ، في جلستها الختامية ، باعتماد مشروع مقرر قدمه الرئيس نتيجة لمشاوراته غير الرسمية (TD/B(XXV)/SC.I/L.2) وتقرر فيه ان أعمال فريق الخبراء المخصص قد انجزت وأنه ينبغي للجنة المصنوعات أن تبحث تقريره عن دورته الثانيه في دورتها العاشرة .

بحث التقرير في الجلسة العامة

٥٤٣- في الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، لفت الرئيس الانتباه الى الفقرات ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الاولى للدورة (TD/B/L.64 ، الفرع ألف) ، الذي سيعرض رسميا على المجلس في اجتماعه القادم .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٤٤- وفي الجلسة نفسها ، اعتمد المجلس بناء على توصية اللجنة الاولى للدورة ، مشروع المقرر TD/B(XXV)/SC.I/L.2 (للاطلاع على النص ، انظر المرقق الأول أدناه ، المقرر ٢٦١ (د-٢٥)) .

جيم - النقل البحري

(البند ٩ ج) من جدول الأعمال

١- تقرير الفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن

بحث التقرير في اللجنة الاولى للدورة

٥٤٥- تكلم ممثل الجماعة العربية الليبية بوصفه رئيس الفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن فقدم تقرير الفريق عن دورته الأولى (TD/B/904 - TD/B/AC.34/4) وأشار الى أن جميع الحكومات المشتركة في الفريق أعربت عن ارتياحها للنجاح المحرز ، وقال ان توصيات الفريق ، التي اعتمدت بتوافق الآراء تتضمن رجاين موجّهين الى المجلس : الأول أن يدرج في الجدول الزمني للاجتماعات دورة ثانية للفريق ، والثاني أن يوصي المجلس الجمعية العامة باتخاذ ما يلزم للدعوة الى عقد مؤتمر للمفوضين معني بشروط تسجيل السفن في عام ١٩٨٣ .

٥٤٦- وأشار الى أن المجلس قرّر في دورته الرابعة والعشرين أن يدرج في الجدول الزمني للاجتماعات دورة ثانية للفريق تعقد من ٨ الى ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، وفي الوقت نفسه ، قرّر اتخاذ اجراء في دورته الخامسة والعشرين بشأن التوصيات المتعلقة بالدعوة الى عقد مؤتمر للمفوضين .

٥٤٧- واقترح أن يحيط المجلس علما بتقرير الفريق ويوصي الجمعية العامة باتخاذ ما يلزم للدعوة الى عقد مؤتمر للمفوضين معني بشروط تسجيل السفن في عام ١٩٨٣ .

٥٤٨- وأيد المتحدث باسم مجموعة ال٧٧ اقتراح رئيس الفريق التحضيري الحكومي الدولي ، القاضي بأن يوصي مجلس التجارة والتنمية الجمعية العامة باتخاذ ما يلزم للدعوة الى عقد مؤتمر للمفوضين معني بشروط تسجيل السفن في عام ١٩٨٣ قد اعتمد بالاجماع .

- ٥٤٩- وأيد المتحدث باسم المجموعة باء والمتحدث باسم المجموعة دال وممثل الصين الاقتراح أيضا .
- ٥٥٠- وأشارت ممثلة بنما الى أن وفد ها لم يشترك في الفريق التحضيري الحكومي الدولي وأنه سبق الاعراب عن أسباب عدم حضوره الاجتماع ولذلك ليس بمقدور بلد ها تأييد تقرير الفريق أو تأييد مطالبة المجلس بأن يوصي الجمعية العامة بوضع اعتمادات لعقد مؤتمر للمفوضين في عام ١٩٨٣ .
- ٥٥١- وأعلن ممثل الولايات المتحدة أن بلد ه لم يشترك في الفريق التحضيري الحكومي الدولي ، وأنه لا اعتراض لديه على أن يأخذ المجلس علما بتقرير الفريق ، ولكنه قال ان الولايات المتحدة لا تشترك في تأييد القرار الذي اعتمد ه الفريق .

بحث التقرير في الجلسة العامة

- ٥٥٢- في الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، لفت الرئيس الانتباه الى الفقرة ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الاولى للدورة TD/B(XKV)/SC.I/L.1/Add.3 (الفقرة ٩) الذي سيعرض رسميا على المجلس في اجتماعه القادم .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

- ٥٥٣- في الجلسة نفسها ، أحاط المجلس علما بتقرير الفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن عن دورته الاولى ، وأيد القرار ١ (د-١) الذي اعتمد ه الفريق . وفي الوقت نفسه ، أوصى المجلس الجمعية العامة (الفقرة ٣ من القرار) باتخاذ ما يلزم للدعوة الى عقد مؤتمر للمفوضين معني بتسجيل السفن في عام ١٩٨٣ (٢٨) .
- ٥٥٤- وأعلن ممثل الفلبين ان بلد ه يرى ، مع العديد من البلدان الأعضاء في الأونكتاد ان مؤتمر المفوضين هو أنجع سبيل لمعالجة مشاكل تسجيل السفن . وقال ان الموضوع نفسه يقتضي اقامة توازن دقيق ، ولكن واقعي ، بين المصالح ، وان مؤتمر المفوضين هو خير وسيلة لحل هذه المسألة .
- ٥٥٥- وأثنى على أمانة الأونكتاد لما أعدته من وثائق مفيدة للفريق التحضيري الحكومي الدولي ونوه برئيس الفريق لما أبداه من براعة في ادارة مداولات الفريق . وأضاف قائلا ان الفلبين ، بوصفها أحد البلدان الرئيسية الموردة للأيدى العاملة في النقل البحري الدولي ، تتمتع بخبرة يمكن أن تتقاسمها بطيب خاطر مع بلدان أخرى في مؤتمر المفوضين . وعليه فان حكومته مستعدة للتشاور والتعاون مع جميع الحكومات الأخرى المهتمة بالأمر لضمان عقد مؤتمر للمفوضين في ظروف مناسبة وتوفير تسهيلات كافية له .

(٢٨) استرعي نظر المجلس الى بيان الآثار المالية المتصل بذلك والمقدم الى لجنة النقل البحري بصددها قرارها ٤٣ (د-١-٣) . وقد استسخت في المرقق الثالث أدناه اجزاء البيان المتصلة بهذا الموضوع .

٢ - تقرير لجنة النقل البحري عن دورتها العاشرة

بحث التقرير في اللجنة الاولى للدورة

٥٥٦- شدد ممثل الأمين العام للأونكتاد ، وهو يقدم تقرير لجنة النقل البحري عن دورتها العاشرة (٢٩) ، على أن اللجنة اجتمعت في وقت بالغ الحساسية في العلاقات البحرية الدولية وأن المداولات في اللجنة كانت حيوية الامة بالنسبة لتطور المفاوضات الدولية وللمداولات الجارية بشأن المسائل ذات الامة الوثيقة والمستمرة لمجتمع النقل البحري . وقال ان اللجنة أصدرت تصريحات قوية العبارة بشأن المسائل ذات الامة البالغة حاليا للدول الأعضاء وان هذه التصريحات انعكست في القرارات الخمسة والمقرر المرفقة بتقريرها .

٥٥٧- واقترح المتحدث باسم المجموعة بء أن يحيط المجلس علما بتقرير لجنة النقل البحري ولكنـه ذكر بأن مجموعته امتنعت عن التصويت على القرار ٤٩ (د-١٠) المتعلق بالتشريع البحري الدولي بسبب الحاجة الى الابقاء على خط تنظيمي واضح يفصل بين عمل المنظمة البحرية الدولية والأونكتاد وذلك مثلا فيما يتعلق بالامتيازات والرهون البحرية ، وهو أمر يدخل فعلا في برنامج عمل المنظمة البحرية الدولية . وفي رأى مجموعته أنه ينبغي للامين العام لكل من الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية تسوية مشكلة ازدواج الأعمال قبل معالجة هذه القضايا في اطار الأونكتاد . وفي حال عدم الاتفاق ، ينبغي احالة المشكلة الى لجنة البرنامج والتنسيق لدراستها . وعلى ذلك ، فان المجموعة بء ليست في موقف يسمح لها بتأييد القرار ٤٩ (د-١٠) فضلا عن ذلك ، فان هذه المجموعة قلقة بوجه عام ازاء تزايد اللجوء الى اتخاذ القرارات بأغلبية الأصوات ، وهو أمر لن يكون في صالح الأونكتاد والدول الأعضاء فيه على المدى الطويل .

٥٥٨- واقترح المتحدث باسم مجموعة ال٧٧ أن تحيط اللجنة علما بتقرير لجنة النقل البحري وأن تؤيد القرارات والمقرر التي اعتمدها . أما عن القرار ٤٩ (د-١٠) فقال ان من الواضح أن المسائل الاقتصادية والتجارية المتصلة بالامتيازات والرهون البحرية هي مجال يخص لجنة النقل البحري وفريقها العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري في اطار الأونكتاد . وان الحالة هي نفسها بالنسبة للغش البحري في سندات الشحن ومشارطات الايجار والتأمين البحري . وهكذا ليس بوسع مجموعته أن ترى الخطر المزعوم المتمثل في ازدواج الأعمال بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية .

٥٥٩- أما بصدد التشاور بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية ، فقد ذكر بأن أمانة الأونكتاد هي التي اتخذت المبادرة مع الامين العام للمنظمة البحرية الدولية في اجراء مشاورات مسبقة حول امكانية تداخل الموضوعات منذ وقت يرجع الى تموز/ يولييه ١٩٧٩ . فضلا عن ذلك ، يدعـو القرار ٤٩ (د-١٠) بالتحديد الى اجراء مشاورات مع المنظمة البحرية الدولية لدى القيام بالدراسات المشار اليها فيه ، ولذلك لا يمكن أن ترى مجموعة ال٧٧ الحاجة الى المزيد من البيانات عن موضوع المشاورات ، لاسيما وان هذه سارت دائما سيرا وديا وسلسا ، كما أكد ذلك أيضا الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية في كلمته أمام لجنة النقل البحري في دورتها العاشرة .

(٢٩) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق

رقم ٤ (TD/B/C.4/254 - TD/B/921) وقد وضع بصفة مؤقتة بوصفه TD/B/C.4(X)/Misc.4 .

٥٦٠- واقترح ممثل المجموعة دال ، بعد أن أعرب عن تقديره للأعمال التي تمت في لجنة النقل البحري ، أن يحيط المجلس علما بتقرير اللجنة ويؤيد القرارات والمقرر .

٥٦١- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في معرض التذكير بموقف وفده المعرب عنه خلال الدورة العاشرة للجنة النقل البحري ، انه لا يمكن تفسير القرار ٤٥ (د-١٠) بشأن المساعدة التقنية والتدريب الذي اتخذ بتوافق الآراء على انه ينطوي على قبول بلده زيادة الدعم المالي لبرنامج المساعدة التقنية في ميدان النقل البحري . وشدد على أن تخصيص الموارد للمساعدة التقنية إنما ينبغي ان يقوم على أساس تقييم صحيح لشتى المشاريع ، كما أن أى زيادة في تخصيص الأموال لأى برنامج إنما ينبغي تطويعها في اطار القيود الحالية للميزانية . وحث الأمانة ، وهو يضع ذلك نصب عينيه على أن تشرح شرحا وافيا الأولويات والمبادئ التوجيهية المتصلة بإدارة برامج المساعدة التقنية التي تنفذها شعبة النقل البحري في أمانة الاونكتاد . واقترح أن يعمل المجلس وفقا للولاية المبينة في الفقرة ١ من القرار ٤٥ (د - ١٠) ، على ان تنظر الفرقة العاملة المعنية بالخططة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في المسألة وتتقدم بتوصيات مناسبة لينظر فيها المجلس .

٥٦٢- وفي الجلسة الختامية التي عقدتها لجنة الدورة ، قال الرئيس ان الأمانة أبلغته بأن القرارات والمقرر التي اعتمدتها لجنة النقل البحري في دورتها العاشرة ستظل سارية المفعول قانونا حتى لو لم يقر المجلس بتأييدها أو باقرارها .

بحث التقرير في الجلسة العامة

٥٦٣- في الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، لفت الرئيس الانتباه إلى الفقرات ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الأولى للدورة (TD/B/L.641 ، الفرع جيم) ، الذي سيعرض رسميا على المجلس في اجتماعه القادم .

الاجراء الذي اتخذته المجلس

٥٦٤- في الجلسة نفسها ، أحاط المجلس علما بتقرير لجنة النقل البحري عن دورتها العاشرة وبالقرارات والمقرر المرفقة بالتقرير والآثار المالية المترتبة عليها (٣٠) .

(٣٠) بينت الآثار المالية لمقرر لجنة النقل البحري ٤٧ (د - ١٠) وقراريها ٤٨ (د - ١٠) و ٤٩ (د - ١٠) في المرفق الثاني من تقرير اللجنة عن دورتها العاشرة الذي جاء فيه ان الاجتماعات التي قررت اللجنة عقد ها يمكن توفير تكاليفها من الاعتمادات المخصصة في الجدول الزمني للاجتماعات للفرق العاملة وأفرقة الدراسة وأفرقة الخبراء . (انظر الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٤ (TD/B/921-TD/B/C.4/254) .

دال - الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا
(البند ٩ د) من جدول الأعمال)

بحث الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٥٦٥- ذكر ممثل تركيا ، باعتباره رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بجدوى قياس تدفقات الموارد البشرية ، بقرار المجلس ٢٢٧ (د - ٢٢) بشأن النقل العكسي للتكنولوجيا وقرار الجمعية العامة ١٤١/٣٦ الذي دعت الفقرة ٦ منه المجلس الى تضمين التقرير عن دورته الخامسة والعشرين تقريراً مرحلياً عن عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي * وكان فريق الخبراء قد اجتمع في جنيف من ٣٠ آب/ اغسطس الى ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ونظر في الدراسة التي أعدها أمانة الأونكتاد عن " جدوى قياس التدفقات الدولية للموارد البشرية " (TD/B/C.6/AC.8/2) .

٥٦٦- وأعرب عن أسفه لأنه بالرغم من كل الجهود التي بذلت لم يتوصل فريق الخبراء في مداوله الى نتيجة ناجحة بشأن موضوع شديد التعقيد وذى أهمية عالمية * وكان يأمل أن يكون قد حصل توافق في الآراء لأن الاختلافات في مواقف المجموعات كانت تضيق بصورة متواصلة مع سير المفاوضات على أساس المقترحات التي قدمها هو .

٥٦٧- ومضى يقول ان تقرير فريق الخبراء (TD/B/C.6/AC.8/3 - TD/B/C.6/89) سيكون موضع نظر لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الرابعة ، شأنه شأن مشروع النتائج والتوصيات المقدمة بصورة منفصلة من مجموعة الـ ٧٧ ، والمجموعة بـ * ومنه شخصياً بوصفه الرئيس وأعرب عن أمله في أن تشكل مقترحاته أساساً لتوافق آراء لجنة نقل التكنولوجيا .

٥٦٨- واعاد المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الى الاذهان ان موقف مجموعته كان يسترشد باعتبارين أساسيين * أولاً ، أظهرت الدراسة التي قدمتها أمانة الأونكتاد أن قياس تدفقات الموارد البشرية ممكن من الناحية النظرية والتقنية * ومع أنه لا يزال هنالك متسع لمزيد من العمل التشخيصي ، فان هذا ينبغي أن لا يمنع النظر العاجل في السياسة العامة والاجراءات بشأن الآثار الضارة للنقل العكسي للتكنولوجيا * ثانياً ، لقد جرى في السنوات العشر الأخيرة عمل كثير حول النقل العكسي للتكنولوجيا ، في الأونكتاد وغيره على حد سواء ، وتصدى هذا العمل لدراسة حجم وتكوين تدفق اليد العاملة الماهرة من البلدان النامية الى الخارج * وقال ان مجموعته تعتقد اعتقاداً راسخاً أن الوقت قد حان للوصول الى اتفاق بشأن المبادئ ذات الصلة ، والى التدابير والاتفاقيات اللازمة للتطبيق العملي لقياس تدفقات الموارد البشرية وحول النظر فيما يمكن اتخاذه من تدابير بشأن السياسة العامة على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية .

٥٦٩- وأعرب عن أسفه لأن فريق الخبراء لم يستطع التوصل الى نتيجة متفق عليها * غير أن أى عمل آخر يجرى حول الجوانب التقنية للمشكلة لابد أن يعالج السياسات العامة لتخفيف الآثار الضارة لاستنزاف الأدمغة كما جاء في قرارات الجمعية العامة والأونكتاد .

٥٧٠- وقال المتحدث باسم المجموعة دال أن مجموعته اشتركت اشتراكاً نشطاً في اجتماع فريق الخبراء * وأعرب عن أسفه لأن فشل فريق الخبراء في التوصل الى اتفاق بشأن تدفقات اليد العاملة الماهرة غير المعوضة من البلدان النامية كان بسبب المجموعة بـ ، التي لم تدرك أن قياس تدفقات الموارد البشرية ممكن ورفضت النظر في اتخاذ المزيد من الاجراءات على صعيد السياسة

العامة • لذلك فان التدفق الخارجي لليد العاملة الماهرة من البلدان النامية سيستمر دونما عائق • وهو يرى أنه ينبغي مواصلة العمل في الأونكتاد بصورة حثيثة ووفق مسارين رئيسيين • أولاً ، ينبغي أن يكون هناك مبادئ توجيهية لقياس تدفقات الموارد البشرية ، ولا سيما تدفقات اليد العاملة الماهرة من البلدان النامية الى البلدان الخيرية المتقدمة ، ثانياً ، ينبغي أن يجرى عمل بشأن السياسات العامة والتدابير العملية لحل المشاكل المقترنة بالآثار الضارة للنقل العكسي للتكنولوجيا •

٥٧١- وذكر ممثل كندا ان أعضاء المجموعة باء قبلوا مشروع نتائج وتوصيات الرئيس بكامله وهم يأملون أن تكون مقترحات الرئيس أساساً لتوافق آراء لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الرابعة • وأعرب عن أسفه لعدم وجود اتفاق في اجتماع فريق الخبراء • وقال ان انعدام توافق الآراء يعود الى انه تم ادخال قضايا خارجية وأكثر اتساعاً حول استنزاف الأدمغة ضمن مداولات فريق الخبراء الذي كانت ولايته تقضي بالنظر في جدوى قياس تدفقات الموارد البشرية •

٥٧٢- وردا على المتحدث باسم المجموعة دال ، قال ان خبير المجموعة دال في اجتماع فريق الخبراء اوضح أن مشكلة استنزاف الأدمغة غير موجودة في بلدان المجموعة دال • ويرجع ذلك جزئياً الى سياستها في اقامة الحواجز وخلق حدودها أمام تدفقات الهجرة في الاتجاهين • لذلك ، اذا ارادت المجموعة دال أن تعرب عن تضامنها مع البلدان النامية ، فينبغي أن يكون ذلك بالأفعال لا بالأقوال فحسب • وينبغي أن تتناول المناقشة في لجنة نقل التكنولوجيا بمزيد من التفاصيل جدوى قياس تدفق الموارد البشرية ، وأعرب عن أمله في أن يتم الاتفاق على مواصلة العمل الواجب القيام به على أساس مقترحات الرئيس •

٥٧٣- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، رداً على البيان الذي أدلى به ممثل كندا ، ان مجموعته تعتقد اعتقاداً راسخاً أن ولاية فريق الخبراء واختصاصه يجب أن ينظر اليهما في سياق الولاية الأعم المسندة في مختلف قرارات الجمعية العامة بشأن موضع النقل العكسي للتكنولوجيا • فلا يوجد أي موضع في تلك القرارات يقول ان قياس تدفق الموارد البشرية شرط أساسي لتحليل السياسة العامة والاجراءات المتصلة بالسياسة العامة • والتفسير الذي قدمته مجموعته هو أن عمل فريق الخبراء ينبغي ألا يمنع من النظر في منطويات السياسة العامة المتصلة بالنقل العكسي للتكنولوجيا • وأضاف يقول ان هجرة اليد العاملة الماهرة بين البلدان النامية والقضايا الناجمة عنها هي من اختصاص هذه البلدان وحدها دون غيرها •

٥٧٤- وقال ممثل بيرو ان خبراء مجموعة الـ ٧٧ نظروا الى ولاية فريق الخبراء لا من حيث قياس تدفقات الموارد البشرية فحسب بل ايضا من حيث التأكيد على النقل العكسي للتكنولوجيا • وهو على يقين من أن قياس النقل العكسي للتكنولوجيا ممكن التحقيق • وكان خبراء المجموعة باء قد حاولوا توسيع فكرة القياس لتشمل تدفقات جميع الأشخاص من ذوي الفاعلية الاقتصادية وليس فقط الأشخاص الماهرين ، ولذلك فقد استنتجوا ان هذا غير ممكن التحقيق ، وعلى لجنة نقل التكنولوجيا أن تقر نوع التدفقات التي ينبغي قياسها ، وليس هناك شك في أنه ينبغي ان تكون هذه التدفقات بالنسبة للبلدان الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ هي تدفقات اليد العاملة الماهرة فقط من البلدان النامية الى الخارج أو النقل العكسي للتكنولوجيا • ولا حظ ان هذا التفسير لولاية الفريق يؤيده صيغة هذا البند الفرعي من جدول أعمال المجلس ، وهي " الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا " •

٥٧٥- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان الملاحظات التي ابداهها ممثل كندا والتي شوه فيها سمعة المجموعة دال تشكل امانة فظة ، وان اللهجة التي استخدمت فيها لا تتفق مع المعايير السائدة في المحافل الدولية . وأضاف ان المجموعة دال تعتبر بيان ممثل كندا محاولة لتحويل الاهتمام عن المشاكل الحقيقية جدا والهامة جدا التي يعد حلها شرطاً مسبقاً لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وقال انه حسب منطق ممثل كندا ليس لبلدان المجموعة دال ، غير المتأثرة بمشكلة استنزاف الأدمغة ، أى حق في الاشتراك في مناقشة مسألة اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وهذا يشكل تناقضاً واضحاً مع مبدأ العالمية الذي يعتبر الاساس نفسه الذي يقوم عليه الأونكتاد .

٥٧٦- وقال ممثل كندا ان ملاحظاته كانت ذات صلة وثيقة بمسألة استنزاف الأدمغة وأن اللهجة التي استخدمت فيها تعتبر جيدة بالمقارنة مع الخطبة العنيفة التي أدلى بها المتحدث باسم المجموعة دال في وقت سابق في المجلس ، خلال جلسة عامة . وقال انه يستطيع ان يفهم أن المجموعة دال لا ترى في الجدران والحدود المغلقة عائقاً يحول دون استنزاف الأدمغة لكنه يلاحظ ان أحداً من البلدان النامية لم يطلب الى بلدان المجموعة بأشادة جدران حولها أو اغلاق حدودها . وأضاف انه يرفض رفضاً باتاً التعليقات غير المناسبة التي تفوه بها المتحدث باسم المجموعة دال .

٥٧٧- وقال المتحدث باسم المجموعة بأ ان لجنة نقل التكنولوجيا ستجد امامها متسعاً كبيراً من الوقت خلال دورتها الرابعة لمناقشة تقرير فريق الخبراء وأنه ينبغي للمجلس الآن ان يحيط علماً بالتقرير المرحلي الذي قدمه رئيس الفريق .

٥٧٨- وأعرب ممثل المملكة العربية السعودية ، في معرض اشارته الى ملاحظات ممثل كندا حول هجرة ذوى المهارات من البلدان النامية الى البلدان المصدرة للنفط ، عن اتفاقه التام مع المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ الذي قال ان مسألة هجرة اليد العاملة والتوظيف في البلدان المصدرة للنفط تعتبر مسألة تعاون فيما بين البلدان النامية وهي من اختصاص مجموعة ال ٧٧ وحدها . وأعاد الى الازهان ان استنزاف الأدمغة ينطبق على هجرة ذوى المهارات من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ، وهو ما يعرف أيضاً باسم النقل العكسي للتكنولوجيا . وأضاف ان الهجرة الى البلدان المصدرة للنفط تشكل في معظمها من القوى العاملة غير الماهرة أو نصف الماهرة . وأن أغلبية ذوى المهارات العالية ، مثل المهندسين والمعلمين ، تأتي من البلدان العربية الأخرى وفقاً لاتفاقات ثنائية بين المملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان النامية وذلك في اطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

بحث الموضوع في الجلسة العامة

٥٧٩- في الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، لفت الرئيس الانتباه الى الفقرة ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الأولى للدورة (TD/B(XXV)/SC.I/L.1/Add.5 الفقرة ١٦) الذي سيعرض رسمياً على المجلس في اجتماعه القادم .

٥٨٠- وفي الجلسة نفسها ، أحاط المجلس علماً بالتقرير المرحلي الشفوي المقدم من رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بجدوى قياس تدفقات الموارد البشرية ، كما أحاط علماً بأن تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي ستدرسه لجنة التكنولوجيا دراسة مستفيضة في دورتها الرابعة •

هـاء - الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية
(البند ٩ هـ) من جدول الأعمال)

بحث الخطة في اللجنة الأولى للدورة

٥٨١- قدم رئيس الفرقة العاملة تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها السادسة (الوثائق TD/B/WP/L.15 و Add.1-3 ، حسبما تم تعديله) واستكملها بالوثيقة TD/B/L.634 (٣١) •

٥٨٢- وقال ان الفرقة العاملة أجرت مناقشة مفيدة جدا حول استحسان ادراج تقييم البرامج ضمن وظائفها (البند ٣ من جدول الأعمال) ، على الرغم من أن الآراء اختلفت حول ما اذا كان الوقت مناسباً في هذه المرحلة لاستخدام طرق جديدة لتقييم البرامج • وقد جاء في التوصيات التي اعتمدها الفرقة العاملة والواردة في المرفق الأول من تقريرها أن الفرقة العاملة تنوى مواصلة مناقشتها لهذا البند في دورتها السابعة •

٥٨٣- وأضاف قائلاً ان الفرقة العاملة لم تتمكن ، بالرغم من أنها ناقشت تواتر ومدة اجتماعاتها (البند ٤ من جدول الأعمال) ، من تقديم توصيات بشأن موعد دورتها السابعة • اذ ترى مجموعتان اقليميتان أن الدورة السابعة للفرقة العاملة ينبغي عقدها بعد الدورة السادسة للمؤتمر ، بالنظر الى ما يقتضيه المؤتمر من أعمال تحضيرية ضخمة ، بينما شددت إحدى المجموعات الإقليمية على ضرورة عقد الدورة السابعة قبل المؤتمر • ومن ثم ، يتعين على المجلس ان يتخذ قراراً بشأن هذه المسألة •

٥٨٤- وفي الختام ، دعا المجلس الى الاحاطة علماً بتقرير الفرقة العاملة عن دورتها السادسة وقرار التوصيات التي اعتمدها •

٥٨٥- وأعلن المتحدث باسم المجموعة بـ أن مجموعته ترحب بالتوصيات التي اعتمدها الفرقة العاملة وترجو ان تواصل الفرقة العاملة في دورتها السابعة النظر في التقييم الداخلي والمساعدة التقنية ، استناداً الى الوثائق التي ستعدها أمانة الأونكتاد • وأضاف قائلاً ان مناقشة التقييم الداخلي ، التي بدأت في الدورة السادسة للفرقة العاملة استناداً الى تقرير أعدته مكتب تخطيط وتنسيق البرامج في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمم المتحدة (TD/B/WP/23) ، كانت تطورا بناءً للغاية • الا أن مجموعته تأسف لأنه لم يتيسر في تلك الدورة

(٣١) صدر تقرير الفرقة العاملة فيما بعد بوصفه TD/B/WP(VI)/Misc.2 وسيصدر فيما بعد في شكل مطبوع بوصفه الملحق رقم ٥ للوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون (TD/B/WP/24 — TD/B/928) •

اجراء مناقشة كاملة ومركزة تماما حول مبادئ وأهداف نظام للتقييم الداخلي يتمشى مع المبادئ العامة التي تنادى بها المجموعة بـ * وتتطلع هذه المجموعة الى الاستطلاع في الدورة التالية للفرقة العاملة الى الآراء المتروية للمجموعات الأخرى بشأن مشروع التوصيات المقدم من المجموعة بـ خلال الدورة السادسة ، والوارد في المرفق الثاني لتقرير الفرقة العاملة .

٥٨٦ - وتوضيحا لكيفية فهم المجموعة بـ للتقييم الداخلي وسبب اعطائها أولوية عالية له ، أبدى الملاحظات التالية :

(أ) ينبغي لآى نظام للتقييم الداخلي في الأونكتاد ألا يستهدف ، بأى شكل من الأشكال ، الحكم على أداء الدول الأعضاء ، كأن يحكم مثلا على تقيد ها بالمعايير والمدونات الدولية . وذكر بأن القصد من قرار المجلس ٢٣١ (د - ٢٢) ، الذى اسند الى الفرقة العاملة ولاية النظر في التقييم ، هو أن تضح الأمانة نظاما لتحسين فعاليتها ،

(ب) ينبغي لنظام التقييم ألا يتناول مسائل السياسة العامة المتصلة ، مثلا ، بقضايا التجارة والتنمية ، بل ينبغي أن يهتم فقط بفاعلية الأمانة من الناحية التنفيذية ،

(ج) ينبغي ألا يجرى التقييم في الأونكتاد ، بالدرجة الأولى ، عن طريق دراسات استقصائية تستند الى استبيانات ومقابلات تستهدف تسجيل خبرة وتصورات ممثلي الحكومات لدى الأونكتاد . فهذا ، في رأى المجموعة بـ ، لا يدعم هدف مسؤولية الأمانة أمام الحكومات ،

(د) ليس التقييم الداخلي أداة لاعادة تنظيم أمانة الأونكتاد أو لاجراء تخفيضات في وظائفها أو وحداتها المحددة ، وإنما هو مجرد أداة لايجاد وسائل أفضل للقيام بالعمل الموكول . وباختصار ، فإنه ينظر الى التقييم على أنه أداة مركزة جدا من أدوات الادارة ، يقتصر هدفها على تحسين فعالية الأداء المقبل وجدواه بالقياس الى تكاليفه ، وذلك عن طريق قياس وتحليل العمليات الماضية .

٥٨٧ - وأشار الى أن معظم هيئات الأمم المتحدة قامت في السنوات الأخيرة بتطبيق مفاهيم وطرق للتقييم ، وأن ذلك قد أسفر عن نتائج بناءة جدا تعود بالفائدة على جميع البلدان . كما أن معظم تلك الهيئات قبلت التعريف الذى قدمته وحدة التفتيش المشتركة للتقييم ، وهو أن التقييم عملية تحاول أن تحدد ، على نحو منهجي وموضوعي قدر الامكان ، مدى ملائمة وفعالية وأثر الأنشطة في ضوء الأهداف المتوخاة لها ، حسبما حددتها الحكومات . وبناء على ذلك ، اعتمدت تلك الهيئات اجراءات للتقييم تتناسب مع احتياجاتها الخاصة ، ووجدت دائما ان هذه الاجراءات ذات قيمة كبيرة لمديرى البرامج والهيئات الحكومية الدولية . وتمثل خبرتها الجماعية معينا قيما من الخبرة العملية . ولذلك فإن المجموعة بـ تنتظر من أمانة الأونكتاد أن تقوم ، استنادا الى هذه الخبرة وعلا بالتوصيات التي قدمتها الفرقة العاملة في دورتها السادسة والمناقشة التي دارت في هذه الدورة ، باعداد وثيقة شاملة عن التقييم ، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة لتخطيط وتنسيق البرامج ، لا تشتمل فقط على الممارسات الادارية التي أشار اليها نائب الأمين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي أمام الفرقة العاملة ، وإنما ايضا على مقترحات محددة من أمانة الأونكتاد لتطبيق الممارسات المعمول بها الآن على نطاق واسع في منظومة الأمم المتحدة برمتها ، على عملها هـى . وتعتقد مجموعته ان من المستحسن التوصل الى اتفاق في الدورة السابعة للفرقة العاملة بشأن

أنسب طرائق التقييم للأونكتاد ، وأن هذا يمكن أن يتم استنادا الى التقرير الذى طلبته الفرقه العامه . ومن شأن التقدم نحو وضع نظام فعال للتقييم أن يوفر اطارا ايجابيا للنظر في القضايا المؤسسية الأخرى في الدورة السادسة للمؤتمر .

٥٨٨- وانتقل الى مسألة استعراض أنشطة المساعدة التقنية في الأونكتاد فقال ان المجموعة بـاء تعتقد ان استعراض هذه الأنشطة ، استنادا الى تقارير شاملة ووقائعية وتحليلية تعدها الأمانة ، يمكن أن يوفر للمؤتمر نظرات متعمقة مفيدة قد تكون ذات صلة بكثير من جوانب عمله . وأضاف قائلا ان مجموعته تأسف لأن الأمانة لم تف بالتزامها ، بموجب قرار المجلس ٢٣١ (د - ٢٢) ، بتقديم تقرير سنوي في عام ١٩٨٢ عن أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية . وهذا يجعل ضرورة اجراء مناقشة كاملة للمسألة في الدورة السابعة للفرقة العامه أشد الحاحا .

٥٨٩- وأشار الى تواتر ومدة اجتماعات الفرقة العامه ، اللذين ناقشتهما الفرقة العامه في اطار البند ٤ من جدول أعمالها ، فذكر بأن قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) ومقررا موازيا له اتخذته المجلس في دورته التاسعة عشرة ينصان على وجوب أن تجتمع الفرقة العامه مرتين في السنة . وقال ان المقرر لم يتخذ بدون ترو ، وأن الفرقة العامه وجدت حتى الآن ان من المفيد أن تجتمع في الربيع ، قبل انعقاد دورة لجنة البرنامج والتنسيق في أيار / مايو بوقت قليل ، وفي الخريف قبل دورة الجمعية العامة . وسيكون هناك مجال في الدورة السادسة للمؤتمر للنظر فيما اذا كانت دورة الاجتماعين السنويين ينبغي أن تستمر ، كما تعتقد المجموعة بـاء ذلك ، ولكن ريثما يتم هذا الأمر ، ترى المجموعة بـاء أن تواتر اجتماعات الفرقة العامه ينبغي أن يظل محكوما بقرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) . وأشار الى أن دورة الفرقة العامه ، التي ستعقد بموجب الدورة الحالية في خريف عام ١٩٨٣ للنظر فيما يلزم ادخاله من تعديلات على الميزانية البرنامجية للأونكتاد للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ في ضوء القرارات التي يتخذها المؤتمر ، سيكون أمامها أعمال كثيرة جدا ، والى انه كان هناك ميل في الفرقة العامه الى اعتبار أن هذه المهمة وحدها تستحق دورة تستغرق أسبوعين . وقال انه يشاطر مجموعة ال ٧٧ قلقها ازاء اكتظاظ الجدول الزمني للاجتماعات في النصف الأول من عام ١٩٨٣ ، لكنه في الوقت نفسه ، يعتبر دور الفرقة العامه في ربيع عام ١٩٨٣ جزءا هاما جدا من عملية التحضير للمؤتمر . ولذا فانه على ثقة من أن جميع المجموعات ستوافق على أن يؤكد المجلس ، لدى اقراره الجدول الزمني للاجتماعات ، أن الدورة السابعة للفرقة العامه ستعقد قبل الدورة السادسة للمؤتمر استنادا الى جدول الأعمال المؤقت الذي أقرته الفرقة العامه .

٥٩٠- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان بلدان المجموعة دال ترى ان الدورة السادسة للفرقة العامه لم تكن فقط هامة جدا من حيث دور الفرقة العامه في المستقبل ، وانما ايضا من حيث التحسين العام لفعالية الأونكتاد . وفقا للولاية المسندة اليه في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) . وأضاف قائلا ان مجموعته تؤيد من حيث المبدأ فكرة تقييم البرامج في الأونكتاد ، شريطة ان يكون بالامكان الاتفاق على نهج فعال وعملي لنظام تقييم من هذا القبيل يتمشى مع المبادئ والخطوط التوجيهية العامة التي أوجزها المتحدث باسم المجموعة دال في الفرقة العامه .

٥٩١- وفيما يتعلق بمشكلة تواتر ومدة الدورات المقبلة للفرقة العامه ، قال ان المجموعة دال ، اذ تأخذ في الاعتبار ان اجراء تغيير في النمط الحالي للاجتماعات قد يكون احد الوسائل لتحسين فعالية الفرقة العامه ، تحبذ الاقتراح الداعي الى الاكتفاء من الآن فصاعدا بعقد دورة واحدة

سنويا لمدة يمكن ان تصل الى اسبوعين * وينبغي عقد هذه الدورة السنوية قبل أربحة أسابيع على الأقل من دورة المجلس العادية ، كما ينبغي أن توفر للحكومات الوثائق اللازمة للفرقة العاملة قبل ستة أسابيع على الأقل من افتتاح الدورة * وهو يعتقد ان هذا الاجراء يوفر اطارا مناسباً يتيح للفرقة العاملة انجاز عملها بنجاح *

٥٩٢- وأعرب في ختام حديثه عن أسفه لعدم تمكن الفرقة العاملة من الاتفاق على موعد دورتها السابعة وعن أمله في أن يتمكن المجلس من اتخاذ قرار في هذا الشأن *

٥٩٣- وقال المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ ان مجموعته تأسف لعدم التوصل الى اتفاق في الفرقة العاملة بشأن مدى استحسان وامكانية استخدام تقييم البرامج بشأن أنشطة الأونكتاد ، أو بشأن تواتر ومدة اجتماعات الفرقة العاملة * ففقط يتعلق بالتقييم الداخلي للبرامج المتصلة بأنشطة الأونكتاد ، وخاصة انشاء وحدة تقييم خاصة ، قال ان مجموعة ال ٧٧ على اقتناع بأن هذا الاجراء لا هو مناسب ولا هو ضروري ، لأنه توجد بالفعل ترتيبات من هذا النوع داخل الأمانة وكذلك على المستوى الحكومي الدولي في شكل اللجان الرئيسية * وأضاف قائلاً انه لا يوجد خلاف بين مجموعة ال ٧٧ والمجموعات الاقليمية الاخرى فيما يتعلق بالرغبة الأساسية في ضمان تحسين مستمر لفعالية الأونكتاد * فنقطة الخلاف الرئيسية تتعلق بالطرق الواجب تطبيقها في اجراء التقييم ذي الصلة بالموضوع * وهو يرى ان النهج الذي أوصى به مكتب تخطيط وتنسيق البرامج وأيدته المجموعة بأكملها ، والذي يسعى قبل كل شيء الى ضمان الفعالية الداخلية للأمانة على الصعيد التقني وصعيد الميزنة ، لا يتماشى مع الممارسات الجارية المتبعة في بحث واعداد وتقييم أنشطة الأونكتاد * وخلاصة القول ان الطرق المقترحة تمثل نظريات يصعب تكييفها من الوجهة العملية مع الأنشطة المعنية ، وخاصة فيما يتعلق بالصعوبة المتأصلة في تعريف المعايير الموضوعية والمستعملين النهائيين * وأشار الى أن ممثل مكتب تخطيط وتنسيق البرامج اعترف بأنه لم تتم حتى الآن تجربة أى نموذج للتقييم في هذا المجال * وقال ان مجموعة ال ٧٧ تحبذ اتباع نهج شامل ومتكامل لبحث واعداد وتقييم البرامج يستهدف حل مشاكل التجارة والتنمية ، لا ابقاءها بصورة مستديمة * وبالتالي فان مجموعته تعارض أى نظام جديد للتقييم لا يتم انشاؤه وفقا لأهداف الدول الأعضاء وقراراتها ومقرراتها ذات الصلة *

٥٩٤- وفي ضوء الاعتبارات السابقة ، ترى مجموعة ال ٧٧ أنه ينبغي عقد الدورة السابعة للفرقة العاملة بعد الدورة السادسة للمؤتمر * وهذا الرأي يراعي ايضا ضخامة الجدول الزمني للاجتماعات التي ستعقد في اطار التحضير للمؤتمر ، وكذلك الحاجة الى تكييف برنامج أنشطة الأونكتاد في ضوء القرارات التي سيتخذها المؤتمر * وترى مجموعة ال ٧٧ ، بالتالي ، أن من الأمور الأساسية عقد دورة واحدة فقط لمدة اسبوعين في عام ١٩٨٣ ، بعد المؤتمر * ولا حظ ان المجموعة دال ومجموعة ال ٧٧ والصين تتقاسم نفس الرأي بشأن هذه المسألة ، فأعرب عن أمله في أن يتمكن المجلس من البت في موعد الدورة السابعة للفرقة العاملة *

٥٩٥- وحث ممثل الصين على أن يحيط المجلس علما بتقرير الفرقة العاملة عن دورتها السادسة وأن يقر التوصيات التي اعتمدها بتوافق الآراء * وفيما يتعلق بمسألة تواتر دورات الفرقة العاملة وموعد دورتها السابعة ، قال ان رأى وفده لا يزال تطلعا كما هو ، حسبما أعرب عنه ممثل الصين في الفرقة العاملة *

٥٩٦- وأعلن ممثل المكسيك أن البلدان الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية متفقة على أنه ينبغي عقد الدورة السابعة للفرقة العاملة بعد الدورة السادسة للمؤتمر *

٥٩٧- وكرر المتحدث باسم المجموعة دال الاعراب عن تأييد مجموعته للاقتراح الداعي الى عقد الدورة السابعة للفرقة العاملة بعد المؤتمر * فهو يرى أن عقد اجتماع للفرقة العاملة في ربيع عام ١٩٨٣ يحتمل ان يريك الأعمال التحضيرية للمؤتمر *

٥٩٨- ولا حظ المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ ، اختلاف الآراء بشأن هذه المسألة وأشار الى ما يبدو من وجود أغلبية واضحة تحبذ عقد دورة واحدة للفرقة العاملة في عام ١٩٨٣ لمدة اسبوعين بعد الدورة السادسة للمؤتمر *

٥٩٩- وأشار الرئيس الى أن موعد الدورة السابعة للفرقة العاملة سيبحث في جلسة عامة للمجلس عند ما ينظر في استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ١١ (ز) من جدول الأعمال) (٣٢) *

بحث الخطة في الجلسة العامة

٦٠٠- في الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، لفت الرئيس الانتباه الى الفقرة ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الأولى للدورة (TD/B(XXV)/SC.I/L.1/Add.4 ، الفقرة (٢٠) ، الذي سيعرض رسمياً على المجلس في اجتماعه القادم *

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٦٠١- وفي الجلسة ذاتها ، وبناء على توصية اللجنة الأولى للدورة ، احاط المجلس علماً بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها السادسة وأيد التوصيات التي اعتمدتها الفرقة وجدول الأعمال المؤقت الذي أوصت به لدورتها السابعة *

(٣٢) فيما يتعلق باستعراض الجدول الزمني للاجتماعات ، انظر الفصل الثامن ، الفرع لا م أدناه *

الفصل الخامس

الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الأهداف والأعمال التحضيرية ، وجدول الأعمال المؤقت ، والتنظيم (البند ٦ من جدول الأعمال)

٦٠٢ - كانت أمام المجلس ، للنظر في هذا البند ، مذكرة من أمانة الأونكتاد عن تنظيم الدورة السادسة للمؤتمر (TD/B/L.632) ، وإضافة إليها (TD/B/L.632/Add.1) تطرح خيارات ممكنة لتوزيع بنود جدول الأعمال •

٦٠٣ - وفي الجلسة ٥٩٤ المعقودة في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، قال المتحدث باسم المجموعة بـ أن مجموعته تعتقد أن المناقشة حول البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر ينبغي أن تجرى في جلسة عامة بالاقتران مع المناقشة العامة (البند ٧) • وأن المجموعة بـ تشعر أيضا بأنه سيكون من المناسب وجود ثلاث لجان للدورة لتغطية القضايا الرئيسية المبينة على التوالي : السلع الرئيسية (البند ٩) والتجارة (البند ١٠) ، والنقد والتمويل (البند ١١) • أما القضايا المتبقية (التي يغطيها البندان ١٢ و ١٣) فيمكن معالجتها عن طريق آلية مناسبة ، قد تكون لجنة رابعة للدورة • وأضاف أن المجموعة بـ تعتقد بقوة أن آلية كهذه تفضل على شتى الخيارات المطروحة في الوثيقة TD/B/L.632/Add.1 ، التي تعتبر معقدة نوعا ما وتلقي عبئا على عاتق الوفود المشتركة • يتعذر تناوله • ولعل من المفيد أيضا أن تتمكن الأمانة من توفير جدول زمني مؤقت للمناقشات وخاصة في اللجنة التي تعالج البندان ١٢ و ١٣ • وقال ان مجموعته تأمل أن تكون الوثائق الأساسية للمؤتمر متاحة بحلول نهاية العام ، كما سبق أن أشار إلى ذلك الأمين العام للأونكتاد • وأخيرا ، فإن المجموعة بـ على استعداد لأن تبحث - مع الرئيس والأمين العام للأونكتاد ومجموعات أخرى - كيف ينبغي اجراء مزيد من المناقشات قبل انعقاد المؤتمر •

٦٠٤ - وفي الجلسة ٥٩٧ المعقودة في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، ألقى ممثل إيران بيانا بشأن مكان انعقاد الاجتماع الوزاري الآسيوي تحضيريا لدورة المؤتمر السادسة • وقد قرر الرئيس أن المسألة المطروحة ليست ضمن اختصاص المجلس •

٦٠٥ - كذلك تضمنت البيانات التي أُلقيت في إطار البنود ٣ و ٤ و ٥ من جدول الأعمال (انظر الفصلين الثاني والثالث أعلاه) إشارات إلى الأعمال التحضيرية لدورة المؤتمر السادسة وإلى تنظيم هذه الدورة •

٦٠٦ - وفي الجلسة ٥٩٨ ، المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، عرض الرئيس مشروع مقترح (TD/B/L.642) كان قد قدمه نتيجة مشاورات غير رسمية أجراها حول ترتيبات تنظيم الدورة السادسة للمؤتمر •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٦٠٧ - أقر المجلس ، في نفس الجلسة ، الترتيبات المقترحة من الرئيس لتنظيم الدورة السادسة للمؤتمر (انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢٥٨ (د - ٢٥) ، وأوصى باهتمام اجتماع كبار الموظفين السابق للمؤتمر والمؤتمر ذاته بها ، رهنا بما قد يتخذه المجلس من مقررات أخرى في دورته الاستثنائية الثانية عشرة .

٦٠٨ - وأعرب المتحدث باسم المجموعة بء عن عظيم ارتياح أعضاء مجموعته لنجاح المجلس في حل جميع القضايا المتعلقة بالهيكل التنظيمي للأونكتاد السادس . فلقد كان هذا انجازا ايجابيا من شأنه توفير أساس وظيفي للأونكتاد السادس وكان ثمرة تعاون ومرونة ممتازين أبدتهما مختلف المجموعات الإقليمية . وأردف قائلا ان المجموعة بء أخذت بالرأى القائل بأنه ربما كان الأمثل نظر البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر ، المتعلق بأقل البلدان نموا ، في ذات اللجنة الرئيسية التي ستتصدى للبند ١٣ ، وكان لديها انطباع واضح بأن المجموعات الأخرى تقبلت هذا الموقف . بيد أنه بالنظر للأهمية السياسية للموضوع - وهو ما تدركه مجموعته كل الادراك - وافقت المجموعة بء على مبادرة مجموعة الـ ٧٧ بأن تتم معالجة البند ١٢ في جلسة عامة بالأونكتاد السادس . وهو أمر لا ينبغي أن يغير من طابع المناقشات حول هذا البند ، التي ستظل لها طبيعة الاستعراض ، في ضوء ما أسفر عنه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا .

الفصل السادس

العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٦٠٩- أحيل هذا البند الى اللجنة الثانية للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه .

٦١٠- قدم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة وهو يفتتح المناقشة حول هذا البند ، الوثائق التي أعدها الأمانة ، وخاصة " استعراض الاتجاهات والسياسات في التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة " TD/B/912، يدعمها استعراض احصائي في اضافة لتلك الوثيقة (TD/B/912/Add.1 and Add.1/Corr.1) ويبين أن التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة قد استمرت في التقدم بالرغم من تزدى الوضع في الأسواق العالمية في عام ١٩٨٠ كما هو الشأن في السنوات السابقة . وظلت التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية دينامية بشكل خاص حيث ازداد حجمها بنسبة ٢٠ في المائة ، أى بمعدل أسرع كثيرا من معدل زيادة حجم التجارة بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والبلدان الاشتراكية (حوالي ٤ في المائة) والتجارة داخل بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي (١١ في المائة) . وقد دخل عدد كبير من البلدان النامية في ترتيبات طويلة الأجل مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية شملت ، في معظم الحالات ، فترة الخمس سنوات المقبلة . وقد جاء في التقارير انه تم ، كل عام ، إبرام أكثر من ١٠٠ اتفاق حكومي دولي بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وقد تبين أن هذه الاتفاقات أداة هامة لتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين تلك البلدان .

٦١١- كذلك ازداد التعاون الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية في عدة أشكال . حيث زاد مجموع حجم المساعدة الاقتصادية التي تقدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى البلدان النامية ، حسب التقارير ، بما ينوف عن ٧٠ في المائة خلال فترة الخمس سنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٠ إذ بلغ صافي هذا المجموع حوالي ٣٠ مليار روبل . وكان من المتوقع حدوث زيادة أخرى في حجم التجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية على أساس الاتفاقات القائمة والترتيبات الأخرى . ولا حظ أن التجارة بين الشرق والغرب قد ارتفعت ، في عام ١٩٨١ ، بنسبة ٣ في المائة فيما يتعلق بالصادرات و ٥ في المائة فيما يتعلق بالواردات ، مما يعكس الاهتمام الذي أظهرته البلدان الشريكة بزيادة توسيع التجارة . غير أن زيادتها من حيث الحجم كانت أبطأ من زيادتها من حيث القيمة في تلك السنة ، وانخفضت حصتها في رقم المبيعات التجاري الشامل للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية انخفاضا طفيفا . وقد أدى انتهاج الممارسات التجارية التقييدية ضد البلدان الاشتراكية ، وتردى شروط الائتمان في تمويل الصفقات بين الشرق والغرب ، الى عرقلة تنمية ذلك التدفق التجاري في عام ١٩٨١ . كما أثرت الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها بولندا التي انخفض حجم تجارتها مع الغرب بأكثر من ٢٠ في المائة ، في النمط الشامل للتجارة بين الشرق والغرب ، وقد ظل استمرار العجز التجاري الناجم عن ذلك مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة يشكل مدعاة قلق بالنسبة لبعض البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية .

٦١٢- ولاحظ ، في معرض اشارته الى الوثائق الأخرى التي أعدتها أمانة الأونكتاد لتيسير دراسة المجلس للبند ٧ من جدول الأعمال ، أن الوثيقة TD/B/920 تعالج الوضع الحالي للعلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية الافريقية واحتمالاتها المقبلة . وهناك دراستان افراديتان أعدتا عن تجربة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (TD/B/918) وتشيكوسلوفاكيا (TD/B/919) .

٦١٣- وقال ، مسترعى الانتباه الى امكانية قيام البلدان الأعضاء المهمة بالموضوع باجراء مشاورات ثنائية أو متعددة الاطراف ، خلال الدورة في اطار الجهاز الاستشاري للأونكتاد المنشأ لهذا الغرض ، ان الأمانة مستعدة ، كعادتها ، لتقديم مساعدة ذات طابع موضوعي وتنظيمي على حد سواء نزولا عند طلب الوفود المعنية .

٦١٤- وأشار الى قرار مجلس التجارة والتنمية ٢٤٣(د - ٢٣) ، الذي قرر فيه المجلس مواصلة النظر ، في الدورة الحالية ، في مشروع القرار المرفق بالقرار ٢٢٠(د - ٢١) ، وعند الاقتضاء ، على أساس النص المرفق بالقرار ٢٤٣(د - ٢٣) .

٦١٥- وذكر أن الأمانة تقوم بنجاح بتنفيذ الأنشطة المحددة في اطار البرنامج الشامل للمساعدة التقنية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد ، من أجل تنمية التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، حيث نظمت حلقة تدارس أقاليمية (موسكو ، حزيران / يونيه ١٩٨٢) وأربع ندوات وطنية (لاغوس ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، الجزائر (العاصمة) كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، ليما آب / أغسطس ١٩٨٢ وما ناغوا ، آب / أغسطس - أيلول / سبتمبر ١٩٨٢) وكانت قيد الاعداد ندوة ثانية للبلدان الافريقية (صوفيا - موسكو ، تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢) وندوة وطنية أخرى (نيودلهي ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢) .

٦١٦- وشدد كل الممثلين الذين اشتركوا في المناقشة على الأهمية التي تعلقها ببلدانهم أو مجموعات بلدانهم على توسيع التجارة والعلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان ذات الازمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وعلى الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا الشأن . وهم يرون أن أعمال لجنة الدورة التي عهد اليها بالبند المذكور من جدول الأعمال ، هي من بين الطرق التي يقوم بواسطتها الأونكتاد بأداء إحدى الوظائف الرئيسية المنوطة به .

٦١٧- وأكدوا ، فيما يتعلق بمشروع القرار المرفق بقرار المجلس ٢٤٣(د - ٢٣) ، على أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت احراز تقدم مطرد وعلى أن هناك عددا كبيرا من الظروف قد تهيأت للتغلب على اختلاف الآراء الذي لا يزال قائما ، وأعلنوا عن استعدادهم للتوصل الى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار في الدورة الحالية للمجلس .

٦١٨- وأشارت وفود كثيرة الى تأييدها للوثائق التي أعدتها للدورة أمانة الأونكتاد والتي قدمت دعما قيما لأعمال اللجنة الثانية للدورة ، إذ أن هذه الوثائق تشكل أساسا لتقييم الوضع الحالي ولزيادة تنمية الروابط التجارية والاقتصادية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وأشارت وفود أخرى الى وجود عيوب في الوثائق . وأعربت في الوقت ذاته ، عن عدم رضاها ازاء عدم اتاحة الوثائق الموضوعية التي أعدتها الأمانة بشأن البند ٧ من جدول الأعمال ، في بداية المناقشات التي دارت حوله البند ، الأمر الذي أدى الى الاخلال بأعمال لجنة الدورة .

وشددت على وجوب اتخاذ التدابير اللازمة لتزويد الوفود بالوثائق بكل اللغات الرسمية خلال دورة المجلس وتجنب مثل هذا التأخير في المستقبل .

٦١٩- وقدر حجب ممثلو عدد من البلدان النامية بأنشطة المساعدة التقنية التي تقوم بها الأمانة على الأصعدة الإقليمية والوطنية وبرعاية البرنامج الشامل المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد ، والموجهة نحو توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية للبلدان النامية مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . وأعربوا عن رغبتهم في أن تستمر مثل هذه الأنشطة في المستقبل ، بما فيها بث المعلومات العملية عن التجارة والاقتصاد على نطاق أوسع .

٦٢٠- وشدد المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ على أن البند قيد النظر ذو أهمية خاصة للبلدان المجموعة . ولا حظ نمو التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية ، وأشار الى الروابط الوثيقة بين هذا التدفق التجاري والتجارة العالمية ككل ، وشدد على أهمية زيادة تنمية الروابط الاقتصادية المتبادلة وتوزيع وتوسيع صادراتها الى مدى لا ينفك يتزايد باستمرار .

٦٢١- وقال ممثل نيجييريا انه قد تم تسجيل توسع ذي شأن لا في مجال التجارة فقط بل أيضا في مجال التعاون الاقتصادي والتقني بين بلده والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . وأشار الى الاتفاق الذي عقده بلده مع أحد تلك البلدان لبناء مجمع للتعدين ، وذكر شتى الاتفاقات الهامة الأخرى التي عقدت بين بلده وعدد من البلدان الاشتراكية الأخرى . والغرض من الخطة الانمائية الرباعية التي وضعها بلده في ١٩٨٠ هو أن يصبح مكتفيا ذاتيا في الانتاج الزراعي والصناعي ، ودعا البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الى الاشتراك بفعالية في تلك الخطة . وينبغي أن يشمل هذا الاشتراك المشاريع المشتركة وغيرها من أشكال التعاون مع الحكومات متعهدى الأعمال الخاصين بما يعود بالفائدة المتبادلة على كلا الطرفين . وأشار الى انه بالرغم من التوسع السنوي في حجم تجارة بلده مع البلدان الاشتراكية في السنوات الأخيرة ، فان المجال مفسوح أمام هذه البلدان لتوزيع وارداتها . واقترح ، في معرض التعليق على الوثائق المقدمة الى المجلس ، أن يتضمن " الاستعراض " ، في المستقبل ، مزيدا من المعلومات عن تكوين وحجم واردات البلدان الاشتراكية من البلدان النامية .

٦٢٢- وقال ممثل الهند ان العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية لأوروبا الشرقية هامة بالنسبة لكلا المجموعتين ، وسيكون لتوسيع هذا التدفق من التجارة الدولية أثرا إيجابيا صحي على مجموعات البلدان الأخرى وعلى الاقتصاد العالمي ككل . وأضاف أن النمو المسجل في التجارة بين المجموعتين ، خلال السنوات الأخيرة ، كان مشجعا بالنسبة للبلدان النامية وهو يتيح فرصا جديدة لزيادة توسيع حجم التجارة ، ولا حظ مع التقدير الدعم الذي تلقتة مجموعة ال ٧٧ داخل الأونكتاد من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وأعرب عن أمله في أن تكون المجموعة دال مستعدة لدعم الجهود الانمائية الجديدة التي تبذلها البلدان النامية . وقال انه يتطلع ، في هذا الصدد ، الى مزيد من الدعم من جانب بلدان المجموعة دال فيما يتعلق بزيادة حجم وارداتها من البلدان النامية على أساس التكامل ، وكذلك فيما يتعلق بتدفق الموارد المالية ونقل التكنولوجيا . واقترح ، في معرض الإشارة الى مشروع القرار المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د-٢٣) أن يعكس مشروع القرار هذا نفس الأحكام الهامة الواردة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وفي الوثائق المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا .

٦٢٣- وقال ممثل جمهورية كوريا ان حكومته قد شملت بمعاملة الدولة الأكثر رعاية ، اعتبارا من ٢٣ حزيران /يونيه ١٩٨٢ ، المنتجات المستوردة من البلدان غير الأعضاء في الغات بما فيها البلدان التي تختلف نظمها الاقتصادية والاجتماعية عن نظم بلده ، وأعرب عن أمله في أن تسهل هذه السياسة توسيع العلاقات التجارية بين بلده والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية .

٦٢٤- وقال ممثل نيكاراغوا ان حكومته تؤيد أنشطة لجنة الدورة وتعتبر التجارة مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ذات أهمية فيما يتعلق بالصادرات التقليدية وكذلك المنتجات التصديرية الجديدة . وقد قدم بعض هذه البلدان منحا وائتمانات لشراء الآلات والمعدات التي تمارس دورا هاما في عملية التعمير الوطنية وفي تعزيز طاقة بلده الانتاجية . واسترعى الانتباه الى الحلقة الدراسية الناجحة التي عقدت مؤخرا عن التجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وبلده والتي نظمت كجزء من الخدمات الاستشارية للأونكتاد وفقا لقرار المؤتمر ٩٥ (د-٤) ومقررات المجلس ذات الصلة . وأضاف أن بلده يأمل أن يواصل برنامج الامم المتحدة الانمائي والأونكتاد أنشطتها لتعزيز التجارة الخارجية للبلدان النامية في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ ، وخاصة عن طريق عقد الندوات في أمريكا اللاتينية .

٦٢٥- وقال ممثل اندونيسيا ان بالامكان أن ينشأ بعض التفاؤل نتيجة توسع التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية لأوروبا الشرقية ، كما يشهد بذلك نمو التبادل التجاري لبلده بالذات بالرغم من قسامة الأوضاع الاقتصادية في العالم بشكل عام . وأضاف أنه يأمل في أن تواصل أمانة الأونكتاد أنشطتها في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين مجموعتي البلدان .

٦٢٦- وذكر ممثل بيرو ان بلده ، شأنه شأن البلدان النامية الأخرى ، يهتم اهتماما كبيرا بالبند ٧ من جدول الأعمال . وقد عقد خلال العقد الماضي عددا من الاتفاقات الحكومية الدولية الثنائية مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية أسفرت عن زيادة في حجم التعاون التجاري والاقتصادي بين الطرفين . وأعرب عن قلقه ازاء الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة ، فقال انه يلزم وضع مجموعة من القواعد المقبولة دوليا تتيح تعزيز التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بغية إعادة انعاش التجارة الدولية وانه يأمل أن تسعى جميع البلدان المشتركة في الدورة الى انجاز واعتماد مشروع القرار المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د-٢٣) .

٦٢٧- وقال ممثل سان تومي ، ان بلده لم يكن حتى الآن في وضع يتيح له المشاركة في كل أنشطة الأونكتاد نظرا لأن موارده محدودة . ولكن بلده استفاد ، أثناء الدورة الحالية للمجلس ، من الخدمات التي تتيحها الأمانة في تنظيم مشاورات ثنائية بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية ، وأجرى مشاورات ثنائية مع بعض البلدان الاشتراكية ، لأن سياسة بلده هي ترويج تجارته وتنمية التعاون الاقتصادي بينه وبين جميع البلدان بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

٦٢٨- ووجه الشكر الى الأمانة للمساعدة التي قدمتها لوفده بتنظيم المشاورات المذكورة كما وجه الشكر الى وفد أحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الذي قام بمبادرة توجيه الدعوة الى وفده لتبادل الآراء بشأن تطوير علاقاتهما التجارية والاقتصادية المتبادلة . وطلب الى أمانة الأونكتاد أن تواصل تنظيم مثل هذه المشاورات وأن تتيح لبلده الانسحاب من أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا . وفي

الختام ناشد الأمين العام للأمم المتحدة أن يأخذ في الحسبان مشاكل بلده الخاصة في الأنشطة المقبلة للمنظمة ، حتى يتسنى لسان تومي أن تشترك بنشاط في جميع أنشطة الأمم المتحدة .

٦٢٩- وقال ممثل الصين ان بلده عمل دائما على تنمية العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة استنادا الى مبادئ السيادة ، والاستقلال ، والمساواة ، والمنفعة المتبادلة . وشدد على وجوب توجيه اهتمام خاص الى مصالح البلدان النامية لدى النظر في البند ٧ من جدول الأعمال ، بحيث يساهم في توسيع التجارة وفي العملية الانمائية في البلدان النامية . واقترح اتاحة مزيد من الوقت للنظر في المقترحات والقضايا المتبقية في مشروع القرار المرفق بالقرار ٢٤٣ (د-٢٣) .

٦٣٠- وأشار ممثلو البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الى أن الموضوع الذي يغطيه البند ٧ من جدول الأعمال يتضمن واحدا من أهم أنشطة الأمم المتحدة . ولا حظوا بسرور التطور الديناميكي للتجارة ونشوء أشكال جديدة من التعاون مع البلدان النامية ، رغم الحالية الاقتصادية العالمية غير المناسبة . وأعربوا عن القلق العميق ازاء زيادة تصاعد سياسة التمييز والعقوبات الاقتصادية والحصار التي تمارسها حكومات بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، لاسيما الولايات المتحدة ، تلك السياسة التي تقود الى حرب تجارية حقيقية ضد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . فهذه التدابير غير الاقتصادية تؤدي الى تفاقم الأزمة الاقتصادية الراهنة وتؤثر تأثيرا خطيرا على جميع تدفقات التجارة الدولية . وأشاروا في هذا الصدد الى المذكرة التي قدمها وفد الاتحاد السوفياتي وعنوانها "العقبات التي تعترض تنمية التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية المعاصرة" (TD/B/924) التي عمت في اطار البندين ٣ و ٧ من جدول الأعمال . وعارض ممثلو البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بشدة محاولات مجموعة من البلدان استبعاد مجموع العلاقات التجارية المتشابكة القائمة بين الشرق والغرب من أنشطة الأمم المتحدة ، وفي ذلك تناقض مع ولاية المنظمة نصا وروحا وخطر على طابعها العالمي .

٦٣١- وأعرب ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية عن القلق العميق ازاء المحاولات المتواصلة والمكثفة لاستبعاد قضية العلاقات التجارية بين الشرق والغرب من أنشطة الأمم المتحدة . وقال ان موقف بلده بشأن مختلف جوانب التجارة الدولية ، بما في ذلك نظمها ومبادئها ، والذي كان قد أفصح عنه بوضوح في اللجنة الثانية للدورة أثناء الدورة الثالثة والعشرين للمجلس ، لا يزال ثابتا . ومضى يقول ان تفاقم الحالة الدولية خلال الاثني عشر شهرا الماضية كان له تأثير ضار على العلاقات التجارية الدولية يرى أنه لا يمكن السكوت عنه . وقال ان السياسة التي تتبعها الأوساط العدوانية في بعض البلدان الغربية والمتجهة صوب حشد الأسلحة ، واستحداث منظومات أسلحة جديدة واختبارها ، ونشر أسلحة نووية جديدة متوسطة المدى في البلدان الأوروبية الأعضاء في منظمة حلف شمالي الأطلسي ، وكذلك الأعمال الحربية السافرة كتلك القائمة في الشرق الأدنى ، هي من بين العوامل التي تساهم في حدوث تدهور في الحالة الدولية . وأكد على الحاجة الملحة ، عوضا عن ذلك ، الى تنفيذ مقترحات مثل الافراج عن جزء من المبالغ التي تتفقها الدول على التسليح من أجل تعزيز التجارة والتنمية .

٦٣٢- وأشار الى أن زيادة تصعيد سياسة العقوبات والحصار التي تتبعها القوة الاقتصادية الرئيسية في الغرب قد أدت الى تدهور ملحوظ في الحالة التجارية الدولية . ومضى يقول ان سياسة

المواجهة تتوسع بشكل متزايد لتشمل ميدان العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية ، مما يؤدي الى خلق جو قائم من عدم الطمأنينة ، كما أن الآثار الايجابية للجهود التي بذلت في السبعينات لتحقيق الانفراج الدولي في التجارة ذات الفوائد المتبادلة والتي تقوم على أساس المساواة ، ولا سيما التجارة بين الشرق والغرب ، أصبحت في خطر الآن . وبالنظر للعلاقات المتبادلة بين مختلف التدفقات التجارية ، فمن الواضح أن الاضطرابات الكبيرة التي تتارعدا في العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب من شأنها في النهاية أن تفسد العلاقات التجارية بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية أيضا . وأضاف يقول انه ينبغي اذن للمجلس في دورته الحالية أن يقاوم تلك الاتجاهات الضارة وأن يعمل على اقامة مناخ تجارى دولي سليم وبناء .

٦٣٣- وأعرب عن رأى مفاده أنه لا بد من تعزيز دور الأونكتاد ، باعتباره أكثر المنظمات التجارية الدولية عالمية ، وأنه ينبغي للأونكتاد أن يفعل كل ما بوسعه لتشجيع الاطراف ذات الصلة لمواصلة وتطوير التعاون القائم في المسائل التجارية والاقتصادية بين بلدان ذات نظم اقتصادية واجتماعية مختلفة ، على أساس مبادئ المنفعة المتبادلة والمساواة في الحقوق وعدم التمييز ، ودونما تدخل أو اعتبار طية .

٦٣٤- ولخص ممثل هنغاريا الحالة الاقتصادية لبلده التي تتسم بضغط شديد على القطع الأجنبي ، وسببه بالدرجة الأولى يعود الى تدابير خارجة عن سيطرة سلطات بلاده . وقال مشيرا الى التدابير ذات الطابع الحمائي والتمييزي ، المتخذة انتهاكا للالتزامات عدة بلدان ممثلة في الدورة الحالية ، ان هذه التدابير سببت خسارة صافية تزيد عن ٣٠٠ مليون دولار لميزان مدفوعات بلده الجارى ، وأكد ان ما يحدث لبلده اليوم يمكن ان يحدث لبلد آخر غدا . وقال مشيرا الى ان بلده عانى من انتهاك حقوقه ، وعدم التقيد بالالتزامات التعاقدية ، والمعاملة غير العادلة ، انه يعارض معارضة حازمة كل تمييز اقتصادى وتجارى وسياسي .

٦٣٥- واقترح في هذا الصدد أن تعد أمانة الأونكتاد ورقة حول تقيد الدول الأعضاء بالمبادئ الأساسية للمنظمة . ولا حظ أنه لا توجد في الأونكتاد شعبة مسؤولة عن المراقبة الدورية لتنفيذ الالتزامات التعاقدية ازاء الدول الاعضاء ، بما في ذلك بلده . ويمكن أن تقتصر الدراسة التي اقترحها على تناول أنشطة الأونكتاد ودوره فيما يخص مصالح الدول الاشتراكية الأعضاء . وأضاف قائلا ان بلده سيحكم على أنشطة الأونكتاد ، لا بالاستناد الى عدد البيانات التي يدلي بها ، تأييدا لتطوير التجارة الدولية وتحريرها ، بل على أساس التدابير والمقررات الفعلية التي يعتمد عليها في هذا الصدد ومدى ما تأخذ به مصالح جميع المشتركين في التجارة الدولية بعين الاعتبار .

٦٣٦- وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان المناقشة ضمن الأونكتاد للقضايا المتصلة بالعلاقات التجارية القائمة بين بلدان ذات نظم اقتصادية واجتماعية مختلفة هي ذات أهمية خاصة . فالأزمة الاقتصادية في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة تؤثر على التجارة العالمية والعلاقات الاقتصادية الدولية تأثيرا خطيرا . وكما جاء في " تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٢ " (٣٣) ، فان اللجوء المتزايد للحماية ومختلف أنواع العوائق والقيود ، يضيق امكانيات التقسيم الدولي للعمل . وقال ان تأثيرا سلبيا متزايدا يلحق بجميع تدفقات التجارة الدولية من جراء السياسة التجارية المتبعة وغيرها من التدابير المتخذة من جانب حكومات عدد من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة

(٣٣) أنظر الحاشية ٢١ أعلاه .

ولا سيما الولايات المتحدة • وذكر أيضا أن محاولات الولايات المتحدة وبعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الأخرى للاعتماد على ممارسة ضغطها كدول قوية ، واتباع سياسة المجابهة ، وتحقيق التفوق العسكري ، وزيادة تسارع سباق التسلح ، فضلا عن المحاولات الرامية الى تطويع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية لخدمة مصالحها الخاصة ، تهدد بتقويض النتائج الايجابية التي تحققت بشكل متبادل خلال العقود الأخيرة • وأشار ، في هذا الصدد ، الى مذكرة وفده بشأن " العقبات التي تعترض تنمية التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية المعاصرة " (TD/B/924) قائلا ان السياسة ، المتبعة من طرف واحد ، للحد من الروابط التجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية القائمة ، ستؤدي في النهاية الى الاضرار الشديد بأولئك الذين لجأوا الى تلك السياسة ، وبالتجارة العالمية والتعاون الدولي •

٦٢٧- وأضاف ان بلده يطبق سياسة المشاركة الفعالة في التجارة العالمية وأن تجارته عام ١٩٨١ ازدادت مع جميع فئات البلدان - النامية والاشتراكية والرأسمالية - في حين أن معدل نمو اجمالي الحركة التجارية فاق معدل نمو الدخل القومي والانتاج الصناعي • وأضاف قائلا ان الشركاء التجاريين الرئيسيين لبلده هم ايطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا وفنلندا ، وان بلده يطور تجارته مع اسبانيا ، والبرتغال ، والدانمرك ، وكندا ، والنمسا ، واليونان ، وبلدان أخرى • الا أن التجارة والعلاقات الاقتصادية بين بلده والولايات المتحدة تتأثر ، في الوقت ذاته ، تأثيرا خطيرا من جراء سياسة العقوبات التجارية والحصار ، وخلق عوائق اصطناعية في وجه التجارة • وقال ان حكومته تعتقد أن جميع التدفقات التجارية الدولية مترابطة وأن انتقاص واحدة منها يؤثر على الاخرى أيضا • لذا ينبغي النظر الى جميع التدفقات التجارية باعتبارها جملة واحدة ، الأمر الذي يستلزمه الطابع العالمي للأونكتاد •

٦٢٨- ومضى يقول ان السياسة التي تتبعها بعض الأوساط في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة من تقويض التعاون التجاري والاقتصادي مع البلدان الاشتراكية يعكس موقفها الإعتباطي وغير البناء في الأونكتاد ازاء القضايا المتصلة بالتجارة بين الشرق والغرب • وأضاف قائلا انه ينبغي النظر الى نهج هذه الوسائط في سياق المحاولات التي قام بها مؤخرا بعض الوفود لاعادة النظر في ولاية الأونكتاد ومركزه وادعاه دوره ضمن مجموعة المنظمات الاقتصادية الدولية •

٦٢٩- ولاحظ بسرور التطور الديناميكي للتجارة والتعاون الاقتصادي بين بلده والبلدان النامية ، وهو اتجاه دائم ومستقر على حد سواء • فقد ازدادت تجارته خلال السنوات العشر الأخيرة بما يزيد عن الاربعة أضعاف • وفي السنة الماضية ، ازدادت تجارة بلده مع البلدان النامية زيادة ذات شأن ، كما أن حصة المصنوعات وشبه المصنوعات في الواردات من تلك البلدان تنمو باطراد • فالتجارة مع البلدان النامية تشكل الآن حوالي ربع اجمالي الحركة التجارية لبلده ، وذلك يناظر مركز هذه البلدان في التجارة العالمية •

٦٤٠ - وأضاف قائلا ان بلده يقوم بمتابعة وتوسيع التعاون الاقتصادي والتقني مع البلدان النامية • وقد بلغ مجموع المساعدة المالية التي قدمها بلده والتي استعملتها فعلا البلدان النامية في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، ٣٠ مليار روبل (بعد طرح ماسدد من القروض وغير ذلك من المدفوعات) • وهكذا فقد كان صافي المساعدة الاقتصادية المقدمة للبلدان النامية خلال تلك الفترة يمثل بالمتوسط واحدا في المائة من الناتج القومي الاجمالي لبلده ، اذ ارتفع من ٠٫٩ في المائة في ١٩٧٦ الى ١٫٣ في المائة عام ١٩٨٠ • وقد أعطيت البيانات ذات الصلة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الوثيقة E/1982/86 • أما بخصوص الطلب في أن تعطى حصة ثابتة لمساعدة البلدان النامية ، فان بلده يرفض كما يرفض في الماضي ، مثل هذه الطلبات لاسباب مبدئية • الا أنه سيقدم للبلدان النامية كل مساعدة ومساندة تحتاج اليها في كفاحها من أجل الاستقلال الاقتصادي واعادة تنظيم العلاقات الدولية على أساس عادل وديمقراطي •

٦٤١ - وقال ممثل بولندا ان أنشطة اللجنة الثانية للدورة هامة جدا اذ أنها تتيح لجميع الوفود أن تكون اكثر استعدادا لمواجهة التحديات التي تطرحها هذه الفترة العصيبة التي تتسم بها العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الحاضر والتي اصبح فيها الترابط القائم بين جميع جوانب الاقتصاد العالمي ابرز مما كان عليه في السنوات السابقة • لذلك فان موقف بلده الحازم هو أن صلاحية لجنة الدورة ينبغي أن تشمل جميع التدفقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) •

٦٤٢ - ثم استعرض الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي يواجهها بلده ، وأوضح لئن كان بعضها قد نجم عن عوامل داخلية ، فان الكثير من الصعوبات الاخرى تمتد جذوره الى التجارة الخارجية وحالات اختلال التوازن في المدفوعات • وأضاف أن التجارة الخارجية التي تشكل ما يقارب ٣٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لبلده تمثل فعلا عاملا حاسما رئيسيا للاداء الاجمالي للاقتصاد القومي • وان زيادة مشاركة بولندا في التجارة الدولية والعلاقات المالية تزيد من تأثرها بالعوامل الايجابية والسلبية التي تمس العلاقات الدولية • وقد اصبح مدى تأثره واضحا بشكل حاد عندما لجأ بعض شركاء بلده الغربيون الى القيود التجارية والمالية وإلى التمييز جاعلين من التجارة سلاحا يستخدمونه لاسباب غير اقتصادية • ونظرا لتلك الظروف ، هبطت تجارة بلده مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة هبوطا هائلا • ومن المعروف ان تدابير مماثلة كانت قد اتخذت ضد بلدان اشتراكية أخرى • وقد لفتت المذكرة التي قدمها وفد الاتحاد السوفياتي (TD/B/924) النظر الى أن مثل هذه السياسات تلحق ضررا بالغ بالتطور التجاري والاقتصادي لجميع البلدان وان لها تأثيرا سلبيا على حالة العلاقات الدولية بشكل عام •

٦٤٣ - وفي هذا الصدد ، كان بلده قد اقترح ان يتخذ المجتمع الدولي تدابير مناسبة لوضع تدابير اقتصادية تبحث على الثقة • ومن الامور الاساسية ان تحاول المنظمات الدولية ، بما في ذلك الأونكتاد ، خلق ضمانات مؤسسية تصون العلاقات الاقتصادية الدولية من التشوه ، الذي يؤثر على المجتمع الدولي بأسره من جراء تقويض مبادئ التجارة الدولية المتعارف عليها •

- ٦٤٤ - ويعتزم بلده ، على أساس اغتراض ازدياد دور البلدان النامية باعتبارها شركات تجارية لبلده ، أن يمضي في الاتجاه نحو مشاريع التخصص والتعاون الصناعي * وفي النصف الثاني من السبعينات ، ورغم حالة المدفوعات المتدهورة ، استطاع بلده زيادة وارداته من البلدان النامية بمعدل سنوى متوسط قدره حوالي ٢٢ في المائة - أى ضعف معدل زيادة صادراته إليها *
- ٦٤٥ - وذكر ممثل تشيكوسلوفاكيا أن التجارة بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية ، في السنة الماضية ، كانت أكثر تدفقات التجارة العالمية دينامية ، وأن بلده شارك الى حد كبير في انجاح تطوير هذا الجانب من التجارة الدولية. وفي ١٩٨١ ، ازدادت حصة البلدان النامية في مجموع صادرات بلده و وارداته بنسبة ١٤ في المائة و ٩٧ في المائة على التوالي * فقد منح بلده ائتمانات كبيرة لكثير من البلدان النامية ، بشروط مؤاتية مثل فترات استهلاك طويلة الأمد وأسعار فائدة منخفضة *
- ٦٤٦ - وذكر أن اتفاقات التجارة والمدفوعات ، والاتفاقات بشأن التعاون الاقتصادي والصناعي والعلمي والتقني تشكل اساسا سليما للتطور المستقر للتعاون * وقال ان التجارة مع البلدان النامية تجرى بالاستناد الى ١٠٠ من هذه الاتفاقات السارية المفعول * وخلال النصف الاول من عام ١٩٨٢ أبرمت تسع اتفاقات طويلة الأمد تتصل بالتجارة والمدفوعات والتعاون الاقتصادي والصناعي والتقني * وفي السنة الماضية منح بلده ١١٦ بلدا ناميا أفضليات تعريفية (من بينها ٢٧ من أقل البلدان نموا لم تعد وارداتها خاضعة للتعريفات) * وخفضت التعريفات لبلدان نامية أخرى نسبة ٧٥ في المائة ، باستثناء بعض البنود *
- ٦٤٧ - ولاحظ أن تجارة بلده الخارجية قد تناقصت بالقيم المطلقة مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة عام ١٩٨١ * ويعزى تباطؤ النمو في تجارة بلده الخارجية الى تطبيق بعض تلك البلدان قيودا كمية وتدابير تمييزية ، والتشدد في الشروط الائتمانية للبلدان الاشتراكية ، واساءة استعمال الاجراءات المضادة للغرق ازاء الواردات من البلدان الاشتراكية *
- ٦٤٨ - وقال ممثل بلغاريا أن أهمية أنشطة لجنة الدورة قد زادت نظرا لأن التدابير التقييدية التي اتخذتها لاسباب غير اقتصادية بعض البلدان الغربية ولا سيما الولايات المتحدة قد جعلت من إعادة الثقة في التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية قضية رئيسية * وان الحاجة الى ان تتخذ ، في الاونكتاد وغيره من المحافل الدولية التي تتناول قضايا التجارة ، تدابير عاجلة ترعى مصالح جميع المشتركين في التجارة الدولية ، بغية ضمان الأوضاع الطبيعية لتنمية العلاقات التجارية الدولية ، سبق أن بينت بصورة جلية في المذكرة المقدمة من وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (TD/B/924) *
- ٦٤٩ - وأضاف ان الوثائق والدراسات التحليلية التي أعدها أمانة الأونكتاد وكذلك المناقشة العامة في اللجنة حددت بصورة جلية التدابير اللازمة لزيادة توسيع العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة * ومن الأهمية بمكان ، في هذا الصدد ، أن يتم اكمال العمل بشأن مشروع القرار المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د - ٢٣) ، بغية زيادة تطوير أساس أنشطة الأونكتاد في هذا الميدان ، حسبما هو مبين في قرارات المؤتمر ١٥ (د - ٢) و ٥٣ (د - ٣) و ٩٥ (د - ٤) *
- ٦٥٠ - وقال بصدد تنمية التجارة بين الشرق والغرب ان توقعاتها الأطول أجلا تتحدد بالعوامل الاقتصادية الموضوعية والمصلحة الحقيقية للشركاء التجاريين من الشرق والغرب على السواء في تجارة

مفيدة للجانبين • وأشار إلى ندوة التعاون الصناعي بين الشركاء من الشرق والغرب التي نظمها المجلس الدولي للمبادرات الجديدة في التعاون بين الشرق والغرب وحكومة بلغاريا (فارنا، بلغاريا، ١١-١٣ أيار/مايو ١٩٨٢)، والتي اعتمدت بلا جماع استنتاجات تؤكد على "أن تنمية التعاون الاقتصادي الواسع بين الشرق والغرب، خاصة في ظل المناخ الاقتصادي الراهن مسألة تتزايد في الأهمية وتغدو حتمية".

٦٥١- وقال وهو يصف وضع التعاون التجاري والاقتصادي بين بلده والبلدان النامية أن العلاقات المتبادلة فيما بينها تنمو على نحو دينامي بصفة خاصة وأن حجم التجارة مع البلدان النامية قد زاد بمتوسط قدره ١٩ في المائة سنوياً إبان السنوات الخمس الأخيرة • ولا حظ أن نصيب المصنوعات في واردات بلاده من البلدان النامية يسلك اتجاهها تصاعدياً واضحاً • وكان من جراء الاتصالات الدولية الحكومية النشطة والقاعدة القانونية العريضة التي أرسيت للتعاون الطويل الأجل أن توافر أساس سليم للمزيد من التوسع في العلاقات التجارية والاقتصادية بين بلاده والبلدان النامية •

٦٥٢- وأثنى ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد من حيث أنها لا تنطبق على أعمال مجلس التجارة والتنمية فحسب بل وتطبق أيضاً على أعمال غيره من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ولا سيما اللجان الإقليمية •

٦٥٣- وبين أن لبرنامج المساعدة التقنية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد الذي عقدت في نطاقه حلقات دراسية مختلفة على الأصعدة الإقليمية والإقليمية والوطنية، أهمية كبيرة فيما يتعلق بتنمية وتنويع التجارة بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية • كما أن من الأهمية بمكان أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تخصيص الموارد المالية اللازمة لاستمرار أنشطة البرنامج • وبين، في نفس الوقت، أن لأمانة الأونكتاد موارد كبيرة يمكن استخدامها في توسيع أنشطة المساعدة التقنية في هذا المجال، خاصة عن طريق التعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية وزيادة تكثيف استخدام الخدمات الاستشارية والخبراء الاستشاريين •

٦٥٤- وأضاف أنه يرى أن الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد لا تشمل جميع جوانب التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة • ونظراً للافتقار إلى التنسيق الداخلي المناسب، فإن الوثائق التي تعدها الشعب المختلفة في الأمانة كثيراً ما تشتمل على تقييمات مختلفة لنفس الظواهر •

٦٥٥- ومضى قائلاً أنه يرى أنه لا غنى عن زيادة فعالية أنشطة الأونكتاد التي تستهدف توفير معلومات أكثر تفصيلاً بشأن مشاكل التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة • ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة على أعداد وثائق تستند إلى أعمال الهيئات الأخرى التابعة للأونكتاد وكذلك المواد التي تعدها الشعب الأخرى في أمانة الأونكتاد ووثائق اللجان الإقليمية والتقارير الوطنية والمنشورات الإحصائية التي تتصل بالنظر الشامل في البند ٧ من جدول الأعمال، وعلى توزيعها في اللجنة الثانية للدورة • وبين أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة تمثل مجالاً رئيسياً من مجالات أعمال الأونكتاد، وأنه يرى أن من شأن تكثيف أعمال أمانة الأونكتاد بشأن جمع وتحليل المعلومات عن الموضوع وكذلك أعداد دراسات بشأن الصورة المرتقبة لتنمية التجارة بين البلدان ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وبلا ريب، إقامة علاقات مستقرة ومفيدة بصورة متبادلة بين الشركاء التجاريين، أن يساهم في الوصول إلى حلول للمشاكل الموجودة في هذا المجال •

٦٥٦ - وقال المتحدث باسم المجموعة بـ١٤ ان مجموعته تولي أهمية الى اشتراك جميع البلدان الصناعية ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية على نحو عادل في تدابير ترمي الى توطيد التعاون الاقتصادي مع البلدان النامية .

٦٥٧ - وتتسم المعاملات التجارية والمالية بين بلد نام ما وبلد من اوربوا الشرقية تتولى الدولة فيه شؤون التجارة بملاحم ومشاكل خاصة جديدة بالاهتمام الذي ينبغي ان تلقاه في اللجنة الثانية للدورة . وقال انه لا يعني بذلك أنه لا توجد مشاكل خاصة في العلاقات بين البلدان النامية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة . فمن رأيه ان موضع الاهتمام الخاص للجنة الثانية للدورة هو العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية .

٦٥٨ - اما فيما يتعلق بالتجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوربوا الشرقية فوجهة نظر المجموعة دال هي أن على البلدان النامية نفسها أن تقدر القدر الذي يلزم لهذه التجارة أن تصبح به أفضل توازنا وأكثر تنوعا أو انتشارا في عدد أكبر من البلدان . وان من شأن البلدان النامية نفسها أيضا أن تتأكد من أن الشروط التجارية والسياسات الشرائية في البلدان التي تتولى فيها الدولة شؤون التجارة تراعي احتياجات البلدان النامية .

٦٥٩ - وأردف قائلا ان مجموعته ترى أن هناك مجالا لنهج تحليلي أكثر استبصارا يمكن أن تطبقه الأمانة على الاتجاهات في العلاقات بين البلدان الاشتراكية في اوربوا الشرقية والبلدان النامية في الوثائق التي تعدها لدورة المجلس الحالية .

٦٦٠ - وقد لاحظت المجموعة بـ١٤ رقم المساعدة الاقتصادية المعلن من جانب بلد من البلدان الاشتراكية في اوربوا الشرقية . بيد أنه يظل من الضروري ، في رأى مجموعته ، تعيين مدى التكافؤ بين مصطلح " المساعدة " كما استخدمه هذا البلد ومصطلح " المساعدة الانمائية الرسمية " . وتهتم المجموعة بـ١٤ بأن تعرف المزيد عن توزيع المساعدة المعنية وعواملها المكونة وشروط تقديمها .

٦٦١ - ثم قال ان المجموعة بـ١٤ ترى أن اللجنة الاقتصادية لاوربوا تمثل هيئة تابعة للامم المتحدة اكثر ملاءمة لمناقشة التجارة بين الشرق والغرب على نحو تفصيلي . ففي اللجنة الاقتصادية لاوربوا ، اعتراف كامل بأن تنفيذ أحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في اوربوا والاحترام التام للمبادئ التي توجه العلاقات بين الدول المشتركة والواردة في تلك الوثيقة أمران جوهريان كأساس لتنمية التعاون فيما بينها في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي . وأشار في معرض حديثه عن الجوانب الاقتصادية المعنية بصفة خاصة ، الى الكثير من الاجتماعات والمحافل الدولية مثل الاجتماع الاستعراضي الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في اوربوا المعقود في مدريد واللجنة المعنية بتنمية التجارة التابعة للجنة الاقتصادية لاوربوا والدورات السنوية للجنة الاقتصادية لاوربوا حيث تتناول البلدان المهتمة هذه المسائل على نحو أكثر تفصيلا وتوازنا مما يحدث في لجنة الدورة التاسعة للمجلس بيد أن الهدف الخاص للجنة الثانية لدورة المجلس هو اتاحة فرصة لبحث تجارة البلدان النامية وغيرها من العلاقات مع البلدان الاشتراكية في اوربوا للشرقية . ومن ثم ، فانه يرى أن لجنة الدورة لا تمثل المكان الملائم للاضطلاع بمناقشة مستفيضة لقضايا العلاقات بين الشرق والغرب .

٦٦٢ - أما فيما يتعلق بتعريف لفظ " الحماية " بأنه ظاهرة فان المجموعة بـ١٤ تلاحظ أن هذا اللفظ استخدمه ممثلو البلدان الاشتراكية في اوربوا الشرقية وبعض الوثائق كما لو كان ظاهرة لا تطبق الا على اقتصادات السوق . وقال ان من رأى مجموعته أن البلدان الاشتراكية ، بوصفها اقتصادات تدار مركزيا ،

تتطوى على ضوابط كامنة تتيح لها تقييد الواردات ، وانه لئن كانت تلك الضوابط غير مرئية بسهولة ، فهو أمر لا ينتقص بحال من أهمية تأثيرها •

٦٦٣- وكرر ممثل هنگاريا تأكيد موقفه ، حسبما هو مبين في الفقرة ٦٣٤ أعلاه ، فيما يتعلق بالمقترحات أو النتائج الختامية للمداولات ، وأضاف أنه ليس لبلده ، بوصفه دولة تجارية صغيرة ، قوة مساومة • وأن الوسيلة الوحيدة لحماية مصالحه هي حقوقه التعاقدية • ومن ثم فإن وفده لا يقبل أى نص ينافي هذه الحقوق •

٦٦٤- وأعرب المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ ، وهو يشير الى مشروع القرار المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د-٢٣) ، عن أمله في أن تكون كافة مجموعات البلدان على استعداد للاشتراك في مفاوضات بناءة بغية وضع القرار في صيغته النهائية واعتماده • وأضاف أن مجموعته تواجه مشكلتين أساسيتين بصدد الفرع الثاني من النص غير الرسمي الذى يتناول التجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية • وتتعلق المشكلة الأولى بالمساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى البلدان النامية ، وتعهدات البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بهدف ال ٧٠ في المائة • والمشكلة الثانية هي مسألة قابلية التحويل اذ ينبغي أن تكون البلدان النامية قادرة على اختيار العملة التي تود قبولها لقاء السلع والخدمات موضوع المعاملات بينها وبين البلدان الاشتراكية •

٦٦٥- وقال المتحدث باسم المجموعة دال انه على الرغم من تردى الحالة التجارية الدولية في العام الماضي ، ترى مجموعته أن هناك توقعات طيبة للتوصل الى اتفاق بشأن نص القرار المعلق • ثم قال ، موضحا النقطتين اللتين أثارهما المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ في الفقرة السابقة ، ان بلدان المجموعة دال على استعداد في علاقاتها التجارية مع البلدان النامية لأن تستخدم أشكال المدفوعات التي تتواءم مع احتياجات هذه البلدان •

٦٦٦- وقال ، مشيراً الى مسألة المساعدة الاقتصادية للبلدان النامية ، ان موقف مجموعته لم يتغير من حيث الجوهر مع أن بلدا اشتراكيا واحدا من بلدان أوروبا الشرقية قد قدم مؤخراً معلومات عن مساعدته للبلدان النامية ، مستخدماً لأغراض وضع التقديرات مفهوم حجم مساعدته منسوباً الى الناتج القومي الاجمالي •

٦٦٧- وعبر المتحدث باسم المجموعة باء عن موقف مجموعته من النص غير الرسمي المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د-٢٣) ، ووافق وهو يشير الى من سبقه من المتحدثين ، على أن المشاكل المتعلقة بالمدفوعات والعملات ومسألة هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية قد لا تكون القضايا الوحيدة التي تتطلب المزيد من الدراسة • فهناك أيضاً قضايا أخرى في العلاقة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية في حاجة الى توضيح يمكن على أساسه تحسين النص •

٦٦٨- وقررت اللجنة الثانية للدورة ، في جلستها الثالثة المعقودة في ٨ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، انشاء فريق اتصال للنظر في وضع نص لقرار جديد في ضوء النص المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د-٢٣) •

٦٦٩- وفي الجلسة (الختامية) السابعة ، المعقودة في ١٦ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، لخص رئيس لجنة الدورة تقييمه الشخصي لأعمال فريق الاتصال • فقد تركز في رأيه على جانبين : أولهما النص غير الرسمي ذاته ، وثانيهما المسائل المتعلقة بالوثائق المعدة من الأمانة • وقال انه فيما يتعلق بالجانب الأول ، يسعده أن يقرر أن المجموعات تود مواصلة المشاورات على أمل التوصل الى نص متفق عليه •

٦٧٠- وفيما يتعلق بالجانب الثاني ، نبه الى أن مجموعات منفردة قدمت ، أثناء المناقشة العامة في لجنة الدورة ، مقترحات وتعليقات بشأن الوثائق والأعمال المقبلة للأمانة تبين خطوطا توجيهية محتملة يمكن اعتمادها لتحسين أعمال الأمانة مستقبلا . ومن الطبيعي أنه لا يمكن أثناء دورة للمجلس أن تسند الى الأمانة ولاية جديدة تخرج عن الولايات المستدة الى قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) ، وقرارات المؤتمر ذات الصلة . على أنه ربما يمكن للأمانة أن تشرع في التفكير في خطوط جديدة تنتهجها في أعمالها مستقبلا بالإضافة الى تلك التي ظلت تسترشد بها دائما فيما مضى . وقال ان فريق الاتصال لم يخرج بأى نتائج متفق عليها فيما يتعلق بذلك ولكن تم طرح عدد من الأسئلة التي يمكن أن تفكر فيها الأمانة لدى اعدادها الوثائق لدورة المجلس المقبلة التي يمكن أن ينظر فيها هذا البند من جدول الأعمال .

٦٧١- وذكر أن بعض المجموعات قد أولت اهتماما كبيرا للمعلومات المتعلقة بما تقدمه البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الى البلدان النامية من المساعدات الاقتصادية والمالية والتعاون . ويبدو أن البلدان النامية ترحب بأن توفر الأمانة مزيدا من المعلومات عن المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة . وهذا المصطلح تستخدمه المنظمات في داخلها وقد تكون هناك حاجة الى تكييفه مع " المعونة " أو " المساعدة " الخاصة التي تقدمها البلدان الاشتراكية . ويمكن أيضا تحسين الوثائق عن طريق ادراج معلومات من المصادر في البلدان النامية . وقد سبق أن تم ذلك في بعض الدراسات ، وفي رأيه أن هناك امكانيات أخرى تستحق النظر فيها .

٦٧٢- وأعرب عن رأيه أن المعلومات الموجودة بالفعل والمتعلقة بمسائل التمويل ، يمكن توفيرها على أنسب وجه للبلدان النامية بوصفها مستخدما . وقال انه يرى ، بالنسبة للمسألة التي أثيرت بشأن المعاملة التفضيلية من جانب البلدان الاشتراكية ، أن هذه المسألة تقع بالدرجة الأولى في اختصاص شعب في الأمانة غير شعبة التجارة مع البلدان الاشتراكية ، وعلى الأمانة أن تحدد كيفية توفير المعلومات المطلوبة دون أن تتورط في أعمال اضافية .

٦٧٣- وذكر أن الأمانة قد أولت مؤخرا اهتماما كبيرا في وثائقها لجوانب من جوانب تنمية التجارة والتعاون الاقتصادي مثل الامكانيات السوقية في البلدان الاشتراكية والسبل الممكنة لتنمية التعاون . وأعرب عن رأيه أن الصعوبات التي يمكن مصادفتها في هذا المجال تستحق مزيدا من البحث من جانب الأمانة . ومن رأيه أن ذلك من شأنه أن يمثل تحولا في التركيز أكثر منه تغييرا في أعمالها .

٦٧٤- وأعرب عن رأيه أن البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية قد شددت على المحافظة على الطابع العالمي للوثائق المتعلقة بالتجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

٦٧٥- وذكر أن ما سبق لا يحول ، في رأيه ، دون امكان بذل جهد خاص للاستجابة لاهتمامات البلدان النامية ولا تاحة مزيد من المعلومات المفصلة بشأن المساعدة المالية . ويمكن الحصول على المعلومات ذات الصلة من بعض المصادر الوطنية ومصادر الامم المتحدة وفي وسع الأمانة يمكن أن تستخلص منها موجزا لائحة المعلومات على نطاق عالمي دون حاجة الى اعداد تقرير مطول .

٦٧٦- وقال انه يدرك أن ملاك الأمانة ومواردها المالية محدودة وأنه ينبغي ألا يطلب من الأمانة أداء أعمال لا ضرورة لها . ومن ثم فانه يرى أن الاقتراحات التي قدمتها مجموعات أخرى لن تلقى على عاتق الأمانة عبئا ثقيلا دون داع .

٦٧٧- وشدد باسم المجموعة دال ، على أن رئيس لجنة الدورة قدم تقييما شخصيا • ولذا من الضروري تقديم تقييم أكثر توازنا وعرض الآراء المختلفة لشتى المجموعات المنفردة عرضا مناسباً وأكد في هذا الصدد على ضرورة فحص جميع القضايا المثارة في المناقشة على أساس عالمي • وينبغي أن تقدم في وثائق أمانة الأونكتاد وفي دراستها المعلومات الأشمل والأكمل المتوافرة في شعب أخرى من الأونكتاد وفي هيئات أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة بشأن النوعين الرئيسيين للتدفقات التجارية - بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية وبين البلدان الاشتراكية والبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي • ومن المهم ألا ينظر في هذين الموضوعين كمسألتين منفصلتين ، وإنما بوصفهما مترابطتين ، وضمن الاطار العام للتحليلات لجميع التدفقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في نطاق ولاية الأونكتاد الحالية • أما فيما يتعلق بالأبحاث والدراسات المقبلة فانه يرى أن على أمانة الأونكتاد أن تتجنب تكرار أعمال منظمات الأمم المتحدة الأخرى ، نظرا لامكانيتها المحدودة وحجم العمل الثقيل الواقع عليها •

٦٧٨- وأضاف أنه لا يمكن في هذا السياق فصل مسائل السياسة التجارية في العلاقات بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية عن المشاكل الحادة المتمثلة في تنامي الحمائية ، والتمييز ، وما يسمى بالعقوبات التي تطبقها لأسباب غير اقتصادية بعض البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ضد البلدان الاشتراكية •

٦٧٩- وذكر بصدد المساعدة الاقتصادية بجميع أشكالها أن هذا المجال من مجالات العلاقات بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية لا يمكن النظر اليه على الوجه الصحيح بدون تحليل شامل للأوضاع النقدية والمالية للبلدان النامية ، بما في ذلك مشكلة التدفق الخارجي للموارد من هذه البلدان الى البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي في شكل عوائد وأرباح وما الى ذلك •

٦٨٠- وذكر أن هذه لا تعدو أن تكون قلة من الاقتراحات المختلفة التي طرحتها المجموعة دال • وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أيضا الاقتراحات الأخرى التي قدمتها هذه المجموعة •

٦٨١- ووجه المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ الشكر الى الرئيس لتلخيصه المتوازن الشخصي لنتائج الدورة والذي أنصف ، في رأى المتحدث ، ما تعتبره مجموعة ال ٧٧ النهج الصحيح لمساعدة أمانة الأونكتاد في اعداد وثائق أكثر توازنا وشمولا للأعمال المقبلة في لجنة الدورة • فقد كان التأكيد باستمرار في الوثائق التي أعدت ، خلال السنوات الثلاث الماضية ، على التجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية • ولذلك قدمت مجموعة ال ٧٧ بعض الأفكار والاقتراحات التي تعتبرها جد هامة لتحسين تفهم البلدان النامية للامكانيات السوقية وغيرها من العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية • وتعلق المجموعة أهمية على تغلغل منتجات البلدان النامية في الاسواق وهي مهمة بتحقيق تفهم أوضح للمعاملة التفضيلية التي تقدمها البلدان الاشتراكية ، بما في ذلك بيان بالدول التي تستفيد منها • وينبغي تجميع المعلومات الشاملة واتاحتها لا من مصادر الأونكتاد فحسب ، حيث توجد من قبل ، وإنما أيضا من جميع المصادر الأخرى حيثما يمكن تجميعها حتى يتسنى تقديم صورة أكثر توازنا للموقف •

٦٨٢- وأعرب عن أمله في ألا تكون مجموعة ال ٧٧ ، بتقديرها هذه الطلبات سببا في استحداث عمل يفوق طاقة الأمانة ، ولكن مجموعته تود أن تؤكد على الأهمية التي تعلقها على ادراج الجوانب الجديدة التي أشارت اليها في وثائق الدورة التالية للمجلس التي ستظهر في هذا البند من جدول الأعمال ، أيما كان الوقت الذي يمكن أن تعقد فيه •

٦٨٣- وقال المتحدث باسم المجموعة بـ ان اللجنة الثانية للدورة ، فيما ترى مجموعته ، محفل يتيح فرصة قيمة لدراسة العلاقات التجارية وغيرها من العلاقات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة في أوروبا الشرقية التي يتم التحكم في اقتصاداتها مركزيا .

٦٨٤- وذكر أن المجموعة بـ تفهم كليا الأهداف التي تسعى الى تحقيقها مجموعة ال ٧٧ في المفاوضات بشأن مشروع القرار المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د-٢٣) . وقد كانت المجموعة بـ مستعدة ولا تزال للتعاون الكامل في العمل للتوصل الى نص مقبول .

٦٨٥- وقال ، فيما يتعلق بالوثائق ، ان المتحدث باسم مجموعة أخرى أشار الى المسؤوليات العالمية للأمانة . والمجموعة بـ تأمل في أن تكون الأمانة على مستوى هذه المسؤوليات بالأصغاء الى الاهتمامات التي تعرب عنها الغالبية الساحقة من الوفود . وهذا أمر ضروري بصفة خاصة نظرا للقاء المهم الذي سيعقد في بلغراد للأونكتاد السادس .

٦٨٦- وقال ان الوثائق ، فيما ترى المجموعة بـ ، تتضمن تأكيدات بشأن أداء المساعدة من بلدان المجموعة دال تحتاج الى كثير من الايضاح اذا ما أريد لها أن تصبح خلفية ذات بال لمناقشات لجنة الدورة . اذ لم يثبت حتى الآن ، على سبيل المثال ، مدى مطابقة مصطلح " المساعدة " لمصطلح " المساعدة الانمائية الرسمية " وتتفق المجموعة بـ مع مجموعة ال ٧٧ على أن الوثائق المقبلة ينبغي أن تفرق بوضوح بين المساعدة المالية والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . وترى المجموعة بـ أيضا أن هناك مجالا لا تباع أمانة الاونكتاد موقفا أكثر تشككا وتحليلا ازاء القضايا الماثلة في العلاقات بين الشرق والجنوب . وهو على يقين من أن لأمانة الاونكتاد دورا ومسؤولية حقيقيين جدا في زيادة تفهم المشاكل والصعوبات والعقبات في العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والاقتصادات المتحكم فيها مركزيا في أوروبا الشرقية ، وقد اعتادت المجموعة بـ على الدراسة الفاحصة التي تركزها الأمانة للعلاقات بين البلدان النامية والبلدان الأعضاء في المجموعة بـ ، ولا حظ انعدام مثل هذا النهج التحليلي في الوثائق التي أعدت للمجلس عن المسائل المتعلقة بالشرق والجنوب . وتتفق المجموعة بـ مع مجموعة ال ٧٧ على أنه يمكن الاستفادة على نحو أكثر من مصادر أخرى للمعلومات يعول عليها بما في ذلك مصادر البلدان النامية ذاتها .

٦٨٧- وذكر أن المجموعة بـ تؤيد كليا تلخيص الرئيس للمناقشات التي دارت في فريق الاتصال وتأمل أن ينعكس في المحضر بصورة كاملة البيان الذي أدلى به عن سبل تحسين الوثائق . وأضاف أن المجموعة بـ تتعاطف تعاطفا كاملا مع النهج الذي تتبعه مجموعة ال ٧٧ ازاء هذه المسألة ، ولا سيما مع النقاط المفيدة جدا التي عرضها بالتفصيل المتحدث باسم هذه المجموعة . اذ أن ملاحظاته المبنية على أساس سليم متسقة تماما مع الأعمال الجارية في الأمانة ومن المؤكد أنها ستلقى ترحيبا كمرشد لى اعداد الوثائق للمرحلة المقبلة من أعمال اللجنة .

٦٨٨- وقال ان المتحدث باسم المجموعة دال قدم اقتراحات بمهام اضافية تضطلع بها الأمانة . وتعتقد المجموعة بـ ان النهج الذي تتبعه المجموعة دال ينطوي على موقف مفرط في ارتجاله أولا مبالاته ازاء ما لدى الأمانة من وقت وموارد محدودة ومن شأن اقتراحات المجموعات دال أن تؤدي الى ازدواج مع الأعمال التي تجرى في أماكن أخرى ولا يمكن أن يتوقع من الأمانة منطبقا أن تضيق اليها . وتعتقد المجموعة بـ أن الأخذ بهذه الاقتراحات يخل بالأولويات الراهنة لدى الأمانة ويدخل في أعمال لجنة الدورة عنصرا لا شأن له بولاية الاونكتاد . ومن الصعب تلخيص نهج المجموعة دال في كلمات قليلة . ولكن مجموعته ترى على نحو جازم أنها لم تسفر عن مساعدة البلدان النامية .

٦٨٩- ورأى ممثل الصين أن بيان الرئيس يعطي صورة حقيقية لمشاوراته مع منسقي المجموعات الإقليمية • وذكر أنه يلزم مزيد من الإرادة السياسية لاعتماد مشروع القرار قيد النظر • وأضاف أن الوثائق المقبلة للأمانة ينبغي أن تتضمن مزيداً من التحليل المتعمق ومعلومات أكمل ، على نحو ما طلبته مجموعة الـ ٧٧ ، لكي يتحقق فهم أفضل للمشاكل المدرجة في البند ٧ من جدول الأعمال •

٦٩٠- وأحاطت لجنة الدورة ، في جلستها الختامية كذلك بأن المشاورات غير الرسمية بشأن نص مشروع قرار ستستمر وبأن النتائج ستبلغ إلى المجلس في تقرير •

المشاورات بشأن العلاقات التجارية والاقتصادية

٦٩١- ذكر رئيس اللجنة الثانية للدورة ، في الجلسة الختامية للجنة المعقودة في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، أن أمانة الأونكتاد أبلغته أن كثيراً من الدول الأعضاء في الأونكتاد قد استغادت أثناء الدورة الراهنة للمجلس من الفرصة التي يتيحها جهاز التشاور المنشأ داخل الأونكتاد لأجراء مشاورات ثنائية بشأن مسائل متعلقة بالعلاقات التجارية والاقتصادية • وذكر بأن المشاورات نصت عليها مقررات المجلس والمؤتمر ذات الصلة ، ولا سيما قرار المؤتمر ٩٥ (د - ٤) • وأنه طبقاً لذلك القرار شاركت أمانة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية التقنية للمشاورات وفي مختلف مراحلها اللاحقة على السواء • وقد جرت حتى الآن خمس مشاورات ثنائية بين بلد اشتراكي من أوروبا الشرقية وخمسة بلدان نامية • ومن المحتمل أن تجرى مشاورات أخرى قبل نهاية دورة المجلس •

٦٩٢- وأضاف أنه أحيط علماً بأنه قد جرى أثناء المشاورات تبادل آراء مسهب بين الأطراف المختلفة يتعلق بصفة خاصة بحالة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأطراف المعنية وبالأماكن المتاحة لتوسيع التجارة بينها ، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تكثيف هذه التجارة • وفي حالة تتعلق بالتشاور الأول الذي تم ترتيبه بين بلد نام معين وبلد اشتراكي من أوروبا الشرقية ، جرت مناقشة بشأن الأماكن التي يقدمها ذلك البلد الاشتراكي فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني الذي كان مستعداً لتوفيره للبلد النامي الناشئ الممار إليه • كذلك تناوشت المناقشة تدابير تعزيز التجارة التي ينبغي اتخاذها لزيادة الصادرات من ذلك البلد النامي إلى البلد الاشتراكي • وقد تمت التزامات من كلا الجانبين تستهدف إقامة اتصالات في المستقبل القريب ، من خلال جهاز الأونكتاد أيضا •

٦٩٣- وقال انه قد اعترف ، في بعض الحالات بأن عدم كفاية المعلومات عن أسواق كل طرف واستمرار الاعتماد على قناة اتصال تقليدية كانا من بين أسباب عدم تطور التدفقات التجارية المعنية بالقدر الذي كان ينبغي لها •

٦٩٤- وذكر أن جميع الأطراف الذين اشتركوا في المشاورات أبدوا رغبتهم في الاعراب عن تقديرهم لأمانة الأونكتاد ورحبوا بمثل هذه المشاورات التي اعتبروها وسيلة إضافية لزيادة وتكثيف العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة • وقيل ان أمانة الأونكتاد ينبغي أن تزيد من تطوير الأنشطة التنفيذية مثل المساعدة التقنية ، في شكل ندوات ، وجولات دراسية ، وتقديم المعلومات العملية ، والخدمات الاستشارية ، والمشاورات الثنائية لصالح البلدان النامية •

نظر الموضوع في الجلسة العامة

٦٩٥- عرض رئيس المجلس، في الجلسة ٥٩٨، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، مشروع القرار بشأن البند ٧ من جدول الأعمال، وهو المشروع الذي كان قد قدمه نتيجة للمشاورات غير الرسمية التي استمرت بعد ختام اللجنة الثانية للدورة (TD/B/L.644)، كيما يقرر المجلس إحالة نص مشروع القرار المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د-٢٣) إلى المؤتمر في دورته السادسة •

الاجراء الذي اتخذته المجلس

٦٩٦- اعتمد المجلس في الجلسة ذاتها مشروع القرار المقدم من الرئيس (للاطلاع على النص، أنظر المرفق الأول أدناه، القرار ٢٦٢ (د-٢٥)) •

الفصل السابع

مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

ألف - تشجيع الصادرات : تقرير الفريق الاستشاري
المشترك المعني بمركز التجارة الدولية
للاؤكتاد والغات عن دورته الخامسة عشرة

(البند ١٠ (أ) من جدول الأعمال)

٦٩٧- نظرا لتغيب رئيس الفريق ، قدم المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية للاؤكتاد والغات تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بالمركز المذكور عن دورته الخامسة عشرة (الوثيقة ITC/AG(XV)/61 التي تم توزيعها تحت الرمز TD/B/911) . وقد قال ان برنامج المركز لعام ١٩٨١ قد تعاظم قليلا من ناحية القيمة (من ١٤٩٩ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ١٥٧ مليون دولار)، غير أن أية زيادة لم تطرأ على الموارد المتوفرة للاشراف والدعم . وأضاف أن التقرير يبين أن حصص جميع الأقاليم التي يغطيها البرنامج ، فيما عدا آسيا ، قد تناقصت بالمقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٨٠ ، بينما ازدادت حصة الأنشطة الاقليمية زيادة طفيفة . ولم يطرأ أى تغيير كبير على التوزيع حسب مناطق البرنامج الرئيسية . وقد لاحظ الفريق مع الأسف استمرار التراجع في حصة البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء وأوصى بأن يبذل المركز كل جهد مستطاع لتكثيف مساعدته لذلك الاقليم .

٦٩٨- ولفت الانتباه الى عدد من التوصيات المتعلقة بتوجه عمل المركز في المستقبل ، وهو موضوع يوليه الفريق الاستشاري المشترك أهمية كبرى : ادراج عدد أكبر من المنتجات المصنوعة في الدراسات الاستقصائية للأسواق ، وإيلاء الأولوية القصوى لتحديد امكانيات التصدير في البلدان النامية وتنمية الامدادات المعدة للتصدير بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأغذية والزراعة وفريق البنك الدولي ، وتسهيل وتعزيز التجارة فيما بين البلدان النامية وإيلاء اهتمام أكبر للتعاون التقني مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وتوسيع الخدمات المتخصصة لتشجيع التجارة ، وضرورة زيادة المساعدة المقدمة الى أقل البلدان نموا . وقد أوصى الفريق ، فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة ، بأن تعطى أقل البلدان نموا الأولوية ضمن برنامج عمليات وتقنيات الاستيراد .

٦٩٩- وقال ان الفريق لاحظ أن المركز ، شأنه شأن غيره من الهيئات الدولية ، يواجه نسبة نمو تبلغ الصفر في موارد ميزانيته العادية ، كما يواجه في أغلب الأحوال ، مستوى من مساهمات المانحين التقليديين في الصناديق الاستثمارية لا يبين أية زيادة من ناحية القيمة بالدولار . وأعرب الفريق عن ارتياحه لكون المركز يبذل قصارى جهده لاستخدام الموارد المتوفرة الى أعلى حد ممكن ولتحقيق مكاسب انتاجية . غير أن نقص الموارد المناسبة يعني أن المركز يكاد يكون عاجزا عن الوفاء بالأنشطة الجديدة التي أوصى بها الفريق الاستشاري المشترك في السنوات الأخيرة . لذا فقد شدد الفريق على ضرورة تعزيز موارد المركز وأوصى باستكشاف امكانية الحصول على موارد اضافية عن طريق اشتراك المركز في تنفيذ برامج التعاون التقني للبلدان المانحة والمنظمات الإقليمية ، ولا سيما لجنة الاتحادات الأوروبية .

٧٠٠- واستطرد يقول ان الفريق أيد توصية الفرقة العاملة المعنية بالترتيبات الواجب اتخاذها في المستقبل بشأن الفريق ، بعقد اجتماع واحد فقط في السنة لفترة تجريبية مدتها سنتان (يشترك فيه موظفون مسؤولون عن المسائل المتعلقة بالسياسة العامة وخبراء متخصصون في الجوانب التقنية لتشجيع التجارة) • ولذا سيجتمع الفريق الاستشاري المشترك في سنة ١٩٨٣ لفترة أطول مما حدث في الأعوام السابقة •

٧٠١- ولفت الانتباه الى ما عبر عنه الفريق من قلق ازاء الصعوبات الخطيرة المتزايدة التي تواجهها البلدان النامية فيما تبذله من جهود لتنمية تجارتها ، والى الاخطار الكامنه في التدابير الحمائية التي سببها الانكسار الاقتصادي العالمي • وقال ان الوضع الاقتصادي للعالم النامي حرج وأن الفريق يعتقد أن في الامكان القيام بعمل لمساعدة البلدان النامية على مساعدة نفسها من خلال التعاون التقني في مجال تشجيع التجارة ، بوصفه جزءا هاما من تنمية التجارة •

٧٠٢- وأعرب ممثلو البلدان النامية بلسان المتحدثين باسم مجموعاتهم الاقليمية ، عن عميق تقديرهم ودعمهم للأنشطة التي يقوم بها المركز في ميادين تشجيع التصدير وعمليات الاستيراد والتي يعتبرونها ذات أهمية خاصة نظرا للوضع الاقتصادي العالمي الراهن ولحاجة البلدان النامية الى توسيع وتنويع صادراتها • وقالوا انهم يؤيدون بصورة عامة التوصيات التي اتخذها الفريق الاستشاري المشترك ويؤكدون بشكل خاص على التوصية القائلة بضرورة دعم موارد المركز بالسعي الى زيادة مساهمات المانحين في الصناديق الاستثمارية والتمويل من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي • كما أعربوا عن تقديرهم للبلدان التي قدمت مساهمات طوعية الى المركز وحثوا البلدان الأخرى التي تمكنها أوضاعها من تقديم مساهمات مماثلة على أن تحذو حذوها ، نظرا لأن من المهم الآن أكثر من أى وقت مضى ضمان أن يكون المركز قادرا تماما على تنفيذ برامجهم والوفاء بجميع المسؤوليات الملقاة على عاتقه •

٧٠٣- وأضاف المتحدث باسم المجموعة الافريقية ان قرار الفريق بعقد اجتماع واحد فقط في السنة سيساهم في تحقيق قدر أكبر من الكفاءة • كما حث على ايلاء اهتمام خاص للبلدان الافريقية ، التي يعتبر العديد منها من بين أقل البلدان نموا ، ورحب بالزيارة المرتقبة التي سيقوم بها المدير التنفيذي للقارة الافريقية •

٧٠٤- وقال ممثل المكسيك ان بلاده تشارك بصورة فعالة في أعمال المركز وتدعم أنشطته دعما كاملا ولا سيما في مجال المساعدة التقنية في ما يتعلق بالتسويق وفي مجال تشجيع الصادرات • وأشار الى أن معهد التجارة الخارجية في بلاده يتعاون تعاوننا وثيقا مع المركز وأنه ينظم بالاشتراك معه حلقة دراسية اقليمية لأمريكا اللاتينية •

٧٠٥- وقال ممثل فنلندا ، متحدثا باسم الدانمرك والنرويج والسويد وفنلندا ، ان البلدان النامية كما أوضحت أمانة الأونكتاد في " التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٢ " (٣٤) تواجه أزمة اقتصادية خطيرة تؤثر في نموها وفي تجارتها الخارجية ، وخاصة صادراتها • وفي هذه الظروف ، أصبحت مسألة تشجيع الصادرات أشد أهمية من ذي قبل •

(٣٤) UNCTAD/TDR/2 ، المزمع اصدارها كمنشور من منشورات الأمم المتحدة (رقم

المبيع E.82.II.D.12) •

٧٠٦- وقال ان المركز هو النقطة البؤرية في منظومة الأمم المتحدة بالنسبة الى التعاون التقني في ميدان تشجيع التجارة وغيره من جوانب النشاط التجارى ، وان الدور الذى يؤديه قد نال التقدير من جانب المجتمع الدولي كما يلقى الدعم الفعال والنشط من قبل البلدان الاسكندنافية •

٧٠٧- وقال ، مشيراً الى توصيات الفريق ، ان البلدان الاسكندنافية تؤيد وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي الاعتراف بالوضع الخاص لأقل البلدان نمواً في أعمال المركز الذى يتعين عليه الاشتراك بنشاط في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً • وأضاف انه غالباً ما تكون تشكيلة المنتجات المعدة للتصدير في أقل البلدان نمواً محدودة ، مما يجعل تنمية المنتجات وإدارة الانتاج مهمة كبرى في زيادة صادراتها • وللمركز دور هام يلعبه في دعم الموارد البشرية والمؤسسية في هذا المضمار •

٧٠٨- ومضى يقول ان البلدان الاسكندنافية تؤيد التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتتمنى أن يطرأ عليه المزيد من التوسع ، باعتبار انه ينطوى على امكانية هامة لتشجيع التجارة والتنمية • وقال ان في وسع المركز أن يلعب دوراً مساعداً ذا شأن بهذا الصدد ، وأن الفريق الاستشارى المشترك كان محققاً في افراد هذا الموضوع بصفته ميداناً ذا أولوية •

٧٠٩- وأضاف ان المركز بحاجة الى قاعدة مالية مناسبة للتمكن من أداء مهامه • غير أن ميزانيته متواضعة نسبياً ، مما يجعله يعتمد اعتماداً كبيراً على المساهمات الطوعية في الصناديق الاستثمارية التي يأتي معظمها من عدد محدود من صغار المانحين • وقال ان البلدان الاسكندنافية أعربت تكررًا عن قلقها إزاء هذا الوضع ، وتأمل أن تجد توصيات الفريق الاستشارى المشترك بالسعي الى زيادة المساهمات في الصناديق الاستثمارية والتمويل من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ما تستحقه من الاهتمام الايجابي لدى عدد أكبر من المانحين الفرديين •

٧١٠- ولاحظ ممثل إيطاليا ، في معرض الاعراب عن تأييد بلاده لأنشطة المركز ، ان هذا التأييد قد تجلّى بصورة ملموسة عن طريق مساهمة مالية قدرها ١٨٠ ٠٠٠ دولار فيما يخص مشروعاً ذا أهمية بالنسبة الى خمسة اوسنة من أقل البلدان نمواً •

٧١١- وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في معرض التعبير عن تأييد بلاده أيضاً لأنشطة المركز ، ان توسيع هذه الأنشطة لابد من أن يثير مسائل تتعلق بكل من نوعية وكمية الخدمات التي تقدم الى البلدان النامية ، ورحب باهتمام الفريق الاستشارى المشترك بمعالجة مثل هذه المشكلات معالجة ناجعة • كما رحب ببعض السمات الايجابية التي تتصف بها أنشطة المركز وأهمها تزايد سعة الشمول الجغرافي لبرامجه ، وتلاؤم هذه البرامج بصورة أوثق مع الاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نمواً ، والمساعدة المقدمة الى المؤسسات التجارية الحكومية ، والمساعدة المقدمة لتشجيع التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية ، وخصوصاً من خلال المشروع المشترك بين الأوكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في هذا الميدان • وقال ان بلاده التي تشارك مشاركة فعالة في أعمال المركز ، تتطلع الى استمرار التعاون معه وتلاحظ مع الارتياح أن المدير التنفيذي سيزور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيره من بلدان مجلس التعاون الاقتصادي في المستقبل القريب ، وأن المركز سيوفد بعثة أيضاً لاختيار خبراء استشاريين ولمعالجة مسائل أخرى تتعلق بشؤون الموظفين •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٧١٣- أحاط المجلس علما في جلسته ٥٨٨ المعقودة في ٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ بتقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الخامسة عشرة ، كما أحاط علما بالتعليقات التي أجريت عليه .

باء - التطوير التدريجي للقانون التجارى الدولى :
التقرير السنوى الخامس عشر للجنة الأمم المتحدة
للقانون التجارى الدولي
(البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال)

٧١٣- كان أمام المجلس لدى النظر في هذا البند تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي عن أعمال دورتها الخامسة عشرة (٣٥) ، الموزع تحت رمز TD/B/923 .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٧١٤- أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٨٨ المعقودة في ٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي عن دورتها الخامسة عشرة .

جيم - الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح
(البند ١٠ (ج) من جدول الأعمال)

٧١٥- أعاد ممثل الأمين العام للأونكتاد الى الاذهان المقرر الذى اتخذه المجلس في الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين للنظر في أنشطة الأونكتاد المقبلة بشأن الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح في ضوء توصيات الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكروسة لنزع السلاح ، وأعطى وصفا موجزا للدورة الاستثنائية الثانية المنعقدة من ٧ حزيران /يونيه الى ١٠ تموز /يوليه ١٩٨٢ . وقال انه رغم عدم استطاعة الجمعية التوصل الى اتفاق حول تدابير منع الحرب النووية وتحقيق نزع السلاح العام ، الا أنها أعطت زخما جديدا لمزيد من العمل حول نزع السلاح في الامم المتحدة وفي العالم ككل . وأضاف قائلا ان الجمعية كانت قد أهابت بجميع الدول الاعضاء أن تنظر بأسرع ما يمكن في المقترحات ذات الصلة التي تهدف الى تجنب الحرب ، ولا سيما الحرب النووية ، وأكدت على الحاجة الى تقوية دور الامم المتحدة الاساسي في ميدان نزع السلاح . وقد اكدت من جديد ، في جملة أمور على صحة الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى المكروسة لنزع السلاح ، وأعلنت حملة نزع السلاح العالمية ، وطلبت من لجنة نزع السلاح أن تقدم اليها مشروعاً

(٣٥) للاطلاع على النص المطبوع أنظر ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٧ (A/37/17 and Corr.1) .

منقحا لبرنامج شامل لنزع السلاح في دورتها الثامنة والثلاثين ، واعترفت بأن " البرامج العسكرية القائمة والمخططة تشكل هدرا هائلا لموارد ثمينة يمكن بالأحرى استعمالها لرفع مستويات معيشة جميع الشعوب " .

٧١٦- ولفت الانتباه أيضا الى " التجارة والتنمية " تقرير ١٩٨٢ " (٣٦) الذى يتناول الفصل الثالث من الجزء الرابع منه نزع السلاح والتنمية ويبين الحاجة الى تكريس مزيد من الاهتمام للعلاقة بين أزمة التنمية ، من جهة ، وتزايد تحويل الموارد عن الاهداف الاجتماعية والاقتصادية الى الأغراض العسكرية من جهة أخرى . وأضاف قائلا ان امانة الأونكتاد سوف تأخذ في الاعتبار ، في عملها المقبل بشأن الجوانب التجارية والانهائية لنزع السلاح ، نتائج الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والعواقب الاقتصادية والاجتماعية لزيادة نفقات التسلح ، التي تلحق بالتنمية والتعاون الدولي . وهو يعتقد انه ينبغي للأونكتاد أن يشترك ، في حدود اختصاصاته وموارده المتوفرة ، في حملة نزع السلاح العالمية ، وأن تقيم الأمانة لهذه الغاية اتصالات وثيقة مع مركز نزع السلاح . والأونكتاد مستعد للمساهمة ، حسب اللزوم ، في المناقشة وفي عمل لجنة نزع السلاح على استكمال تلك الأجزاء من النص المنقح لبرنامج نزع السلاح الشامل المكرسة للجوانب التجارية والانهائية .

٧١٧- وتحدث ممثل بولندا بالنيابة عن المجموعة دال و منغوليا ، فأكد على أهمية العمل في الأونكتاد على الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح . وقال ان سباق التسلح وسياسات بعض الأوساط الامبريالية التي تهدف الى زيادة حدة التوتر الدولي تشكل عقبة رئيسية في طريق تنمية التجارة الدولية وفي طريق التعاون التقني والعلمي والاقتصادي فيما بين جميع البلدان . وأن تمويل الميزانيات العسكرية من خلال حالات العجز في الميزانية ، وزيادة الدين العام ، وارتفاع أسعار الفائدة والتلاعب بأسعار الصرف ، كل هذا يحول عبء سباق التسلح الى بلدان أخرى ، ولا سيما البلدان النامية . فسباق التسلح تقوم به نفس الدول التي تحاول تحويل النظام التجارى الدولي الى وسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على البلدان الاشتراكية والبلدان النامية وثمة حاجة ملحة الى اعتماد تدابير ترمي الى اعادة الثقة في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية . وأضاف أن البلدان الاشتراكية قد تقدمت في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، ببرنامج للتدابير التي يمكن اتخاذها لايكاف سباق التسلح ، وازالة خطر الحرب النووية ، وتعزيز السلام والأمن الدوليين . وهي تلفت مرة أخرى الانتباه الى ضرورة تخفيض الميزانيات العسكرية والى العلاقة الوثيقة القائمة بين نزع السلاح والتنمية .

٧١٨- وأكد على أن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة ذات صلة بأنشطة الأونكتاد المقبلة بشأن الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ، وحث على تكثيف هذه الأنشطة الى حد كبير . وهو يرى أن الفصل الخاص من " التجارة والتنمية " تقرير ١٩٨٢ المكرس لهذا الموضوع يشكل مساهمة في البحث المتصل باحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي . وقال انه ينبغي للمجلس أن يرجو من الأمين العام للأونكتاد ، في العمل المقبل المتصل بهذا الموضوع ، أن يوسع نطاق المشاكل المدروسة ، أخذا في الاعتبار الواجب أعمال الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، فضلا عن الاعتبارات الواردة في الفصل ذى الصلة من " التجارة والتنمية " ، تقرير ١٩٨٢ " . ومضى يقول انه ينبغي ايلاء اهتمام خاص للآثار الضارة لسباق التسلح على التجارة الدولية وعلى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وينبغي تقديم دراسات عن هذه المواضيع الى المؤتمر في دورته السادسة كما ينبغي أن تقدم

(٣٦) أنظر الحاشية ٣٤ أعلاه .

أمانة الأونكتاد كل مساعدة ممكنة الى لجنة نزع السلاح في استكمال تلك الأجزاء من البرنامج الشامل المنقح لنزع السلاح المتصلة بالجوانب التجارية والاقتصادية وينبغي للمجلس أن يتخذ قرارا مناسباً بهذا المعنى .

٧١٩- وذكر ممثل سرى لانكا ان مقررات الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح تطلب من منظومة الامم المتحدة تكثيف جهودها الموجهة الى نزع السلاح ، وبناء على ذلك ينبغي للأونكتاد أن يكتشف أنشطته بشأن الجوانب التجارية والاقتصادية . ورحب بعزم الأمانة على اقامة اتصالات عمل مع لجنة نزع السلاح . وينبغي للمجلس أن يتخذ في دورته الحالية مقرراً يعطي أهمية متزايدة لأنشطته بشأن الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ، ويمكن دراسة الموضوع بمزيد من التفصيل في دورة المؤتمر السادسة .

٧٢٠- وأكد ممثل بيرو أيضاً على أهمية أنشطة الاونكتاد في هذا الميدان ، وأيد الاقتراحات التي تقدم بها ممثل سرى لانكا وقال انه ينبغي في التحليل المقبل للجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح أن يؤخذ في الاعتبار " دراسة عن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية " ، أدها فريق من الخبراء الحكوميين (٣٧) . فمن الضروري بوجه خاص دراسة تجارة الاسلحة وتأثيرها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية . ولا حظ أن الجمعية العامة لم تتمكن من التوصل الى اتفاق حول مشروع برنامج شامل لنزع السلاح ، بما في ذلك الفروع المكرسة للجوانب التجارية والانمائية ، فاقترح أن تقيم أمانة الأونكتاد اتصالات وثيقة مع مركز نزع السلاح وتساهم في عمل لجنة نزع السلاح المتصل باستكمال الفروع التجارية والانمائية لمشروع البرنامج المنقح .

٧٢١- وأكد ممثل الجمهورية العربية الليبية على أهمية قيام المجلس بالنظر الجدى في الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح بالنظر للعلاقة الوثيقة القائمة بين نزع السلاح والتنمية . وتسائل عن سبب عدم وجود وثيقة أمام المجلس حول هذا البند بالذات من جدول الاعمال . وأكد أن البلدان النامية هي الضحية الرئيسية لسباق التسلح ، الذي يحول موارد النادرة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فقال انه يجرى اختبار الاسلحة الجديدة في البلدان النامية وأن هذه الاسلحة تمثل تكنولوجيا تستعمل في كثير من الحالات ضد سكان تلك البلدان . ودعا الأمانة الى أن تأخذ في الاعتبار نتائج الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح وأن تواصل وتوسع بحثها حول الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ، مولية اهتماما خاصا لعواقب التسلح الضارة التي تؤثر في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ولا سيما تأثيره في التجارة الدولية وتدفق الموارد المالية . وأضاف قائلاً انه ينبغي ايلاء مزيد من الاهتمام للفوائد التجارية والاقتصادية الممكنة المترتبة على نزع السلاح . فينبغي للأونكتاد أن يتابع عمل لجنة نزع السلاح ، وأن يساهم في صياغة تلك الفروع من البرنامج الشامل لنزع السلاح المكرسة للجوانب التجارية والاقتصادية . وينبغي للأمانة الأونكتاد أن تشترك ، في حدود اختصاصاتها ومواردها ، في حملة نزع السلاح العالمية وينبغي للمجلس نفسه أن يولي اهتماما دائما ومتزايداً لهذا الموضوع الهام .

(٣٧) A/36/356 ، المرفق . للاطلاع على النص المطبوع ، أنظر " العلاقة بين نزع السلاح والتنمية " (مجموعة دراسات نزع السلاح رقم ٥) ، منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.82.IX.1 .

٧٢٢- وقال ممثل الهند ان بلده كان يدرك دائما الرابطة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية • وهذا هو سبب اعتقاده بأن تحقيق نزع السلاح ينبغي أن تصاحبه جهود متضافرة لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد • فالنفقات العالمية على الاسلحة تمثل هدرا متزايدا وهائلا من الموارد الثمينة وقد أسهمت اسهاما كبيرا في الأزمة الهيكلية الراهنة التي تعانيها اقتصادات بعض البلدان الصناعية وضاعفت بصورة وخيمة من المشاكل التي تواجهها البلدان النامية في سعيها الى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية •

٧٢٣- وقال ان مسألة النفقات العسكرية والرابطة بين نزع السلاح والتنمية يلزم وضعها في إطارها الصحيح • فقد بينت وثيقة " التجارة والتنمية " تقرير ١٩٨٢ " أن مثل هذه النفقات في بعض البلدان النامية تستأثر بنسبة مئوية من الناتج القومي تفوق مثيلتها في بعض البلدان الصناعية • ولكن نسبة ٨٠ - ٨٥ في المائة من الانفاق العسكري العالمي انما تنكبه خمس دول أو ست دول فحسب مهمة من الناحية العسكرية ، بل ان مايزيد على ٥٠ في المائة من هذا الانفاق تتحمله في الواقع الدول ذات القوة العسكرية الكبرى • وتلك البلدان بالذات هي التي تجاوز فيها تراكم الاسلحة احتياجات الأمن الوطني بمراحل كثيرة وهي التي يلزم فيها كبح الانفاق العسكري الهائل اما الانفاق على الدفاع في البلدان النامية ، من ناحية أخرى ، فينبغي النظر اليه في سياق تردى الوضع السياسي والأمني الدولي ، ولا سيما تزايد حوادث العدوان والتهديد ، الى جانب الاكراه السياسي والاقتصادي الموجه ضد البلدان النامية بصفة خاصة • ويتعين على هذه البلدان النامية ، التي لم تخرج من إطار الحكم الاستعماري الا حديثا ، أن تسعى لحماية استقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية •

٧٢٤- وذكر ممثل الصين ان بلده قد ظل يؤيد بثبات نزع السلاح الحقيقي وبذل جهود ايجابية لحرارز تقدم في الاتجاه الى حلول لقضايا نزع السلاح • وقد عارضت الصين باستمرار سباق التسلح ، واستخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ، وأى عدوان أو توسع من أية دولة تعول على التفوق العسكري • وأعلنت الصين منذ أمد طويل أنها لن تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية وأنها لن تستخدمها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ونبته الى أن بلده قد قدم مقترحا آخر لنزع السلاح ، ألا وهو أن على الدولتين العظميين ، الحائزتين لأكبر الترسانات النووية في العالم ، أن تتقدمتا الركب بنزع السلاح النووي على نطاق واسع ، وحالما تخفض ترساناتهما النووية ، فستكون الصين مستعدة لأن تأخذ على عاتقها التزامات مناظرة ، الى جانب الدول الاخرى الحائزة للأسلحة النووية ، عن طريق المفاوضات •

٧٢٥- وأعرب عن أسفه لأن الجمعية العامة لم تستطع أن تعتمد في دورتها الاستثنائية الثانية عشرة برنامجا شاملا لنزع السلاح ، وهذا فشل يعزى في نظره الى الموقف الذي اتخذته الدولتان العظميان • وذكر أن الصين تفهم مصلحة البلدان في التماس خفض النفقات العسكرية واعادة تخصيصها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية • والموقف الراهن هو أن الدولتين العظميين تحوزان أكبر ترسانات نووية وتقليدية ، وان نفقاتهما العسكرية تبلغ ثلاثة اخماس مجموع الانفاق العالمي • فمن المنطقي أن يتعين عليهما أن تكونا البادئتين بخفض النفقات العسكرية وأن تستخدمتا الأموال الموفرة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية • والصين مستعدة من جانبها لأن تعمل ، مع كل البلدان المحبة للسلم ، من أجل نزع السلاح الحقيقي •

٧٢٦- وفي الجلسة ٥٩٨ ، المعقودة في ١٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، لاحظ المتحدث باسم المجموعة دال أن كثيرا من الوفود اتخذت موقفا بناء خلال المناقشة التي دارت حول هذا البند . وذكر أن للمسألة أهمية فائقة بالنسبة للمجتمع الدولي ، وأن مجموعته تتوقع ، من ثم ، أن يظل هذا الموضوع قيد نظر المجلس وأن يتخذ مقرر بهذا الشأن في دورة مقبلة ، عملا بقرار المؤتمر ٤٤ (د - ٣) ومقررات المجلس ذات الصلة .

دال - التقدم المحرزي في تنفيذ التدابير المحددة التي تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تتفرد بها البلدان النامية غير الساحلية (البند ١٠ (د) من جدول الأعمال)

٧٢٧- كان أمام المجلس لدى النظر في هذا البند تقرير مرحلي مقدم من أمانة الأونكتاد (TD/B/916 and Corr.1 and Add.1 and Corr.1) وقد أشار نائب رئيس البرنامج الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، في معرض تقديمه للتقرير ، الى أن البلدان النامية غير الساحلية ، التي يعتبر معظمها من أقل البلدان نموا أيضا ، هي عموما من أكثر البلدان النامية فقرا وأضعفها في معدلات النمو . وأن أدائها الهزيل في مجال النمو يضاعف بعد ها وعزلتها عن الأسواق العالمية . وأن مصاعب النقل والتكاليف المرتفعة لخدمات النقل الدولي تشكل عبئا اضافيا بالنسبة اليها .

٧٢٨- وأشار الى أن المجتمع الدولي ، رغبة في التخفيف من العوائق الجغرافية الخاصة أمام البلدان النامية غير الساحلية ، قد اعتمد عددا من القرارات بشأن الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تتفرد بها هذه البلدان . وبوجه خاص ، ناشد قرار الجمعية العامة ١٧٥٠/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨١ جميع الدول ، والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية ان تتخذ باعتبار ذلك أمرا ملحا وذا أولوية ، الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تتفرد بها البلدان النامية غير الساحلية والمبينة في قرارات المؤتمر ٦٣ (د - ٣) و ٩٨ (د - ٤) و ١٢٣ (د - ٥) ، وفي الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، وفي برنامج العمل الجديد الزاخر لأقل البلدان نموا في الثمانينات ، وفي غيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وبالنسبة الى قرار المؤتمر ١٢٣ (د - ٥) فقد تضمنت الفقرة ١٠ من ذلك القرار طلبا موجهها الى الأمين العام للأونكتاد لاستعراض المشاكل الاقتصادية الخاصة الناجمة عن الوضع الجغرافي للبلدان النامية غير الساحلية وللنظر فيما يمكن التقدم به من توصيات أخرى باتخاذ اجراءات في مصلحتها . وقد استند التقرير المرحلي المقدم من الأمانة على الأجوبة الواردة على استبيان مرسل الى الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة وعلى ما قامت به الأمانة من أعمال تتعلق بالمشاكل التي تتفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ، وستصدر اضافة أخرى تأخذ في الحسبان المزيد من الأجوبة التي وردت منذ ذلك الحين (٣٨) .

٧٢٩- وأشار الى أن استجابة المجتمع الدولي لضرورات المساعدة الملحة للبلدان النامية غير الساحلية كانت متفاوتة . اذ لم يكن لدى العديد من المانحين الرئيسيين للمساعدة الانمائية أية

(٣٨) صدرت فيها بعد تحت رمز TD/B/916/Add.2 .

سياسات محددة للمساعدة تراعي مصلحة البلدان النامية غير الساحلية ، رغم أن العوائق الجغرافية لهذه الأخيرة كانت تؤخذ في الحسبان عموماً في برامجهم الشاملة للمساعدة .

٧٣٠- وبالنسبة الى مساهمة الأونكتاد ، قال ان الأونكتاد ، بصفته النقطة البؤرية في منظومة الأمم المتحدة ، التي تعالج الهموم التي تتفرد بها هذه البلدان ، قد وسّع برنامجه الخاص بالتعاون التقني لمساعدتها في جهودها الرامية الى تخفيض تكاليف المرور العابر/النقل والاستفادة بذلك من تجاريتها الخارجية استفادة أفضل . وأضاف أن الأمانة تتبع دراساتها الفنية المتصلة بمشاكل البلدان النامية غير الساحلية باعتبار ذلك جزءاً من برنامج التعاون التقني في أقاليم شتى وتواصل جمع المعلومات المتعلقة بوصفها الاقتصادي . وأن الأمانة تعدّ حالياً ، استناداً الى هذه الدراسات والمعلومات ، دراسات تحليلية حول المشكلات الاقتصادية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وتصوغ توصيات بالاجراءات الأخرى التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها لمصلحة هذه البلدان .

٧٣١- وقال ممثلاً بوليفيا والسويد ان المعلومات المتعلقة ببلديهما والواردة في التقرير ليست دقيقة تماماً أو كاملة وأنهما سيطلبان الى الأمانة تنقيحها .

٧٣٢- وصرح ممثل باكستان بأن حكومته قدمت معلومات الى الأمانة ، ولكن ، بسبب ضيق الوقت ، لم يكن في الوسع ادراجها في الوثائق الموجودة أمام المجلس الآن . وقال ان بلاده أعربت في جميع المحافل الدولية عن تقديرها التام لحاجة البلدان النامية غير الساحلية الى حرية العبور الى البحر ومنه ، واعتبرت لهذا الغرض أنه ينبغي لدول العبور المعنية أن توفر جميع تسهيلات المرور العابر الممكنة لجاراتها غير الساحلية . وأضاف أن توسيع جميع مرافق المرور العابر الممكنة لتشمل البلدان النامية غير الساحلية عبر مفاوضات ثنائية تجرى بروح من حسن النية والتفهم المتبادلين يبقى القاعدة التي تستند اليها سياسة باكستان . وأن بلاده قد أبرمت بهذه الروح اتفاقاً ثنائياً مع أفغانستان عام ١٩٦٥ ، تعتبر أحكامه في بعض جوانبها أكثر انفتاحاً من تلك الواردة في اتفاقية عام ١٩٦٥ بشأن تجارة المرور العابر للبلدان غير الساحلية . فقد نص الاتفاق المذكور ، بين جملة أمور ، على منح أفغانستان معاملة وطنية في الأمور المتعلقة بالشحن بالسكك الحديدية ، إضافة الى منح نفس المعاملة لوكلاء التخليص ، والشحن ، وعلى اعطاء الأولوية القصوى للبضائع الافغانية العابرة في تخصيص عربات السكك الحديدية ، رغم الضغط الشديد الذي تولده حركة النقل المحلية ، وعلى طريقين لنقل البضائع ، مع امكانية الاتفاق على طرق أخرى ، وعلى عنابر تخزين مناسبة في مرفأ كراتشي ونقاط إعادة الشحن وعلى تبسيط الاجراءات الجمركية وغيرها من الاجراءات المتعلقة بالبضائع العابرة ، وعلى تعيين موظفي اتصال لضمان تحرك البضائع العابرة تحركاً سهلاً لا يعوقه عائق ولحلل المشكلات المحلية ، وعلى اغناء البضائع العابرة من الرسوم الجمركية أو الضرائب أو أي نوع من الأجور ، وعلى قبول رسوم الشحن وغيره من الخدمات بالعملة المحلية ، وعلى تسهيلات خاصة لنقل الفواكه الافغانية الطازجة والمجففة نقلاً سريعاً ، وعلى قبول العملة المحلية لقاء استخدام الشاحنات الافغانية مرافق التصليح وبناء هياكل الشاحنات . وقال ان باكستان مدت دوماً يداً التعاون الكامل الى افغانستان وقبلت وجهة نظرها في جميع المفاوضات الثنائية التي جرت بين البلدين منذ توقيع الاتفاق الثنائي لعام ١٩٦٥ .

٧٣٣- وقال ممثل نيبال أن البلدان النامية غير الساحلية قد تأثرت بشكل خطير أكثر من غيرها بالآزمة الاقتصادية الراهنة ، وخصوصا بسبب كون معظم جاراتها من بلدان المرور العابر هي أيضا بلدانا نامية . لذا ، ثمة ضرورة لأن يكتف المجتمع الدولي ما يقدمه فعلا من مساعدة سخية الى هذه البلدان .

٧٣٤- وقال ممثل بيروان لبلاده علاقة خاصة ببوليفيا لعدة أسباب تاريخية ، وقد تمثلت هذه العلاقة في سلسلة من الاتفاقات والممارسات الثنائية . وأضاف أن التقرير المرحلي الذي قدمته الأمانة يضم معلومات هامة وان يكن لم يتوخَّ وجه الدقة التامة أو الكمال فيما يتعلق بالمعلومات التي تخص بلده والواردة في الفقرة ٢١ من الوثيقة TD/B/916 .

٧٣٥- وأعرب ممثل كينيا عن دهشته من أن توفير التسهيلات للبلدان النامية غير الساحلية يعتبر أمرا استثنائيا . وقال ان بلاده توفر تسهيلات المرور العابر / النقل لبوروندي ، ورواندا وأوغندا ، وحتى للسودان أحيانا ، دون أية شروط تقريبا . وأنها توفر تسهيلات جمركية تضمن أن يكون لهذه البلدان مخازنها الجمركية الرسمية دونما تكلفة اضافية . يضاف الى ذلك أن البلدان المجاورة غير الساحلية ، تستطيع أن تستخدم طرق كينيا وخطوطها الحديدية بالأسعار الوطنية كما أن رسوم الترخيص المطبقة على السيارات لا تتجاوز الرسوم المفروضة على الناقلات الوطنية نفسها .

٧٣٦- وأعرب ممثل الصين عن تعاطف بلاده مع مشاكل البلدان النامية غير الساحلية ، وقال أنها تبذل قصارى جهدها لمساعدة بلدان المرور العابر المجاورة لها . فهي توفر لها خدمات تسليم وصيانة عادية على طرقها وخطوطها الحديدية ، كما أن اجراءات المرور العابر / النقل تتم وفقا للوائح ذات الصلة . وفي حال نشوء أية مصاعب ، فانه يتم حلها بصورة ودية على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٧٣٧- أحاط المجلس علما ، في جلسته ١٥٩٦ المعقودة في ١٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، بالتقرير المرحلي المقدم من أمانة الأونكتاد بشأن تنفيذ التدابير المحددة التي تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية (TD/B/916 and Corr.1 and Add.1 and Corr.1) .

الفصل الثامن

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية والمسائل المتصلة بها
(البند ١ و ٨ و ١١ و ١٢ و ١٣ من جدول الأعمال)

ألف - افتتاح الدورة

٧٣٨- افتتح الرئيس السابق للمجلس، السيد ج. مارتنيت (الأرجنتين)، الدورة العادية الخامسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٧٣٩- انتخب المجلس في جلسته ٥٨٧ (الافتتاحية)، المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، أعضاء مكتبه كما يلي:

الرئيس:	السيد ف. بلانكارت (سويسرا)
نواب الرئيس:	السيد ص. فلاح (الجزائر)
	السيد و. فرييس مولر (الدانمرك)
	السيد ر. هلافاتي (تشيكوسلوفاكيا)
	السيد ر. هوسليد (النرويج)
	السيد ع. أ. الميماني (المملكة العربية السعودية)
	السيد أ. مونخ مونخ جي (بورما)
	السيد ك. ميسنر (الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد ل. بونس (بيرو)
	السيد غ. أ. فارغاس (نيكاراغوا)
	السيد غ. ك. زورافليف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
المقرر:	السيد ك. ييواه - كونا دو (غانا)

جيم - الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس
(البند ١١ (ب) من جدول الأعمال)

٧٤٠- أعلن الرئيس في الجلسة ٥٨٧، المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، ان الأمين العام للأونكتاد لم يتلق أى رسائل تتعلق بعضوية المجلس منذ الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين.

وبناء عليه ، فقد ظلت عضوية المجلس كما كانت عليه عند اختتام تلك الدورة ، أى ١٢٤ دولة (٣٩) .

دال - اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة (البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٧٤١- أقر المجلس في جلسته ٥٨٧ ، المعقودة في ٦ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، جدول الأعمال المؤقت الذى كان قد وافق عليه المجلس في دورته الرابعة والعشرين (٤٠) (TD/B/910 و Add.1) باعتباره جدولاً لأعمال دورته الخامسة والعشرين ، وذلك بعد أن أدرج بعض البنود الفرعية ضمن البند ٩ . وهكذا كان جدول الأعمال المعتمد (TD/B/926) كما يلي :

١ - المسائل الاجرائية :

- (أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛
- (ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛
- (ج) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض ؛
- (د) جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية السادسة والعشرين وللدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس وتنظيم أعمال الدورتين .

٢ - مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة وتتطلب استعراضاً نظر المجلس إليها أو اتخاذ إجراء بشأنها في دورته الخامسة والعشرين .

٣ - تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات وفي التدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والمال والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناضمة للعلاقات الاقتصادية الدولية .

٤ - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي .

(٣٩) للاطلاع على عضوية المجلس عند اختتام الجزء الأول من الدورة الثالثة والعشرين ، أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15 and Corr.1) الجزء الثالث ، المرفق السادس .

(٤٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15) ، الجزء الثالث ، المرفق الخامس .

- ٥ - تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د-٩) بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية •
- ٦ - الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الأهداف والأعمال التحضيرية وجدول الأعمال المؤقت والتنظيم •
- ٧ - العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها •
- ٨ - ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث •
- ٩ - المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة •
- (أ) تجارة السلع الأساسية ؛
- (ب) المصنوعات وشبه المصنوعات ؛
- (ج) النقل البحري ؛
- (د) الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا ؛
- (هـ) الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ؛
- ١٠ - مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية :
- (أ) تشجيع الصادرات : تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للاونكتاد والغات عن دورته الخامسة عشرة ؛
- (ب) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي : التقرير السنوي الخامس عشر للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ؛
- (ج) الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ؛
- (د) التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المحددة التي تتمثل بالاحتياجات والمشاكل التي تتفرد بها البلدان النامية غير الساحلية •
- ١١ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها :
- (أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد في صدد الانتخابات ؛
- (ب) الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛
- (ج) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لسنة ١٩٨٣ ؛
- (د) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي ؛
- (هـ) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي ؛

(و) قرار الجمعية العامة ١١٢/٣٦ ألف المؤرخ في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١؛

(ز) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(ح) الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس .

١٢ - مسائل أخرى .

١٣ - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

٧٤٢ - وأيد المجلس بصورة اجمالية ، في جلسته ٥٨٧ أيضا ، المقترحات المقدمة من الأمانة بشأن تنظيم أعمال الدورة (TD/B/910/Add.2) ، بما في ذلك الجدول الزمني المؤقت للجلسات ، وقررا إنشاء لجنتين جامعتين للدورة . وستولى اللجنة الأولى النظر في البند ٢ من جدول الأعمال (مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة وتتطلب استعراض نظر المجلس إليها أو اتخاذ اجراء بشأنها في دورته الخامسة والعشرين) (٤١) ، وفي البند ٩ من جدول الأعمال (المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة) وتقديم تقرير عن هذين البندين . وستنظر اللجنة الثانية للدورة في البند ٧ من جدول الأعمال (العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها) وترفع تقريراً عنه .

٧٤٣ - وفيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال ، أعرب ممثلو السنغال ، وفرنسا ، وأسبانيا ، والمملكة العربية السعودية عن أسفهم لأن وثيقة " التجارة والتنمية - تقرير ١٩٨٢ " (UNCTAD/TDR/2 vol I-III) غير متاحة حتى الآن إلا بالانكليزية ، باستثناء المجلد الأول الذي يتضمن المقدمة ونظرة عامة . فهي تعتبر وثيقة أساسية ، وستعطل بالضرورة مشاركة الوفود غير الناطقة بالانكليزية في المناقشات حولها في الدورة الحالية .

٧٤٤ - وقال الأمين العام للأمم المتحدة انه يقدر بالتأكيد المشاعر التي تم الاعراب عنها بصدد عدم اتاحة مجلدى التقرير باللغات الأخرى غير الانكليزية . ولا حظ أن التقرير ليس احدى الوثائق الرسمية للدورة ، وانما تم اعداده كوثيقة معلومات أساسية عامة . والمجلد الأول من التقرير ، الذي يتضمن المقدمة ونظرة عامة ، متاح بجميع اللغات الرسمية .

٧٤٥ - وأشار ممثل المملكة العربية السعودية الى أن التقرير السابق (التجارة والتنمية - تقرير ١٩٨١) (٤٢) قد نوقش في دورتي المجلس الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين ، وعلاوة على ذلك فان شرح الأمانة للبند ٣ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الحالية قد ذكر صراحة أن تقرير ١٩٨٢ سيعرض على المجلس في دورته الحالية .

اللجنة الأولى للدورة

٧٤٦ - عقدت اللجنة الأولى للدورة ثمانى جلسات ، في الفترة من ٦ الى ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ .

(٤١) باستثناء ما يتعلق بقرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) الذى سيبحث في الجلسة العامة .

(٤٢) TD/B/863/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.II.D.9) .

وفي جلستها الأولى ، انتخب السيد غ . بركات (الأردن) رئيسا والسيد ر . تايلور (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) نائبا للرئيس ومقررا .

٧٤٧- وفي الجلسة الثانية للجنة ، المعقودة في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، أشار ممثل الأمين العام للأونكتاد إلى المصاب الفاجع الذي حل مؤخرا بفقد زميل مخلص ، هو السيد هاري ستوردل ، نائب مدير شعبة المصنوعات ، وألقى كلمة في تأبينه .

٧٤٨- وفي جلستها (الختامية) الثامنة ، المعقودة في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، نظرت لجنة الدورة في مشروع تقريرها (٧-1 Add.1/SC.I/L.1 TD/B(XXV)) واعتمدته بعد أن أدخلت عليه عددا من التعديلات .

٧٤٩- وفي الجلسة ٥٩٩ التي عقدها المجلس في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ عرض رئيس اللجنة الأولى للدورة تقرير لجنة الدورة (٧-1 Add.1/SC.I/L.1 TD/B(XXV) ، بصيغته المعدلة والمستكملة في الوثيقة TD/B/L.641) ، منوها بأن المجلس سبق في جلسته ٥٩٨ أن اتخذ اجراء بشأن توصيات لجنة الدورة .

٧٥٠- وفي الجلسة نفسها ، اعتمد المجلس تقرير اللجنة الأولى للدورة لادماجه ، حسب الاقتضاء ، في تقرير المجلس ذاته (٤٣) .

اللجنة الثانية للدورة

٧٥١- عقدت اللجنة الثانية للدورة سبع جلسات في الفترة من ٦ الى ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ . وبالإضافة الى المداولات التي جرت في اللجنة الثانية للدورة ، عقدت مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف خلال دورة المجلس بين البلدان المهتمة بالآمر ، وفقا لما يتصل بالموضوع من قرارات المؤتمر والمجلس . وفي الجلسة الختامية للجنة الدورة قدم الرئيس ، على أساس المعلومات التي قدمتها أمانة الأونكتاد ، تقريرا عن النتائج الموضوعية التي تحققت خلال تلك المشاورات (٤٤) .

٧٥٢- وفي الجلسة الافتتاحية التي عقدتها اللجنة الثانية للدورة في ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، انتخبت اللجنة السيد آ . ماريل (فرنسا) رئيسا والسيد ل . براون (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) نائبا للرئيس ومقررا .

٧٥٣- وفي الجلسة الختامية المعقودة في ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ نظرت لجنة الدورة في مشروع تقريرها (1 Add.1/SC.II/L.1 TD/B(XXV)) واعتمدته بعد أن أدخلت عليه عددا من التعديلات .

٧٥٤- وفي الجلسة ٥٩٩ التي عقدها المجلس في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ عرض رئيس اللجنة الثانية للدورة تقرير اللجنة (1 Add.1/SC.II/L.1 TD/B(XXV)) بصيغته المعدلة والمستكملة بالوثيقة TD/B/L.640) ، منوها بأن المجلس سبق في جلسته ٥٩٨ أن اتخذ اجراء بشأن أعمال لجنة الدورة (قرار المجلس ٢٦٢ (د-٢٥)) .

(٤٣) يرد مضمون تقرير لجنة الدورة في الفصلين الثاني والرابع أعلاه .

(٤٤) قانن قرار المؤتمر ٩٥ (د-٤) ، الفقرة الفرعية ١٠ .

٧٥٥ - وفي الجلسة ذاتها اعتمد المجلس تقرير لجنة الدورة لادماجه حسب الاقتضاء في تقرير المجلس ذاته (٤٥) *

هـ - اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض
(البند ١ ج) من جدول الأعمال

٧٥٦ - اعتمد المجلس في جلسته ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢، تقرير المكتب بشأن وثائق التفويض (TD/B/929) *

واو - العضوية والحضور (٤٦)

٧٥٧ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والاعضاء في المجلس، ممثلة في الدورة : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، أفغانستان ، اكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، أوروغواي ، أرنغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سورينام ، السويد ، سويسرا ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، مالطه ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان *

٧٥٨ - وكايت الدول الأخرى التالية الأعضاء في الأونكتاد ممثلة في الدورة : سان تومي وبرنسيبي ، الكرسي الرسولي ، نيبال

٧٥٩ - وكانت ممثلة في الدورة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . كما كان ممثلا فيها أيضاً مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات *

(٤٥) يرد مضمون تقرير لجنة الدورة في الفصل السادس أعلاه *

(٤٦) للاطلاع على قائمة المشتركين في الدورة ، أنظر TD/B/INF.118

٧٦٠- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الدورة : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، المنظمة الدولية للملاحة البحرية ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية : كما كان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ممثلاً في الدورة •

٧٦١- وكانت المنظمات الدولية الحكومية التالية ممثلة في الدورة : أمانة الكومنولث ، مجلس التعاضد الاقتصادي ، الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، اللجنة الدولية الحكومية للهجرة ، جامعة الدول العربية ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، منظمة الوحدة الإفريقية ، الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة بشأن التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى •

٧٦٢- ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية : الفئة العامة : الاتحاد الديمقراطي المسيحي العالمي ، رابطة المحامين الدولية ، غرفة التجارة الدولية ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، المجلس الدولي للمرأة ، الاتحاد العالمي للعمل ، رابطة القانون الدولي ، الاتحاد العالمي لنقابات العمال ، مجلس السلام العالمي • الفئة الخاصة : مجلس روابط مالكي السفن الوطنيين الأوروبيين واليابانيين ، الرابطة الدولية للنقل الجوي •

٧٦٣- واشتركت منظمة التحرير الفلسطينية عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د-٢٩) • واشترك المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب إفريقيا ومؤتمر الوحدة بين الإفريقيين لآزانيا عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د-٢٩) • واشتركت المنظمة الشعبية لجنوب غرب إفريقيا عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥٢/٣١ •

زاي - عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة
الأجل والميزانية البرنامجية في عام ١٩٨٣

(البند ١١ ج) من جدول الأعمال)

٧٦٤- قرر المجلس ، في جلسته ١٥٩٢ المعقودة في ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، أن تتألف عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في عام ١٩٨٣ من الدول الـ ١٩ التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، باكستان ، البرازيل ، بلغاريا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، شيلي ، الصين ، قطر ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النرويج ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان (أنظر المرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى (د) •

حاً - تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقاً
للمادة ٧٨ من النظام الداخلي
(البند ١١ (د) من جدول الأعمال)

٧٦٥ - أقر المجلس في جلسته ٥٨٩ ، المعقودة في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، الطلبات
المقدمة من وكالة التعاون الثقافي والتقني ، والمنظمة الدولية للمطاط الطبيعي ، والاتحاد
العربي لمنتجات الأسماك لتسميتها بمقتضى المادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس والمادة ٨٠
من النظام الداخلي للمؤتمر (٤٧) ، (أنظر المرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى ، (أ)) •

طاً - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية
تطبيقاً للمادة ٧٩ من النظام الداخلي
(البند ١١ (هـ) من جدول الأعمال)

٧٦٦ - أقر المجلس في جلسته ٥٨٩ ، المعقودة في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، الطلبين المقدمين
من منطمتين غير حكوميتين (٤٨) لتسميتهما بمقتضى المادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس وتطبيقاً
لهذه المادة والمادة ٨١ من النظام الداخلي للمؤتمر ، وقرر طبقاً لتوصيات الأمين العام للأونكتاد
(TD/B/925) تصنيفهما على النحو التالي (أنظر المرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى ، (ب)) :

الفئة العامة :

• رابطة أمريكا اللاتينية للصناعات الصيدلانية

الفئة الخاصة لجهاز الأونكتاد المبين (غير المجلس) :

جهاز الأونكتاد

لجنة السلع الأساسية

رابطة صناعات منتجات السكر في الجماعة الاقتصادية
الأوروبية

(٤٧) ترد الطلبات المقدمة من هذه الهيئات الحكومية الدولية بالإضافة الى معلومات
عن تاريخها وأهدافها وهيكلها في الوثائق TD/B/R.29 و TD/B/R.30 و TD/B/R.31 (التي
أصبحت غير مقيدة التوزيع) •

(٤٨) يرد الطلبان المقدمان من هاتين المنطمتين غير الحكوميتين ، بالإضافة الى
معلومات عن تاريخهما وهيكلهما وسير أعمالهما ، في الوثيقتين TD/B/R.28/Add.1 و Add.2 (أصبح
توزيعهما غير مقيد) •

٧٦٧- وفي الجلسة نفسها أحاط المجلس علماً بالتغيير الحاصل في اسم المنظمة غير الحكومية التالية التي سبق أن سُمّاها المجلس :

الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة (الرابطة الدولية لصناعة الفوسفات سابقاً) •

٧٦٨- وفي الجلسة ٥٨٩ أيضاً ، أحيط المجلس علماً بأن الأمين العام للأونكتاد قد قرر ، بعد التشاور مع حكومة الدولة العضو المعنية ، وتمشياً مع أحكام مقرر المجلس ٤٣ (د - ٧) ، أن يدرج في السجل مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث (٤٩) •

ياء - انتخاب أعضاء اللجان الرئيسية

(البند ١١ (ب) من جدول الأعمال)

٧٦٩- أكد المجلس في جلسته ٥٨٧ ، المعقودة في ٦ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، عضوية لجانه الرئيسية حسبما وردت في تقريره عن الجزء الأول من دورته الرابعة والعشرين (٥٠) ، وأعلن انتخاب بنى عضوا في لجنة النقل البحرى (٥١) •

كاف - ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية

لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث

(البند ٨ من جدول الأعمال) (٥٢)

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٧٧٠- في الجلسة ٥٨٩ ، المعقودة في ٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، لاحظ المجلس أن الجمعية العامة ستجرى في عام ١٩٨٤ أول استعراض وتقييم للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة يتضمن بنداً عنوانه " الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث " • ومن ثم فقد قرر

(٤٩) ترد المعلومات الأساسية عن هذه المنظمة في الوثيقة TD/B/L.633 .

(٥٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥

(A/37/15) ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، المرفق السادس •

(٥١) للاطلاع على القائمة الكاملة للدول الأعضاء في اللجان الرئيسية لدى اختتام

الجزء الأول من الدورة الخامسة والعشرين ، يُنظر المرفق السادس أدناه •

(٥٢) تنص الفقرة ١٧٥ من الاستراتيجية (قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق) على

ما يلي " وعلى الصعيد القطاعي ، تساهم الوكالات المتخصصة والهيئات والمنظمات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة ، كل وفقاً للخبرة المكتسبة في مجال نشاطها ، في عملية الاستعراض والتقييم على الصعيدين العالمي والاقليمي على السواء " •

المجلس أن يرجئ إلى دورته السادسة والعشرين النظر في الاجراءات والأساليب التي سينتجها المجلس فيما يتعلق باستعراضه وتقييمه لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية (أنظر المرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى ، (ج) •

لام - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ١١ (ز) من جدول الأعمال)

٧٧١- قدم ممثل الأمين العام للأونكتاد في الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، مذكرتين من أمانة الأونكتاد (TD/B/L.631 و TD/B(XXV)/CRP.6) تتضمنان مشروع جدول زمني للاجتماعات في الفترة المتبقية من عام ١٩٨٢ وفي عام ١٩٨٣. وجداول زمنية مؤقتة لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وأدخل عددا من التعديلات الشفوية على هذه الجداول •

٧٧٢- وأشار الرئيس في الجلسة نفسها إلى المشاورات التي أجراها فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وإلى مسألة اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية التي أحالتها اللجنة الأولى للدورة إلى الجلسة العامة ، والتفاهم الذي تم التوصل إليه داخل فريق الاتصال التابع للرئيس (أنظر الفقرات ٣٤٨ و ٥٩٩ أعلاه) • كما عرض مشروع مقرر كان قد قدمه (TD/B/L.643) ، يقرر المجلس بمقتضاه عقد جزء ثان لدورته الخامسة والعشرين في ١٩ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ لاستئناف النظر في البند ٢ (فيما يخص قرار المؤتمر ١٢٧ (د-٥)) ؛ والبند ١١ (ز) (استعراض الجدول الزمني للاجتماعات) ؛ والبند ١٢ (مسائل أخرى) •

٧٧٣- وأدلى ممثل الأمين العام للأونكتاد ببيان للآثار المالية المترتبة على مشروع المقرر •

٧٧٤- وفي الجلسة نفسها عرض المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ مشروع مقرر (TD/B/L.638) بخصوص اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية خلال عام ١٩٨٣ ، والذي قدمه وفده نيابة عن الدول الاعضاء في تلك المجموعة •

٧٧٥- وقال ممثل المملكة العربية السعودية أنه يجد مشقة كبيرة جدا في الموافقة على الجدول الزمني للاجتماعات المقترح من قبل الأمانة نظرا لعدم توفره باللغة العربية • وقال ان هذا أمر يدعو للأسف الشديد • غير أنه ، بروح من الرغبة في التفاهم ، وبخضوع عدم عرقلة أعمال المجلس ، فإنه يوافق بصورة استثنائية على الجدول الزمني لعام ١٩٨٢ على أن يكون مفهوما أن موافقته لن تشكل سابقة في سياق أعمال المجلس في المستقبل •

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٧٧٦- أقر المجلس في الجلسة ذاتها ، بعد أن أحاط علما بالآثار المالية المترتبة في هذا الشأن (٥٣) ،

(٥٣) للاطلاع على البيان المتعلق بالآثار المالية ، أنظر المرفق الثالث أدناه •

الجدول الزمني المنقح للاجتماعات في الفترة المتبقية من عام ١٩٨٢ (أنظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢٦٣ (د-٢٥)) •

٧٧٧- كما اعتمد المجلس مشروع المقرر المقدم من الرئيس والذي يحقده المجلس بمقتضاه جزءا ثانيا لدورته الخامسة والعشرين من ١٩ الى ٢٢ تشرين الأول /أكتوبر(أنظر المرفق الأول ، مقررات أخرى ، (و) • وقرر احالة مشروع القرار المقدم نيابة عن الدول الاعضاء في مجموعة ال٧٧ (TD/B/L.638) الى الجزء الثاني من دورته الخامسة والعشرين لاجراء المزيد من النظر فيه (٥٤) ، حين يضطلع بالمزيد من النظر في الجدول الزمني لاجتماعات عام ١٩٨٣ والجدولين الزمنيين المؤقتين لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ (٥٥) •

ميم - جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية السادسة والعشرين
وللدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس وتتخيم أعمال
هاتين الدورتين

(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

٧٧٨- كان معروضا على المجلس مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/L.635) ، أرفق بها مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة العادية السادسة والعشرين ومشروع جدول أعمال مؤقت للدورة الاستثنائية الثانية عشرة •

الاجراء الذي اتخذته المجلس

٧٧٩- اعتمد المجلس في الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ جدول الأعمال المؤقتين للدورة العادية السادسة والعشرين وللدورة الاستثنائية الثانية عشرة اللذين اقترحتهما أمانة الأونكتاد وفوض الرئيس أن يقوم ، بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد ، باجراء مشاورات مع الوفود بشأن تنظيم أعمال الدورتين وتعميم مقترحاته المتعلقة بذلك •

• ٧٨- وقال ممثل الولايات المتحدة انه ، في حين أنه من دواعي سرور وفده الانضمام الى اتفاق الآراء حول جداول الاعمال المؤقتة ، فان ذلك لا يمس بموقفه المعروف بالنسبة الى جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد السادس ، الذي ألحق بجدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الثانية عشرة •

نون - قرار الجمعية العامة ١١٧/٣٦ ألف المؤرخ
في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١
(البند ١١ (و) من جدول الأعمال)

٧٨١- وافق المجلس في دورته الرابعة والعشرين أن يستعرض مرة أخرى خلال دورته الخامسة

- (٥٤) للاطلاع على نص مشروع القرار ، أنظر المرفق الثاني أدناه •
- (٥٥) أنظر المرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى ، (و) •

والعشرين مسألة ضمان أن تكون تقاريره ، عملاً بالفقرة ٥ من الفرع الثاني من قرار الجمعية العامة ١١٧/٣٦ ألف ، موجزة قدر الامكان وأن لا تتعدى الحد المستصوب البالغ ٢٤ صفحة ، وأن يضع المجلس مبادئ توجيهية يعمل بها المقرر لتحقيق هذه الغاية (٥٦) .

٧٨٢- وعرضت على المجلس ، للنظر في هذا البند الفرعي ، مذكرة عن شكل ومحتويات التقرير السنوي للمجلس الى الجمعية العامة (TD/B/L.627) ، وقدم هذه المذكرة مدير شعبة خدمات دعم البرامج في الجلسة ٥٩٠ للمجلس ، المعقودة في ٨ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، الذي أوجز عرض المعالم الرئيسية للاختيارين الممكنين المقدمين من الأمانة في تلك المذكرة .

٧٨٣- وأعرب المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ عن تفضيل مجموعته لثاني الاختيارين ، أي الابقاء على التقرير الكامل للمجلس عن كل من دوراته ، ولكن مع اعداد تقرير قصير الى الجمعية العامة لتلبية الاهتمامات المعرب عنها في قرار الجمعية العامة ١١٧/٣٦ . الا أن مجموعة ال ٧٧ ترى أنه ينبغي وضع مبادئ توجيهية محددة بشأن اعداد التقرير القصير . اذ ينبغي ، مثلاً ، توضيح الجهة التي ستكون مسؤولة عن اعداده ، وما هي محتوياته ، وما اذا كان يلزم اقراره من المجلس أولاً . وأضاف قائلاً انه يرى أيضاً أن التقرير القصير ينبغي أن يتضمن اشارة الى التقرير الكامل عن الدورة المعنية .

٧٨٤- وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان رد الفعل الأول لدى مجموعته كان تأييد أول الاختيارين اللذين تعرضهما أمانة الأونكتاد ، ولكن المجموعة مستعدة لقبول الاختيار الثاني اذا كانت تفضله المجموعات الاقليمية الاخرى . وأضاف قائلاً انه يوافق على أن من الضروري وضع مبادئ توجيهية محددة بشأن اعداد التقرير القصير ويرى أنه من المفيد اعداد مشروع مقرر في شكل مكتوب لكي تنظر فيه المجموعات الاقليمية .

٧٨٥- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته تميل هي الأخرى الى تأييد الاختيار الثاني ولكنها تشاطر المجموعات الأخرى اهتماماتها بشأن محتويات التقرير القصير المعد للجمعية العامة ، وهو أيضاً من مسؤولية المجلس . وأشار الى أنه سيكون من المفيد لو أمكن للأمانة أن تعد مشروع مبادئ توجيهية تبين نوع المواد التي ستدرج في التقرير القصير .

٧٨٦- وأشار الرئيس الى أن هناك على ما يبدو توافق آراء بشأن تأييد الاختيار الثاني ، وطلب من الأمانة أن تعد مشروع مبادئ توجيهية بشأن اعداد تقارير المجلس الى الجمعية العامة بغية مساعدة المجلس في مواصلة النظر في هذا البند الفرعي .

٧٨٧- وأثناء الدورة ، قدمت الأمانة ، استجابة لطلب من رئيس المجلس خلال الجلسة ٥٩٠ ، المعقودة في ٨ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، مذكرة (TD/B(XXV)/CRP.5) ، أرفق بها مبادئ توجيهية تتعلق باعداد تقرير المجلس تأخذ في الحسبان التقدم المحرز في سير المشاورات غير الرسمية .

٧٨٨- وقدم الرئيس ، بناء على مذكرة الأمانة ، ولمزيد من المشاورات غير الرسمية التي اضطلع بها مشروع مقرر (TD/B/L.637) بشأن اعداد التقرير السنوي لمجلس التجارة والتنمية الى الجمعية العامة .

(٥٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثين ، الملحق رقم ١٥

(A/37/15) ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، المرفق الأول ، مقررات أخرى ، (ز) .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٧٨٩- اعتمد المجلس في الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، مشروع المقرر الذى قدمه الرئيس (للاطلاع على النص ، أنظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢٥٩ (د-٢٥)) •

سين - الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس
(البند ١١ (ح) من جدول الأعمال)

٧٩٠- فيما يتعلق بالمقرر الذى اتخذه المجلس بأن يعقد جزءاً ثانياً لدورته الخامسة والعشرين ومصادقته على القرار ١ (د-١) الذى اتخذه الفريق التحضيرى الحكومى الدولى المعنى بشروط تسجيل السفن (أنظر الفقرتين ٥٥٣ و ٧٧٧ أعلاه) ، قدمت أمانة الأونكتاد ، عملاً بالمادة ٣١ من النظام الداخلى ، بيانين بالآثار المالية المترتبة على الاجراءين المقترحين (٥٧)

عين - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة
(البند ١٣ من جدول الأعمال)

٧٩١- اعتمد المجلس في جلسته ٥٩٩ ، المعقودة في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، مشروع التقرير عن الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين (TD/B/L.636 and Add.1-10) وفوض المقرر في استكمال التقرير حسب الاقتضاء وادخال التغييرات التحريرية اللازمة •

فاء - تأجيل الدورة

٧٩٢- أعلن الرئيس ، في الجلسة ٥٩٩ ، المعقودة في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، تأجيل الدورة الخامسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية ، الى ١٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ ، حيث يستأنف نظر البنود ٢ و ١١ (ز) و ١٢ من جدول الأعمال (أنظر الفقرتين ٣٤٩ و ٧٧٧ أعلاه) •

(٥٧) ترد بيانات الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس مستتسخة في المرفق الثالث أدناه •

المرفق الأول

القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية
في الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين

الصفحة

القرار

- ٢٦٢ (د - ٢٥) العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات الناجمة عنها ٢

المقررات

- ٢٥٨ (د - ٢٥) تنظيم الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢
٢٥٩ (د - ٢٥) اعداد تقرير مجلس التجارة والتنمية السنوى الى الجمعية العامة ٤
٢٦٠ (د - ٢٥) المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ٧
٢٦١ (د - ٢٥) تقرير فريق الخبراء المخصص المشترك بين الأونكتاد واليونيبدو المحني بالجوانب التجارية والمتصلة بالتجارة من التعاون الصناعي عن دورته الثانية ٨
٢٦٣ (د - ٢٥) استعراض جدول مواعيد الاجتماعات ٩

المقررات الأخرى التي اتخذها المجلس في الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين

- (أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي ١٠
(ب) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس ١٠
(ج) ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ١١
(د) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في عام ١٩٨٣ ١١
(هـ) التضخم العالمي وعلمية التنمية ١٢
(و) عقد جزء ثان للدورة الخامسة والعشرين للمجلس ١٢
الاجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس ١٢

قرار

٢٦٢ (د-٢٥) العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات الناجمة عنها

ان مجلس التجارة والتنمية

اذ يسلم مرة أخرى بالأهمية الكبيرة للتعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات الناجمة عنها ،

واذ يؤكد من جديد قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٥ (د-٢) المؤرخ في ٢٥ آذار/مارس ١٩٦٨ و ٥٣ (د-٣) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٢ و ٩٥ (د-٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ وقرار مجلس التجارة والتنمية ٢٤٣ (د-٢٣) المؤرخ في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ ،

واذ يحيط علماً بالجهود المبذولة خلال دورته الخامسة والعشرين للوصول الى اتفاق حول أساس النص غير الرسمي المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د-٢٣) بشأن العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها ،
واذ لا يغيب عن باله أن هذه الجهود لم تؤد الى اتفاق حول النص غير الرسمي ،
يقرر احالة النص غير الرسمي المذكور الى المؤتمر في دورته السادسة .

الجلسة ٥٩٨

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢

مقررات

٢٥٨ (د-٢٥) تنظيم الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

ان مجلس التجارة والتنمية

يقرر أن يوافق على الترتيبات الموضوعة لتنظيم الدورة السادسة للمؤتمر والواردة أدناه ،
ويزكيها لنظر اجتماع كبار المسؤولين السابق للمؤتمر ولنظر المؤتمر نفسه ، رهنا بأى مقررات أخرى قد يتخذها المجلس في دورته الاستثنائية الثانية عشرة :

(أ) ستعقد الدورة السادسة للمؤتمر في بلغراد ، يوغوسلافيا من ٦ الى ٣٠ حزيران/يونيه

١٩٨٣ ،

(ب) سيعقد ، في بلغراد أيضا ، اجتماع لكبار المسؤولين سابق للمؤتمر في ٢ و ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، يكون باب الاشتراك فيه مفتوحا لجميع الأعضاء في الأونكتاد بغية البت في أكبر عدد ممكن من المسائل التنظيمية والادارية والاجرائية للمؤتمر ، ويسعى الاجتماع السابق للمؤتمر بوجه خاص ، الى التوصل الى اتفاق بشأن التوزيع الجغرافي العادل للمناصب التي يشغلها أعضاء مكتب المؤتمر وهيئات الدورة ،

(ج) تتكون لجنة وثائق التفويض المقرر تشكيلها طبقا للمادة ١٤ من النظام الداخلي للمؤتمر من الدول التسع نفسها التي ستكون لجنة وثائق التفويض في الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ،

(د) يقوم المؤتمر ، بموجب المادة ٦٢ من نظامه الداخلي ، بإنشاء أربع لجان رئيسية يكون باب الاشتراك فيها مفتوحا أمام جميع أعضاء المؤتمر للنظر في البنود ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ من جدول الأعمال المؤقت وتقديم تقارير عنها . وتعالج البنود ١ - ٨ والبنود ١٢ والبنود ١٤ و ١٥ في جلسات عامة ، على أساس أن يكون مفهوما أن المؤتمر له أيضا أن ينشئ أي هيئات أخرى للدورة يراها ضرورية لأداء وظائفه . ويجوز لكل لجنة رئيسية ، طبقا للمادة ٦٣ من النظام الداخلي ، أن تنشئ ما قد يكون مطلوبا من اللجان الفرعية والأفرقة العاملة ،

(هـ) وفقا للمادة ٦٥ من النظام الداخلي تقوم كل لجنة رئيسية ينشئها المؤتمر بانتخاب رئيس ونائب للرئيس ومقرر ، وتنتخب الهيئات الأخرى للدورة أعضاء مكاتبها حسب الاقتضاء . وسيتم لدى انتخاب أعضاء المكاتب ، إيلاء الاعتبار الواجب الى ضرورة كفالة توزيع جغرافي عادل للمناصب ،

(و) تعجلا بالأعمال ، يتم انتخاب رؤساء اللجان الرئيسية التي ينشئها المؤتمر في نفس وقت انتخاب نواب رئيس المؤتمر ومقرره ،

(ز) وفقا للمادة ٢٢ من النظام الداخلي ، يتكون مكتب المؤتمر من ٣٥ عضوا يشملون رئيس المؤتمر ونواب الرئيس ورؤساء اللجان الأساسية ومقرر المؤتمر ، ومن ثم سيحتاج المؤتمر الى انتخاب ٢٩ نائبا للرئيس ، ويتبع تكوين مكتب المؤتمر التوزيع الجغرافي ذاته الذي اتبع في تشكيل مكتب الدورة الخامسة للمؤتمر (أي ٧ أعضاء من افريقيا ، و ٧ من آسيا ، و ٧ من أمريكا اللاتينية ، و ٩ من المجموعة ب ، و ٤ من المجموعة دال ، وعضو واحد من الصين) ، على أن يكون من المفهوم أن رئيس وفد البلد المضيف سيكون رئيس المؤتمر ،

(ح) يشترك رؤساء هيئات الدورة ، الى جانب منسقي المجموعات الإقليمية ، اشتراكا كاملا في أعمال مكتب المؤتمر ،

(ط) يوزع مجموع الامكانيات المتاحة لعقد الجلسات حسب الاقتضاء بين الجلسة العامة للمؤتمر ، واللجان الرئيسية ، وغيرها من هيئات الدورة . ومن المفهوم أنه يمكن عقد خمس جلسات على الأكثر في وقت واحد تقدم فيها الترجمة الفورية كاملة ،

(ي) يعتمد المؤتمر في بداية أعماله جدولا زمنيا يلتزم به على أدق وجه ممكن ، بغية الانتفاع الكامل بالموارد والامكانيات المتاحة ، ويتوخى في الجدول الزمني أن يكفل فرصة كافية لاجتماعات المجموعات الإقليمية ،

(ك) تعين الحكومات بقدر المستطاع لرئاسة وفودها أشخاصا من مستوى وزير أو من مستوى معادل له ، ويوضح برنامج اشتراكهم في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس بغية الاستفادة من وجودهم على أفضل وجه ،

(ل) عملا بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي وبالخطوط التوجيهية التي أقرتها الجمعية العامة ، يقرر المؤتمر الالتزام المعتاد ، خلال المداولة العامة ، بحد زمني أقصاه خمس عشرة دقيقة بالنسبة الى كلمات ممثلي الدول وعشر دقائق بالنسبة الى بيانات سائر المشتركين ،

(م) تعتبر تقارير المجلس الى الجمعية العامة عن دوراته التاسعة عشرة ، والعشرين ، والحادية والعشرين ، والثانية والعشرين ، والثالثة والعشرين ، والرابعة والعشرين ، والخامسة والعشرين ، والسادسة والعشرين ، وعن دورتيه الاستثنائيتين الحادية عشرة والثانية عشرة العناصر التي تشكل تقرير المجلس الى المؤتمر في دورته السادسة ،

(ن) يقرر المؤتمر وضع محاضر موجزة لجلساته العامة في دورته السادسة مع الاستغناء عنها بالنسبة للجان الرئيسية • وسوف تتاح التسهيلات في مكان عقد المؤتمر لاستنساخ وتوزيع البيانات الملقة في المداولة العامة بالشكل واللغة (أو اللغات) التي ترد بهما الى الأمانة ،

(س) يستعين مقرر المؤتمر في اعداد مشروع التقرير بفريق "أصدقاء المقرر" ، الذي يتبع في تشكيله التوزيع الجغرافي ذاته الذي اتبع في تشكيل الفريق المماثل أثناء الدورة الخامسة للمؤتمر (عضوان من افريقيا ، وعضوان من آسيا ، وعضوان من أمريكا اللاتينية ، وعضوان من المجموعة باء ، وعضوان من المجموعة دال ، وعضو واحد من الصين) ،

(ع) يتبع تقرير المؤتمر عن دورته السادسة النمط الذي اتبع عند وضع تقريره عن الدورتين الرابعة والخامسة ، ومن ثم يتكون من ثلاثة أجزاء • ويتعلق الجزء الأول بالاجراءات التي اتخذها المؤتمر (القرارات والمقررات وما الى ذلك) ، ويتضمن الجزء الثاني بياناً اجرائياً يصف معالجة كل بند ، وموجزاً للبيانات التي أدلت بها الوفود أو مجموعات الوفود فيما يتصل باعتماد القرارات أو المقررات ، ويتضمن الجزء الثالث بياناً موجزاً عن المسائل التنظيمية والمسائل ذات الصلة وستلحق به أيضاً المرفقات المعتادة •

الجلسة ٥٩٨

١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢

٢٥٩ (د-٢٥) اعداد تقرير مجلس التجارة والتنمية السنوي الى الجمعية العامة

ان مجلس التجارة والتنمية

يقرر ، اعتباراً من ١٩٨٣ ولمدة سنتين كفترة تجريبية ، أن يتألف تقرير مجلس التجارة والتنمية السنوي الى الجمعية العامة من التقارير المعدة عن كل من دوراته كما هو موضح في المبادئ التوجيهية المرفقة •

الجلسة ٥٩٨

١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢

المرفق
المبادئ التوجيهية لاعداد تقارير مجلس
التجارة والتنمية الى الجمعية العامة

يتكون التقرير السنوى لمجلس التجارة والتنمية المقدم الى الجمعية العامة من التقارير المعدة عن كل من دوراته كما هو مبين أدناه .

ألف - اعداد التقرير

١ - يعد تقرير المجلس الى الجمعية العامة عن كل من دوراته ، تحت اشراف رئيس المجلس من قبل مقرر المجلس - الذى يكون أيضا مسؤولا عن وضع الصيغة النهائية للنص الكامل لتقرير المجلس الذى سيصدر كجزء من الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية .

٢ - ولدى اختتام كل دورة من دورات المجلس أو جزء من أجزاء دورة ما ، يقوم المجلس ببيان عناصر النص الكامل للتقرير التي ينبغي أن يتكون منها تقريره الى الجمعية العامة ويأذن لرئيس المجلس ومقرر تلك الدورة باعداد التقرير المقابل المقدم للجمعية العامة .

باء - محتوى التقرير

٣ - يتألف التقرير عن كل دورة من مقدمة وجزء رئيسي يتضمن قرارات المجلس ومقرراته ، وجزء ثان (عند اللزوم) يتضمن مواد اضافية يقرر المجلس على وجه التحديد احالتها الى الجمعية العامة ، والمرفقات ذات الصلة .

ويكون محتوى كل من هذه العناصر كالتالي :

(أ) مقدمة

تكون المقدمة ذات طبيعة وقائية بحتة وتتألف من العناصر التالية :

- ١' تواريخ الدورة ؛
- ٢' أعضاء مكتب الدورة ؛
- ٣' الحضور في الدورة ؛
- ٤' قائمة بقرارات المجلس ومقرراته التي تحتاج الى أن تنظر فيها الجمعية العامة أو تتخذ اجراء بصددها ؛
- ٥' اشارة الى النص الكامل لتقرير المجلس المقابل .

(ب) الجزء الأول

يتضمن الجزء الأول نصوص جميع القرارات والمقررات التي اعتمدها المجلس ، بالإضافة الى نصوص تتصل بما يتخذه المجلس من اجراءات أخرى . وفي كل حالة ، يذكر في حاشية ما اذا كان القرار أو المقرر قد اعتمد دون معارضة أو بالتصويت ، مع بيان نتائج التصويت وتفاصيل أى تصويت

بنداء الأسماء ، يكون قد تم • وتذكر الحاشية ما اذا كان قد أدلي ببيانات في صدد اعتماد القرار أو المقرر ، وتدرج أسماء الدول التي أدلت بهذه البيانات ، مع اشارة مناسبة للفرع ذى الصلة من تقرير المجلس الكامل •

(ج) الجزء الثاني (عند اللزوم)

لا يتضمن التقرير جزءا ثانيا الا اذا قرر المجلس احالة مادة اضافية الى الجمعية العامة للنظر فيها • ويخضع تضمين أى مادة في هذا الجزء في كل حالة لمقرر محدد يتخذه المجلس • وتورد المادة موضوع البحث نص الفقرات ذات الصلة كما تظهر في تقرير المجلس الكامل •

(د) المرفقات

يتضمن التقرير عادة مرفقين ، يورد الأول جدول أعمال الدورة ، ويورد الثاني بيانات الآثار المالية المقدمة الى المجلس بصدد مقرراته ، كما تظهر في التقرير الكامل • واذا قرر المجلس احالة أى من النصوص ، مثل مشاريع القرارات ، الى الجمعية العامة ، فتورد هذه في مرفق ثالث •

٢٦٠ (د-٢٥) المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

ان مجلس التجارة والتنمية ،

- ١ - يرحب بالمناقشة التي دارت تحت البند ٢ من جدول أعمال الدورة الخامسة والعشرين ، بشأن مسألة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (مقرر المؤتمر ١٣٢ (د-٥)) ،
- ٢ - يحيط علماً ببيان مدير شعبة المصنوعات (أ) ،
- ٣ - يقرر تأجيل المداولات حول هذا البند الى دورته السادسة والعشرين ، الى جانب مشروع القرار بشأن التطورات في النظام التجارى العالمى الذى قدمته غابون فى الدورة الثالثة والعشرين (ب) بالنيابة عن الدول الأعضاء فى مجموعة ال ٧٧ ، والبيانات التى أدلى بها مدير شعبة المصنوعات فى الدورات الثالثة والعشرين (ج) والرابعة والعشرين (د) والخامسة والعشرين ووجهات النظر التى تم الاعراب عنها خلال المناقشات حول هذا الموضوع فى الدورة الخامسة والعشرين ،
- ٤ - يرجى الأمين العام للاؤكتاد أن يوفر المساعدة للتداول حول هذا البند فى الدورة السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية .

الجلسة ٥٩٨

١٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢

(أ) TD/B(XXV)SC.I/Misc.1 .

(ب) للاطلاع على النص ، أنظر تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثانية والعشرين والثالثة والعشرين (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ A/36/15 و Corr.1) ، الجزء الثالث ، المرفق الثاني ، ألف .

(ج) المرجع نفسه ، المرفق الثالث .

(د) TD/B(XXIV)SC.I/Misc.1 .

٢٦١ (د - ٢٥) تقرير فريق الخبراء المخصص المشترك بين الأونكتاد واليونيدو المعني بالجوانب التجارية والمتصلة بالتجارة من التعاون الصناعي عن دورته الثانية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يحيط علمًا بالنتائج التي توصل اليها مجلس التنمية الصناعية في دورته السادسة عشرة (هـ) ،

يقرر أن أعمال فريق الخبراء المخصص المشترك بين الأونكتاد واليونيدو المعني بالجوانب التجارية والمتصلة بالتجارة من ترتيبات التعاون الصناعي قد استكملت ،
يقرر كذلك أن تدرس لجنة المصنوعات في دورتها العاشرة (و) تقرير فريق الخبراء عن دورته الثانية ، الى جانب الدراسة التي تجريها أمانة الأونكتاد عن الموضوع •

الجلسة ٥٩٨

١٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦
(A/37/16) الفقرة ١١٨ •

(و) (TD/B/862) مستسخة في الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والعشرون ، المرفقات ، البند ٩ (أ) من جدول الأعمال •

٢٦٣ (د - ٢٥) استعراض جدول مواعيد الاجتماعات

ان مجلس التجارة والتنمية ،

يقرر جدول مواعيد اجتماعات الفترة المتبقية من سنة ١٩٨٢ المرفق بهذا المقرر •

الجلسة ٥٩٨
١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢

المرفق

جدول مواعيد الاجتماعات للفترة المتبقية من عام ١٩٨٢

التاريخ

٢٠ أيلول / سبتمبر - ١ تشرين
الأول / أكتوبر

٢٠ أيلول / سبتمبر - ١ تشرين
الأول / أكتوبر

١١ - ١٥ تشرين الأول / أكتوبر

١١ - ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر

١٩ - ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر

٢٥ تشرين الأول / أكتوبر -
٢ تشرين الثاني / نوفمبر

٢٥ - ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر

١ - ٥ تشرين الثاني / نوفمبر

٨ - ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر

٨ - ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر

١٥ - ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر

اللجنة المؤقتة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة
دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، الدورة الثالثة
مؤتمر الأمم المتحدة للجوت ومنتجات الجوت لسنة ١٩٨١ ،
الجزء الثالث

اجتماع خبراء من البلدان المصدرة للشاي بشأن الحدود
الدنيا لمعايير التصدير

الاجتماع الثاني لمؤسسات المساعدة المالية والتقنية
المتعددة الأطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نموا
(قرار المجلس ١٧١ (د - ١٨) ، الفقرة ٢)

مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون ، الجزء
الثاني

اجتماع الخبراء الحكوميين المعني بنقل التكنولوجيا وتطبيقها
وتطويرها في قطاع الطاقة (قرار المجلس ٢٤١ (د - ٢٣))

لجنة التغستن ، الدورة الرابعة عشرة

فريق الخبراء الحكوميين المعني بالموز

الاجتماع التحضيري المعني بالبوكسيت

الفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل
السفن ، الدورة الثانية

اللجنة التحضيرية للصندوق المشترك للسلع الأساسية ،
الدورة الرابعة

التاريخ

٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر - ٣ كانون الأول / ديسمبر	الاجتماع المعني بالأخشاب الاستوائية
٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر - ١٠ كانون الأول / ديسمبر	لجنة نقل التكنولوجيا ، الدورة الرابعة
٦ - ١٠ كانون الأول / ديسمبر	فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالشأى ، الدورة الرابعة
١٣-١٧ كانون الأول / ديسمبر	فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمنغنيز
١٣-١٧ كانون الأول / ديسمبر	لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، الدورة العاشرة ، الجزء الأول (الموارد غير المنظورة : التأمين)

المقررات الأخرى التى اتخذها المجلس فى الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلى (ز)

أقر المجلس فى جلسته ٥٨٩ ، المعقودة فى ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، الطلبات المقدمة من وكالة التعاون الثقافى والتقنى ، والمنظمة الدولية للمطاط الطبيعى ، والاتحاد العربى لمنتجى الأسماك لتسميتها بمقتضى المادة ٧٨ من النظام الداخلى للمجلس والمادة ٨٠ من النظام الداخلى للمؤتمر .

(ب) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلى للمجلس (ح)

أقر المجلس فى جلسته ٥٨٩ ، المعقودة فى ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، الطلبين المقدمين من منظمين غير حكوميين لتسميتهما بمقتضى المادة ٧٩ من النظام الداخلى للمجلس وتطبيقا لهذه المادة والمادة ٨١ من النظام الداخلى للمؤتمر ، وقرر تصنيفهما على النحو التالى :

(ز) أنظر الفقرة ٧٦٥ أعلاه .

(ح) أنظر الفقرات ٧٦٦ - ٧٦٨ أعلاه .

الفئة العامة

رابطة أمريكا اللاتينية للصناعات الصيدلانية *

الفئة الخاصة لجهاز الأونكتاد المبين (غير المجلس) :

جهاز الأونكتاد

رابطة صناعات منتجات السكر في الجماعة الاقتصادية الأوروبية لجنة السلع الأساسية وفي الجلسة نفسها أحاط المجلس علما بالتغيير الحاصل في اسم المنظمة غير الحكومية التالية التي سبق أن سماها المجلس :

الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة (الرابطة الدولية لصناعة الفوسفات سابقا) *

وفي الجلسة ٥٨٩ أيضا ، أحيط المجلس علما بأن الأمين العام للأونكتاد قد قرر ، بعد التشاور مع حكومة الدولة العضو المعنية ، وتمشيا مع أحكام مقرر المجلس ٤٣ (د - ٧) ، أن يدرج في السجل مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث *

(ج) ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية
لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (ط)

في الجلسة ٥٨٩ ، المعقودة في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، لاحظ المجلس أن الجمعية العامة ستجرى في عام ١٩٨٤ أول استعراض وتقييم للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة يتضمن بندا عنوانه " الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث " ومن ثم فقد قرر المجلس أن يرجئ الى دورته السادسة والعشرين النظر في الاجراءات والأساليب التي سينتهجها المجلس فيما يتعلق باستعراضه وتقييمه لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية *

(د) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية
البرنامجية في عام ١٩٨٣ (ي)

قرر المجلس ، في جلسته ٥٩٢ المعقودة في ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، أن تتألف عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في عام ١٩٨٣ من الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، باكستان ، البرازيل ، بلغاريا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، شيلي ، الصين ،

(ط) أنظر الفقرة ٧٧٠ أعلاه *

(ي) أنظر الفقرة ٧٦٤ أعلاه *

قطر ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
النرويج ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

(هـ) التضخم العالمي وعملية التنمية (ك)

وفي الجلسة ٥٩٧ ، المعقودة في ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، قرر المجلس أن يدرج في
تقريره التعليقات التي أبديت على تقرير الأمين العام للأونكتاد ، وعنوانه " التضخم العالمي
وعملية التنمية " (TD/B/914 و Corr.1) ، وأن يحيلها الى الجمعية العامة .

(و) عقد جزء ثان للدورة الخامسة والعشرين للمجلس (ل)

قرر المجلس في جلسته ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، أن يعقد جزءاً
ثانياً من دورته الرابعة والعشرين في الفترة من ١٩ الى ٢٢ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٢ لاستئناف
النظر في مسألة أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأونكتاد (قرار المؤتمر
١٢٧ (د-٥)) ، وكذلك لاستئناف النظر في البند ١١ (ز) (استعراض الجدول الزمني للجلسات)
والبند ١٢ (مسائل أخرى) .

الاجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

- ١ - اتخذ المجلس في جلسته ٥٨٩ المعقودة في ٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ الاجرائين التاليين :
(أ) أحاط علماً بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن مركز التجارة الدولية للأونكتاد
والغات في دورته الخامسة عشرة (م) وكذلك بالتعليقات عليه ؛
(ب) وأحاط علماً بتقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها الخامسة
عشرة (ن) ؛
- ٢ - واتخذ المجلس في جلسته ٥٩٦ المعقودة في ١٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ الاجرائين التاليين :
(أ) قرر احالة مشروع القرار TD/B/L.630 بشأن ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي
والنظام النقدي الدولي الى دورته السادسة والعشرين لمزيد النظر فيها واتخاذ الاجراء
المناسب (س) ؛
(ب) أحاط علماً بالتقرير المرحلي المقدم من أمانة الأونكتاد بشأن تنفيذ التدابير
المحددة التي تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تتفرد بها البلدان غير الساحلية (ع) .

(ك) أنظر الفقرة ٣٠٢ أعلاه .

(ل) أنظر الفقرتين ٣٤٩ و ٧٧٧ .

(م) أنظر الفقرتين ٦٩٧ و ٧١٢ أعلاه .

(ن) أنظر الفقرتين ٧١٣ و ٧١٤ أعلاه .

(س) أنظر الفقرة ٣٠١ أعلاه .

(ع) أنظر الفقرة ٧٣٧ أعلاه .

- ٣- واتخذ المجلس في جلسته ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ الاجراءات التالية:
- (أ) قرر النظر في الجزء الثاني من دورته الخامسة والعشرين في مشروع القرار TD/B/L.639 ، ودعا الامين العام للاونكتاد لان يقدم الى المجلس في الجزء الثاني من الدورة الاثار المالية وغيرها من الاثار التي قد تتجم عن توفير موارد اضافية لبرنامج عمل الاونكتاد في مجال النظام الشامل للافضليات فيما بين البلدان النامية (الفرع بء من مشروع القرار) (ف)؛
- (ب) واحاط علما بالتقرير الشفوي الذي قدمه نائب الامين العام للاونكتاد عملاً بالفقرة ٥ من قراره ٢٣٨ (د-٢٣) والفقرة ٢ من قراره ٢٣٩ (د-٢٣) (ص)؛
- (ج) وقرر أن يرجي النظر في مشروع القرار TD/L.195 بشأن الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية بالسلع الاساسية الى دورته السادسة والعشرين (ق)؛
- (د) واحاط علما بتقرير لجنة السلع الاساسية عن دورتها الاستثنائية الاولى ، بعد أن اطلع على البيان الذي قدمه ممثل الامين العام للاونكتاد بشأن استنتاجات اللجنة المتفق عليها والتي اعتمدها المجلس في دورته الرابعة والعشرين (ر)؛
- (هـ) واحاط علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات عن دورتها الحادية عشرة (ش)؛
- (و) واحاط علما بتقرير لجنة النقل البحري عن دورتها العاشرة وبالقرارات والمقررات المرفقة بالتقرير (ت)؛
- (ز) واحاط علما بتقرير الفريق التحضيري الدولي الحكومي المعني بشروط تسجيل السفن عن دورته الاولى ، واعتمد القرار ١ (د-١) الذي اتخذه الفريق ، وأوصى الجمعية العامة باتخاذ ما يلزم للدعوة الى عقد مؤتمر للمفوضين معني بشروط تسجيل السفن (ث) في عام ١٩٨٣؛
- (ح) واحاط علما بالتقرير المرحلي الشفوي لفريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بجدوى قياس تدفقات الموارد البشرية ، ولاحظ بالاضافة الى ذلك ان تقرير فريق الخبراء الدولي الحكومي ستعز فيه تما ما لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الرابعة (خ)؛

(ف) انظر الفقرة ٣٤٩ أعلاه .

(ص) انظر الفقرة ٣٤١ أعلاه .

(ق) انظر الفقرة ٤٥١ أعلاه .

(ر) انظر الفقرتين ٤٦٦ و ٤٩٣ أعلاه .

(ش) انظر الفقرتين ٤٩٤ و ٥٣١ أعلاه .

(ت) انظر الفقرتين ٥٥٦ و ٥٦٤ أعلاه .

(ث) انظر الفقرتين ٥٤٥ و ٥٥٣ أعلاه .

(خ) انظر الفقرة ٥٨٠ أعلاه .

(ط) وأحاط علم بتقرير الفرقة العاملة بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية عن دورتها السادسة واعتمد التوصيات التي اتخذتها الفرقة العاملة وجدول الاعمال المؤقت الموصى به لدورتها السابقة (د)؛

(ي) وقرر استزادة النظر في الجزء الثاني من دورته الخامسة والعشرين (انظر الفقرة ٣ (أ) أعلاه) في الجدول الزمني للجلسات في ١٩٨٣ وبالجداول المؤقتة للسنتين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ (ض)؛

(ك) وأقر جدولي الاعمال المؤقتين للدورة العادية السادسة والعشرين والدورة الاستثنائية الثانية عشرة وفوض الرئيس أن يقوم ، بالتشاور مع الأمين العام للإونكتاد بأجراء مشاورات مع الوفود بشأن تنظيم أعمال الدورتين وتعميم مقترحاته المتعلقة بذلك (أ) .

(ذ) انظر الفقرتين ٥٨١ و ٦٠١ أعلاه .

(ض) انظر الفقرة ٢٢٢٢ أعلاه .

(أ) انظر الفقرة ٢٢٦٩ أعلاه .

المرفق الثاني

النصوص المحالة لأجراء مزيد من النظر فيها

ألف - مشاريع القرارات التي أحالها المجلس إلى دورته الخامسة والعشرين لأجراء مزيد من النظر فيها

التطورات في النظام التجاري الدولي (أ)

مشروع قرار مقدم من غابون باسم الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧

[TD/B(XXIII)/SC.I/L.7/Rev.1]

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (ب)

مشروع قرار مقدم من اثيوبيا ، أوغندا ، الجمهورية العربية الليبية (ج) ،
رواندا ، زائير ، السنغال ، السودان ، غابون ، غانا ، فولتا العليا ،
كينيا ، مدغشقر ، موريشيوس ، نيجيريا

[TD/B/L.360]

الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية (د)

مشروع قرار مقدم من وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية باسم الدول التالية :
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بلغاريا الشعبية ، جمهورية
بولندا الشعبية ، الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، جمهورية أوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية الشعبية المنغولية ، الجمهورية الشعبية الهنغارية

[TD/L.195]

- (أ) أنظر المرفق الأول المقرر ٢٦٠ (د - ٢٥) ، الفقرة ٣ ، ويرد نص هذا المشروع في تقرير المجلس عن الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ ، (A/36/15 and Corr.1) ، الجزء الثالث ، المرفق الثاني .
- (ب) أنظر الفقرة ٣٠١ أعلاه . ويرد نص هذا المشروع في تقرير المجلس عن الجزء الأول من دورته الرابعة عشرة ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرين الملحق رقم ١٥ (A/36/15/Rev.1) ، المرفق الثاني .
- (ج) هي الآن الجماهيرية العربية الليبية .
- (د) أنظر الفقرة ٤٥١ أعلاه . ويرد نص هذا المشروع في : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول - التقرير والمرفقات (مطبوعات الأمم المتحدة رقم البيع E.79.II.D.14) ، المرفق الأول - دال .

باء - نص غير رسمي لمشروع قرار محال إلى
المؤتمر في دورته السادسة

العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم
الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات
التجارية الناجمة عنها

نص غير رسمي نجم عن المناقشات التي دارت في
لجنة الدورة الثانية أثناء الدورة الثالثة والعشرين
لمجلس التجارة والتنمية (هـ)

(هـ) أنظر المرفق الأول ، القرار ٢٦٢ (د - ٢٥) أدرج النص غير الرسمي في
المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د - ٢٣) • أنظر تقرير المجلس عن الجزء الأول من دورته الثالثة
والعشرين ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥
(A/36/15 and Corr.1) الجزء ثالثا ، المرفق الأول •

المرفق الثالث

الآثار المالية للإجراءات التي اتخذها المجلس

ألف - الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين للمجلس (أ)

بمقتضى مشروع المقرر TD/B/L.643 ، يعقد المجلس جزءاً ثانياً من دورته العادية الخامسة والعشرين في تشرين الأول / أكتوبر لمدة أربعة أيام • وتقدر الآثار المالية المترتبة على عقد هذه الدورة المستأنفة لمدة أربعة أيام بحوالي ١٤٠ ٠٠٠ دولار ، على أساس الحاجة الى فريقين مترجمين فوريين للغات الست ، وقاعتين للاجتماعات ، و ٦٠ صفحة وثائق •

باء - عقد مؤتمر للمفوضين معني بشروط تسجيل السفن (ب)

١ - توصي لجنة النقل البحري في القرار ٤٣ (د ل - ٣) بأن يدعو مجلس التجارة والتنمية خلال النصف الأول من سنة ١٩٨٢ الى اجتماع فريق دولي حكومي تحضيرى بشأن مسألة أساطيل السجل المفتوح ، وبأن يقوم المجلس لدى اختتام اعمال الفريق الدولي الحكومي بدعوة الجمعية العامة الى عقد مؤتمر للمفوضين •

.....

٣ - وتقدر الآثار المالية المترتبة على عقد مؤتمر للمفوضين ب ٢٤٤ ٠٠٠ دولار ، بناء على الفرضيات التالية : سيعقد المؤتمر في جنيف لفترة اسبوعين ، وسيخدم بست لغات ، مما سيتطلب فريقين وفريقاً تحضيرياً من المترجمين الفوريين ، وأربع قاعات للاجتماعات ، وسيحتاج الى تزويده ب ١٥٠ صفحة من الوثائق •

(أ) أنظر الفقرتين ٧٧٦ و ٧٧٧ •

(ب) مقتطفات ذات صلة من الفرع باء من المرفق الرابع بتقرير المجلس عن الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15 and Corr.1) ، الجزء الثالث) ، وقد قام الفريق الدولي الحكومي التحضيرى لدى اختتام أعماله بتوصية المجلس بأن يوصي الجمعية العامة بالدعوة الى عقد مؤتمر للمفوضين في سنة ١٩٨٣ ، واعتمد المجلس هذه التوصية (أنظر الفقرة ٥٥٣ أعلاه) •

المرفق الرابع

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للمجلس (أ)

- ١ - المسائل الاجرائية :
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب
 - (ب) اقرار جدول الاعمال وتنظيم أعمال الدورة
 - (ج) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض
 - (د) جدول الاعمال المؤقت للدورة العادية السابعة والعشرين
- ٢ - مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة وتتطلب استعراض نظر المجلس إليها أو اتخاذ إجراء بشأنها في دورته السادسة والعشرين
- ٣ - استعراض الترتيبات المتعلقة بمشاكل ديون البلدان النامية عملاً بالفقرة ١٥ من قرار المجلس ٢٢٢ (د - ٢١)
- ٤ - الحماية والتكيف الهيكلي
- ٥ - ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث
- ٦ - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة
- ٧ - مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية :

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
- ٨ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها :
 - (أ) معاملة الدول الاعضاء الجدد في الاونكتاد في صدد الانتخابات
 - (ب) الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية
 - (ج) تسمية الهيئات الدولية الحكومية تطبيقاً للمادة ٧٨ من النظام الداخلي
 - (د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقاً للمادة ٧٩ من النظام الداخلي
 - (هـ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
 - (و) الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس
- ٩ - مسائل أخرى
- ١٠ - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة
 - (أ) بالصيغة التي أقرها المجلس في جلسته ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ . (أنظر الفقرة ٧٧٩ أعلاه) .

المرفق الخامس

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس (أ)

- ١ - المسائل الاجرائية :
 - (أ) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
 - (ب) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض
- ٢ - النظر في المقترحات التي ستعرض على المؤتمر في دورته السادسة (ب)
- ٨ - الحالة الاقتصادية العالمية مع تأكيد خاص على التنمية : طرق معالجة الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وأفاق الثمانينات ، بما في ذلك القضايا والسياسات والتدابير المتصلة بتحقيق نظام اقتصادي دولي جديد
- ٩ - قضايا السلع الأساسية • استعراض الحالة في مجال تجارة السلع الأساسية • تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية في مجال :
 - (أ) تحقيق الاستقرار في أسواق السلع الأساسية وتعزيزها
 - (ب) التسويق والتجهيز والتوزيع بما في ذلك النقل
 - (ج) التمويل التعويضي لحالات النقص في حصائل الصادراتبقصد اعتماد سياسات ترمي الى تشجيع التجارة السلعية والتنمية
- ١٠ - قضايا في مجال التجارة الدولية في السلع والخدمات : الحماية والتكيف الهيكلي ، دراسة تأثير المبادئ والسياسات والممارسات في العلاقات التجارية الدولية مع مراعاة التطورات الاخيرة بما في ذلك التطورات التي حدثت في المحافل الدولية الاخرى ، السياسات الرامية الى توسيع التجارة وتعزيز التنمية وخاصة تنمية البلدان النامية
- ١١ - القضايا المالية والنقدية : تطورات في المسائل النقدية والمالية المتصلة بالتجارة والتنمية ، وخاصة في البلدان النامية ، والسياسات الرامية الى تشجيع التوسع في جميع تدفقات الموارد العامة والخاصة ولاسيما زيادة التدفق الصافي وتحسين شروط نقل الموارد الى البلدان النامية وتسهيل تسويات موازين المدفوعات
- ١٢ - التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر لصالح أقل البلدان نموا

(أ) كما اعتمدته المجلس في جلسته ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢
(أنظر الفقرة ٢٧٩) •

(ب) البنود المدرجة أعلاه مطابقة للبنود المسرودة في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر (أنظر TD/B/922 ، المرفق ، المقرر ٢٥٦ (د = ٢٤) •

١٣ - أنشطة الأونكتاد في الميادين التالية :

- (أ) التكنولوجيا
- (ب) النقل البحري
- (ج) البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية
- (د) العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها
- (هـ) التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
- (و) تقديم المساعدة الى حركات التحرير الوطني المعترف بها من المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية
- (ز) المسائل المؤسسية

٣ - المسائل التي أحالها المجلس في دورته الثالثة والعشرين [الخامسة والعشرين] ودورته السادسة والعشرين لينظر فيها المؤتمر في دورته السادسة :

(أ) نظام المؤتمرات : قرار الجمعية العامة ١٠/٣٥ المؤرخ في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠

(ب) تنظيم أعمال الدورة السادسة للمؤتمر

(ج) [مسائل متبقية من الدورات السابقة ، لا صلة لها بالبند ٢ أعلاه ، أى البنود ٨ - ١٣ من جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر]

٤ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها :

(أ) معاملة الدول الاعضاء الجدد في الأونكتاد في صدد الانتخابات

(ب) الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية

٥ - مسائل أخرى

٦ - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة

المرفق السادس

الدول الأعضاء في اللجان الرئيسية للمجلس (أ)

لجنة السلع الأساسية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	توغو
اثيوبيا	تونس
الارجنتين	جامايكا
الأردن	الجزائر
اسبانيا	الجمهورية العربية الليبية
استراليا	جمهورية افريقيا الوسطى
اسرائيل	جمهورية تنزانيا المتحدة
اكوادور	الجمهورية الدومينيكية
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	الجمهورية الديمقراطية الالمانية
اندونيسيا	الجمهورية العربية السورية
أوروغواي	جمهورية الكاميرون المتحدة
أوغندا	جمهورية كوريا
ايران	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
ايرلندا	الدانمرك
ايطاليا	رواندا
باكستان	رومانيا
البرازيل	زائير
بلجيكا	ساحل العاج
بلغاريا	سرى لانكا
بنغلاديش	السلفادور
بنما	السنغال
بورما	السودان
بوروندي	السويد
بولندا	سويسرا
بوليفيا	شيلي
بيرو	الصومال
تايلند	الصين
تركيا	العراق
ترينيداد وتوباغو	غابون
تشاد	غانا
تشيكوسلوفاكيا	غواتيمالا

(أ) انظر الفقرة ٧٦٩ أعلاه .

المرفق السادس (تابع)
لجنة السلع الأساسية (تابع)

المكسيك	غينيا
المملكة العربية السعودية	فرنسا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	الفلبين
موريشيوس	فنزويلا
النرويج	فنلندا
النمسا	فولتا العليا
نيجيريا	فييت نام
نيكاراغوا	قطر
نيوزيلندا	كندا
الهند	كوبا
مندوراس	كوستاريكا
منغوليا	كولومبيا
هولندا	كينيا
الولايات المتحدة الأمريكية	ليبيريا
اليابان	مالطة
اليمن	ماليزيا
اليمن الديمقراطية	مدغشقر
يوغوسلافيا	مصر
اليونان	المغرب

(١٠٠)

المرفق السادس (تابع)

لجنة المصنوعات

الجمهورية الديمقراطية الألمانية	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
الجمهورية العربية السورية	اثيوبيا
جمهورية الكاميرون المتحدة	الارجنتين
جمهورية كوريا	الاردن
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	اسبانيا
إندونك	استراليا
رومانيا	اسرائيل
زائير	أكوادور
ساحل العاج	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
سرى لانكا	اندونيسيا
السلفادور	أوروغواي
سنغافورة	ايران
السنغال	ايرلندا
السودان	ايطاليا
السويد	باكستان
سويسرا	البرازيل
شيلي	بلجيكا
الصومال	بلغاريا
الصين	بنغلاديش
العراق	بنما
غانا	بولندا
غواتيمالا	بوليفيا
فرنسا	بيرو
الفلبين	تايلند
فنزويلا	تركيا
فنلندا	ترينيداد وتوباغو
فولتا العليا	تشيكوسلوفاكيا
فييت نام	تونس
قطر	جامايكا
كندا	الجزائر
كوبا	الجمهورية العربية الليبية
كوستاريكا	جمهورية افريقيا الوسطى
كولومبيا	جمهورية تنزانيا المتحدة
كينيا	الجمهورية الدومينيكية

المرفق السادس (تابع)
لجنة المصنوعات (تابع)

ليبيريا	نيجيريا
مالطة	نيكاراغوا
مالي	نيوزيلندا
ماليزيا	الهند
مدغشقر	هندوراس
مصر	منغوليا
المغرب	هولندا
المكسيك	الولايات المتحدة الأمريكية
المملكة العربية السعودية	اليابان
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية اليمن	اليمن الديمقراطية
موريشيوس	يوغوسلافيا
النرويج	اليونان
النمسا	

المرفق السادس (تابع)

لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	الجمهورية العربية الليبية
اثيوبيا	جمهورية افريقيا الوسطى
الارجنتين	جمهورية تنزانيا المتحدة
الاردن	الجمهورية الدومينيكية
اسبانيا	الجمهورية الديمقراطية الالمانية
استراليا	الجمهورية العربية السورية
اسرائيل	جمهورية الكاميرون المتحدة
اكوادور	جمهورية كوريا
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
اندونيسيا	الدايمرك
اوروغواى	رومانيا
أوغندا	زائير
ايران	ساحل العاج
ايرلندا	سرى لانكا
ايطاليا	السلفادور
باكستان	السنغال
البرازيل	السودان
بلجيكا	السويد
بلغاريا	سويسرا
بنغلاديش	شيلي
بنما	الصومال
بوروندى	الصين
بولندا	العراق
بوليفيا	غانا
بيرو	غواتيمالا
تايلند	غينيا
تركيا	فرنسا
ترينيداد وتوباغو	الفلبين
تشاد	فنزويلا
تشيكوسلوفاكيا	فنلندا
تونس	فولتا العليا
جامايكا	فييت نام
الجزائر	قطر

المرفق السادس (تابع)

لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة (تابع)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	كندا
النرويج	كوبا
النمسا	كوستاريكا
نيجيريا	كولومبيا
نيكاراغوا	الكويت
نيوزيلندا	كينيا
الهند	لبنان
هندوراس	ليبيريا
هنگاريا	مالطة
هولندا	مالي
الولايات المتحدة الأمريكية	ماليزيا
اليابان	مدغشقر
اليمن	مصر
اليمن الديمقراطية	المغرب
يوغوسلافيا	المكسيك
اليونان	المملكة العربية السعودية

(٩٨)

المرفق السادس (تابع)

لجنة النقل البحري

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	جمهورية تنزانيا المتحدة
اثيوبيا	الجمهورية الدومينيكية
الأرجنتين	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الأردن	الجمهورية العربية السورية
اسبانيا	جمهورية الكاميرون المتحدة
استراليا	جمهورية كوريا
اسرائيل	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
اكوادور	الدانمرك
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	رومانيا
اندونيسيا	زائير
أوروغواي	ساحل العاج
اوغندا	سرى لانكا
ايران	السلفادور
ايطاليا	السنگال
باكستان	السودان
البرازيل	السويد
البرتغال	سويسرا
بلجيكا	شيلي
بلغاريا	الصومال
بنغلاديش	الصين
بنما	العراق
بلن	غابون
بولندا	غانا
بوليفيا	غواتيمالا
بيرو	غينيا
تايلند	فرنسا
تركيا	الفلبين
ترينيداد وتوباغو	فنزويلا
تشيكوسلوفاكيا	فنلندا
تونس	فولتا العليا
جامايكا	فيتنام
الجزائر	قبرص
الجمهورية العربية الليبية	قطر
جمهورية افريقيا الوسطى	كندا

المرفق السادس (تابع)
لجنة النقل البحري (تابع)

موريشيوس	كوبا
النرويج	كوستاريكا
نيجيريا	كولومبيا
نيكاراغوا	الكويت
نيوزيلندا	كينيا
الهند	لبنان
هندوراس	ليبيريا
هنغاريا	مالطة
هولندا	ماليزيا
الولايات المتحدة الأمريكية	مدغشقر
اليابان	مصر
اليمن	المغرب
اليمن الديمقراطية	المكسيك
يوغوسلافيا	المملكة العربية السعودية
اليونان	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

(٩٧)

المرفق السادس (تابع)

لجنة نقل التكنولوجيا

مالطة	جمهورية كوريا	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
ماليزيا	جمهورية كوريا الديمقراطية	اثيوبيا
مدغشقر	الشعبية	الأرجنتين
مصر	الدامرك	الأردن
المغرب	رومانيا	اسبانيا
المكسيك	زائير	استراليا
المملكة العربية	ساحل العاج	اسرائيل
السعودية	سرى لانكا	اكوادور
المملكة المتحدة	السلفادور	المانيا (جمهورية - الاتحادية)
لبريطانيا العظمى	السنغال	الامارات العربية المتحدة
وايرلندا الشمالية	السودان	اندونيسيا
موريشيوس	السويد	ايران
النرويج	سويسرا	ايرلندا
النمسا	سيراليون	ايطاليا
نيجيريا	شيلي	باكستان
نيكاراغوا	الصومال	البرازيل
نيوزيلندا	الصين	بلجيكا
الهند	العراق	بلغاريا
هندوراس	غانا	بنما
هنگاريا	غواتيمالا	بولندا
هولندا	فرنسا	بوليفيا
الولايات المتحدة	الفلبين	بيرو
الأمريكية	فنزويلا	تايلند
اليابان	فنلندا	تركيا
اليمن	غولتا العليا	ترينيداد وتوباغو
اليمن الديمقراطية	غيبيت نام	تشيكوسلوفاكيا
يوغوسلافيا	قطر	تونس
اليونان	كندا	جامايكا
(٩١)	كوبا	الجزائر
	كوستاريكا	الجمهورية العربية الليبية
	كولومبيا	جمهورية تنزانيا المتحدة
	الكويت	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
	كينيا	الجمهورية العربية السورية
	ليبيريا	جمهورية الكاميرون المتحدة

المرفق السادس (تابع)

لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	الجزائر	فبييت نام
السوفياتية	الجماهيرية العربية الليبية	قطر
اثيوبيا	جمهورية افريقيا الوسطى	كندا
الأرجنتين	جمهورية تنزانيا المتحدة	كوبا
الأردن	الجمهورية الديمقراطية الألمانية	كوستاريكا
اسبانيا	الجمهورية العربية السورية	كولومبيا
استراليا	جمهورية الكاميرون المتحدة	الكويت
اسرائيل	جمهورية كوريا	كينيا
اكوادور	جمهورية كوريا الديمقراطية	لبنان
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	الشعبية	ليبيريا
الامارات العربية المتحدة	الدانمرك	مالطة
اندونيسيا	رومانيا	ماليزيا
اوروغواي	زائير	مدغشقر
اوغندا	زامبيا	مصر
ايران	سرى لانكا	المغرب
ايرلندا	السلفادور	المكسيك
ايطاليا	السنغال	المملكة العربية السعودية
باكستان	السودان	المملكة المتحدة لبريطانيا
البرازيل	سورينام	العظمى وايرلندا الشمالية
بلجيكا	السويد	موريشيوس
بلغاريا	سويسرا	النرويج
بنغلاديش	شيلي	النمسا
بنما	الصومال	نيجيريا
بورما	الصين	نيكاراغوا
بولندا	العراق	نيوزيلندا
بوليفيا	عمان	الهند
بيرو	غابون	هندوراس
تايلند	غانا	هولندا
تركيا	غواتيمالا	الولايات المتحدة الأمريكية
ترينيداد وتوباغو	غيانا	اليابان
تشيكوسلوفاكيا	فرنسا	اليمن
توغو	الفلبين	اليمن الديمقراطية
تونس	فنزويلا	يوغوسلافيا
جامايكا	فنلندا	اليونان